شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيلم رقم ٨٢٦

المباشرة بتصوير المخطوط رقم ٢٧٥٠ من فن

الفقه الحنبلي

القائم بأعمال التصوير فيادار
الكتب الظاهرية
انور عمار

١٩٦٤/٢٠/١٨

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كتاب المحرر في الفقه على
مذهب امام الائمة وعمدة السنة
الزاهد الرباني والصدر القمقام الثاني
ابي عبد الله احمد بن محمد بن
حنبل الشيباني نفعنا
الله به والمسلمين امين
امين امين

وقفه الوزير المعظم
ضيا ما وقفه
على مدرسته

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال الشيخ الإمام العالم شيخ الإسلام مجد الدين أبو البركات عبد السلام ابن عبد الله ابن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني رحمه الله

الحمد لله مولى النعم الباطنة والظاهرة وصلى الله على محمد خاتم الرسل وصاحب المعجزات الباهرة وعلى آله وصحبه نجوم الهدى الزاهرة وسلم تسليما كثيرا أما بعد

فهذا كتاب في الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه هذبته مجردا لأكثر أصول المسائل دليلا ورتبته محررا جامعا لأكثر فروعها معللا على طريقة من تقدم حفظه من العلل والدلائل واجتهدت في إيجاز لفظه ليسهل حفظه وتنال به المنفعة به في العاجل والآجل وسميته بـ[illegible] من الأحداث والأنجاس هو المطلق الباقي على أصل

باب الطهارة

خلقه فإن خالطه [illegible] لم يكن صونه عنه فعتيرة وإن كثر صونه عنه لا تزول إلا أن يطبخ فيه أو يغلب على أجزائه وإن خالطه ما لا يمكن صونه عنه كالدهن والكافور فقليله وكثيره نجس وإن مات فيه ما ليس له نفس سائلة كالذباب ونحوه أو وقع فيه ما يعلم أن على ظاهره نجاسة ولا يدري هل وصل إلى الماء أم لا فهو نجس وإن شك في نجاسته فطاهر وإذا استيقظ من نوم الليل لم يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا وإن غمسها قبل غسلها لم ينجس الماء ما لم تكن على يده نجاسة وإن قام من نوم النهار فله أن يغمس يده قبل غسلها ما لم يتوضأ منه امرأة وعنه لا يغمس يده إذا قام من نوم الليل حتى يغسلها وإذا ولغ الكلب في الإناء غسل سبعا إحداهن بالتراب وإذا ولغ الخنزير أو ولد أحدهما أو فرجه أو ما يخرج منه نجس كالبول والعذرة وعنه أن الخنزير طاهر وإذا أصاب الثوب أو البدن نجاسة فجف قبل إزالتها طهر وعنه لا يطهر إلا بالماء وإذا أصاب الخف أو النعل نجاسة فدلكه بالأرض سقط حكمها وعنه لا يطهر إلا بالماء وإذا أصاب الحصير نجاسة فجف لم ينجس وعنه ينجس بالبول والعذرة الرطبة

باب الآنية

الأصل في جلسة الإناء طاهر كثيرة وما لون الماء

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهما خمس مائة رطل بالعراقي
وعنه انها ازكمائة وما يحس بالتغير لم تطهر الا بزوال
اما بنفسه او باضافة قلتين اليه او بنزح يبقى بعده قلتان
ولا تطهر ما دون القلتين الا باضافة قلتين اليه ويزول
تغيره ويجزئ التطهير باضافة دون القلتين

باب تطهير سؤر الادمي

اذا ولغ في الاناء الكلب او الخنزير غير الاناء
غسله سبعا احداهن بتراب وهل يتعين
ونحوه او الغسلة الثامنة على وجهين فاما
فعنه تغسل سبعا وفي اشتراط التراب
تغسل ثلاثا وعنه لا يعتد بالتراب واذا
اد غير فعمت بالماء مرة ولم يبق للنجاسة اثر
طاهران ما لم ينفصل الاثر ولا تطهر غير الارض
الانفصال ويكون المنفصل في حال
طاهرا وفي طهوريته روايتان وقيل انه
عفي عليه موضع النجاسة غسل ما تنتشر
لا تطهر النجاسة بشمس ولا ريح ولا

والا تطهر وقيل تطهر وقيل ان حالت بينها من الشمس الى
الفيء او بالعكس طهرت وان حالت بينهما ريح لم تطهر
وسؤر الادمي طاهر وعنه انه نجس يجزئ
وسؤر الادمي طاهر وعنه انه نجس هل يطهر بالتتبع
من المرأة والذي نجس هل يطهر بالتتبع
انه طاهر كالذي يلغ الخنزير وطهارة
وكل نجاسة وقعت
وعنه
والسباع
كالذباب والعقرب لا يجزئ بالمعفو
والحائض بالموت والحائض بالانقطاع وايتان
وعنه انها وظهرها نجس وهل يحمل الطهارة
وشعرها وظفرها كعظم وعنه ما يدل على نجاسة
ولا تطهر الجلة بالدباغ وعنه تطهر بالدباغ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لا يؤكل نجسه من جوارح الطير والبهائم وحشفه
عن الآدمي وما دونه في الخلقة وعنه انه طاهر
كالكلب والخنزير ولا تنفي عن بشرة كل نجاسة إلا الدم
وإن الاستنجاء قبلها وكل نجسه وزوثه ان قل نجاسة
فأما المني والمذي وعرق غير المأكول سوى الكلب
وزيفه إذا قلنا نجاسة والنبيذ وبول الخفاش
تعفى عن يسيرها على روايتين ويجب غسل نجاسة
الخف والجلد وعنه يعفى عنها إذا دبغ
أن جامد تطهر بذلك باب
يحرم اتخاذ آنية الذهب واستعمالها وعنه
وفي جلد الطهارة منها وجهان وكل
غيرهما مباح وإن كان ثمنا وما شب بذلك
تحرم الأكل والشرب في آنية الفضة بحال
فيشرها لغير حاجة فعلى وجهين ولا بأس
آنية الكفار وثيابهم ما لم يتيقن نجاستها
الكراهة وعنه المنع فيما يلي عوراتهم

الاستطابة والحدث

القبلة واستدبارها عند التخلي
ان وعنه المنع منهما
ول بسم الله أعوذ بالله من الخبث
فيه اسم الله إلا من عذر وتعتمد على رجله اليسرى
لا يمكث فوق حاجته فإذا فرغ منع
فإذا خرج قدم رجله اليمنى وقال غفرانك الحمد
عني الأذى وعافاني وصلى في الفضاء
ولا يستقبل الشمس ولا القمر ولا يبول في ثقب
ولا مطيق ولا ظل نافع ولا تحت شجرة
لكل نجاسة من السبيل فإن
أو لم تعد أجزاء النجاسة ولا عين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المكتبة الإسلامية

أفضل ويجوز الاستجمار بكل جامد طاهر منق غير
ما الا الذوق والعظام وما له حرمة ولا بد
حات وان انقى دونها فان لم ينق بها زاد حتى ينقى
ى له ثلاث شعب بمنزلة الثلاثة وعنه بمنزلة
يصح الاستجمار وبحجرين فان استعمل احدهما
فلم ينق فيه لم يجزه ويصح الوضوء قبل الاستنجاء
لا يصح وعليهما يجزئ التيمم وقيل لا يصح التيمم

باب السواك وغيره

السواك سنة في جميع الاوقات وهي
في المضمضة وللصائم من الزوال الى الصلاة
او غيره وتسن عرضا بعود ذي لدونة
يجرح اللثة ولا يتفتت فيه ومن اشتاك
فعل بجانب السنة على وجهين ولا بأس
بعد الزوال وهل هو على قولين ويجب امساكه
وعنه لا يجب على الصائم ومن السنة ان يبدأ
الايمن فالايمن ويستحب شفع ويجب الثاني ويعلم
الظفر وينتف الابط ويحلق العانة وينظف المغابن
فيغتسل ويكره النتف وهل يكره للجنب

يجزئ في غير النشك بقدر حاجة على روايتين

باب صفة الوضوء

هو غسل ثلاثة اعضاء الى الكعبين ومسح الرأس بان يبتدئ
بمقدم رأسه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يردهما الى المكان الذي
ابتدأ منه مرة واحدة على كل حال ويجب تقديمه على غسل
الوجه ويجب له الدلك ويجب تقديم اليمنى على اليسرى
في اليدين والرجلين وعنه انها سنة ويجب الترتيب
كما ذكر في الغسل ويجب الموالاة بين الاعضاء
بحيث لا يجف العضو قبل غسل الذي يليه وعنه
انها سنة وعنه يجب مع العذر ويسقط بالنسيان
ويجب غسل ما تحت الاظفار وشعر اللحية
وعنه يجب غسل ما ظهر من شعر الرأس الى ما احدر من اللحيين
وعنه يجب غسل ما تحت الشعور الا ان يصف البشرة
وليس غسل داخل العينين ولا ما بين الاذنين عضوا والفم
والانف عضو واحد وعنه يجب المضمضة والاستنشاق وعنه
انهما سنة وعنه يجب الاستنشاق وحده والسنة تعم
كل ما هو من البدن والمبالغة فيهما الا للصائم ويجب غسل الشعر
الكثيف ولا يجب مسح الاذنين وقيل يجب واذا ابتل الضفيرة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

غسل يده مع مرفقه فان قطعت يده من مفصل المرفق وجب غسل داخل المرفق ولا يجب غسل الباقي ويسقط الخامس مسح جميع الرأس والاذنين منه وعنه يجزئ مسح اكثره وعنه قدر الناصية والاولى ان يمسح بيديه من مقدم رأسه الى مؤخره ثم يردهما الى حيث بدأ وهل يسن تكرار مسحه واخذ ماء جديد للاذنين فيه روايتان السادس غسل الرجلين مع الكعبين العظمان الناتئان وينوي له الثامن وتخلل اصابع كل عضو ثلاثا وان يرمق بطرفه اذا رفع الى السماء اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يكفي تنشيف اعضائه وعنه يكفي الرابع الترتيب كما ذكره في الآية الثامن الموالاة بان لا يؤخر غسل عضو قدرا ينشف فيه ما قبله في الزمن المعتدل وعنه لا يجب ترتيب ولا موالاة

باب المسح على الخفين

ومن لبس خفيه او عمامته على طهر كامل فله المسح يوما وليلة في الحضر وثلثة ايام وليالهن في السفر القصر

فان لبس احدى رجليه الخف قبل غسل الاخرى او لبس العمامة قبل غسل رجليه لم يجز المسح حتى يخلع ما لبسه قبل تمام طهره فيلبسه بعده وعنه انه يجوز وابتداء المدة من احداث بعد اللبس وعنه من المسح بعد احداث من أقام مقيما فلم يسافر الا يوما وليلة ومن سافر ثم اقام اتم مسح المقيم الا ان يكون قد حاور وطنه فيخلع ان مسح مقيما ثم سافر فعلى روايتين ويمسح على حائل يمكن متابعة المشي عليه من جورب وخف ونحوه ثقيل او رقيق ان كان واسعا يشف من قدمه او يبدو منه شيء يجب غسله او ثخينا ان امكن متابعة المشي عليه والا لم يجز المسح عليه وان لبس جوربا بنعلين فله المسح ما لم يخلع النعلين ولا يمسح على اللفائف ولا على خف ملبوس على خف ملبوس ويمسح على الجرموق وهو ما يلبس فوق الخف واشبهه ان يمسح يده من اصابعه الى ساعده ولا يسن مسح اسفله ولا اعلاه الا ان يكون عليه وسخ ويجزئ مسح اكثر العمامة وقيل يجب استيعابها ويشترط ان تكون محنكة تحت كل الذقن الا ما ألقاه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كفنه فان كانت بذراعه لاجنك لما فعلى وجهين
واذا طهر قدمه اذراسه او مضت المدة استانف الوضوء
وعنه يجزئه مسح راسه وغسل رجليه والمراة كالرجل في مسح
الخفين وفي مسحها على الجبائر روايتان ومن شد جبيرة طاهرا
ثم سقطت قلنسوة الجبائر مسحها في الطهارة بن الى ان يحلها
فان كان محدثا فهل له المسح على روايتين

باب نواقض الوضوء

وهي ثمانية احدها الخارج من السبيلين وان دم الثاني
خرج من البقية الفاحشة في نقض منصوص على الثاني
من بقية البدن وفي يسيرها روايتان الا البيض البول
والغائط فانه كالكثير الثالث زوال العقل الا
بنوم يسير من قائم او قاعد او راكع او ساجد وعنه ينقض
النوم الا من جالس والقائم وعنه ينقض الا من الجالس
الرابع لمس الرجل للمرأة او المرأة للرجل لشهوة فينقض
وجنون اللامس وفي الملموس روايتان وعنه ينقض لمس
وان لم يكن لشهوة وعنه لا ينقض بحال ومس الشعر والظفر

والسن والامرد لا ينقض الخامس من خرج الآدمي فان كان
نادرا من رجل او امراة كبطن الكف او ظهره لا ينقض منه
وتوضأ من رجل او امراة كبطن الكف او ظهره ولا ينقض منه
بذراعه وعنه ينقض ومن الذكر المقطوع المتصل وجهان
وعنه لا ينقض من الفرج بحال ومن فتح الثقب المتصل
ينقض ومن صار مما لا ينقض الا ان مس الرجل ذكر لشهوة
او للرجل فرجه لشهوة الثامن اكل لحم الجزور وفي شرب
الابل روايتان وفي كبدها وسنامها وجهان وعنه
لا ينقض ايضا التاسع غسل الميت ينقض عليه وقال
ابو الخطاب الكبير لا ينقض الغاسل الا من الذكر والحاقن قوله
ابي الخطاب انها لا تنقض ومن كان متطهرا فشك في الحدث
او بالعكس بني على اليقين فان تيقنهما وشك في السابق
منهما كان على عكس حاله قبلهما الا ان يتيقن قبلهما فيكون
على مثل حاله قبلهما ويحتمل على الحدث من النصف وفي
حمله بعلاقته او في علائه وتصفيحه بها وعود ونحوه روايتان
والدائم الملتوث عليها القرآن روايتان باب موجبات
الغسل وهي ستة خروج المني دفقا بلذة وتغييب الحشفة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بِأَيِّ فَرْجٍ كَانَ وَلِلْكَافِرِ وَلِلْمَيِّتِ وَالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لَا غُسْلَ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَفِي الْوِلَادَةِ الْعَرِيَّةِ
عَنْ دَمٍ وَجَفَافٍ وَمَنْ أَجْنَبَ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ فَامْسَكَ ذَكَرَهُ
بِجُنْبَةٍ فَقَدْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ وَعَنْهُ لَا يَلْزَمُهُ حَتَّى يَخْرُجَ فَإِنْ
فَلَنَا يَجِبُ فَاغْتَسَلَ لَهُ ثُمَّ خَرَجَ أَوِ اغْتَسَلَ لِمَنِيٍّ خَرَجَ بَعْضُهُ
ثُمَّ خَرَجَ بَقِيَّتُهُ فَهَلْ عَلَيْهِ غُسْلَانِ عَلَى رِوَايَتَيْنِ وَمَنْ
نَامَ مُنْتَوِيًا فَوَجَدَ بَلَلًا لَمْ يَسْتَيْقِنْ مَنَالَهُ الْغُسْلُ إِلَّا أَنْ
يَتَقَدَّمَ مَنِيٌّ لَمْسٌ أَوْ نَظَرٌ أَوْ يَكُونَ بِهِ أَبْرَدُ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ
وَلِلْجُنُبِ قِرَاءَةُ بَعْضِ آيَةٍ وَعَنْهُ الْمَنْعُ مِنْ الْآيَةِ فَمَا زَادَ وَلَهُ الْعُبُورُ
فِي الْمَسْجِدِ وَحُرْمَةُ لُبْثِهِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ

بَابُ الْأَغْسَالِ الْمُسْتَحَبَّةِ وَصِفَةِ الْغُسْلِ

عَشْرٌ غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ وَالْكُسُوفِ وَالِاسْتِسْقَاءِ وَالْإِحْرَامِ
وَدُخُولِ مَكَّةَ وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَالْمَبِيتِ بِمُزْدَلِفَةَ وَرَمْيِ
الْجِمَارِ وَالطَّوَافِ وَالْغُسْلُ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ وَالْإِفَاقَةِ مِنْ
إِغْمَاءٍ أَوْ جُنُونٍ لَمْ يُتَيَقَّنْ مَعَهُ حُلُمٌ وَغُسْلُ الْمُسْتَحَاضَةِ لِكُلِّ
صَلَاةٍ

بَابُ صِفَةِ الْغُسْلِ

وَكَمَالُهُ بِعَشْرِ خِصَالٍ أَنْ يَنْوِيَ وَيُسَمِّيَ وَيَغْسِلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا
وَيُزِيلَ مَا بِهِ مِنْ نَجَاسَةٍ ثُمَّ يَتَوَضَّأَ وُضُوءَهُ إِلَّا فِي غَسْلِ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا
ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِدَهْنٍ ثَلَاثًا وَيَدْلُكُ بَدَنَهُ بِيَدَيْهِ وَيَبْدَأُ بِشِقِّهِ
الْأَيْمَنِ وَيَتَنَقَّلُ عَنْ مَكَانِهِ فَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ وَالْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ
أَنْ يَتَعَهَّدَ بَدَنَهُ بِالْمَاءِ حَتَّى بَاطِنَ الْأَنْفِ وَالشَّعْرِ وَفِي الْفَمِ
وَالْقَسَمَةُ رِوَايَتَانِ وَمَنْ نَوَى بِغُسْلِهِ أَحَدَثَيْنِ أَجْزَأَهُ عَنْهُمَا
وَلَمْ يَنْقُضْ تَرْتِيبًا وَلَا مُوَالَاةً وَقِيلَ لَا يَرْتَفِعُ الْأَصْغَرُ
إِلَّا بِهِمَا وَعَنْهُ لَا يَرْتَفِعُ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْوُضُوءِ وَمَنْ وَجَدَ
مِنْهُ أَبْرَادٌ فَنَوَى بِطُهْرِهِ أَحَدَهَا أَجْزَأَتْ كُلَّهَا وَقَالَ
أَبُو بَكْرٍ لَا يَرْتَفِعُ الْأَصْغَرُ بِهَا نَوَاهُ فَعَلَى قَوْلِهِ إِذَا اغْتَسَلَتْ مَنْ هِيَ
حَائِضٌ جُنُبٌ لِلْحَيْضِ جَلَّ وَلِلْجَنَابَةِ دُونَ غَيْرِ لِبَقَاءِ الْجَنَابَةِ
وَإِنْ نَوَى الْجُنُبُ أَوِ الْمُحْدِثُ بِطُهْرِهِ مَا سُنَّ لَهُ لَمْ يُجْزِهِ عَنِ
الْوَاجِبِ وَعَنْهُ فِي الْمُحْدِثِ يُجْزِئُهُ وَيَخْرُجُ فِي الْجُنُبِ مِثْلُهُ
وَلَا يَلْزَمُ الْمَرْأَةَ نَقْضُ شَعْرِهَا لِغُسْلِ الْحَيْضِ وَفِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ
وَجْهَانِ وَالسُّنَّةُ أَنْ لَا يَغْتَسِلَ بِدُونِ صَاعٍ وَلَا
يَتَوَضَّأَ بِدُونِ مُدٍّ

بَابُ التَّيَمُّمِ

التَّيَمُّمُ مَشْرُوعٌ لِمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ أَوْ خَافَ ضَرَرًا بِاسْتِعْمَالِهِ وَسُنَّتُهُ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أن ينوي استباحة المكتوبة من حدثه ثم ينحي ويضرب
التراب بيديه مفرجة أصابعه ضربة واحدة يمسح وجهه
بباطن أصابعه وظاهر كفيه بزجيه ويديك كل ذراع بالآخر
ويخلل أصابعه هكذا السنة عند أحمد رضي الله عنه
وقالا الفاضي الأفضل ضربة للوجه وأخرى لليدين
إلى المرفقين ولا يجوز التيمم الإ بتراب طاهر له غبار فإن
خالطه دقيق غير متغير لم يتيمم به ولا يصح بالنورة
والنسفة والزرنيخ والمواد وعنه يصح ويجب لتيمم
به الجنابة والحدث ومن تيمم للنفل أو الصلاة المطلقة له
أن يصلي الفرض به وقيل يجوز في المطلقة دون النفل
ويفتح الجواز فيهما وإن نوى فريضة صلى فرضا
ونوافل حتى يدخل وقت التي يليها فيبطل وقيل يبطل التيمم
للفجر بطلوع الشمس أو زوالها على وجهين وعنه يصلي بالتيمم
ما لم يحدث كالماء وعنه لا يجمع به فرضين ولا يجوز التيمم
لفرض قبل وقته ولا للنفل في وقت المنع منه ويتخرج أن
يجوز التيمم في آخر الوقت لمن رجا وجود الماء للفعل
وقيل يعيد طالب الماء في رحله وما قرب منه إن كان له عليه

ثقة بالقرب قصده ما لم يخف على نفسه وماله ولم يفت الوقت
عنه صاحب الطلب ويجب قبول الماء إذا بذل له أو بيع منه
بثمن مثله إذا تجاوز ثمن المثل بقدر كثير وتجب في
ثمن الماء في رحله وصلى بالتيمم لم تجز
صلاته خرج فتطهر وابتدأها وبنى عليه ما يمضي منها ويخرج
أن يتطهر ويبني ومن خاف عطشا على نفسه أو رفقته
أو بهائمه حبس الماء وتيمم ومن وجد ما يكفي بعض
طهوره لزمه استعماله ثم التيمم للباقي وقال أبو بكر
إن كان محدثا كفاه التيمم وإذا وصل للمسافر الماء وقد
ضاق الوقت صلى بالتيمم فما أجزأه فلا يتيمم لفوائت
الصلاة إلا أن يخاف فوات فوائتين ومن خاف من
شدة البرد صلى بالتيمم ولم يعد وعنه إن كان جائزا
أعاد ومن حبس في الحضر صلى بالتيمم ولم يعد وتخرج
أن عليه وعنه لا يصلي حتى يجد الماء أو يتيقن العجز
الصلاة [illegible] الماء والتراب صلى [illegible]
كالتي قبلها ومن لبس خفيه [illegible]
بطل بالمسح يمسه نص عليه وقيل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وإذا لم يجد من يدنيه نجاسة ما يتيمم لها فإن عدم التراب صلى وفي الإعادة روايتان فإن قلنا يعيد فعل ثم يعيد إذا تيمم لها على الجنب وإذا اجتمعت نجاسة وجنابة وحيض فبدل ما لا يلزم به قدم الميت وعنه الحي الجنابة أولى من الجنب وقيل الجنب أولى ومن عليه نجاسة أولى منهما

باب الحيض

أقل الحيض ثلاثة عشر يوما وعنه ثمانية عشر ولا حد لأكثره والمبتدأة بالدم لا تجلس فوق يوم وليلة حتى ترى يوما وليلة أو ثلاثا وعنه مرتبة وعلى هذا فالنقاء المتخلل بين الدمين في اليوم والليلة وغلظ بأن إذا انقطع الدم لمدة الحيض فإذا تكرر على قدر واحد فقد ثبت ما علم فيه من فرض وإذا زادت عادة المبتدأة أو تغيرت بتقدم أو تأخر لم تلتفت إلى ذلك حتى تكرره من انقطع دمها قبل تمام عادتها فما علم أنه حيض في العادة جلسته وعنه لا تجلسه حتى تجاوز أكثر الحيض وما رأته بعد العادة فهو مشكوك فيه فتصوم وتصلي أغسلك أيام النقاء وصلي بالغا ثاني عشرها والصفرة والكدرة في مدة

ويمنع الحيض وجوب الصلاة وفعلها وصومها ما استطاع ويمنع ما يمنعه الجنابة ما لم تغتسل منه ويحرم التمتع بالحائض إلا بالوطء في الفرج وإذا وطئ لزمه نصف دينار كفارة وعنه لا يلزمه والوطء بعد الانقطاع وقبل الغسل حرام ولا كفارة فيه والحيض مع النفاس قبل تمام ستين ولا بعد الستين وفيما بعد الخمسين روايتان وجملة النفاس في سلوكها فيه فتصوم وتصلي ثم تقضي صومها

باب حكم المستحاضة

وهي من جاوز دمها أكثر الحيض فتترك العادة فإن لم تكن ثم عادة فإلى تمييزها فتجلس زمن الدم الأسود ما لم ينقص عن أقل الحيض ولم يجاوز الأكثر وعنه لا تعمل بالعادة إلا عند عدم التمييز فإن عدم التمييز وهي مبتدأة أو ناسية لعادتها فوجهان وفيها إذا تحيضت عالمة الحيض ستا أو سبعا وعنه أقله وعنه من البداءة أكثره وعنه عادة نسائها قال القاضي وتحتاج منها في النادر فات نبات وفيها فوق عدد جلسته من أول كل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقال أبو بكر تملكه بالعتق وتغسل النساء ميتهن وتيمم وتصلي وتسقط الصلاة عنها لوقت كل صلاة وتصلي بما شاءت وعنه لا يجمع بين فرضين وكذلك جنب كل من به حدث دائم كالمستحاضة يتطهر لوقت كل صلاة وتصلي ويجزئه وطء المستحاضة إذا لم يخف العنت وعنه لا يجزئه

باب النفاس

النفاس لا يكون يوما ولا حد لأقله فإن جاوز أكثر الدم الأربعين فهو استحاضة إلا أن تصادف عادة الحيض فإن انقطع لدون الأربعين ثم عاد فالعائد نفاس وعنه مشكوك فيه تصوم وتصلي وتقضي الصوم ويجب الكفارة بوطء المستأنف وفي كتاب الحيض فيما يحرم ويسقط ويلزم الوطء إلى الأربعين بعد الطهر والتلفيق وعنه لا يلزم وإذا ولدت توأمين فأول النفاس آخر من الأول وعنه هي من الثاني وعنه أوله من الأول وآخر من الثاني ودم الحامل قبل ولادة ولد يوم أو ليلة نفاس ولا حد لأكثره ومن العلماء من قال لا نفاس فيه خلق الإنسان فلا نفاس له.

كتاب الصلاة

باب المواقيت

أول وقت الظهر زوال الشمس وآخر وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله سوى

فيء الزوال ثم يعقبه وقت العصر وهو إذا صار ظل كل شيء مثله وقتها للمختار حتى يصير ظل الشيء مثليه وعنه حتى تصفر الشمس وينتهي إلى غروب الشمس وقتها لمن يجمع بعرفة ومزدلفة ثم يعقب العشاء وقت المغرب ممتد إلى مغيب الشفق الأحمر ثم يعقبه وقت العشاء وهو وقتها المختار إلى ثلث الليل وعنه إلى نصفه ثم يبقى وقتها الضروري إلى طلوع الفجر الثاني وهو البياض البادي من المشرق لا الحمرة ثم يعقبه وقت الصبح وهو باقي الليل حتى تطلع الشمس والصلاة في أول الوقت أفضل إلا العشاء الآخرة والظهر مع الهجير والغيم لمن يقصد الجماعة والمغرب ليلة جمع للحاج ومع الغيم كالظهر نص عليه وصلاة الأفضل بعرفة العصر إذا اصفرت أجزأ ان على ثمانين ومن أخر الصلاة عمدا حتى خرج الوقت وجب أن يصليها ومن أخره نعسة أو نحوها أو نسيان لم يعص وإن أخر عن أحدهما لعذر ثم زال العذر فعل المغرب وإن أخر عن إحداهما لعذر ثم زال العذر فعل العصر فإذا غلب على ظنه دخول الوقت صلى ولم يجز قبل الأذان بعد صلاته قبل الوقت وإذا دخل وقت صلاة على عامل فخرج أو أفاق مجنون وجب قضاؤها وفي قضاء التي تليها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كانت تجمع الصلوات بتيمم واحد وإذا بلغ صبي أو أفاق مجنون
أو أسلم كافر أو طهرت حائض قبل خروج وقت صلاة
ولو بعد تكبيرة وجب قضاؤها فقط الصلاة التي قبلها إن كانت
تجمع معها ومن صلى صلاة ثم أزيد ثم أسلم وقضاها بأن لم يجب
إعادتها ويخرج أن يجب كمن حج ثم ارتد ثم أسلم فإن في
إعادة الحج روايتين وإذا أسلم المرتد لزمه قضاء ما تركه
قبل الردة من صلاة وزكاة وصوم ويخرج أن لا يلزمه
وفي قضاء عبادات في الردة روايتان وإذا أسلم الكافر تسلم
بأسلامه أصليا كان أو مرتدا والصلاة على الصبي وتجزئه
إذا بلغ سبع سنين فإذا بلغ العشر أدب عليها فإن بلغ في الوقت
وقد صلاها أو أبدا ها أعادها وعنه أنها تجب على ابن عشر
ومن زال عقله بغير جنون قضى كل صلاة فاتته ومن
ترك صلاة عن وثني تكاسلا لا يجحودا أمر بها فإن أصر
حتى ضاق وقت الأخرى وجب قتله وعنه لا يجب الا بترك
ثلث ويضيق وقت الرابعة وتستتاب بعد وجوب قتله
ثلاثة أيام ويقتل حدا وعنه كفرا ولا يصح أن يصلي حاضرة وعليه
فائتة إلا أن يبتدئها ناسيا للفائتة فإن ذكر فيها انقلبت نفلا

وصلى الفائتة ثم الحاضرة فإن ضاق الوقت سقط الترتيب
وعنه لا يسقط.

باب الأذان

الأذان الخالص خمس عشرة كلمة بلا ترجيع يكبر في أوله
أربعا ويقول في أذان الفجر بعد الحيعلتين الصلاة خير من
النوم مرتين والإقامة فرادى إحدى عشرة كلمة منها
قوله قد قامت الصلاة مرتين ويسن أن يترسل الأذان ويحدر
الإقامة ويجعلها متوالية ويجعل إصبعيه في
أذنيه يدخل سبابتيه أو يجعل يمنه ويسرى ولا يدير فاه
وعنه يديرهما في منارة الجامع والصومعة فإن أذن
قاعدا أو على غير وضوء أو نام فيه لم يعد ولو أذن
جنبا جاز وكان كالجنب في بعد ويكره أذان المحدث
والمتنفل وعنه لا يجزئ وفي أذان الفاسق والأذان للجنب
روايتان ويشترط للأذان الترتيب والموالاة ولا يعتد
الفصل اليسير الا بجزم كالتنحنح وبحو ويجوز الأذان
للفجر بعد نصف الليل ولا يجوز الفجر قبل الوقت ويسن
لمن سمع المؤذن أن يقول هو قوله إلا في الحيعلة فإنه يقول
لا حول ولا قوة إلا بالله ويقول في كلمة الإقامة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الله وادامها وينقص عندها فان كان الامام تجاوبا لم يتبعها
حتى يزيد وبين الفصل بين اذان للغرب واقامتها بقدر
ركعتين والاذان والاقامة سنتان للمسافرين فرضا كفاية
على المقيمين يقاتلون على تركهما وليسا بشرط للصلاة ولا
سنتين للبناء ويناديان للعيد والكسوف والاستسقاء
الصلوة جامعة ومن صلى بجمع عشاء او فوائت اذن للاولى
خاصة واقام لكل صلاة واذا اقيمت الصلاة لم يشرع في نافلة
فان انتبها ثم اقيمت قطعها ان خشي فوات الجماعة وعمل
بينهما والاذان افضل من الامامة وقيل هي افضل

باب ستر العورة

وهو شرط لصحة الصلاة
وعورة الرجل ما بين سرته وركبته وعنه السوءتان وقبلها
وكل المرأة عورة سوى الوجه وفي كفيها روايتان وعورة
الامة كالرجل ظهرها وبطنها عورة وام الولد كالحرة
وعنه كالحرة والعبد بعضه كالحر على الامة ولا تجزئ الرجل
ستر عورته اذا اجتهد عاجز عن اللباس في الفرض وفي
النفل روايتان فان ستر احد هما اجزأه ويصلي على الحي كالرجل
فيما يجب عليه ستره كالرجل وقيل كالمرأة ومن انكشف من

عورته يسيرا وهو لا يعتبر في النظر لم تبطل صلاته ويعفى
عن قليل ومن صلى في ثوب عصب او حرير او في بقعة غصب لم تجزه
وعنه يجزئه مع التعذير واذا اشتبهت ثياب نجسة بطاهرة
صلى في ثوب بعد ثوب بعدد النجسة وزاد صلاة فان لم يجد الا
ثوبا نجسا صلى فيه واعاد ومن نسي عليه نجس حبس في موضع يجب
ان يصلي انه لا يعيد ويخرج فيهما روايتان ومن لم يجد الا ثوبا
لحريرا او نسجا على نفسه وعجز وصلى عاريا اجزأه فان
لم يجدهما اتزر به وصلى ايماء وقال القاضي يشترط
ويصلي جالسا فان وجد ما يستر بعض العورة ستر الفرجين
فان كفى احدهما ستر الدبر وقيل القبل اولى فان عدم ستره
بحشيش ونحوه فان لم يجد صلى جالسا واومى بركوع وسجود
بالارض جاز وعنه يلزمه السجود واذا اوجبنا الستر في الصلاة
بالبعد بطلت وبالقرب يشترط وجه

باب اجتناب النجاسات وحكم البقعة

ومن حمل نجاسة لا يعفى عنها او حاملا حيوانا او ثوبا
مما لا تتم الصلاة فيه ان علم بها وفي اثنائها والحامل قوائم
وان صلى على بساط طرفه نجس فيه نجاسة لا تضبطه جاز فان جاذاها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عليه

بصدره إذا اتجه فعلى وجهين ومن مشى طاهرا على نجاسته وصلى
أجزأه وعنه أنه يعيد ومن صلى ثم رأى نجاسة يمكنه إلقاؤها لم تفسد
صلاته لم يعدها ومن حبس في نجس لم يقلعه يكفن
ويتيمم لكل صلاة ولم يغيبه اللحم ويصلي ويجزئه وقال أبو بكر عليه
قلعه ما لم يخف التلف ولا تصح الصلاة في المقبرة والمجزرة
والمزبلة وبيت الخش والحمام وأعطان الإبل وهي التي تقيم بها
ومحجة الطريق والسباط والمجدث عليها أو على نهر يجري
تحته الشمس وعنه أنها تصح وتصح الصلاة إلى هذه المواضع
وقال ابن حامد لا يصح إلى المقبرة والحش إذا لم يكن حائل
ولا يصح الفرض في الكعبة ولا فوقها إلا إذا لم يكن وراءه شيء
منها فأما النفل فيصح إذا انفصل عن محل منجس شيء
منها فإن لم يكن شاخصا فعلى وجهين ويجوز الصلاة على الطنفسة
للمريض ولمن يخاف أذى نجاسة أو بلل وعنه لا يجوز وعنه
يجوز للطين دون المرض ومن كان في ماء وطين أومأ وعنه
يسجد على متن الماء ومن إلى محل فرض وشرط للصلاة على
الراحلة ولا عذر له أو في السفينة وعليه الخروج فصحت صلاته
وعنه لا تصح

باب استقبال القبلة

وهو شرط للصلاة مع القدرة إلا في النفل للمسافر في السائر حيثما
توجه راكبا فيصلي حيث توجه وعنه لا يجوز ذلك إلا للراكب
ويلزمه الإحرام إلى القبلة إن لم يشق عليه ولا يجوز النفل على
الراحلة في الحضر وعنه يجوز واصابة عين الكعبة فرض من
قرب منها أو من مشاهد الرسول عليه السلام وفرض من بعد
الاجتهاد إلى جهتها وعنه إلى عينها فلو انحرف عن قبلته
قليلا صحت صلاته على الأولى دون الثانية ومن أخطأ القبلة
في الحضر أعاد وإن اجتهد في السفر فأخطأ ما لم يعد ومن
أخبره ثقة بالقبلة عن علم قلده وإن أخبره من اجتهاد اجتهد
ولم يقلده ويقلد الأعمى أو غيمها عنه فإن كان وحده قلد أيهما
شاء فإن صلى الأعمى بلا دليل أعاد فإن لم يجد مقلدا صلى ولم يعد
وقيل يعيد وقيل لا يعيد إلا أن يصيب وكالجاهل ما دلته
القبلة كالأعمى فيما ذكرنا ومن رأى محاريب بلاد
خراب أو بلد كفر وشك هل هي للمسلمين أم لا لم يعمل

باب صفة الصلاة

تشترط للصلاة وتجب تعيينها للمكتوبة والنفل المعين ولا تجب نية
الفرضية للفرض ولا نية القضاء للفائتة وقال ابن حامد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بجبان ويكفي لطلق النفل نية الصلاة وإذا نقضت النية
التعيين بمن يسير أجزاه ما لم ينشئها وإذا نشئها في
صلاته بطلت وإن تردد في قطعها أو نوى أن يقطعها فعليه
وجهين ولا تنعقد الصلاة إلا بقوله الله أكبر فإن عجز
عنه كبر بلغته وقيل لا يترجم عنه كالقرآن ويرفع يديه مع
التكبير مبسوطتين مضمومتي الأصابع إلى منكبيه وعنه إلى
أذنيه وعنه هما سواء ثم يضع يمنى يديه فوق كوع اليسرى
تحت سرته وعنه تحت صلبه وعنه مخير وينظر إلى
محل سجوده ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك
اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول أعوذ بالله السميع
العليم من الشيطان الرجيم ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم سرا
وليست من الفاتحة وعنه منها ثم يقرأ الفاتحة متوالية
فإن الحال قطعها بذكر أو سكوت عمدا ابتدأها وإن
كان سهوا أو بنى وإذا أتمها قال آمين
يجهر بها الإمام ومن خلفه فيما يجهر بقراءته ثم يقرأ سورة
في الفجر من طوال المفصل وفي المغرب من قصاره وفي العشاء
متوسطه ويطيل أول ركعة من صلاته وله قراءة أواخر

١ السورة

السورة وأواسطها وجمع سورتين في الفرض وعنه لمن ذلك
ويجهر الإمام في الفجر وفي الأوليين من العشاءين ولا
قراءة على المأموم وليس له أن يستفتح ويتعوذ ويقرأ إلا
أن يسمع إمامه فيكره وعنه لا يكره أن يستفتح ويتعوذ
بحال وعنه يستفتح بكل حال ولا يتعوذ إذا سمع إمامه
ومن لم يحسن الحمد لزمه تعلمها فإن ضاق الوقت قرأ من
غيرها سبع آيات لا تقصر عنها في الأخرتين فإن نقصت
فعلى وجهين فإن لم يحسن إلا آية كررها بقدرها ومال
ابن أبي موسى يجب تكرارها فإن لم يحسن قرأ لزمه قول
سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر فإن لم
يحسن ذكرا وقف بقدر الفاتحة ثم يرفع يديه ويركع
مكبرا ويجعل يديه على ركبتيه ويباشر بأطراف أصابعه
عضديه فوق جنبيه وإن انحنى بحيث يمكنه من ركبتيه
بيديه أجزأه ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثا وهو أدنى
الكمال ثم يرفع قائلا سمع الله لمن حمده إن لم يكن مأموما
فإذا انتصب قال ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الأرض
وملء ما شئت من شيء بعد ويقتصر المأموم على التحميد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وَيَابِسُ بِهِ فِي رَفْعِهِ وَقِيلَ هُوَ كَالْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَحُطُّ شَاخِصًا وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ وَيَجِبُ السُّجُودُ عَلَى يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَالْمَزَافِ اصَابِعِ رِجْلَيْهِ وَجَبْهَتِهِ وَفِي الْأَنْفِ رِوَايَتَانِ وَلَا يَجِبُ مُبَاشَرَةُ الْمُصَلِّي شَيْئًا مِنْهَا وَعَنْهُ يَجِبُ بِالْجَبْهَةِ وَيُسَنُّ أَنْ يُجَافِيَ عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ وَبَطْنَهُ عَنْ فَخِذَيْهِ وَفَخِذَيْهِ عَنْ سَاقَيْهِ وَيَجْعَلُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ أَوْ أُذُنَيْهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا وَهُوَ أَدْنَى الْكَمَالِ ثُمَّ يَرْفَعُ مُكَبِّرًا فَيَجْلِسُ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى مَفْتُوشًا وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى وَيَقُولُ رَبِّ اغْفِرْ لِي ثَلَاثًا ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ثُمَّ يَرْفَعُ مُكَبِّرًا فَيَقُومُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ إِنْ سَهُلَ عَلَيْهِ فَعَلَ كَمَا قَامَ بِالْأَرْضِ وَعَنْهُ يَجْلِسُ لِلِاسْتِرَاحَةِ عَلَى قَدَمَيْهِ وَإِلْيَتَيْهِ ثُمَّ يَنْهَضُ كَمَا وَصَفْنَا ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ بِالْقِرَاءَةِ وَلَا يَقْنُتُ وَيُتِمُّهَا كَالْأُولَى ثُمَّ يَجْلِسُ مُفْتَرِشًا وَيَجْعَلُ يَدَيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ فَيَبْسُطُ أَصَابِعَ الْيُسْرَى مَضْمُومَةً وَيَقْبِضُ الْخِنْصَرَ وَالْبِنْصِرَ مِنَ الْيُمْنَى وَيُحَلِّقُ الْإِبْهَامَ مَعَ الْوُسْطَى وَيُشِيرُ فَيَقُولُ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ

أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَيُشِيرُ بِالسَّبَّابَةِ فِي شَهَادَتِهِ مَرَّةً ثُمَّ يَخْفِضُ إِنْ كَانَ صَلَّى مُنْفَرِدًا أَوْ إِمَامًا فَصَلَّى الثَّالِثَةَ وَالرَّابِعَةَ كَالثَّانِيَةِ لَكِنَّهُ يُسِرُّ الْقِرَاءَةَ وَلَا يُجَاوِزُ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَجْلِسُ مُتَوَرِّكًا فَيَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى وَيُخْرِجُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَيَجْعَلُ إِلْيَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَتَشَهَّدُ بِالتَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ وَرَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَعَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ وَلَا يَجِبُ التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ فِي النَّفْلِ وَفِي الْفَرْضِ رِوَايَتَانِ وَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ رُكْنٌ عَلَى وَجْهَيْنِ وَمَنْ نَوَى بِسَلَامِهِ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الجماعة والإمام والمأموم صحت صلاته وإن لم ينو
للفرض نص عليه وقيل لا يصح وقيل إن نوى الخروج
صحت وإلا فلا يصح ويجهر الإمام بأذكار تسليمة ويسر
بالثانية نص عليه وقال ابن حامد عليه وإن
كانت لأنه ركعتان جلس عقيبهما مفترش كما وإني بما
ذكرنا في التشهد الثاني والمرأة كالرجل في ذلك
كله لكن لا تجافي في ركوع وسجود وتجلس متربعة
أو تدل رجليها عن يمينها فعلى صفة كمال الصلاة
والفرض من ذلك القيام والتحريمة وقراءة الفاتحة
وعندها سنة وأن الفرض قراءة آية والركوع والاعتدال
عنه والسجدتان والجلسة بينهما والطمأنينة في هذه كلها
فعال والتشهد الأخير وجلسته والصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعنه أنها سنة وعنه تجب مع الذكر
وتسقط بالسهو والسلام والترتيب كذلك فهذه ثلثة
عشر ركنا لا تسقط في عمد ولا سهو وما سواها مسنون
ما خلا ثمانية التكبير لغير الإحرام والتسميع والتحميد وتسبيح
الركوع والسجود مرة مرة وقول رب اغفر لي مرة والتشهد

الأول وجلسته فهذه واجبات تبطل الصلاة بتركها
عمدا وتسقط بالسهو وعنه أنها سنن ولا يلزم عود في تهمة
الإبعاد في الأحيان وما يرجع به من دينه ومن تكلم في
صلاته عمدا أو سهوا بطلت وعنه لا تبطل الإبالعمد وتبطل
تبطل بهما الإلمصلحتها وعنه تبطل بها الأعمال الإمام
تكلم لمصلحتها وعنه تبطل بها الأمصلحتها سهوا وهو ٥٣٢
أصح عندي ومن قهقهة أو نفخ فإن كان حرفين فقد
تكلم وكذلك إن تأوه أو أن أو بكى لأمر خوف الله
فلا بأس وفي الضحكة روايتان واللحن لا يبطل الصلاة
إذا لم يحل المعنى فإن أحاله كان عمده كالكلام
وسهوه كالسهو عن كله وجهله كجهله والعجز
عن إصلاحه كالعجز عنها والعمل المستكثر كالكلام
ضروره يبطل عمده وسهوه ويسير الأكل والشرب
يبطل الفرض عمده دون سهوه وفي النفل روايتان
ومن سبقه حدث بعد مضي ركن من صلاته سوى التكبيرة
صلاته سوى للقراءة والإحرام روايتان وكثير الإمام سنن

باب ما يكره للمصلي وما لا يكره

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يكره له ان يلتفت او يرفع بصره او يغمضه او يفتح
اصابعه او ينفخها او يحصر او يتروح او يمس لحيته او
يغطي وجهه او يعقص شعره او يلف كمه او ينتر ثوبه
ذراعيه شاهرا او يقعي بان يجلس على عقبيه او بينهما ناصبا
فخذيه او يصلي حاقنا او بائقا الى الطعام يحضره او يلبس
الصماء بان يتضلع بثوب ليس عليه غيره الا ان يشد
منه عورته فتبطل صلاته وعنه تجزئه وان كان تحته
عين وله رد من مر امامه وعد الاي والتسبيح وقتل
الحية والعقرب والغلة ولبس الثوب ولف العمامة
ورد السلام اشارة الا ان يكثر ذلك متواليا فيبطل
وله الغرامة في المصحف والفتح على امامه واذا ناب الرجل
شيء في صلاته سبح والمرأة تصفق ببطن كفها على ظهر
الاخرى وله اذا تلا اية رحمة او عذاب ان يسال
ويتعوذ وعنه يلزمه في الفرض ○

باب سجود التلاوة وهو سنة للتالي
والمستمع اجلين اقتداؤهم به فان لم يسجد لم يسجدوا ولا
يسن للتالي وهو اربع عشرة سجدة في الحج منها اثنتان

وفي المفصل ثلاث وسجدة ص سجدة شكر وعنه هي من عزائم
السجود ومن سجد اجزأه ولا يكبر للاحرام ولا للخروج
وروي فيه كما لو سجد في صلاته ولا يتشهد ولا يسلم
ملك ابو الخطاب تكبيرة للاحرام وخروج
ويجب انه يتشهد ويسلم للامام اذا سجد في صلاة
السر وان قعد لها وتحت الماموم يسجد لها متابعة
وسجود الشكر كسجود التلاوة مستحب ولا يفعل في الصلاة
ويعتبر للسجود شروط الصلاة ○

باب سجود السهو

يجب سجود السهو لكل ما نقص الصلاة مع سهو دون عمد
كترك الواجبات والسلام من نقص وزيادة زاد في صلاته
ركعة وقام فجلس فاما ترك السنن وزيادة ذكر
في غير محله سوى السلام فلا سجود للعمد وهل يبطل
لسهو على روايتين ومن قام الى خامسة رابعة قطعها متى
ذكر وبنى على صلاته قبلها فان كان اماما فسبح به اثنان
فلم يرجع اذا لم يستقم صوابه فان لم يفد فسبح صلاته
ولم تبطل صلاة من خلفه ان ثبت على قوله وان عاد فقام سهوا معه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فائدة الخامسة لم تعتد بها المسبوق ومن نسي التشهد
الأول حتى قام إلى الثالثة لزمه المضي وإن لم ينتصب
لزمه العود وإن انتصب ولم يقرأ فلزه العود والمضي
أولى ويسجد للسهو بكل حال ومن نسي تسبيح ركوعه
حتى انتصب منه لم يعد وإن عاد جاز ذكره القاضي
وقياس بقية الواجبات مثله ومن نسي ركنا من ركعة
حتى قام إلى الأخرى لغت للنسي وركعتها فقط وإن
ذكر قبل القراءة لزمه أن يعود فيأتي بالمنسي وما
بعده فإن لم يذكر حتى سلم فهو كترك ركعة فيأتي ما
لم يطل الفصل إلا أنه يسجد له قبل السلام نقله عنه
حنبل وقال أبو الخطاب تبطل صلاته ومن نسي
أربع سجدات من أربع ركعات وذكرين تسهو تمم
الرابعة بسجدة وكانت أولاه وعنه يبتدي الصلاة
ومن ذكر ترك ركن وجهله أو جهله عمل بالبراءة اليقين
ومن شك في عدد الركعات لغت بالأقل وعنه بالأكثر
ظنه فإن استوا بنى على اليقين بالأقل وعنه يلحق المنفرد
بالأكثر والإمام بغالب ظنه ومن شك في ترك ما يسجد

سجد وقيل لا يسجد ولا يسجد المأموم لسهو
سهو الإمام إن سجد فإن نسي
وعنه يسجد ويسجد السهو قبل السلام
سهو والأفضل مثله الا إذا تكرر من نقص ركعة
كثر أو شك وقلنا يبني فإن الأفضل بعد
قبل السلام وعنه وإن كان لمن نقص أو شك أفضل
بنى فإن فعد وإن أخر سهوه لتعمد قبل السلام
سهوه تعمد تعمد لم تبطل صلاته وقيل تبطل
قلب ما قبل السلام أو أشبهها على وجهين ومن نسي
لتمر قضاه وإن تكلم عامدا بطل الفصل أو خرج
من المسجد وعنه يسجد وإن خرج وبعد ومن تعمد
بعد السلام تشهد وسلم ومن ترك سجود السهو وجب
عمدا بطلت صلاته ما لا فلا محله بعد السلام وقيل

باب صلاة التطوع

لا يجوز التطوع المطلق في خمسة أوقات إذا طلع
الفجر حتى تطلع الشمس وإذا طلعت حتى ترتفع كيد رمح
وإذا قامت حتى تزول وبعد صلاة العصر حتى تغرب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قلت ش ع في الأولى يسبح وفي الثانية بالكافرون
وفي الثانية بالإخلاص ويثبت فيها بعد الركوع ويجود
قبله ش ع بدية فيقول اللهم فيقول اللهم إنا نستعينك
ونستهديك ونستغفرك ونتوب إليك ونؤمن بك ونتوكل
عليك ونثني عليك الخير كله ونشكرك ولا نكفرك اللهم
إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو
رحمتك ونخشى عذابك الجد بالكفار ملحق اللهم اهدنا
فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت
وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت إنك تقضي
ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت
ربنا وتعاليت اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك
من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت
على نفسك ونبي مسح ويديه وعنه لا بأس بالمأموم
يؤمن وعنه أنه يدعو ولا يؤمن وفي الكفاية الأمر
سهل بالمخلص فإن الإمام الرشيد المنيران يثني كل
ملكوية وعنه يخص ذلك بالنفل
وهل يشرع ذلك في سائر الناس

أفضل
النهار والثلاث من تعقبهن منها وكره الدعاء والتطوع
أطول من طوله القيام وعنه هما سواء فيجوز التطوع
جالسا والسنة أن يتربع ويثني على ظهر إنا ركع وسجد
وكذلك سلام المريض ويصح أن يتم به ركعة وعنه لا يصح
والسنن الراتبة قبل الفجر ركعتان وقبل الظهر
ثنتان وبعدها ثنتان وفي الأربع قبل العصر
وثنتان بعد المغرب وثنتان بعد العشاء والوتر وتجب
أبو بكر هو واجب وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة
ركعة بست تسلمات وإن أوتر بخمس وسبع لم يسلم
إلا في آخرهن تعين عليه ولذلك الوتر بتسع لا أتشهد
بجلس عقيب الثامنة ولا يسلم وفي الكمال تسلمات وكذا

تسليمتين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في الفجر تابعه فاتركه أو دعني وسنة الراتبة عشر وقيل
وتن النفل ليلها ونهارها وللوتر بعدها الجماعة والنفل
بعدها في جماعة فاته التعقيب الا ان يوخر حتى ينتصف
الليل وأقل سنة الضحى ركعتان وأكثرها ثمان
وأدنى فعلها عبا وقال ابو الخطاب المداومة افضل ٥

باب صلاة الجماعة

الجماعة على الرجال للمكتوبة وتصح بدونها وفعلها في المسجد
منهي عنها وعنه مرض غير وتسن للنساء وعنه
لا تسن ولا يجب ان يحضرن العشاء جمع الرجال وافضل بعد
الجماعة العشق ثم الاعمى الكثير جمعا وعنه الاقرب افضل
من الابعد من اجل جمع المفضول يخلفه عنه فجمعة
فيه افضل وجمع اهل السفر في مكان واحد افضل ويؤم
امام مسجد قبل امامه لحن الا ان يأذن او يتأخر
عن قدر ركعة من سلم لبعد او يعلم لعذر او نحوه
فوات الوقت ومن ام بعده لم يلزم الا في مسجدي مكة
والمدينة فهل يكره فيه على روايتين ومن صلى ثم حضر جماعة
سن له ان يعيد معهم الا المغرب وعنه لا ويتنفل بنية

ويجب ان ينوي الامام والمأموم حالهما فان ائتم المأموم منفردا
لغير عذر او نحوه او المتنفل بمن يصلي فرضا او لم يجز وعنه يجوز
وان صار المنفرد اماما جاز في النفل خاصة نص عليه
وقيل هي كالتي قبلها ومن ائتم بالامام لا تكفيه الاجزاء
وتسقط تكبيرة الاحرام الا مع نية نص عليه فان فاتها
تكبيرة لم تنعقد صلاته وما ادرك المسبوق آخر
صلاته وما يقضيه اولها فيستفتح فيه ويتعوذ ويقرأ
السورة وان لم يدرك من الركعة او الركعة الا
تشهده عقيب قضاء ذهب في الاصح عنه وعنه عقيب
قضاء ركعتين واذا بطلت صلاة المأمومين جميعا
للامام منفردا وان بطلت صلاة الامام لعذر او غيره
بطلت صلاتهم وعنه لا تبطل وتنوبها جماعة او فرادى
وفي قضاء المسبوقين معا وجهان ومن ائتم
في فرض بمتنفل او مصل بإعادة لم يصح وعنه يصح وان
ائتم مقيم بمسافر وجاز وتم اذا سلم امامه ومن ركع
او سجد قبل امامه سهوا
اذكره او تعمد بطلت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقيل تبطل وإن شبهه بترك عمد فلا تبطل بتركه بنيه
فسدت صلاته لتفن عليه وإن كان سهوا أو جهلا
لغت تلك الركعة فقط كالسبق بتركين وعنه
يعتد بها وخرج من الإجماع صحة الصلاة مع العمد
ومن ترحم أو تنهد حتى فاته مع الإمام ركن غير الركوع
أتى به ثم بما بعده وإن فاته ركنان فأكثر أو الركوع
وحده تابعه ولغت ركعته وقامت التي تليها مقامها
وعنه إن كان فوت الركعة الأخيرة فكذلك
وإن لم يخف إلى بما تركه وسجد وسجد لركعته ومتى
أمكن المتحوم أن يسجد على ظهر إنسان أو نعل لزمه
ذلك وأجزأه وإذا رفع الإمام رأسه من آخر سجدة
استحب أن يمكث مدا لا يفوت الإمام فيه لحق الجمع وقيل لا يستحب

باب الإمامة

لا تصح إمامة الصبي في الفرض وفي النفل روايتان
وتصح أن تصح فيهما ولا تصح إمامة المرأة ولا الخنثى
إلا للنساء ولا تصح إمامة كافر ولا أخرس وإن أم
بمثله من تعلم فسقه فعلى روايتين ومن أم قوما مجدودا

أعادوا إلا أن ينسى حدثه حتى يفرغ فيعيده وحده ومن
علم أن إمامه أحدث فما فعله مشروط أو أن من خلفه دون
من ذهب إمامهم يصح إمامه وعنه يصح ومن تغير إمامه
الأفضل قصح وفي الملة أقطع اليد أو الرجل بالقصص ومن
ومن لحن عن ذكر أو شك فلم يصح إمامه بقادر عليه إلا
المتيمم بالمتوضئ والجالس بالقائم إذا كان إمام الحي وكذلك
لمريض يرجى شفاؤه ويأتمون به فإن قاموا بعد وقيل يعيدون
وإن ابتدأ بهم قائما ثم أعتل فجلس تمموا خلفه قياما وأولى
أهل الإمامة بها أقرأ وهم إذا عرفوا ما يفسد الصلاة ثم
القهم ثم أفقههم ثم أسنهم ثم أشرفهم على خلاف
في ذلك كله وقال المتوفى الأعلى بعد الأحسن ثم الأكرم
ثم الأقدم هجرة وقال ابن حامد الأشرف ثم الأقدم
هجرة ثم الأسن ولا يقدم على الحاكم المنصوب وصاحب البيت
الأذن سلطان وقيل مقدما بن علي ومقدم الحي
على العبد والبصري على البدوي والمقيم على المسافر
على الأعمى وقال القاضي هما سواء ويكره أن يؤم الأقلف
الجديات لأجل معضوض أو قوما أكثرهم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بَابُ مَوْقِفِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ

لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ قُدَّامَ الْإِمَامِ بِحَالٍ وَلَا عَنْ يَسَارِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ يَمِينِهِ أَحَدٌ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقِفَ الرَّجُلُ بِحِذَاءِ وَسَطِ الْإِمَامِ صَلَاةً اتِّبَاعًا عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَقِيلٍ وَالْمَرْأَةُ مِثْلُهُ إِلَّا إِذَا أَمَّتْ بِرَجُلٍ وَلَمْ تَجِدْ امْرَأَةٌ تَقِفُ مَعَهَا فَإِنْ وَقَفَتْ مَعَ رِجْلٍ تَصَوَّفَتْ عِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ وَقَالَ الْقَاضِي لَمْ يَبْطُلْ وَإِنْ وَقَفَتْ مَعَ رِجْلٍ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاةُ مَنْ بِحِذَائِهَا عَمْدًا وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ تَبْطُلُ وَمَنْ لَمْ يَقِفْ مَعَهُ الْأَكَابِرُ مِلْ فَجَاءَ يَعْلَمُ جَدَّهُ تَصَوَّفَ فَذَّ وَإِنْ وَقَفَ مَعَهُ صَبِيٌّ فَقِيلَ هُوَ فَذٌّ وَقِيلَ لَيْسَ بِفَذٍّ وَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ فَذٌّ فِي الْفَرْضِ دُونَ النَّفْلِ وَمَنْ خَافَ فَوْتَ الرَّكْعَةِ مَعَ الْإِمَامِ فِي الصَّفِّ أَوْ دَخَلَ فِي الصَّفِّ وَالْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ أَوِ الِاعْتِدَالِ عَنْهُ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَعَنْهُ إِنْ عَلِمَ بِالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ لَمْ تَصِحَّ وَعَنْهُ إِنْ دَخَلَ فِي الصَّفِّ قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ رَأْسَهُ وَإِلَّا فَلَا تَصِحُّ وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِعُذْرٍ عَنْ صِحَّةِ صَلَاتِهِ وَجْهَانِ وَإِذَا أَمَّ امْرَأَةٌ نِسَاءً قَامَتْ بَيْنَهُنَّ وَسْطَهُنَّ وَكَذَلِكَ إِمَامُ الصَّلَاةِ وَمَنْ تَبِعَ التَّكْبِيرَ وَلَمْ يَرَ الْإِمَامَ وَلَا مَنْ وَرَاءَهُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَأْتَمَّ بِهِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ وَعَنْهُ لَا يَصِحُّ بِحَالٍ وَعَنْهُ يَصِحُّ بِكُلِّ حَالٍ فَإِنْ

بِخَارِجِ الْمَسْجِدِ وَهُوَ يَرَاهُ أَوْ يَرَى مَنْ خَلْفَهُ جَازَ إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا نَهْرٌ تَجْرِي فِيهِ السُّفُنُ أَوْ طَرِيقٌ لَمْ تَتَّصِلْ فِيهِ الصُّفُوفُ فَصْلٌ يَجُوزُ عَلَى فَائِتَيْنِ وَمَنْ كَانَ مَوْقِفُ إِمَامِهِ أَعْلَى مِنْهُ صَحَّ ائْتِمَامُهُ بِهِ وَكُرِهَ وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ لَا يَصِحُّ وَلَا بَأْسَ بِالْيَسِيرِ مِنْ ذَلِكَ وَيُكْرَهُ لِلْإِمَامِ خَلْفَهُ أَنْ يَتَطَوَّعَ مَوْضِعَ الْمَكْتُوبَةِ أَوْ يَقِفَ فِي الْمِحْرَابِ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَلَا يَضُرُّ الْوُقُوفُ بَيْنَ السَّوَارِي إِذَا لَمْ تَقْطَعْهُ

بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

إِذَا عَجَزَ الْمَرِيضُ عَنِ الْقِيَامِ صَلَّى جَالِسًا كَالْمُتَطَوِّعِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ تَعَاطَى الْأَيْسَرَ وَوَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ فَإِنْ صَلَّى عَلَى الْأَيْمَنِ أَوْ عَلَى الْأَيْسَرِ مُسْتَلْقِيًا وَرِجْلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ جَازَ وَيُومِئُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَخْفَضَ مِنْ إِيمَائِهِ بِالرُّكُوعِ فَإِنْ عَجَزَ أَوْمَى بِطَرْفِهِ وَاسْتَحْضَرَ الْأَفْعَالَ بِقَلْبِهِ وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ مَا دَامَ الْعَقْلُ ثَابِتًا وَمَنْ أَمْكَنَهُ الْقِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ صَلَّى قَائِمًا وَأَوْمَى لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ كَالْقَاعِدِ يَجُوزُ لِمَنْ بِهِ رَمَدٌ أَنْ يُصَلِّيَ مُسْتَلْقِيًا إِذَا خَافَ فَوَاتَ الطَّهَارَةِ بِتَيَمُّمِهِ وَمَنْ لَمْ يُمْكِنْهُ فِي إِيمَائِهِ السُّجُودُ وَالْقِيَامُ أَتَى بِهِ

بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وَمَنْ نَوَى سَفَرًا مُبَاحًا مَسَافَةَ سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخًا كَمَكَّةَ
مِنْ نَخْلَةَ أَمْيَالٍ بِالْهَاشِمِيِّ وَالْمِيلُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ قَدَمٍ خُيِّرَ
بَيْنَ قَصْرِ الرُّبَاعِيَّةِ وَإِتْمَامِهَا إِذَا جَاوَزَ بُيُوتَ قَرْيَتِهِ وَالْقَصْرُ
أَفْضَلُ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَمَنْ سَافَرَ أَوْ
أَقَامَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَمْ يَذْكُرْ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي حَضَرٍ أَوْ صَلَاةَ
حَضَرٍ فِي سَفَرٍ أَوْ أَتَمَّ الْمُسَافِرُ صَلَاتَهُ عَمْدًا حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا
أَوْ شَكَّ فِيهَا أَوْ أَتَمَّ بِمُقِيمٍ فِيمَا يَعْتَدُّ بِهِ أَوْ بِمَنْ لَيْسَ مَعَهُ مَا هُوَ
مُسَافِرٌ لَمْ لَا أَوْ صَلَّتْ صَلَاتَهُ خَلْفَ مُقِيمٍ فَأَعَادَهَا لَزِمَهُ
أَرْبَعٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَإِنْ سَافَرَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ أَوْ أَدْرَكَ
مُقِيمًا فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ صَلَّى رُبَاعِيَّتَيْنِ وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةَ سَفَرٍ
مِنْ ذَكَرَهَا فِيهِ قَصَرَ وَإِنْ ذَكَرَهَا فِي سَفَرٍ آخَرَ صَلَّى وَجْهَيْنِ
وَمَنْ نَوَى الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ مُدَّةَ عَشْرِ صَلَوَاتٍ قَصَرَ إِلَّا أَنْ
يَنْتَظِرَ فِيهِ أَوْ يَكُونَ لَهُ فِيهِ زَوْجَةٌ أَوْ يَكُونَ بِذَلِكَ أَقَامَتِهِ
وَإِنْ نَوَى مُدَّةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ وَإِنْ
حَبَسَهُ عَدُوٌّ أَوْ حَجَابَةٌ وَلَمْ يَنْوِ إِقَامَةً قَصَرَ أَبَدًا أَوْ لِلْأَسْرَى وَالْمُكَارِي
وَالْفَتْحِ الْمُسَافِرُونَ بِأَهْلِيهِمْ فَمَتَى هَمُّوا إِذَا لَمْ يَنْوُوا إِقَامَةً يَلْزَمُهُمْ

بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ

يَجُوزُ بِعُذْرِ الْمَطَرِ وَالْعِصِيرِ وَجَمْعُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لِلْمُرْضِعِ
وَالْمُسْتَحَاضَةِ لَا الْعَصْرِ وَلِلْمَرِيضِ وَالْمُسْتَحَاضَةِ وَلِمَنْ بِهِ سَلَسُ
الْبَوْلِ وَلِلْخَائِفِ إِذَا صَدَّتْهُ بِنْتُ مَلِكٍ وَالْجَمْعُ فِي وَقْتِ
الْأُولَى هَاهُنَا وَهُوَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ أَفْضَلُ وَيُشْتَرَطُ لَهُ فِي وَقْتِ
الْأُولَى أَنْ يَنْوِيَهُ عِنْدَ ابْتِدَاءِ إِحْدَاهُمَا وَيُقَدِّمَهَا عَلَى الثَّانِيَةِ وَأَنْ
لَا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِقَدْرِ الْإِقَامَةِ كَالْوُضُوءِ فَإِنْ سَلَّمَ فِي
سُنَّةِ الصَّلَاةِ بَطَلَ الْجَمْعُ وَعَنْهُ لَا يَبْطُلُ وَيُشْتَرَطُ لَهُ فِي
فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ أَنْ يَنْوِيَهُ قَبْلَ أَنْ يَبْقَى مِنْ وَقْتِ
الْأُولَى بِقَدْرِهَا وَالتَّرْتِيبُ وَلَا يُشْتَرَطُ الْمُوَالَاةُ عَلَى
الْأَصَحِّ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لَا يُشْتَرَطُ لِلْجَمْعِ وَلَا لِلْقَصْرِ نِيَّةٌ
وَيَجُوزُ الْجَمْعُ لِلْمَطَرِ الَّذِي يَسِيلُ الْمِيزَابُ لَيْلًا وَلَا يَجُوزُ نَهَارًا
وَعَنْهُ يَجُوزُ فَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الْأُولَى ثُمَّ انْقَطَعَ جَازَ الْمَشْيُ فِي
طِينِهَا وَمَعَ اشْتِبَاكِ الثَّانِيَةِ فَإِنْ جَمَعَ لَهُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ
جَازَ وَإِنْ كَانَ قَدِ انْقَطَعَ وَهَلْ يَجُوزُ الْجَمْعُ لِلْوَحَلِ وَالرِّيحِ
الشَّدِيدَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ لِمَنْ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ لِأَجْلِ الْمَطَرِ وَلَا
الرَّحْلِ عَلَى وَجْهَيْنِ

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

وَهِيَ جَائِزَةٌ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ وَإِجْمَاعِ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كان في قبلي المسلمين مرآهم ولم يحتمل له كمين صفهم الإمام
صفين فصاعدا وصلى بهم كصلاة الأمن الآن الصف الأول
في أول ركعة لا يسجدون مع الإمام بل ينتظرون حتى قاموا
قام إلى الثانية فحفظوا ثم لحقوه وفي ثاني ركعة يحرس الثابتون
في التشهد سجدة أو لا ثم يلحقونه سلم بالجميع وإن كان العدو في غير جهة
القبلة جعلت طائفة بإزائه والتي يصلي بها الإمام ركعة
ثم تذهب إلى الثانية فتتم لأنفسها ركعة ثم تذهب فتقف
تجاه العدو وتبطل فرائضها جاءت الطائفة الأخرى فتصلي
بها الثانية فإذا جلس قامت فصلت ركعة وبطل التشهد
حتى تتم ركعة فيسلم بها ولو صلى بطائفة ركعة وانصرفت ثم
بالأخرى ركعة ثم سلم هو وانصرفت هي ثم أتت الأولى فقضت
صلاتها ثم الثانية صلاتها أجزأه وكان نادبا للاختيار فإن
كانت الصلاة مغربا أتت بالثانية صلى بطائفة ركعتين بالأخرى
ما بقي وثالثة الأولى إذا انتهى تشهدت وانتظر الثانية
بالسلام وفيه وجه آخر أن للفارقة والانتظار في الثالثة
وبسط عمل الخوف من الكلام في صلاة الخوف كالتصفيق والتكرر
ما وكل عمل يحتمل كالجوش والعفو وأما الصلاة بالمال للتابعة

أو الهرب من سبع أو سيل أو عدو يباح الهرب منه فرادى
وتاركا إياها إلى القبلة وغيرها وكالمنهزمة الآخرون مشوها
وعنه يلزمه مع القدرة وإذا صلوا صلاة شدة الخوف
لسواد ظنوه عدوا فلم يكن أو كان قدره مما يمنع العبور
أعادوا ومن أمن في صلاة خوف أو خاف في صلاة أمن
استقبل وبنى وإذا خشي طالب العدو فوته فصلى صلاة شدة
الخوف جاز نصا لا يعود

باب اللباس والتجمل

يحرم على الرجل في الحرب وغيره لبس الحرير وما نسج
بالذهب ولبسه به وافتراشه والاستناد إليه إلا لضرورة
وعنه يباح الحرير في الحرب فإن لبسه سقط الإثم عنه
فالحكم للأكثر فإن استويا فعل حنث وتمتع الصبي من
لبس الحرير وعنه لا يمنع ويباح لمن به حكة أو جرب
وعنه لا يباح ولا بأس بخشو الجباب والفرش بالإبريسم
ويباح العلم والرقاع وله لبس الخز وشعر الكتان من غير
دون الذهب اختلاجا وزر قدر الكف وقال أبو بكر يباح
منهما ويباح للرجل من حلي الفضة الخاتم وقبيعة السيف
وحلية المنطقة وثلاثة وعلى قياسها الجوشن والكوفية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والتحف والركن والحجال ولا يباح له من الحرير إلا قبيعة السيف وما اضطر إليه كالحشو والأنف وشد الأسنان ويحتمل أن يحرم القبيعة وقال أبو بكر يباح يسير الذهب الأشهر كالخاتم وسنجوفها ويباح للمرأة من الذهب والفضة ما العادة أن تتجلى به كالخلخال والسوار والتاج ونحوه وإن كثر وقال ابن حامد إذا بلغ حلي المرأة ألف مثقال حرم ويحرم على الرجل وللمرأة لبس ما فيه صورة حيوان وقيل لا يحرم ومن لبس دابته جلد نمر أو جلد جاموس أو الإبل الكلب والخنزير ويلزم للإنسان لبسة ولا يحرم

باب صلاة الجمعة

وهي فرض على الرجال الأحرار المكلفين المستوطنين بنيانا متصلا أو منفردا تنعقد بهم إذا وجب بسببه أيهم واحدا إذا بلغوا أربعين فأما المقيم في مصر لعلم أو شغل وللمسافر سفرا لا قصر فيه ومن كان خارج المصر على فرسخ أو يجب بسماع النداء مقيما في غير بناء أو في قرية تتعاونون الثابتين الموصوفين فتلزمهم الجمعة بعزمهم لا بنفسهم ولا تنعقد بهم وهل يصح إمامتهم فيها يحتمل وجهين ويجب على مسافر له القصر ولا عبد ولا امرأة ولا تنعقد بهم ولا يصح إمامتهم وتجزئهم حضورها تبعا وعنه تجب على العبد ومن لزمته الجمعة لم يجز أن يسافر في يومها حتى يصليها وعنه يجوز قبل الزوال وعنه يجوز قبله للجهاد خاصة ويجوز إقامتها في الصحراء بقرب البنيان وهل يجوز في موضعين للحاجة على روايتين فإن قلنا لا يجوز فلم تكن جامعة بطلت المسبوقة بالإحرام إلا أن يخلف بإذن الإمام فتصح دون الأصل وقيل السابقة الصحيحة بكل حال فإن جهلت السابقة أعادوا ظهرا وإن أحرم بهما معا بطلتا وصلوا جمعة وإن لم يعلم هل أحرم بهما أو في وقتين فهل يصلون ظهرا أو جمعة على وجهين وتجب الجمعة بالزوال ويصح قبلها في وقت صلاة العيد وقال الخرقي في الساعة السادسة ولا يشترط إذن الإمام لجمعة ولا عيد ولا استخلاف وعنه يشترط ويجب السعي إلى الجمعة بالنداء الثاني وعنه بالأول الأمن منزله بعيدة صلبه أن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يشبه وقت بدنها به والسنة أن يغتسل لها عند الزوال
ويلبس ثوبين أبيضين نظيفين ويتطيب ويكثر الدهان
ويدنو من الإمام ويشتغل بالذكر والعزلة والدعاء
ولا يتخطى أحدا إلا لفرجة يجلس فيها وعنه نكره ذلك
أيضا ومن فرش شيئا في مكان فهو أحق به وقيل لغيره
رفعه والجلوس مكانه ويشترط للجمعة خطبتان
يحتوي كل خطبة على حمد الله والصلاة على رسوله
والوصية بتقوى الله تعالى وقراءة آية ويشترط العدد
لانعقاد الخطبتين وللصلاة كلها وتصح خطبة
الجنب نص عليه وهو عاص بقراءة الآية الا ان يغتسل
قبل قيامه ثم تيمم ويتخرج ان لا يصح والافضل ان
يخطب طاهرا على منبر او موضع عال ويسلم اذا انتقل
الناس ويجلس وقت الاذان وبين الخطبتين ويخطب
قائما ويعتمد على قوس وسيف او عصا ويقصد تلقاءه
ويقصر الخطبة ويدعو للمسلمين وان دعا لمعين جاز
ومن دخل والامام يخطب لم يزد على ركعتين خفيفتين

ويحرم الكلام وقت الخطبة الا على الخاطب وله
لمصلحة وعنه يكره من غير تحريم ولا باس به قبل الخطبة
وبعدها واذا خطب تعلق ام عنه جاز وعنه لا يجوز
وعنه يجوز للعذر لا غير وصلاة الجمعة ركعتان ويسن
ان يقرا في الاولى بسورة الجمعة وفي الثانية بالمنافقين
ويجهر بالقراءة وعنه يقرا في الثانية بسبح ولا سنة للجمعة
الا بعدها وافضلها ركعتان واكثرها ست ومن ادرك
مع الامام ركعة بسجدتيها اتمها جمعة وان زحم عن سجدة
حتى قام او عن ركوعها وسجودها فاته بناء ظهرا وعنه
يتمها ظهرا وعنه يتمها جمعة ومن اذن لهم بعد الركوع
في الثانية فقد فاتته الجمعة وتصح ظهر معذور بشرط
ان ينوي بها اداء ظهره وقال ابن شاقلا سعى جمعة
ثم بنى ظهرا وقيل لا تصح ظهر معذور بحال ولا يصح ان
يصلي ظهرا قبل تجمع الامام الا من لا حضور عليه
كالمسافر والمريض العاجز وقال ابو بكر لا تصح منهم
ايضا واذا خرج وقت الجمعة وهم فيها اتموا جمعة
وعلى قول الخرقي ان خرج قبل كمال ركعة بطلت الجمعة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهل يتمون ظهرا أو يتابعون على جمعين واذا اجتمع
عيد وجمعة سقطت الجمعة عن من حضر العيد الا الامام
وعنه ايضا وحضورها افضل وكذلك يسقط العيد
بالجمعة اذا قدمت عليه

باب صلاة العيد

وهي فرض كفاية وقيل سنة وهل من شرطها الاستيطان
والعدد على روايتين ووقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال
ويسن الاستاك قبل الخروج وتعجيله والاكل قبل الفطر
من الاضحى وتاخيره وفعلها في الصحراء الا ان يكون بالامام الم بها
ما شا منظمها للنساء ويلبس اجمل ثيابه الا المعتكف
فانه يلبس ثياب [illegible] ويتاخر الامام حتى
يحل [illegible] صرة تحتن فيكبر للاحرام ثم يستفتح
ثم يكبر [illegible] عشرا يستفتح بعد التكبيرات
ويكبر [illegible] قبل القراءة وعنه بعدها
ويتوالى بين كل تكبيرتين الله
اكبر كبيرا والحمد لله بكرة واصيلا
وصلى الله على [illegible] تسليما وان ابتدر غيره
جاز

جاز ولا يأتي بذلك بعد التكبيرة الاخيرة في الركعتين ويقرأ
في اول ركعة بسبح وفي الثانية بالغاشية ويخطب بالصلاة
ثم يخطب خطبتين كخطبتي الجمعة ولهما سننه ويستحب الاول
بسبع تكبيرات نسقا والثانية بخمس ويذكر في
خطبة الفطر حكم الفطرة وفي الاضحى حكم الاضحية واذا
عدا في طريق رجع في اخرى ولا سنة لصلاة العيد
قبلها ولا بعدها ومن فاته صلاة العيد مع الامام
صلاها على صفتها قال ابو ذر كه في التشهد وعنه يصليها
اربعا بلا تسليم بسلام او بسلامين وعنه يخير بين اربعين
وان نسي واذا لم يعلم بالعيد الا بعد الزوال من يومه صلى
من الغد ويسن التكبير للفطر من الصلاة ليلته الى فراغ
الامام من الخطبتين وعنه الى ان يحرم الى الصلاة وفي
الاضحى للمحل من صلاة الفجر يوم عرفة وللمحرم من
صلاة الظهر يوم النحر فيكبر ان الى آخر ايام التشريق
العصر وصفته الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
اكبر الله اكبر ولله الحمد ويكبر عقب المكتوبة في الجماعة
وان صلاها وحده فعلى روايتين ولا يكبر عقب النافلة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وفي صلاة العيد وجهان، وإذا بقي الكبير قضاه وإن كثر ما لم يحدث أو يخرج من المسجد أو يطل الفصل وليس مطلق الليل في عشر ذي الحجة وهي الأيام المعلومات

باب صلاة الكسوف

وهي سنة جماعة وسفرا بلا خطبة ولا تصلى بعد بطء الكسوف ولا غروبه فإن كان ذلك وهو فيها أتمها وأجزأ وتفعل من المنفرد وفعلها جماعة في الجامع أفضل وهي كصلاة العيد فيجهر فيها بالقراءة فيقرأ في الأولى بالحمد ثم سبح ثم يركع فيسبح بعدها بقدر آية ثم يرفع فيقوم فيقرأ بعد الفاتحة دون قراءة الأولى ثم يركع دون الركوع الأول ثم يرفع ثم يسجد سجدتين بجواز ركعتين ثم يصلي الثانية كذلك ويقرؤها عن الأولى في القراءة والتسبيح ثم يتشهد ويسلم ولو إلى ركعة بثلاث ركوعات أو أربع جاز والمختار هو الأول وإذا اجتمع كسوف وجمعة قدم الكسوف إن أمن فوته وإن اجتمع خسوف ووتر قبل الفجر قدم الخسوف وقيل الوتر وإذا عاد الكسوف في وقت نهي ومنعنا من صلاته فعليه شجه ودعاؤها ولا يصلي الكسوف في وقت نهي لغير

باب صلاة الاستسقاء

وإذا أجدبت الأرض واحتبس القطر وعظ الإمام الناس ووعدهم يوما يخرجون فيه إلى المصلى العيد مستطعفا غير متطيب متواضعا متذللا مستكينا عاما معه الشيوخ والعجائز وأهل الصلاح ويجتنب خروج الصبيان وقال ابن حامد يشرع وإن خرج أهل الذمة لم يمنعوا وأمروا عن المسلمين ويصلي بهم تكفي كصلاة العيد وعنه يصلي بلا تكبير ثم يخطب خطبة واحدة مفتتحة بتسع تكبيرات وقيل بالحمد ويكثر فيها الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعو أو يدعون ويكثرون الاستغفار وعنه أنه يخطب قبل الصلاة وعنه يخير وعنه لا يخطب وإنما يدعو ويستقبل القبلة في أثناء دعائه فيدعو بدعاء ويحول رداءه فيجعل اليمين يسارا واليسار يمينا ويفعل الناس ذلك ولا يشرعون في الجمع شيارهم ويستحب أن يقف للمستسقي في أول المطر ويخرج زكاة وشابة لينالها ويغتسل منه ويتوضأ فإن لم يستقوا عادوا ثانيا وثالثا وإن سقوا قبل الخروج صلوا شكرا وقالوا المزيد

كتاب الجنائز

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يوجبه المحتضر على جنبه الأيمن ويستلقيا على ظهره ويسل
جلقه بماء أو شراب ويلقن قول لا إله إلا الله محمد رسول الله ولا يزاد
على ثلاث فإن تكلم بشيء بعدها أعيدت وندبا عنده ياسين
فإذا مات غمضت عيناه وشد لحياه وليت مفاصله وبعث
عنه ثيابه وجعل بطنه خديده وسوي
بخصيه وسيقن موته إن شك فيه بإخاف صدغيه
ومثل انفه وانفصال كفيه وأرخاهما وحلقه وغسله فرض كفاية
وأول الناس به وصيه ثم ابن وإن علا ثم ابنه وإن سفل ثم
أقرب عصبته ثم ذوو أرحامه ثم الأجانب ولا يغسل
المرأة محرم منها والذي إن يمت بعضها من أوصت إليه ثم
أسهاء ثم جدتها ثم أختها ثم عمتها أو خالتها الصغرى
فالكبرى ثم الأجنبيات ويسن أن يغسل الرجل زوجته
وأم ولده وأن يغسلاه وعنه لا يجوز له غسل زوجته وللرجل
والمرأة غسل من لم يبلغ سبع سنين من ذكر وأنثى ولا يغسل
المسلم قريبه الكافر ولم يدفنه إن لم يجد من يدفنه ويغسله
ويكفنه جعفاه أبو حفص وأحسن ويوجه الميت على مغتسله
مستلقيا ويجرد ويجعل تحت رأسه وشفقه والأفضل تجريد

ويستر عورته وعنه الأفضل غسله في قميص رقيق
واسع الكمين ولا يحضر إلا الغاسل ومن يعينه ويرفع
تأنه قريبا من الملوس فيعصر بطنه برفق ويكف على
يد خرقة فيضه ولا يحل له مس عورته ولا نظرها وليس
أن لمس بقية بدنه إلا بخرقة ثم ينقي غسله وينقي ويمنع
الماء بباطن شفتيه ومنخريه ثم يتيمم ويوضأ للصلاة
ثم يغسل برغوة السدر ناشفه وبلته ولا يفتح شعره
وقال ابن حامد يفتح ثم يضجعه ثم يغسل شقه
الأيمن ثم الأيسر ويقلبه على جنبه ينقل ذلك تلاثا إلا الوتر
فإنه يخص بأول مرة وضئ في كل مرة بدئ على بطنه فإن
لم ينق بالثلاث زاد حتى ينقي وقطع على وتر ويجعل في كل
غسلة سدرا مسحوقا وفي الأخيرة كافورا ولا بأس بالماء
الحار والأشنان والخلال إن احتاجه وتقلم أظفاره ويجز
شاربه ويزال شعر عانته وإبطه ويجعل معه وكذلك
العضو الساقط ولا يحلق رأسه ولا يحتن ما لم يخشى
بشوب والفرض من ذلك غسله بالماء وفي النية والتسمية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وجهان فإن غسل ثم خرج منه شيء غسل المحل ووضئ
عند أبي الخطاب والمنصوص أنه يعاد غسله وإن تكرر
ذلك إلا أن يجاوز شبقا فيونها فإن لم يمسك المحل حتى
بالقطن أو الطين الحر وإن خرج منه شيء بين وهو في أكفانه
لم يعد إلى الغسل وجل وفي الكتن روايتان ومن تعذر
غسله فيمم وإن مات رجل بين نسوة أو امرأة بين رجال
أو مات خنثى مشكل يمم أنثى وهذه تغسل في قميص يصب
الماء من فوقه ولا تمس والسقط لا يغسل ولا يصلى عليه حتى
يستهل أن به أشهر ولا يغسل شهيد المعركة إلا
لجنابة أو طهر من حيض أو نفاس إن كان امرأة فإن
استشهد قبل الطهر فعلى وجهين فإن حمل المجروح
وبه رمق أو مشى أو أكل أو نام أو بال ثم مات غسل وقيل
إن لم يطل به ذلك لم يغسل ومن عاد عليه سهمه أو رفسته
دابته فمات أو وجد ميتا ولا أثر به غسل والمقتول ظلما شهيد
لا يغسل وعنه يغسل وكل شهيد لا يغسل في الصلاة عليه
روايتان وتنزع عنه لأمة الحرب ويجب دفنه في بقية ثيابه

نص عليه وقيل لوليه إبدالها بغيرها على القابل إن رأى
شراء الأكفان إلا على مشهور ببدعة أو فجور

باب الكفن

السنة تكفين الرجل في ثلاث لفائف بيض نجر ثم تبسط
بعضها فوق بعض ويذر الحنوط بينها ثم يوضع عليها
مستلقيا ويذر الحنوط في قطن يجعل منه بين أليتيه
ويلجم بقية القطن وشعثه ويجعل الباقي على منافذ
وجهه وأذنيه وتطيب سفائنه ومفاصله ومواضع سجوده
وإن لف كله تحنن ولا يحل عياله كأمونة ثم يدرج في
أكفانه فيرد الطرف الأيمن من كل لفافة على الأيسر
ويرد ما فضل عن وجهه ورجليه عليهما فإن خيف انتشار
اللفائف عقد وجعل في القبر ويجوز أن يكفن في مئزر
وقميص ولفافة يجعل القميص فوق المئزر ولا يزر واللفافة
فوقهما وتخلق المرأة في خمسة أثواب مئزر وقميص وخمار
ولفافة وكابسه تشد بها فخذاها تحت الليتين وتنصر عليه وتظفر
شعر ضفائره قرون ويسدل من خلفها ويجب تكفين الميت
من صلب تركته لمن مؤنته فإن لم يكن له تركة فعلى من تلزمه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

سُنَّةٌ وَلَا يَلْزَمُ الزَّوْجَ كَفَنُ زَوْجَتِهِ وَتَجْزِي الْكَفَنُ بِثَوْبٍ
وَقِيلَ يَجِبُ الثَّلَاثَةُ وَقِيلَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَغْرِقٌ لِلتَّرِكَةِ
أَبْقَى بِثَوْبٍ وَالْأَوْجَبُ الثَّلَاثَةُ وَإِذَا مَاتَ الْمُحْرِمُ جَبَ
مَا كَانَ يَجِبُ مِنَ الطِّيبِ وَالْمَخِيطِ وَالتَّغْطِيَةِ

بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

وَهِيَ فَرْضُ كِفَايَةٍ وَلَا تُصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ وَلَا فِي الْمَقْبَرَةِ وَلَا تَجُوزُ
عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقِيَامِهَا وَغُرُوبِهَا وَعَنْهُ تَجُوزُ وَالْأَوْلَى بِهَا
مَنْ وَلِيَ الْمَيِّتَ بِهَا ثُمَّ السُّلْطَانُ ثُمَّ إِمَامُ الْعَصَبَةِ وَفِي تَقْدِيمِ
الزَّوْجِ عَلَى الْعَصَبَةِ رِوَايَتَانِ وَيُسَنُّ أَنْ يُكَبِّرَ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ
يَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يُكَبِّرُ ثَانِيًا وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ فِي التَّشَهُّدِ ثُمَّ يُكَبِّرُ ثَالِثًا فَيَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ
لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا
وَأُنْثَانَا اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى
الْإِيمَانِ اللَّهُمَّ إِنَّ عَبْدَكَ ابْنَ أَمَتِكَ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ
مَنْزُولٍ بِهِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ
مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ وَإِنْ

كَانَ صَغِيرًا فَاجْعَلْهُ لِوَالِدَيْهِ فَرَطًا وَذُخْرًا
وَسَلَفًا وَأَجْرًا وَأَعْظِمْ بِهِ أُجُورَهُمَا وَثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا وَأَلْحِقْهُ
بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ وَقِهِ بِرَحْمَتِكَ عَذَابَ الْجَحِيمِ ثُمَّ يُكَبِّرُ
رَابِعًا وَيَقِفُ قَلِيلًا يَدْعُو وَعَنْهُ لَا يَدْعُو ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً عَنْ
يَمِينِهِ وَيَأْتِي بِذَلِكَ كُلِّهِ قَائِمًا وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَالْفَرْضُ
مِنْ ذَلِكَ الْقِيَامُ وَالتَّكْبِيرَاتُ وَالْقِرَاءَةُ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ وَالسَّلَامُ وَإِذَا لَبِسَ الْإِمَامُ
شَيْئًا كَبَّرَ بِتَكْبِيرِهِ وَعَنْهُ لَا يُتَابِعُ فَوْقَ خَمْسٍ وَعَنْهُ لَا يُتَابِعُ
فَوْقَ أَرْبَعٍ وَمَنْ فَاتَهُ بَعْضُ التَّكْبِيرِ قَضَاهُ مُتَتَابِعًا وَقِيلَ
يَقْضِيهِ عَلَى صِفَتِهِ مَا لَمْ يُرَفِّعِ الْجَنَازَةَ وَلَوْ سَلَّمَ وَلَمْ يَقْضِ جَازَ
وَيُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ وَعَلَى الْغَائِبِ بِالنِّيَّةِ إِلَى شَهْرٍ فَإِنْ صَلَّى
بِالنِّيَّةِ ثُمَّ أُحْضِرَ أَجْزَأَهُ إِنْ لَمْ يُدْفَنْ وَقَالَ
ابْنُ حَامِدٍ يَعُودُ وَلَا يُصَلَّى الْإِمَامُ عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ أَوْ
غَلَّ مِنْ غَنِيمَةٍ وَإِذَا وُجِدَ بَعْضُ الْمَيِّتِ غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ وَعَنْهُ
لَا يُصَلَّى عَلَى الْجَوَارِحِ وَإِذَا اشْتَبَهَ مَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ بِغَيْرِهِ اسْتَقْبَلَهُمْ
وَنَوَى مَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيَقِفُ الْإِمَامُ حِيَالَ صَدْرِ الرَّجُلِ وَوَسَطِ
الْمَرْأَةِ وَمَتَى اجْتَمَعَ مَوْتَى سُنَّ جَعْلُ رُءُوسِهِمْ وَوَقْتُ تَلَقِّي صُدُورِهِمْ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقيل يجعل صندة جدا وسطها واذا توعت الجنائز قرب
الى الامام الرجل الجزء ثم العبد ثم الصبي ثم المرأة وعنه
تقديم الصبي على العبد وعنه الخنثى في ذلك كالصبي
من المرأة ومن مات ولم يحضر غسل ثم صلي عليه
جماعة واذا اجتمعت جنائز ومكتوبة قدمت المكتوبة الا
ان يكون قبرا او يخشى

باب حمل الجنازة والدفن

من السنة الاسراع بالجنازة وان يكون الماشي امامها
والراكب خلفها وان يحمل الانسان بقوائمها الاربع بدأ
بالي يمين الميت على كتفه اليمنى بالقائمة المقدمة ثم الموخرة
ثم من الجانب الاخر على كتفه اليسرى بالقائمتين ويبدأ
بالمقدمة منهما او بالموخرة على ورايين وهذا هو الربع
ويحمل على كاهله بين العمودين ساعة ومن تبع جنازة لم
يجلس حتى توضع فان سبقها فجلس لم يقم لها والسنة
ان يتولى دفن الميت عالمة وتعمق قبره قامة ونصفه
ولا يتجي الا بمن المراة ويدخله الميت من عند رجليه ان سهل
والا فمن قبليته ويقول من يضعه فيه بسم الله وعلى
ملة رسول الله ويضعه في اللحد على جنبه الايمن مستوجها

تحت راسه لبنة ثم يفرج عليه لبن او نصب ولا يدخل القبر
اجر ولا خشبا ولا ما مسته النار ثم يحثى عليه التراب باليد
ثلاثا ثم يهال عليه ويسنم القبر فوق الارض شبرا بن
بالماء ويحلل بالحصباء ويكره البناء والكتابة عليه وتجصيصه
دون تطيينه ولا يدفن فيه اثنان الا لضرورة ويقدم
افضلهما الى القبلة ويحجز بينهما بتراب واذا ماتت ذمية
حامل بمسلم ابرزت عن مقابر المسلمين والكفار واشتد
ولدها الى القبلة ومن مات وفي بطنها ولد يعلم انه حي
العوكل فان عجز تركت ومن دفن غير موجها او
غير مغسل نبش قبل وجه فان دفن ولم يصل عليه
نبش ما لم يخش تفسخه نص عليه وقال القاضي يصلى على
القبر وتسن التعزية قبل الدفن وبعده ولا تعاد لها
والبكاء على الميت جائز والندب والنوح وخمش الوجه
وشق الثوب منهي عنه ويسن ان يصنع لاهل الميت طعام
يبعث اليهم ويلح لهم وصنع طعام للناس ومن ياتيهم
من بعيد واهدى ثواب ما تملت مسلم نفعه ذلك ويلح المشي
في المقبرة بنعلين ولا بأس بالخف ويكره الجلوس والاتكاء

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على العنبر ولا تدرج عنده الغراء ويستحب زيارة القبور
للرجال وتكره للنساء وتحرم لا تكثر

كتاب الزكوة

باب صدقة المواشي تجب الزكوة في

الابل والبقر والغنم السائمة اكثر السنة الا العوامل ولا زكوة
في الابل حتى تبلغ خمسا فيجب فيها شاة فان اخرج بعيرا لم يجزه
وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي العشرين
اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي ما كملت سنة
فان لم تكن عنده فابن لبون وهو ما كمل سنتين فان
عدمهما لزمه شراء بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت
لبون وفي ست واربعين حقة وفي ما كملت ثلاث سنين
وفي احدى وستين جذعة وهي ما كملت اربع سنين وفي
ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان
وفي مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وعند
الحنابلة فان بلغت مائة وثلاثين فاعد ففي كل اربعين
بنت لبون وفي كل خمسين حقة ويجزئ عن المائتين اربع
حقاق او خمس بنات لبون عند ابي بكر وابن حامد والخصوص

عنه تعيين احقاق ومن عدم السن الواجب اخرج شا
دونه يليه ومعه شاتين او عشرين درهما فان اجزأ شاة وعش
دراهم فعلى وجهين فان اخرج عن بنت مخاض حقة لم
وعدم بنت لبون واستدر حبرا بن اخرج بالعكس واعطى
حبرا بن جاز وقال ابو الخطاب لا يجوز ذلك وهذا الجبر
مختص بالابل ولا زكوة في البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع
او تبيعة وهو ما كمل سنة وفي اربعين مسنة وهي ما كملت
سنتين وفي الستين تبيعان وكذلك كلما زادت في كل
ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة ولا يجزئ مسن عن البقر
واما الغنم فنصابها اربعون وفيها شاة وفي مائة واحدة
وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ولا شيء
فيها الى ان يبلغ مائة فيجب فيها اربع شياه عفو في ثلثمائة واحدة
اربع شياه ثم في كل مائة شاة ويؤخذ من المعز التي ومن
الضان الجذع ولا تكون في الطباء ولا في بقر الوحش زكاة
ويجب في المتولد بين الوحشي والاهلي ومن كان في ماشيته
اناث لم يجز اخراج الذكر الا ابن لبون عن بنت مخاض
والتبيع في البقر فان كانت كلها ذكورا اجزأه الذكر وقيل لا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يجزئ الا في الغنم ولا يؤخذ الاناث وهي التي لها ولد تربيه ولا الحامل
ولا الماخض وفحل الفحل ولا فحل الضراب ولا سن من جنس الواجب
اعلا منه ولا احاد المال الا برضى المالك ولا يجزئ تيس ولا
معيبة لا يجزئ في الاضحية ولا صغيرة الا ان يكون الجميع
معيبات او صغارا فيجوز وقال ابو بكر لا يجزئ الا سليمة
ليست على قدر المالين فان اجتمع سليم ومعيب او صغار وكبار
اخذت سليمة كبيرة على قدر قيمة المالين وان اجتمع كرام ولئام
اخرج وسطا على قدر قيمتهما فان كانا نوعين كالضان والمعز
اخرج من ايهما شاء على قدر قيمتهما وقال ابو بكر لا تعتبر
القيمة وتعتبر الحول على صفات الماشية مفردا وعنه لا تعتد
حتى تبلغ سن الاجزاء واذا لم تكن الماشية نصابا فملكت بنتاجها
حولها من حين كملت وعنه من حين ملك الامهات

باب حكم الخلطة

اذا خلط جماعة من اهل الزكوة ماشية لهم في جميع الحول في الممرح والمبيت والمحلب والفحل او كانت ملكا بينهم زكوها زكوة المال الواحد اذا كانت نصابا فاكثر وهل تشترط نية الخلطة بكل وجه ولو خلط اثنان في اثناء الحول لما

ثم باع احدهما حصته مخلطة فعلى المشتري كلما تم حوله زكا
خلطة وعلى الآخر لجوله الاول زكاة انفراد ولما بعده زكاة
خلطة ولا اثر للخلطة في غير الماشية وعنه تؤثر في المال
ويجب الساعي من اي مال الخليطين زكاتها ويرجع على
خليطه بقيمة حصته فان اختلفا فيها او بينة فالقول قول
المرجوع عليه مع يمينه ومن طلبه الساعي اخذ زيادة لم يلزم
خلطة شيء منها وان اخذ منه قيمة الفرض او زيادة مختلفا
فيها رجع على خليطه بقسطه ومن ملك اربعين شاة نصف
حول ثم باع نصفها مشاعا او معينا مخلطا فقال ابو بكر
يبنيان ان حول وقال ابن حامد لا ينقطع حول الباقي فيلزم
اذا تم حول نصف شاة فان اخرج من النصاب بطل حول
المشتري وان اخرج من غيره لزم المشتري اذا تم حوله نصف
شاة وان لم يخرج شيئا حتى حال حول المشتري فعلى
المشتري نصف الشاة على وجهين فان باع نصف النصاب
منفردا ثم خلطا بعد زمن يسير انقطع الحول وقيل لا ينقطع ومن
كان له اربعون شاة في بلد واربعون في آخر وبينهما مسافة
القصر لزمه شاتان وان كان في كل بلد عشرون فلا زكاة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في الأظهر عنه وهذا في الماشية خاصة وعنه لا أثر للفرقة
البلدان بحال ومن ملك اربعين شاة ثم أبدى وثمانين بعدها
لزمه للثانية إذا تم حولها شاة كالأولى وقيل لكل منهما
شاة ولا يجب في مائة وعشرين جزء من أصل مائتين واجد وعشرين جزءا
من شاة فإن كانت الثانية اربعين فلا شيء فيها وقيل فيها
شاة وقيل نصف شاة فإن كانت الثانية عشرين فوجهان
أحدهما لا شيء فيها والثاني فيها ثلث شاة فإن نقصت الزيادة
عن نصاب وغربت الغرض كمن ملك ثلاثين من البقر
ثم عشرا بعدها فانه يجب للعشر إذا تم حولها ربع مسنة
وجها واحدا ومن كان له يلبد ستون شاة كل عشرين
منها خلطة مع عشرين لآخرين لزمهم شاة عند اصحابنا على
رب الستين نصفها وعلى كل خليط ثلثها وعندي يلزمهم
شاتان وربع على رب الستين ثلاثة ارباع شاة وعلى كل خليط
نصف شاة

باب زكاة الذهب والفضة

نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم
وفيهما ربع العشر وفيما زاد بحسابه فإن نقص النصاب نقصا
لا يضبط غالبا كحبة وحبتين وجب الزكوة وان نقص ثلث

مثقال فعلى روايتين ولا زكاة في المغشوش حتى يبلغ النقد
الخالص فيه نصابا ومن اخرج عن الصحاح الجياد مكسرة
أو بهرجة جاهلة اخرج الفضل بينهما واجزاه نص عليه
وقيل لا يجزيه الأحد مثليها ويضم أحد النقدين إلى الآخر
في إكمال النصاب بالأجزاء دون القيمة وقيل بالأحظ
للمساكين منهما وعنه لا ضم بينهما بحال ويجب الزكوة في المضروب
والتبر ولا يجب في المباح الا لي للرجال والنجار والمرأة
للحلي عند الحاجة وعنه تجب فيه بكل حال والأعيان
في الاخراج يجوز وان كان أنقص مخطورا والأفضل قيمته
وقيل يعتبر وزنه بكل حال

باب زكاة التجارة

ومن ملك بفعله عرض تجارة أو قنية بصار مالكا
في قيمته ويجب الاخراج منها فأما ما تملكه للقنية
أو ملكه قهرا كالميراث فهل يصير للتجارة ادا نواه
على روايتين وتقوم عروض التجارة إذا حال الحول
بما شاء من ذهب أو ورق الا أن يكون أحدهما أحظ للفقراء

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيتعين ولا يعتبر ما اشتريت به وينقطع حول التجارة
بمجرد نية القنية ومن اشترى للتجارة اربعين شاة
سائمة فنتجها زكوة القيمة فان لم يكن فيتمها نصابا فنتجها
زكوة النوع ومن ملك للتجارة عرضا فنزعت او
غلة فاتجرت زكى بجميع زكاة القيمة اذا تم حولها وقيل
يزكي لاصل زكوة القيمة والثمن والزرع زكاة العشر
واذا ربح مال المضاربة زكى رب المال حصته
الاصل وهل لزم العامل زكوة حصته لما قبل
ان قلنا انه يملكها بالظهور على وجهين فان قلنا لزمه
لم يلزمه ان يخرج قبل القسمة وهل له الاخراج من مال
المضاربة على وجهين

ما يعتبر له الحول وحكم الدين وغيره

الحول شرط في زكاة الماشية والنقدين وعروض
التجارة ولا يؤثر نقصه دون النصاب وتوالي النصاب
والكتابة تتبعه في حوله المستفاد بارث او عقد بخلاف
نتاج السائمة بالحول واذا نقص النصاب في اثناء الحول انقطع ولذلك

وكذلك ان باعه بغير جنسه الا بيع الذهب بالفضة وان
باع عرضا للتجارة بنقد او اشترى به او باع ماشية
بجنسها بنى على حول الاول ومن فعل ما ينقطع به الحول مرارا
من الزكوة لم يسقط عنه واشترط بعض اصحابنا ان يمضي
ذلك عند تذبب وجوبها ومن كان دينه على ملي حاضر
اخرج زكاته حتى يقبضه او يزكيه فيزكيه لما
مضى على مقر او جاحد او مماطل اذا قبضه او اسقطه
بتقاص او ضمان اذا عاد اليه فعل يزكي لما
مضى قولين واذا عرفت اللقطة فملكت استقبل
بها الملتقط حولا وزكاها فيض عليه وفي زكوة حول
التعريف على المالك اذا وجدها قولان ولا زكوة في
دين الكتابة ويمنع دين الآدمي وجوب الزكوة في قدره
في الاموال الباطنة كالنقد وما قوم به فاما الظاهرة
كالماشية والزرع فعنه يمنع فيها ايضا وعنه لا يمنع وعنه
ما استدانه لزرعه منع ولمؤنة اهله لا يمنع فاما ديون
الله تعالى كالكفارة والنذر والزكاة والحج فهل يمنع على
قولين ومن نذر الصدقة بمال بعينه فلا زكاة فيه بمال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وتجب الزكوة في الذمة وقال القاضي تتعلق بالنصاب
فعلى قوله من لم يملك سوى نصاب فلم يزكه أحوالا
فليس عليه الا زكوة حول لانه في الابل للزكاة بالغنم فانها
تزكى لكل حول وقد نص احمد على ذلك وان قلنا تجب
الذمة تزكى لكل حول الا اذا قلنا دين الله يمنع من الزكى
عن حول واحد في الابل وغيرها ولا تسقط الزكوة تلف
المال الا المعشرات اذا تلفت بآفة سماوية قبل
تسقط الزكوة بتلف المال قبل امكان الا
الزكوة بالموت فان اجتمع زكوة ودين وضاقت التركة
تحاصا نص عليه ويخرج ان تقدم الزكوة ان قلنا تتعلق
بالعين الا ان يكون النصاب معدوما فيحاصان وللراهن
اخراج زكوة المرهون منه اذا لم يكن له ما يؤدى عنه
ويتعذر الحول على الاجير وعوض الخلع قبل القبض وعلى
الغنيمة ان كانت صنفا واحدا قبل القسمة وقيل لا تعقد
زكى قسم كالزكوات اصنافا ولا زكاة في مال مكاتب ولا
في مال ملكه السيد عبده وتلك مملكه وان قلنا لا يملك
زكاه السيد واذا عتق المكاتب وفي يده نصاب استقبل

باب زكاة الزرع والثمار

كل نبات مكيل مدخر كالحبوب واللوز والفستق
والتمر والزبيب والبندق والصعتر والاشنان ونحوها
اذا بلغ صافيا بالشاخته او شق فيه العشر مصفا بالشا
اذا سقي بالعيوث والشوح وان سقي بكلفة كالدوالي
والنواضح فنصف العشر بما زاد فيصابه فان سقي نصفه
بهما وتصفه نضحا وجب ثلثه اربا عشر وان كان
[redacted] فالحكم له نص عليه وقال ابن حامد يجب
[redacted] جمل المقدار وجب العشر على المنصوص
وعلى قول ابن حامد يجعل منه نصفا المتيمن والباقي نصفا
ويوخذ بالقسط ونصاب الارز والعلس وهو نوع منه
يدخر في قشره اذا صفيا كعشريهما وفي قشرهما عشره
اوسق والوسق ستون صاعا والصاع خمسة اطمار
وثلث بالعراقي وزكى الزيتون اذا بلغ خمسة اوسق
كيلا نص عليه ويخرج منه وان صفاه فاخرج عشر زيته قدر
افضل وعنه لا زكاة فيه ولا زكاة في غير مكيل
مدخر كالجوز واللبن والخضر ونحوها الا القطن والزعفرا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فاتهما على دراهم وفي العصفر والورس وجهان قلنا يجب فنصابها ما قيمته كقيمة نصاب من أدنى نبات زكي وقال القاضي العصفر تبع للقرطم فلا يزكى حتى يبلغ القرطم نصابا وتضم الجيوب بعضها إلى بعض في تكميل النصاب وعنه لا يضم جنس إلى غيره وعنه تضم الحنطة إلى الشعير والقطنيات بعضها إلى بعض وتضم ثمر العام الواحد بعضها إلى بعض كجنديه ومن كان له ثمر جيد ورديء ووسط أخذ من كل الا أن يشق التمييز فيؤخذ الوسط فإن تبرع المالك واخرج الأجود جاز ولا يجب الزكاة فإن قطعه قبل جذاذ لم يجب الا أن يقصد الفرار منها وإن اراد قطع ثمرة بدا صلاحها ولم يحصل خوف العطش أو ضعف الثمار أو كان ذهابا لا يمكن أو عنبا لا يصير زبيبا جاز وله اخراج عشر نقدا قبل الجذاد وبعده اخذا من الفاضي والمنصوص انه لا يخرج الا يابسا ولا يصرف المالك في الثمر قبل الجذاد حتى يخرص فيضمن ما عراها ثم يتصرف فيوضع ثلث الثمرة أو ربعها فلا يحتسب له زكاة ويزكي

الباقي إن بلغ نصابا ولا وضيعة في الزرع إلا العادة أو عرفا ويجب في العسل العشر وان كان من ارض مباحة أو خراجية إذا بلغ عشرة افراق والفرق قيل ستون رطلا وقيل ستة وثلثون وقيل ستة عشر وهو ظاهر كلامه والعشر واخراج يجتمعان ومن ساجر أرضا خراجية فزرعها فالعشر عليه والخراج على المؤجر وعنه كلاهما على المستأجر ولا زكاة في المعشرات تعد آداء العشر ولو بقيت أعواما لم تكن

باب زكاة المعدن

المنتزع من معدن مملوك له أو مباح نصاب ذهب أو فضة قيمة أحدهما من غالب نقد المعادن كالياقوت والزبرجد والصفر والقار والنفط والنوشادر ونحوها ففيه ربع العشر من وقته لأهل الكوة إذا اخرج بجملته دفعة أو دفعات لم يترك العمل بينها ترك إهمال ويخرج بعد السبك والتصفية وما أبين من البحر كالمرجان واللؤلؤ والعنبر والسمك ونحوها فهو كالمعدن وعنه لا شيء فيه

باب حكم الركاز كل مال

مدفون في أرض الإسلام وجد عليه علامة الكفار فهو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

زكاة وفيه الخمس وإن قل لأهل الزكاة وعنه لأهل الذي والباقي لواجديه سواء كان المكان له أو لغيره أو مباحا وعنه إن كان للكافر فإن مالك قوله وكذلك على هذه الرواية إن وجده في موضع انتقل إليه فهو للواجد فإن لم تعرف به فلمن قبله إلى أول مالك وإن وجد بأرض الحرب وقد زعم بعضهم فهو ركاز وإن لم يعتد عليه إلا بجمع له منعه فهو غنيمة وإذا علا للدفون عن علامة أو كان على شيء عليه علامة الإسلام فهو لقطة إلا أن يجده في ملك انتقل إلى المالك قبله بلا بينة ولا سنة فهل يدفع إليه

باب مصارف الزكاة

يقسم ثمانية الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل والفقير من لا يجد له أو له يسير من كفايته والمسكين من له أكثر الكفاية فمن ملك من النقد أو غيره ما لا يقوم بكفايته أعطي تمام الكفاية لسنة وإن وجبت عليه الزكاة ويجوز أن يرد عليه الساعي زكاته بعينها وعنه لا يحل الصدقة لمن له خمسون درهما أو قيمتها ذهبا وإن لم تكفه

ومن لم يجد له لمن سأله وعنه لا يحل المسألة لمن له غداء أو عشاء ومن خبر أنه ذو مال فطلب الزيادة أعطي وقال ابن عقيل لا يعطى الأيتة ومن كان بلدا وادعى عدم المال وجهل حاله أخبر أنها لا تحل لغني ولا لقوي مكتسب وأعطي بلا يمين وإن ادعى الفقر من عرف غناه لم يقبل إلا بثلاثة شهود نص عليه الخبر وقيل يكفي شاهدان وأما العامل فيعطى لعمالته وحفظه أجر مثله وإن تلف المال في يده أعطي أجرته من بيت المال وشرط كونه مكلفا مسلما وإن كان عبدا وعنه يجوز جعله كافرا وأما المؤلفة فالثلاثة المطاعون في قومهم كالمطاع المرجو بعطيته إسلامه أو كف شره وكالمطاع المرجو بعطيته قوة إيمانه أو إيمان نظيره أو جباية الزكاة ممن منعها إلا أن يخاف وعنه أن حكمهم انقطع وأما في الرقاب فقال الأثرم وأعطاه المكاتب ما عليه إن لم يجد وفاء وهل له أن يبتاع منها رقبا لا يعتق عليه بالملك فيه على روايتين وللسيد دفع زكاته إلى مكاتبه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

نص عليه وقيل لا يجوز وأما الغارم فهو المدين
ويعطى بقدر دينه إن لم يجد وفاء إلا الغارم لإصلاح
ذات البين فيعطى وإن كان غنيا ومن غرم في محرم
لم يعط حتى يتوب ومن ادعى الغرم فصدقه الغريم
أو العشيرة فصدقه السيد أعطى وقيل لا يعطى
الأبيتة وأما في سبيل الله فإعطاء من لا ديوان
له من الغزاة كفاية عن وجه فإن لم يغز أو انقرد
منهم وإن غزوا وفضلت فضلة فغي استرداده
وجهان والحج من السبيل فيعطى الفقير منه وعنه لا
يجوز ذلك وأما ابن السبيل فالمنقطع به
وله اليسار في بلده دون مثنى السفر من بلده فيعطى
ما يبلغه إلا العاصي بسفره فلا يعطى حتى يتوب وأدنى
مثل ابن السبيل وترى الغرم أو عتق المكاتب أو
عجز والزكوة باقيه استردت منهم وعنه لا يسترد
وتبقى لهم إن عجز المكاتب يلزم للسيد ومن أعطى
زكاته لمستحق واحد أجزأته وعنه يلزمه أن يتتبع
الأصناف وأن يعطى من كل صنف ثلاثة فاكثر إلا

العامل فإنه يجوز جملة واحدة ويسقط إن أخر حقها
ولا تحل صدقة الفرض للوالدين وإن علوا ولا للولد وإن
سفل وفي بقية الأقارب الواجبة نفقتهم روايتان
ولا للزوجة وفي الزوج روايتان ولا لبني هاشم ولا
لمواليهم وفي بني المطلب روايتان ولا لغني ولا لمكتسب
ولا لفقير على زوجها إلا أن يكونوا غزاة أو مؤلفة
أو عاملين أو غارمين لإصلاح ذات البين نحو ذا
وقيل يجوز دفعها إلى الزوجين وعمودي النسب
وسائر الأقارب

باب إخراج الزكاة

يجب إخراجها على الفور مع القدرة إلا لعذر صحيح كشغل
رجوع الساعي عليه وانتظار قوم لا يجحف بهم
بالحاجة وما أشبهه نص عليه ولا يجوز إخراجها الأبيتة
لقرابته أو لشقيقه بزمن يسير ويخرج عن الصبي والمجنون
وليهما ومن دفع زكاته إلى وكيله فتلفها قبل أن يوالوا
جاز وقيل إن بعد إخراج الوكيل عن نية الموكل لم يجزه
وإذا أدى كل واحد من الشريكين في دفع الزكاة
عما عليه جاز عما عليهما نصيب صاحبه وإن نوى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أحدهما ضمن بصيبه الثاني ويحتج أن لا يضمن اذا
لم تعلم باخراجه والافضل أن يفرق الزكاة بنفسه وقال
أبو الخطاب دفعها الى الامام العادل
ولا يجوز نقل صدقة المال عن بلده الى بلد تقصر الصلاة
بينهما وعنه يجوز وعنه يجوز الى الثغور خاصة فان
خلا بلد المال عن مستحق نقلت الى أقرب البلاد اليه
وتخرج صدقة الفطر في بلد البدن دون المال ويجوز
تقديمها قبل الحول اذا كمل النصاب لعام ولا
يجوز لسنتين وفي العامين روايتان وان عجل زكاة ما
يستفيده من النصاب فهل تجزيه على وجهين ومن عجل
عن مائتي شاة شاتين ثم نتجت سخلة قبل الحول لزمته
شاة ثالثة ومن عجلت زكاته الى غني ثم وجب وقد افتقر لم
تجزه وان كان بالعكس اجزأته وان تلف المال قبل الحول
والنقد في يد الساعي استردت وان وصلت الى الفقير
لم تسترد وقيل ان دفعها اليه الساعي أو ربها واعلمه بالنقل
استردت والا فلا وقيل تسترد بكل حال وهل
يجوز تعجيل زكوة العشر اذا خرج الزرع أو الطلع على وجهين

ماب التعجيل

وان تلفت الزكوة المعجلة في يد الساعي فهو من ضمان الفقراء
ومن أعطى زكاته أو كفارته مستحقا في الظاهر فبان
كافرا أو عبدا أو فاسقا لم تجزه وان بان غنيا فعلى روايتين
ولا يجزيه اخراج القيمة في الفطرة وعنه يجزيه وعنه لا
يجزيه الا لحاجة أهل البلد من هو أحوج منه ومن طولب بالزكاة
فادعى نقص النصاب في الحول أو هلاك الثمرة بجائحة ونحوه
ممن لا زكاة معه صدق ولم يحلف ومن كتم ماله ليلا
توهم زكوته أو منعها بخلا أخذت منه قهرا وهل تسقط
عنه في الباطن على وجهين وقال أبو بكر تؤخذ منه وشطر
ماله فان تعذر أخذها منه بان غيب ماله أو قاتل دونه
أو شهر سيفا فان أصر قتل جهادا وعنه كفرا وأخذت
من تركته

باب زكاة الفطر

ومن أدرك آخر جزء من رمضان مسلما حرا أو مكاتبا وله فضل
عن قوته وقوت عياله يوما وليلة فعليه فطرته وفطرة
كل مسلم تلزمه مؤنته فان لم يمكنه الا فطرة بعضهم بدأ
بنفسه ثم بزوجته ثم بعبده ثم بالأولى فالأولى نفقة من

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اقامة به وسنذكره فان لم يجد الا بعض صاع اخرجه
عن نفسه وعنه لا شيء عليه ومن اسلم او تجدد له
زوجة او عبد او ولد بعد غروب الشمس لم تلزمه فطرته
كذلك وعنه تلزمه اذا كان ذلك قبل طلوع فجر العيد
ومن تبرع بمؤنة شخص شهر الصوم لزمته فطرته نص
عليه وقيل لا تلزمه ومن تزوج بعبد او معسر فطرتها
على نفسها الا ان تكون امة فتلزم سيدها وتسقط
الفطرة عن الجنين وعنه تجب وتجب فطرة العبد الابق و
الزوجة الناشز وجهان ولا يجب اداء الفطرة عن غائب
منقطع خبره فان بان حيا فيما بعد اخرج جثما مضى
والواجب في الفطرة صاع من عنده اشيا افضلها التمر
ثم الزبيب ثم البر ثم الشعير ثم الاقط وعنه لا يجزئ الاقط
الا لمن هو قوته ودقيق البر والشعير سواء فيهما لحقهما
نص عليه وقال ابن ابي موسى لا يجزئ السويق ولا يجزئ
جب معيب ولا خبز فان عدم للمسنة صاع من اعلى
جب وثمن نبات وقال ابن حامد صاع من قوته ويجزئ

اجد

دفع الصاع من اجناس ويجوز دفع الاصوع الى واحد والصاع
الى جماعة ويجزئ عن العبد للشهر الصاع وعنه على كل رأس
صاع ومن اذى فطرة نفسه وهي على غيره ولم يقض اجزأته وقيل لا تجزئه وتخرج الفطرة يوم العيد والافضل
قبل الصلاة وله تعجيلها بيوم او يومين فان اخرها عنه اثم ولزمه
القضاء ولا يسقط الدين وجوب الفطرة الا ان يكون الغريم

كتاب الصيام

لا يجب صوم رمضان الا على مسلم عاقل بالغ وعنه يجب على
المميز اذا اطاقه فان اسلم الكافر او افاق المجنون
او بلغ الصبي مفطرا في اثناء يوم فهل يجب امساكه وقضاؤه
على روايتين وان بلغ الصبي صائما لزمه الامام وفي القضا
وجهان وان طهرت حائض او قدم مسافر مفطرا لزمهما
الامساك وعنه لا يلزم واذا لم ير الهلال ليلة الثلاثين من
شعبان لم يصوموا الا ان يحول دون مطلعه غيم
او قتر فيجب صومه بنية رمضان وهل تصلى التراويح
ليلتين على وجهين وعنه لا يجب صومه وعنه ان
شهد للامام برؤية الصوم والفطر والهلال المرائي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بعد الزوال لليلة المقبلة فما قبله للماضية وعنه للمقبلة وعنه في أول الشهر للماضية وفي آخره للمقبلة وثبت هلال الصوم بقول عدل وعنه تشترط إلى عدلين كقيمة الشهود وزوره بعض البلاد رؤيته لجميعها فإذا صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوما فلم يروا الهلال لم ينبغ أن يفطروا إلا بغيم وقيل تعتبر كون الصوم بقول عدلين ومن رأى هلال الصوم وصده رد شهادته لزمه الصوم والكفارة بالوطء فيه وعنه لا صوم عليه وإن رأى هلال الفطر وصدهم يفطر وقيل يفطر سرا وإذا جهل الشهر اجتهد وصام وقد أجزأه إلا أن يتبين صومه قبل الشهر ويشترط لكل صوم واجب إلا أن يتوه من الليل معينا وفي النفل روايتان وعنه لا يجب بتعيين النية لرمضان وهل يجوز في أوله نية جميعه على روايتين ويصح النفل بنية قبل الزوال فإن نوى بعده فعلى روايتين ومن نوى الإفطار فقد أفطر وإن عاد ونوى الصوم أجزأه النفل خاصة ومن نوى الصوم ثم أغمي عليه جميع يومه

لم يجزه وإن أفاق في بعضه أجزأه ومن أفطر لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أطعم لكل يوم مسكينا ولا يسقط الإطعام بعجزه عنه وإطعام المسكين مد بر أو نصف صاع من تمر أو شعير هنا وفي كل موضع من الكفارات وجزاء صيود الحج وغيرها وإذا خافت المرضع والحامل على ولديهما أفطرتا وقضتا وأطعمتا عن كل يوم وإن عدمتا الطعام فإنه يسقط وإن أفطر ناسيا أو مكرها على أحدهما كفاهما القضاء والسنة لمن سافر قصر الفطر ولمن مرض فخاف ضررا بالصوم أن يفطر فإن صام أجزأه ولا يجوز أن يصوم عما في رمضان عن غيره ومن نام في أثناء يوم قبل له أفطر على روايتين

باب ما يفسد الصوم

إذا أكل الصائم أو شرب أو استعط أو احتقن أو أقطر ما يصل إلى جوفه أو قطر في أذنه فدخل دماغه أو داوى مأمومة أو جائفة بما يصل إليها أو حقن أو استعط أو احتجم أو استقى أو تقيأ عامدا فعليه القضاء والكفارة إلا الناسي والمكره فلا شيء عليهما وقال أبو الخطاب للجاهل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مثلهما وله أن يقصد ويغتسل ويفطر في أحد الأداءين
ويؤخر الغسل الواجب ليلا لجنابة أو حيض إن كان امرأة
إلى ما بعد الفجر ويكره له ذوق الطعام فإن فعل فوجد
طعمه في حلقه أفطر وإن جمع ريقه وبلعه كره ولم
يفطر وقيل يفطر وإن بلع نخامة خطت في فمه أفطر
وعنه لا يفطر وإن تمضمض أو استنشق فوق الثلاث
أو بالغ فيهما فدخل الماء في حلقه فعلى وجهين وقيل له أن
يجعل مضمضته وتوضؤه شوريا فإن أكل معتقدا بقاء الليل
أو دخوله فبان بخلافه أو أكل شاكا في دخوله أفطر ولا
تكره له القبلة إذا لم يحرك شهوته وعنه تكره وإذا ولى
في دبر أو قبل من آدمي أو بهيمة عمدا أو سهوا فعليه مع القضاء
الكفارة إذا كان ذلك في شهر رمضان وعنه لا كفارة
عليه مع العذر كالناسي والمكره والواطئ ظنا الليل نهارا فأما الموطوءة المرأة فيلزمها القضاء ولا يلزمها
الكفارة مع العذر فإن لم يكن لها عذر فعلى وجهين والكفارة
على قدر فيه فإن لم يجد صام شهرين متتابعين فإن لم يستطع
أطعم ستين مسكينا وعنه يخير بين الثلاثة فإن عجز عنها

تعلق تسقط عنه على روايتين فإن قلنا لا تسقط فكفر الغير
عنه بإذنه جاز أن يصح فيها إليه وهل يجوز ذلك في بقية
الكفارات على روايتين ومن أمسى نهارا ممن يلزمه الإمساك
وإن أدرك الفجر مجامعا فاستدام لزمه أن ينزع
ويكفر وإن نزع وكذلك عند القاضي وقيل لا شيء عليه
ويخرج أن يقضي ولا يكفر ومن مرض أو جن أو سافر في
يوم قد نوى فيه لم تسقط الكفارة عنه ومن أكل جامع
لزمته الكفارة وكذلك كل مفطر وعلى الإمساك
يلزمه وإذا شرع المسافر في الصوم فله إبطاله بما شاء وعنه
لا يجوز بالجماع فإن خالف فوطئ ففي الكفارة روايتان ومن
وطئ في يوم من رمضانين فكفارة واحدة إلا أن يكفر بينهما
فيلزمه ثانية وإن وطئ في يومين ولم يكفر فكفارتان
وقال أبو بكر كفارة ومن باشر دون الفرج أو قبل
أو كرر النظر فأنزل لزمه القضاء وفي الكفارة روايتان
وفي رواية ثالثة لا كفارة عليه بذلك إلا الوطء دون الفرج ولا ما
أنزل في وإن مذى بالنظر لم يفطر في ظاهر قوله
وقال أبو بكر يفطر ويحتج أن ينظر إن رده وإلا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فلا وان اغمي او اغمي بنكر عليهم ينبغي وان استدعاه
فعلى وجهين

باب صوم القضاء والتطوع

يستحب قضاء رمضان متتابعا ويجزيه متفرقا ومن
فاته الشهر كله تاما او ناقصا فصام عنه تسعة وعشرين
يوما اجزأه ان كان شهرا هلاليا والا لزمه تمة الثلاثين
وقيل المعتبر عدد الايام بينهما ومن امكنه القضاء فمات
قبله لم يطعم عنه لكل يوم ففيه ولم يصم عنه وكذلك يطعم
من امكنه القضاء فادركه قبله رمضان آخر او ان رمضانا
فان مات بعد ذلك ولم يقض لم يطعم عنه لكل يوم ففيه ان ومن
كان ذلك لعذر فلا اطعام بحال ومن نذر صوما او حجا
او اعتكافا ومات فعله عنه وليه وان نذر صلاة فعلى ما مر
ومن تلبس بفرض موسع من صوم او صلاة كقضاء رمضان
والصلاة في اول الوقت لم يخرج منه الا لعذر وان تلبس
بنفل لم يلزمه اتمامه ولا قضاؤه الا ان افسده ومن
السنة اتباع رمضان بست من شوال وان فرقت
وصوم عشر ذي الحجة وآكده يوم التروية وعرفة
وصوم عشر المحرم وآكده تاسوعاء وعاشوراء وصوم

ايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من
كل شهر وصوم الاثنين والخميس وصوم يوم وفطر يوم في غاير
الاوقات ولا يحل صوم يومي العيدين نفلا ولا فرضا ولا يصح
وعنه يصح فرضا مع الاثم ويجوز صوم ايام التشريق عن
الفرض وعنه لا يجوز كالنفل ويكره افراد رجب وافراد
يوم الجمعة والسبت والشك وصوم المهرجان والنيروز ويوم الشك
بالصوم الا ما وافق عادة ولا يجوز نفل الصوم عمن عليه
فرضه وعنه يجوز وليلة القدر في عشر رمضان الاخير
وارجاؤها ما تطلب فيه شامة ولكن من دعا به فليقل
اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني

باب الاعتكاف

وهو سنة ولا يصح الا بنية وفي
مسجد تقام فيه الجماعة الا اعتكاف المرأة فانه يصح في جميع
المساجد ويصح بلا صوم الا ان يشرطه بنذره وقته
لا يصح بدونه فعلى هذا لا يصح ليلة مفردة وهل يصح
بعض يوم من الصائم على روايتين والمعتكف لا يخرج
ولا يكتسب بصنعة وله ان يتزوج في المسجد ويشهد
النكاح وينبغي له ان يشتغل بالقرب وترك ما لا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مالا يجب به ولا يسن له قراءة القرآن والعلم نص عليه وقيل
يستحب وله أن يخرج لما لا بد منه كالطهارة والجمعة
والأكل ونحوه وإذا سال بعض مريض في طريقه أو دخل
مسجدا تم فيه اعتكافه جاز ولا تعود مريضا ولا شهد
جنازة إلا أن يشترط وإن خرج عن المسجد للأذان في
منارة له قرب فنادى اعتكافه وجهان ومن نذر اعتكاف
شهر دخل المسجد قبل ليلة الأولى فإن قطعه لعذر تمدد
كحيض ومرض ونفاس وعدة وفاة وخوف من فتنة ونحوه
بنى إذا زال العذر على ما مضى وهل عليه كفارة يمين
على وجهين وإن نذر اعتكاف شهر مطلق لزمه متتابعا
فإن قطعه لعذر فله أن يستأنف وله أن يبني ويكفر
وإن وطئ في الفرج أو أنزل بمباشرة أو شرب ما أسكره
أو خرج لما له منه بد بطل اعتكافه ولزمته كفارة إن
كان نذر معينا وهل يبني أو يستأنف على وجهين وإن
لم يكن معينا لزمه الاستئناف بلا كفارة ومن
نذر أن يعتكف ومضى من متتابعين لزمته الليلة التي
بينهما ويخرج أن لا يلزمه كالأولى وإن لم يقل متتابعين

لزمه التتابع وقال القاضي يلزمه ومن اعتكف له عبد
فله تحليلهما الا من مدة وزن شرط عافيته بإذنه ولمكاتبه أن
يعتكف ويحج بغير إذنه ما لم يحل عليه نجم في عينه نعم
عليه ولا يعتكف من بعضه حر بغير إذن السيد إلا
مع المهايأة في نوبته ويسن للمعتكفة إذا حاضت أن
تمكث مدة الحيض في خباء تضرب له في زاوية المسجد إلا أن
تخشى مشقة أو فتنة فتلزمها

كتاب المناسك

يجب الحج والعمرة على الفور مرة في العمر وكذا الإحصار الأصلي
مسلم حر عاقل بالغ مستطيع والمستطيع من ملك زادا وراحلة
آلة تصلح لمثله لمثله وقوة أو ملك ثمنها بعد ما يحتاجه
من مسكن وخادم وقضاء دين وكفاية لزمه ولأهله إذا
وجد طريقا آمنا خاليا عن خفارة فيه الماء والعلف ودنا
يتسع فيه للسير والأداء وقال ابن حامد يجب بذل
الخفارة اليسيرة ويزيد المرأة بإذن محرم مكلف مسلم
بذل للخروج ونفقة عليها والمحرم زوجها ومن تحرم
عليه أبدا لا من يحرم بوطء شبهة أو زنا نص عليه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقيل هو عجز لما ايضا وفي عبد المرأة روايتان وعنه
ان المجنون وشمه الوقت وأمن الطريق شرط للوجوب
الاداء دون الوجوب ومادون مسافة القصر لا تشترط
له الا طاقة وفي المحجور روايتان ولا تثبت الاستطاعة
بالمال والبذل ومن عجز عن الشق لكبر او مرض لا يرجى
برؤه اقام من يحج عنه ويعتمر ويجزيه وان عوفي ومن مات
وعليه حج اخرج عنه من حيث وجب فان زاحمه دين تحاصا
واخرج حج من حيث بلغ ومن اوصى بحج نقل بلزاحمه
من الميقات الا ان يمنع منه قرينة ومن امكنه فعل الحج
بنفسه فاستناب فيه جاز وعنه المنع ويصح حج العبد والصبي
دون الكافر والمجنون ويحرم الصبي والمميز باذن الولي
وغير المميز يحرم عنه وليه ويفعل عنه كل ما لا يطيقه
ونفقة الحج وكفارته تلزم الولي وعنه انها في مال الصبي
وهل ينعقد احرام المميز بدون اذن وليه على وجهين
وليس للرجل منع زوجته من حج الفرض ومن احرم عبده
او زوجته بنفل اذ واجب لم تملك تحليلهما وعنه تملكه من النفل
اذا لم يأذن فيه ويكونان كالمحصر واذا بلغ الصبي عتق

العبد في اثناء النسك لم يجزهما عن فرض الاسلام الا ان
يكون ذلك في حج بعد توبة وفي العمرة قبل الطواف
فانه يجزئ عنه وقيل ان سعيا قبل الوقوف وقلنا هو ركن
لم يجزهما حج بحال

باب المواقيت

وهي خمسة ذو الحليفة لاهل المدينة والجحفة لاهل الشام ومصر
والمغرب وبلملم لاهل اليمن وقرن لاهل نجد وذات عرق
لاهل العراق والمشرق فهذه المواقيت لكل من مر بها من
اهلها وغيرهم ومن عجز عنها احرم اذا حاذى ادناها
اليه ومن كان منزله دونها فميقاته منه والاحرام قبل
الميقات جائز ومنه افضل واذا جاوز الميقات لغير عذر لزمه
الميقات ليحرم والنسك فرضه او منذور لزمه ان يعود
فيحرم منه الا لعذر كخشية فوات الحج ونحوه فان احرم
دونه لزمه دم مع العذر وعدمه ولم يسقط بعوده اليه
فان كان قصده مكة لحرب او قتال مباح او حاجة
تتكرر كالحطاب ونحوه فلا احرام عليه وان قصدها لغير ذلك
من تجارة ونحوها لزمه ان يدخلها محرما من الميقات
فان تجاوزها قاصدا لغيرها ثم بدا له في قصدها احرم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من موضعه ولا شيء عليه ومن كان بمكة فميقاته للحج من الحرم وللعمرة من الحل فان احرم بالعمرة من الحرم لزمه دم وان احرم بالحج من الحل فعلى روايتين

باب أقسام النسك

وهي ثلثة تخير بينها افضلها التمتع ثم الافراد ثم القران فالتمتع ان يعتمر قبل الحج في اشهره والافراد ان يأتي في اشهر الحج بغيره والقران ان يحرم بهما معا او بالعمرة ثم بالحج قبل طوافها ويفعل ما يفعله المفرد وعنه يلزمه طوافان وسعيان ولا يصح ادخال العمرة على الحج ويجزيء عمرة القارن عن عمرة الاسلام وعنه لا يجزيء ويلزم المتمتع والقارن دم بشرط ان لا يكونا من حاضري المسجد الحرام وهم اهل الحرم ومن كان منه دون مسافة القصر ويختص دم التمتع بان يعتمر في اشهر الحج ويحج من سنته ولا يحرم بينهما الى مثله القصر ولا يجزيء بالحج من الميقات واشترط ابو الخطاب ايضا نية التمتع في ابتداء العمرة وانتهائها ولا يسقط دم للعمرة والقران بفساد الحج وعنه يسقطان فان عدم الدم في موضعه لزمه صيام عشرة ايام ثلثة بعد احرامه بالحج قبل يوم النحر وله تقديمها

اذا احرم بالعمرة وتمتعه اذا فرغ من الحج ولا يجب التابع فيهما فان شرع في الصوم ثم وجد الهدي لم يجب الانتقال اليه وان وجد قبل الشروع فعلى روايتين ومن اخر الهدي عن ايام النحر او صوم الثلثة عن ايام الحج لزمه مع القضاء دم وعنه لا يلزمه وعنه يلزمه الا ان يؤخر لعذر ويكون للمفرد والقارن فسخ الحج الى العمرة ان لم يسق هديا ولا ساق هديا واذا حاضت المتمتعة فخشيت فوات الحج احرمت بهما وصارت قارنة ولم تقض طواف القدوم اذا طهرت ومن احرم بنسك ظنه او احرم به مطلقا ثم عينه بتمتع او افراد او قران جاز وسقط عنه فرضه الا الناسي لنسكه اذا عينه بقران او تمتع ومن ساق الهدي فانه يحرم عن الحج دون العمرة ومن احرم بحجتين او عمرتين انعقد بواحدة ومن استنابه اثنان فاحرم عنهما وقع عن نفسه وان احرم عن احدهما ولم يعينه فهل يقع عن نفسه او له صرفه الى ايهما شاء على وجهين ومن احرم بحج نفل او نذر او عن الغير وعليه حجة الاسلام انصرف الى ما نواه وعنه يقع باطلا ومن احرم بالحج قبل اشهره وفي شوال وذي القعدة وعشر من ذي الحجة لم ينعقد وعنه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لا يعتد بما قبل عمره ولا يكفي العمر في حق من لا سنة

باب صفة الإحرام

السنة لمن أراد الإحرام أن يغتسل ويلبس ثوبين أبيضين نظيفين ويتطيب ثم يحرم عقب صلاة مكتوبة أو نافلة فمتى بتلبية فإن لبى بلسانه اللهم إني أريد النسك الفلاني فيسره لي وتقبل مني ويشترط فيقول وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني فيتحلل بمرض أو فقد نفقة أو غيرهما ولا شيء عليه فإذا التزم بنى وقال الجزري إذا ذكر فيقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد لك والملك لا شريك لك ولبى كلما علا شرفا أو هبط واديا أو سمع ملبيا أو ركب راحلة أو لقي رفقة أو أتى محضورا ليلا ونهارا وفي دبر المكتوبة ولا يترك تكرار التلبية في حال ما وإذا أقبل الليل والنهار وفي دبر المكتوبة ولا يترك تكرار التلبية في حال ما ولا يكثر التلبية في مساجد الحل والحرم ولا تكره الزيادة فيها ويسن الدعاء بعدها والحمد قبلها إلا أن المرأة لا تجهر الآبحث تسمع رفيقتها وتقطعها إجلالا إذا اعتد في التلبية فإذا شرع في الطواف قطع التلبية وقال الجزري إذا وصل البيت بأول محضورات الإحرام وآخرها.

وفي بقعة أصابها الوطء في قبل أو دبر من آدمي أو بهيمة يفسد النسك بعمله ويجب بدرشاة بسبب الفرقة وبدنة بالجماع بعد حله الأول فإنه لا يفسد منه إلا بقية إحرامه يحرم من التنعيم ليطوف للزيارة بإحرام صحيح ويلزمه بدنة أو شاة على تفاصيل وأما المرأة للموطوءة قبل منها الفدية إلا مع الإكراه وعنه يجب معه ويحملها الزوج كنفقة الفصال وعليها المضي في النسك الفاسد وقضاؤه على الفور فإن لا كان أو فرضا والإحرام به من بعد الميقاتين وهما الميقات الشرعي وحد آخر ما أو لا يجوز أن يتقدم عن موضع الوطء وقيل يجب ولا يجب بوطء القارن فوق البدنة وقيل يجب بدنة وشاة وعنه شاة سواء أو على المعتمد بعد السعي وقيل إن حلق لتمتعه دم ولم تفسد عمرته الثاني فعلى الشعر من لم أو نظف فإن لم فما ترك لتمتعه بدنة بدم الجبر وفي فاسد تتعدد بتعدد المجامعين وإن أحرم المتمتع فأكثر أفعال النسك عامدا لم يفسد نسكه ولزمته بدنة وعنه شاة وإن لبس أو تطيب أو حلق فدى أو لمس فلم ينزل لزمه شاة وإن أمنى بفكر فلا شيء عليه لم يلزمه دم وإن استمنى فأكثر أفعال النسك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الثالث النكاح فلا يصح أن يتزوج ولا يزوج وفي
أزواج نوجته روايتان وعنه يصح أن يزوج عند
وكيله إلا الخطبة وأن يشهد النكاح الرابع قطع
الشعر فيجب في الشعرة مدبر وفي الشعرتين مدان
وفي الثلاث فصاعدا دم او اطعام ستة مساكين او صيام
ثلثة أيام وعنه ان قطعه لغير عذر نقص الدم فان عدمه
اطعم فان لم يجد صام ويجزئ عن شعر الرأس واللحية
والبدن وعنه يجب فديتان ومن حلق رأسه بادية فعليه
فديته وان كان مدثرها فعلى الحالق وان سلت ولم يمتشع
فعلى محرمين وان خرج في عينه شعر او نزل عليها من
حاجبيه فازاله او قطع جلدا عليها شعر او حلق رأس حلال
فلا شئ عليه وله ان يحتجم مالم يقطع شعرا ويحك رأسه
وجسده برفق ولا يتقلى ولا يغتسل العلل فان قتله فلا فدية
فيه وعنه له قتله ولا شئ فيه الخامس تقليم الاظفار
الا ما انكسر منها وهي كالشعر فيما ذكرنا السادس
تغطية الرأس بملبوس او غيره وفي الوجه روايتان والاذنان
من الرأس واذا اشتمل بعمامة او شقه او حمل على رأسه

شيئا جاز وان اشتمل بالمحمل على ما تين الناسع
لبس المخيط في شئ من بدنه فان احرم وعليه قميص خلعه
ولم يشقه ومن عدم الازار والنعلين لبس السراويل
والخفين بحالهما ولا فدية عليه وعنه ان لم يقطع الخفين
دون الكعبين اجزأه وان لبس واجد النعلين خفا او خفا
مقطوعا تحت الكعب لزمته الفدية وليس له وضع القباء
على كتفيه وقال الخرقي ان لم يدخل يديه في كميه جاز
وله ان يشح ويأتزر بالقميص ويعقد الازار دون الرداء
ولا يعقد الهميان الا ان يحتاج اليه ولا يلبس المنطقة
ولا يتقلد بالسيف الا لضرورة واحرام المرأة في وجهها
فلا تستر بنقاب ولا غيره فان سدلت عليه ما لم يباشر
جاز ويباح لها اللباس والتظلل للمحمل وتساوي الرجل
في تحريم القفازين ويباح لها لبس ما لم ينص عليه وظاهر
قول الخرقي في مختصره الثامن الطيب فاذا طيب
المحرم بدنه او ثوبه بمسك او زعفران او ورس او نند
او شما او ورد ونحوه او تبخر بعود او اكل ما له طيب
يظهر ريحه او ادهن به او تمكن ثم الطيب او مس ثوبه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المطيب قبل الاحرام ثم لبسه لزمته الفدية وله ثم العود
والتشيع والتصعيد والاذخر وفي شم الورد والبنفسج والريحان
الفارسي وجهوه روايتان وله ان يدهن بدهن لا طيب فيه
وعنه المنع وفدية للتغطية واللباس والطيب لفدية الحلق ⊙
التاسع الجناية على الصيد ولها باب مفرد ويبقى للمحترز به
الشتم وقتله الكلام الا فيما ينفع وله ان يلبس المعصفر الجلي
ويتخضب ويكتحل وينظر في المرآة الا لزينة فيكره وان
غسل رأسه بسدر او خطمي جاز وعنه تلزمه الفدية ومن كرر
محظورا من جنس ولم يتكفر فكفارة واحدة الا الصيد
فان كفارته تتعدد بتعدده وعنه تتداخل ايضا فاما المحظور
من اجناس كحلق وتطيب وقلم فهل تتداخل على روايتين وسواء فعلها
ناسيا لاحرامه او لم يزل عقله ومن تطيب او لبس ناسيا لزمته
الفدية وعنه لا تلزمه وان حلق او قلم او قتل صيدا ناسيا لزمته الفدية
وعنه في الصيد لا يلزمه ويخرج في الحلق والتقليم مثله ⊙

باب الجناية على الصيد وجزائها يحرم

على المحرم صيد البر المأكول وما تولد منه ومن غيره فان
اتلفه او اتلف منه او تلف في يده او نفره فمات لزمه جزاؤه

فان جرحه فلم يؤثر فغاب وجهل خبره ضمن ارش الجرح وان
وجده ميتا ولم يعلم موته بجرحه فهل يضمن ارش الجرح او كمال
الجزاء على روايتين فان قتله لصيالة لم يضمنه من تلف
قبل ارشاله ولم يضمنه وقيل يضمنه كما لو قتله في مخمصة فان
اعان على قتله حلال لا بد له او اشار او اعاره الة ونحوها
ضمن جميعه وان اعان محرما او اشترك في قتله لزمهما جزاء
واحد وعنه جزاءان وعنه ان كفن بالصوم فجزاءان وان
كفن بغير فوله واذا اشترك جماعة في قتله فملكت فراخها من
البزاة واذا اجتزم وله في سنه صيد لزمته شاة فان كان
معه اثنا عشر ولم يملك عنه ملكه عنه فان امتنع فللغير ان يزيله
منه قهرا ولا يملك المحرم صيدا باصطياد ولا بيع ولا هبة وفي
الارث وجهان ويحرم عليه اكل لحم الصيد الا ان يكون
لحلال بصيد لاجله واذا ذبح صيدا كان ميتة فان اشتركا في
قتله حلال ثم ذبحه منه وهل يباح على وجهين ويضمن الصيد بمثله
من النعم كالنعامة فبها بدنة وفي حمار الوحش وبقرته
والايل والفيل والوعل بقرة وفي الضبع والثعلب والسلب شاة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وَفِي الْأَرْنَبِ وَالْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ نَصَّ عَلَيْهِ وَفِي عَنَاقٍ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَفِي الضَّبِّ وَالْوَبْرِ جَدْيٌ وَفِي طَيْرِ الْحَمَامِ وَهُوَ كُلُّ مَا عَبَّ وَهَدَرَ شَاةٌ نَصَّ الصَّحِيحُ وَالْمَعِيبُ وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَالْمَلْقُوطُ وَالْجَائِلُ مِنْ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ أَوْ بِقِيمَةِ الْمِثْلِ فِي الْحَرَمِ لِطَعَامٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا أَوْ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ شَاءَ مِنَ الْقِيمَةِ يَوْمًا وَيُضْمَنُ مَا لَا مِثْلَ لَهُ كَالظَّبْيِ غَيْرِ الْحَمَامِ بِقِيمَتِهِ فِي مَوْضِعِهِ طَعَامًا أَوْ يَصُومُ عَنِ الْقِيمَةِ وَعَنْهُ أَنَّ الْجَزَاءَ مُرَتَّبٌ إِنْ تَعَدَّدَ الْمِثْلُ الْحُكْمُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ وَالْمِثْلُ مُعْتَبَرٌ بِحُكْمِ الصَّحَابَةِ فَإِنْ عُدِمَ فَعَدْلُ عَدْلَيْنِ خَبِيرَيْنِ وَإِنْ كَانَا فُسَّاقًا وَيُضْمَنُ الْجَزَاءُ بِقِيمَتِهِ وَعَنْهُ كُلُّ جَزَاءٍ بِمِثْلٍ وَعَنْهُ لَا جَزَاءَ فِيهِ وَيُضْمَنُ رِيشُ الطَّائِرِ بِمَا نَقَصَ فَإِنْ عَادَ فَهَلْ يَسْقُطُ الضَّمَانُ عَلَى مَا تَحَسَّنَ وَلَا يُضْمَنُ بِالْإِحْرَامِ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ لَكِنْ يُعَزَّرُ لَهُ قَتْلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُؤْذِيًا

بَابُ صَيْدِ الْحَرَمِ وَنَبَاتِهِ

صَيْدُ الْحَرَمِ حَرَامٌ عَلَى الْحَلَالِ وَالْمُحْرِمِ وَيُضْمَنُ بِمَا يُضْمَنُ بِهِ فِي الْإِحْرَامِ فَإِنْ رَمَى الْحِلُّ إِلَى الْحِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ أَوْ بِالْعَكْسِ فَهَلْ يَجِبُ الْجَزَاءُ عَلَى مَرَاتِبِ أَنْ مَثَلَ عَلَيْهِ فِي صَيْدٍ بِالْحِلِّ فَطَارَدَ الْكَلْبُ إِلَى الْحَرَمِ فَقَتَلَهُ

فقتله

وَإِنْ لَمْ يُثْخِنْهُ وَعَنْهُ إِنْ أَزْمَنَهُ بِضَرْبٍ لِلْحَرَمِ ضَمِنَهُ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ يَضْمَنُهُ بِكُلِّ حَالٍ وَبِجَرْحِ صَيْدِ الْحَرَمِ مِنَ الْحِلِّ وَعَنْهُ يَجِبُ جُزْءُ الْجَزَاءِ وَبِإِبَانَةِ مُحْرِمٍ إِلَّا الْيَابِسَ وَالْأَدْهَمَ وَمَا زَرَعَهُ الْإِنْسَانُ وَعَنْهُ وَبِذَبْحِ حَيْوَانِهِ وَبِجَنِينِهِ وَتَضْمَنُ الشَّجَرَةُ الْجَزْيَ يَدْنُو وَالصَّغِيرَةُ بِشَاةٍ وَالْغُصْنُ بِمَا نَقَصَ وَالنَّبَاتُ بِالْقِيمَةِ فَإِنِ اسْتَخْلَفَ سَقَطَ الضَّمَانُ وَقِيلَ لَا يَسْقُطُ وَمَنْ أَلْقَى قُضْبَانَ الْحِلِّ أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ ضَمِنَهُ وَإِنْ أَلْقَى قُضْبَانَ الْحَرَمِ أَصْلُهُ فِي الْحِلِّ فَعَلَى وَجْهَيْنِ وَلَا يُزِيلُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ وَلَا حَشِيشُهَا إِلَّا لِعَلَفِ الدَّوَابِّ وَلَا يُحْتَشُّ إِلَّا آلَةُ الرَّاعِي وَمِنْ آلَةِ الْحَرْثِ الْقَائِمَانِ وَالْعَارِضَةُ وَالْإِدَاوَةُ وَالْمِسَدُّ وَهُوَ عُودُ الْبَكَرَةِ فَإِنَّهُ مُبَاحٌ وَجَزَاءُ مَا حَرُمَ مِنْ ذَلِكَ سَلَبُ الْجَانِي لِآخِذِهِ وَعَنْهُ لَا جَزَاءَ فِيهِ وَمَنْ دَخَلَ بِصَيْدٍ فَلَهُ إِقَامَةٌ وَذَبْحُهُ فِيهَا وَجَزُّهَا مَا بَيْنَ جَلَبِهَا بِنَدٍ فِي يَدِهِ أَفْضَلُ مِنْهَا وَعَنْهُ الْمَدِينَةُ أَفْضَلُ

بَابُ

إِنْ كَانَ النُّسُكُ وَاجِبًا

إِنْ كَانَ الْحَجَّ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا أَتَى بِهِ أَحَدُهَا الْإِحْرَامُ وَيَنْعَقِدُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ وَلَا يَزُولُ بِهَا إِنْ حُصِرَ عُذْرٌ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عن البيت في عمرة أو حج قبل الوقوف أو بعده بحر هديا في
موضعه وحل ولزمه حلق وعنه يلزمه فان لم يجد هديا
صام عشرة أيام ثم حل وعليه القضاء ان كان نفلا
على قولين وان حصر في حج عن عرفة وحدها حل بعمرة
ولا شيء عليه ومن حصر بمر الظهران فقد ذهب نفقة بقي على احرامه
حتى يقدر على البيت فيحل بالطواف والسعي وعنه
انه كالمحصر بعدو الركن الثاني الوقوف بعرفة
في جزء من ليلة عرفة أو ليلة النحر وقال ابن بطة
لا يجزئ الوقوف قبل الزوال ولا وقوف لسكران ولا مغمى عليه
وفي النائم والجاهل روايتان عرفة وجهان ومن لم يقف حتى
مضت ليلة النحر حل بعمرة ولزمه من قابل القضاء والهدي
وعنه يجب القضاء دون الهدي وعنه يجب الهدي ولا يجب
القضاء في النفل تخرج المتمتع في عامه واذا لم يجد هديا
صام عشرة أيام وقال الخرقي يصوم عن كل مسكين قمحة
يوما واذا وقف الناس في غير موضع عرفة خطأ اجزأهم وان
اخطأ بعضهم لم يجزهم الركن الثالث طواف الزيارة
ووقته اذا انتصف ليلة النحر ويجوز تأخيره عن ايام منى

٥٤

ويجب تعيينه بالنية فلو طاف للقدوم أو للوداع لم يجزئه
عنه ولا يصح طواف الزيارة ولا غيره الا بستر العورة
وستة أشياء الستة وطهارة الحدث والنجس وتكميل السبع وجعل
البيت عن يمينه وان لا يمشي في شيء من هجر ولا يدور بين
ولا يخرج عن المسجد ولا يبطل حكم الطواف لالحان أو
مكتوبة اقيمت وان يبتدئ بالحجر الأسود فيحاذيه ببدنه
كله فان حاذاه بعضه صح نص عليه وعنه ان الستر والطهارة
واجبات يجبرها الدم وان الموالاة سنة ومن ابتدأ في اثنائه
نطفة واستأنفه وعنه بنى ومن شك في عدد ما طاف اخذ باليقين
وقال ابو بكر بغالب ظنه فان اخبر بما طاف رجع اليه
نص عليه وقيل لا يجزئ الركن الرابع السعي بين الصفا والمروة
وعنه انه سنة وقيل واجب يجبر بالدم ومن شرطه ستة
اشياء النية وكمال السبع والموالاة كما في الطواف
والبداءة بالصفا وان يتقدمه طواف واجب او مسنون
وان لا يفعله على الهيئة المنهي عنها وعنه ان سعى قبل الطواف شيئا
اجزأه وليس له الطهارة وعنه يجب له كما للطواف ومن
طاف او سعى راكبا او محمولا اجزأه وعنه لا يجزئه الا لعذر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الجامع السنة

واجبات الحج فعدل ذلك وجب بتركه دم وهي سبعة أحدها
الاحرام من الميقات كما ذكرنا في بابه الثاني الوقوف
بعرفة حتى تغرب الشمس فان دفع بعد غروب الشمس
جاز وعنه ما يدل على وجوب الدم ومن لم يواف عرفة الا ليلا
فلا شيء عليه الثالث المبيت بمزدلفة ليلة النحر الى نصف
الليل ممن دفع قبله او طلع الفجر ولم يبت بها لزمه دم وان
وافاها في النصف الثاني لم يلزمه شيء ويجزئه ما بين الليلة
ووادي محسر الرابع رمي الجمار كل جمرة بسبع حصيات
وعنه يجزئ بعض وعنه لا يجزئ دون الست وان رمى
بغير الحصا او بحصا قد رمي به او لم يعلم حصول الحصى في المرمى
لم يجزئه ومن اخر الرمي في كله او حصاة واجبة منه عن ايام منى
لزمه دم الخامس حلق شعر الرأس كله او تقصيره اذا رمى
جمرة العقبة وعنه يجزئ بعضه كالمسح فان حلق قبل الرمي او قبل
نحر الهدي ان كان معه او بعد ايام منى كره ولا شيء عليه وعنه
السادس المبيت بمنى ليالي منى فمن ترك ليلة او ليلة منه لزمه
دم وعنه لا شيء عليه وعنه يتلف بمنى ولا يبيت على أهل السقاية
والرعاء الا ان تغرب الشمس وهم بمنى فيلزم الرعاة دون السقاة

وجد مني من جمرة العقبة الى وادي محسر السابع طواف الوداع
ومن ودع ثم اشتغل لزمه اعادته لكون آخر عمله بالبيت
ومن طاف عند خروجه للزيارة كفاه للتوديع وأما العمرة
فان كلها الاحرام والطواف وفيه السعي روايتان وواجباتها
الاحرام من الميقات او الحل والحلق او التقصير وقد روي
عنه ان الحلاق والتقصير لا يجب في حج ولا عمرة فيحل بهما
بدونه ومن لزمه دم بترك واجب فكحكمه صام عشرة ايام ثلثة
قبل يوم العيد ان قلنا وإلا فكان الكل فان أخلفه الصيام
فات قبله أطعم عنه لكل يوم مسكين وحكم سوى هذه الاركان والواجبات
مما ذكرناه في صفة السنن مسنون كله لا شيء في تركه

باب صفة الحج والعمرة

يستحب للمحرم ان يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبة فاذا
رأى البيت كبر ورفع يديه وقال اللهم انت السلام
ومنك السلام حينا ربنا بالسلام اللهم زد هذا البيت تعظيما
وتكريما وتشريفا ومهابة وبرا وزد من عظمه ممن حجه
واعتمره تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وبرا الحمد لله رب
العالمين كثيرا كما هو أهله وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والحمد لله الذي بلغني بيته وأراني ذلك أهلا والحمد لله على
كل حال وأحمده على أن أعانني على هذا النسك وقد
جئناك لذلك اللهم تقبل مني واعف عني واسلح لي شأني كله لا
إله إلا أنت ثم تطوف سبعا ينوي به التمتع طواف العمرة والقارن
والمفرد طواف القدوم ويضطبع بردائه فيجعل وسطه تحت
عاتقه الأيمن وطرفيه فوق الأيسر ويبدأ بالحجر الأسود فيستلمه
ويقبله ويقول بسم الله والله أكبر إيمانا بك وتصديقا بكتابك
ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم
فإن عجز أن يقبله استلمه بيده وإلا أشار إليه ثم يرسل لا لأنه
أشواط بأن يسرع المشي وينقارب الخطى ويمشي أتبعه ويستلم
الركن اليماني في كل شوط من غير تقبيل ويقبل بينه ويقول
ويمشي بقية الرمل اللهم اجعله حجا مبرورا وسعيا مشكورا وذنبا
مغفورا وفي الأربعة رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وأنت
الأعز الأكرم وفي آخر طوافه بين الركنين ربنا آتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويدعو بما أحب ولا يسن
في الرمل والاضطباع إلا الأطواف سنة ولا في غير هذا الطواف ومن يسعى

الرمل في محمله لم يقضه في غيره ثم يصلي ركعتين خلف المقام يقرأ
في الأولى بالكافرون وفي الثانية بالإخلاص ثم يأتي الملتزم فيستلم
ثم يخرج للسعي من باب الصفا فيرقى الصفا حتى يرى البيت
ويكبر ثلاثا ويقول الحمد لله على ما هدانا لا إله إلا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله
إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده
لا إله إلا الله لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يبسط يديه
إلى القبلة كالداعي يقف الوادي ثم يمشي منه سعيا شديدا إلى العلم
الآخر ثم يمشي حتى يأتي المروة فيقوم ما قال على الصفا ويفعل
ذلك سبعا ذهابه سعية ورجوعه سعية ثم إن كان في حج بقي
على إحرامه وإن كان في عمرة حلق أو قصر منها إلا أن يكون
متمتعا معه هدي فلا يحل حتى يأتي يوم النحر ثم يحج إلى منى قبل الزوال
من يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة ويحرم بالحج إن كان
متمتعا عند منزله إليها ويبيت بها فإذا طلعت الشمس ساروا
بها إلى عرفات فإذا زالت الشمس جمع بين الصلاتين إن كان
ممن يجمعنا جمع له ثم بأي عرفة وكلها موقف وهي من الجبل
المشرف على بطن عرنة إلى الجبال التي تقابله إلى حبل المشاة

ولو كره الكافرون

كما مر وليست هي منها والسنة أن يقف عند الصخرات
وجبل الرحمة راكبا وقيل الراجل أفضل ولا يسن له الصوم
بعرفة ويكثر قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل
شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي سمعي نورا
ويكثر البكاء مع ذلك ويجتهد في الدعاء حتى تغرب الشمس فيدفع
إلى المزدلفة على طريق المأزمين وإذا وجد فرجة أسرع فإذا أتاها
جمع بين العشاءين قبل حط رحله ولو صلى المغرب في طريقه
جاز ويأخذ منها سبعين حصاة للرمي تكون فوق الحمص
ودون البندق ومن حيث أخذ جاز ويكره كسرها وغسلها وعنه
لا يسن ويبيت بالمزدلفة إلى أن يصلي الفجر بغلس ثم يأتي المشعر
الحرام فيرقاه ويحمد الله ويكبره ويهلله ويقول اللهم كما وقفتنا
فيه وأريتنا إياه فوفقنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا
كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فإذا أفضتم من عرفات
الآيتين ويدعو حتى يسفر جدا ثم يسير إلى منى فإذا بلغ
محسرا أسرع بقدر رمية حجر فإذا أتى منى رمى جمرة العقبة
راكبا بسبع من الحصا يكبر مع كل حصاة ويرفع يده حتى يرى

٥٧

بياض إبطيه ويقطع التلبية ولو رمى بعد نصف ليلة النحر جاز ثم ينحر هديا
إن كان معه ثم يحلق أو يقصر ثم قد حل من كل شيء إلا النساء
وعنه يحل إلا من الوطء في الفرج فإن لم يكن له شعر فالسنة
أن يمر الموسى على رأسه ثم يأتي مكة فيطوف إن كان متمتعا
لقدومه كما فعل للعمرة ثم يسعى ثم يطوف ثانيا طواف الزيارة
وهو الفرض إن كان متمتعا أو كان ما طاف الفرض إن
كان لم يسع مع طواف قدومه وإلا فلا يسعى ثم قد حل من
كل شيء ثم يأتي زمزم فيشرب منها ويتضلع فيسمي ويقول
بسم الله اللهم اجعله لنا علما نافعا ورزقا واسعا وريا وشبعا
وشفاء من كل داء واغسل به قلبي واملأه من خشيتك ثم
يرجع فيبيت بمنى ثلاث ليال ويرمي من الغد بعد الزوال
الجمرة الأولى وتلي مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جمرة العقبة فإن
كان لم يجز [illegible] مع كل حصاة ويرمي مستقبل القبلة
ويجعل الأولى عن يساره والأخريين عن يمينه ويقف طويلا
يدعو بقدر قراءة البقرة إلا عند جمرة العقبة فلا يقف ثم
يرمي في اليوم الثاني كذلك ثم إن شاء تعجل فيه فيخرج إلى مكة
ولكن بقية الحصا وإن غربت شمسه وهو بمنى لزمه أن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بيت ويرمي بعد الزوال في غده ولو أتى الرمي كله في
آخر أيام مني جاز ويستحب إذا نفر أن ينزل بالأبطح وهو
المصعد إلى الليل فيصلي به ثم يدخل مكة ويستحب أن يدخل
البيت ويتنفل فيه وأن يكثر الاعتمار والنظر إلى البيت
فإذا أراد أن يخرج طاف للوداع ثم وقف في الملتزم
بين الركن والباب وقال اللهم هذا بيتك وأنا عبدك
وابن عبدك وابن أمتك حملتني على ما سخرت لي من خلقك
وسيرتني في بلادك حتى بلغتني بنعمتك بلغني على
قضائك وسلمتني لأمرك وصنيعت لي فإن رضيت عني فازدد عني رضا وإلا
فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري هذا أوان
انصرافي إن أذنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا
راغب عنك ولا عن بيتك اللهم اصحبني العافية في بدني
والعصمة في ديني وأحسن منقلبي وارزقني
طاعتك ما أبقيتني واجمع لي خير الدنيا والآخرة إنك على
كل شيء قدير ويصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع أدعيته
والمرأة كالرجل في ذلك كله إلا أنها لا ترمل ولا تضطبع
ولا ترمل في المسعى والصفا والمروة وتقصر من شعرها

باب الهدايا والضحايا

إذا نذر هديا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

منها بشق صفحة سنامها اليمنى حتى يسيل دمها وان وقف
بعقره ولا تشعرن الا بالقول فيقول هذه اضحية او هدي
ونحوه من الفاظ النذر وسمى لم تعين قلة لحمها وسمانها
واشترها عيبا ما لم يذبحها فان نذرها اسدا بعينها لم يجز ابدالها
الا بخير منها وقال ابو الخطاب لا يصير بحال وان ولدت
ذبح الولد معها وله شرب لبنها الفاضل عن ولدها ورد ثمنها
مع الحاجة ما لم يضر بها وجز صوفها والتصدق به وان
انتفت عنه وولدها فشرقتم لزمه شيء وان ذبحت
بغير اذنه اجزأته ولا شيء على الذابح وان اتلفها صاحبها
لزمه قيمتها يوم تلفها لا يوم ذبحها وصرفت في مثلها كالاضحية
اذا اتلفها وقيل يلزمه اكثر القيمتين فان بقيت من القيمة
بقية صرفت في اخرى ان انتفت لها والا تصدق بها
او لم يشتره بها ولو تلفت او ضلت بعيرا نفر يلزمه
لم يلزمه شيء وان تعيبت بها واجزأته وان عطبت دون
محلها ذبحها مكانها واجزأته ولم يأكل ولا رفقته منها
لاكن يصبغ نعلها بدمها ويضرب به صفحة علامة للفقراء
عليها وكذلك هدي التطوع اذا عطب دون محله والندام

ثبته فيه وان فتحها قبل ذبحه صنع به ما شاء وحكم المعيبة عن
واجبة في البدنة حكم المعينة ابتداء في جميع ما ذكرناه الا انا
بلغت او ملت او عابت او عطبت فان عليه بدلها وهل
له استباحة العاطب والمعيب والضال ان وجده على
روايتين وكل هدي لزم الامام تعلق بالجنس او الاسم فيتعلق به
يختص بالحرم الا من اتى في الحل محظورا لغنه عليه صرف بدله
واما الاسام فيجزي بكل مكان ووقت الذبح للواجب
بنفل محظور من حين وجوبه الا ان يستبيحه لعذر فله الذبح
قبله وكذلك ما وجب لترك واجب فاما الاضحية فهدي
التمتع والقارن فوقتها يوم العيد بعد صلاة
ويومان بعده بليلتها وقال الخرقي اذا مضى من وقت
صلاة العيد قدرها وقدر الخطبة حل الذبح ومنع منه
بلا عذر فان خرج الوقت ذبح الواجب قضاء وسقط التطوع
والاضحية سنة مؤكدة والافضل ان يذبحها المضحي بيده
ويكبر اذا سمى فان لم يحسن الذبح تعلم ولا يتعلى اجاز ويجزئ
اجزأ ويجوز ان يذبحها الكتابي وعنه المنع والسنة
ان يأكل منها ثلثا ويهدي ثلثا ويتصدق بثلث ولو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تصدق عليه الام جاز فان اكلها فعل بقدر
ثلثها او ما عليه الام على وجهين ولا ياكل من دم واجب
الام الامر الا من الفارين وعنه ياكل من المندور
واما الاضحية الا من اضحية النذر فله ان ينتفع بجلدها
الاضحية ولا يجوز بيعه وعنه ان باعه وتصدق
بثمنه جاز لمن اراد ان يضحي ان ياخذ في العشر
او اوجبها بنذر وقيل يجزئه ذلك ومن مات وقد
المولود شاة فمن الغلام شاتان وعن الجارية شاة يوم
السابع وليسمى ويتصدق بوزن قرقان فان فات ففي
ان بعد عشرة والا ففي احد وعشرين ولا يجزئ فيها بدنة
ولا بقرة الا كامله ولا يكسر لها عظم ويجوز بيع جلدها
وشراؤها والصدقة بالثمن نفل عليه ويجزئ المتمتع
اجزاء لاضحية ولا تسن الفرعة وهي بكر اول ولد
للناقة ولا العتيرة وهي ذبيحة كانت في الجاهلية في رجب

كتاب البيوع

ينعقد البيع بالايجاب والقبول المتعاقبين وان تقدم عليه

على مجلس العقد صح ما داما في المجلس ولم يرجع
واحد منهما وان تراخى عنه صح فيما يقطعه
بما يقطعه والا فلا يصح وعنه يصح في الصحاح ولو كان
المجلس ويصح بيع المعاطاة كقوله اعطني بدرهم خبزا
فيعطيه ما يرضى او تقول خذ هذا الثوب بعشرة فياخذه
وعنه انه لا يصح وقال القاضي يصح في المحقرات خاصة واذا
تبايعا فكل واحد منهما بالخيار الى ان يتفرقا بابدانهما
بعد الناس فرقا فان اسقطاه في المجلس او بعد العقد
سقط وعنه لا يسقط ويكون الخيار فوق ثلاث
وان يفسخ به احدهما في غيبة صاحبه ويخرج ان لا يفسخ
اذا لم يبلغه في المدة واذا مضت مدته ولم يفسخ لزم العقد
وابتداء مدته من حين العقد وقيل من حين التفرق واذا
شرطا الخيار ولم يوقتاه لم يصح وعنه يصح ويبقى ما لم يقطعاه
فان شرطا الى الحداد او الحصاد خيارا او اجلا في بيع او
سلم فعلى روايتين ولو شرطا الخيار الى الليل او العقد سقط
بدخوله وعنه يختص به وان شرطاه ستة في اثناء شهر
او شرطا في شهر بالعدد واحد عشر بالاهلة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الكل بالعدد وذلك كل ما علق بالاشهر من اجارة وعبد وصوم
كفارة وحج ومن شرط الخيار له ولزيد جاز وكان توكلا
له فيه وان قال لزيد دونك لم يصح وان شرطه لزيد وطلق
فعلى وجهين وثبت الملك للمشتري في مدة الخيار في اشهر
الروايتين ويكون له كسبه ونماؤه وان فسخ العقد
ومتى تصرف فيه البائع بعتق او غيره لم ينفذ ولم يكن فسخا
نص عليه واما المشتري فلم ينفذ تصرفه الا بالعتق الا ان
يتصرف مع البائع او يكون الخيار له وحده وبكل حال
يلزمه نفقته وسومته ووطيه امتنع وفي استخدامه
روايتان ولو قبلته المبيعة فلم تمنعها لخيار بان نص عليه
ولو اعتمها او تلفت عنده بطل خياره وللبائع الثمن وعنه
له الفسخ واخذ القيمة ولا يثبت خيار الشرط في بيع شرط
القبض لصحته كالصرف والسلم وفي خيار المجلس فيه روايتان
ويثبت الخياران في الاجارة الاحاق الشرط في اجارة تلي
مدتها العقد ففيه وجهان ولا يثبتان في باقي العقود
الا خيار المجلس في المساقاة والمزارعة والحوالة والسبق
والشفعة اذا اخذ بها فانه على وجهين وخيار الشرط

والشفعة وحد القذف لا يورث الا مطالبة من الميت نص
عليه ويخرج انها تورث ومن علق عتق عبده ببيعه
فباعه عتق واشتمه البيع نص عليه وقيل لا يعتق الا اذا
قلنا لم ينتقل الملك مع الخيار وقيل يعتق الا اذا انقضى
الخيار في العقد ومع انتفيه فانه لا يعتق ولا يحل لاحد ان
يبدل للمشتري في مدة الخيار مثل السلعة بدون الثمن
ليفسخ ويشتري منه وهو يعلم على بيع اخيه على
ولا ان يزيد عليه ليفسخ البائع ويعقد معه وهو يراه
على شرائه فان فعلا ذلك فهل يصح البيع الثاني على وجهين

باب ما يجوز بيعه وما يشترط لصحته

كل ما ابيح نفعه واقتناؤه مطلقا فبيعه جائز كالعقار والمتاع
والحيوان الحمار ونحوها فاما المسوخ والآلات اللهو والملاهي
والنجاسات التي لا نفع فيها فلا يجوز بيعها وهل يجوز بيع الهر والفيل
والقرد والصقر والباز على روايتين وقال ابو الخطاب يطهر
بالغسل وفي الاستصباح به روايتان وقال ابو الخطاب
يطهر بالغسل على قوله يجوز بيعه ويجوز بيع دود القز وفي
بزره وجهان ولا يجوز بيع لبن الآدمية وقيل يجوز وقيل يجوز

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من الامة دون الحرة ولا يجوز بيع العبد المنذور عتقه
ويجوز بيع المدبر والجاني نص عليه وفي المحتبى قتله بجناية
وجهان ويكره بيع المصحف تنزيها وعنه يحرم وكذا
اجارته ويجوز شراؤه واجارته وعنه يحرم ولا يصح بيع ما
يعجز عن تسليمه كالبعير في الهواء والسمك في الماء والعبد المغصوب
الا من غاصبه او قادر على تخليصه فان عجز عن التخليص فله
الفسخ ويصح بيع النحل في كوارته معها ويدخلها اذا شوهد
داخلا الماء ويجوز بيع اللبن للرضع ولا يجوز بيع الحمل في
البطن ولا اللبن في الضرع ولا بيع الملامسة والمنابذة
كقوله ايّ ثوب لمسته او نبذته فهو بكذا ولا بيع الصوف
على الظهر وعنه يجوز بشرط جزه في الحال ولا يصح البيع الا
بشرط تبقية المبيع بيده وقت العقد او قبله بزمن لا
يتغير فيه غالبا او بصفة تبقى في السلم ان كان مما يجوز السلم
فيه ومتى وجده بخلاف الصفة او الرؤية السابقة فله الفسخ
فان اختلفا في التغير او الصفة فالقول قول المشتري مع
يمينه واذا باع عبدا منهما في اعبد لم يصح وان باع زمنا من
من سنة او تغير من صفته منذ رآه اجزأها صح وان باعه ذراعا

غير معين من ارض او ثوب لم يصح الا ان يعلم ذرع الكل فيصح
في قدر مشاعا واذا باع جوانا توكل واستثنى الزاد والحلة
والاطراف جاز فان ابى المشتري ان يذبح لم يجبر ولزمه
قيمة المستثنى ولو باع الشاة الا اطراف لحمها او الامة الا
حملها والبئر الا قفيزا او ثمرة البستان الا صاعا في
صحته روايتان واذا باعه شيئا ثم قاله او باعه ذهبا وقبضه
او بدينار الا درهما او بدينار مطلق وليس للبلد نقد غالب
او قال بعتك بعشرة نقدا او بعشرين نسيئة فانه لا يصح
وان باعه بوزن صبرة لا يعلمان وزنها فعلى وجهين واذا
باعه عبده وعبد غيره او عبدا بينهما او خلا وخمرا او تفرقا
في صرف او سلم عن قبض البعض صح العقد فيما يصح لو افردا
بصفقته من الثمن وعنه يبطل في الكل واذا جمع بين عوضين واحد
بين بيع وصرف واجارة صح فيهما نص عليه وقيل لا يصح وان
كان الجمع بين بيع ونكاح صح النكاح وفي البيع وجهان
وان كان بين كتابة وبيع بطل البيع وفي الكتابة وجهان
وان باع عيالة وله خزي لغيره باذنه بعوضين واحد صح وانقسما
على قدر القيمة نص عليه وقيل لا يصح وكذلك ان باع العبد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بين اثنين بلعقتين ثمن واحد لكل واحد بلعقة ولا يصح تصرف
الفضولي لغير بيع ولا شراء ولا نكاح الا شراءه له في
الذمة اذا لم ينسبه في العقد فانه يصح ثم ان اجاز المشتري
له ملكه والا لزم الفضولي وعنه يصح لتصرفه في كل حال
ويقف على الاجازة ولو باع ما يظنه لغير فبان انه قد وكله
او وكل في بيعه فعل وجهين ولا يعقد بيع المكره ومن اتلف
على وزن مال فباع ملكه في ذلك صح البيع وكره الشراء
منه من علم وعنه لا يصح البيع وبيع الحاضر للبادي منهي
عنه بخمسة شروط ان يحضر البادي لبيع شيء يسير ثمنه
وهو جاهل بسعره وبالناس اليه حاجة ويقصد الحاضر وفي
صحته روايتان فان فقد شيء من الخمسة صح وزال النهي
ولا يصح بيع العصير ممن يتخذه خمرا ولا بيع السلاح في فتنة
او لقطاع ولا بيع من تلزمه الجمعة اذا نودي لها النداء
الثاني وعنه الاول فان باع في الوقت قبل النداء فعلى روايتين
ويخرج ان يصح في ذلك كله مع التحريم ولا يصح ان يشتري
الكافر رقيقا مسلما الا من يعتق عليه بالملك فانه على
روايتين وتفريق الملك بين ذوي الرحم المحرم بالبيع وغيره

حرام باطل الا بالعتق وافتداء الاسير وعنه لا بأس بين
البلغ ولو بان بعد البيع ان لا نسب بينهم كان للبائع الفسخ
ومن قال لرجل اشتر لي من فلان فاني رفيقه فاشترا
ثم بان حرا لم يلزمه العقد جاهلا كان البائع او عالما ○

باب الشروط في البيع

اذا شرط البائع ان جاء بالثمن الى وقت كذا والا فلا
بيع بيننا صح شرطه وان شرط رهنا او كفيلا تعين فاتيه
فابى الا قبل ان يقبض او المشتري ان يسلم الرهن لم يجبر
وللبائع الفسخ الا ان رهن لمعين اذا علمنا يلزم بالعقد فانه
يوضع بيد مسلم واذا باعه ارضا على انها عشرة اذرع فبانت
تسعة فللمشتري ردها او امساكها بالقسط وان بانت
احد عشر فالزيادة للبائع مشاعة ولم يجبر المشتري وعنه البيع
باطل واذا شرط صفة في المبيع ككون العبد كاتبا
او خصيا او الامة ثيبا او الفحل صوولا او الدابة حاملا ونحو
صح فان بان بخلافه فله الفسخ او ارش فقد الصفة وقيل
الا ان يمتنع الرد ولو شرط الامة بكرا او كافرة فبانت ثيبا
او مسلمة لم يملك الفسخ وقيل يملكه وان شرط الطير مصوتا

بكرا؟

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لم يصح وإن شرط مجيئه من سنين معلوم أو شرط الأمة
حاملا فعلى وجهين وإن شرط البائع نفع المبيع مدة تعلم
كسكنى الدار وخدمة العبد أو شرط للمشتري نفع البائع
كخرز الرطبة وخياطة الثوب صح أو لم يجز أن يجمع من
ذلك شرطين وعنه أنه لا يصح وإن باعه شيئا بشرط
قرض أو سلف أو صرف أو شرط أن لا يبيعه ولا يهبه ولا
يعتقه أو أن اعتقه فلا ولاء أو إن لم ينفق عنه رده ونحو
مما ينافي مقتضى العقد أو شرط زفافا بحر ما أو مجهولا
فسدت هذه الشروط وفي العقد روايتان ومتى
صححنا العقد دون الشرط ولم يعلم من فات عرضه منهما
بفساده فله الفسخ أو أرش ما نقص من الثمن بالغاية وإن
باعه عبدا بشرط العتق صح وهل يجبر عليه إن أبى أو
يملك البائع الفسخ على روايتين وعنه أنه شرط فاسد
ويصح اشتراط رهن المبيع على الثمن نص عليه وقال
القاضي لا يصح

باب بيع الأصول والثمار

إذا باع أرضا فغراس أو بناء دخل في البيع وإن لا
يذكر حتى يقول بحقوقها وإذا باع نخلا قد تشقق طلعه

أو شجرا بدا ثمره أو أرضا فيها زرع فالثمر والزرع
للبائع مبقى إلى أوان أخذه إلا أن يشترطه المشتري
وللبائع سقيه للحاجة وإن أضر بالأصل فإن اختلفا هل
بدا الثمر قبل البيع أو بعده فالقول قول البائع ولو باع نوعا
من نخل بدا ثمر بعضه فله ما بدا ومالم يبد للمشتري
نص عليه وقال ابن حامد الكل للبائع ولا يجوز بيع
الرطبة ولا الزرع قبل اشتداده ولا الثمر قبل بدو
صلاحه إلا بشرط القطع في الحال إلا أن يبيعه بأصله فإن
باعه من مالك الأصل فعلى وجهين فإن شرط القطع ثم
تركه حتى طاب الجزة واشتد الحب وصلحا لم يسقط
فسد العقد وكان المبيع بزيادته للبائع وعنه لا يفسد
والزيادة لهما وعنه تصدق بها وقال القاضي للمشتري
وإذا أصلح الثمر بأن يطيب أكله وتظهر نضجه
جاز بيعه مطلقا وبشرط التبقية وعلى البائع سقيه حتى
ونوبته وإن أضر بأصله وهل للمشتري بيعه قبل حده
على روايتين وإذا غلب صلاح نوع في بستان جاز بيع
جميعه نص عليه وفي بيع ما لم يصلح منه مفردا وجهان وعنه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لا يباع منه الا ما بدا صلاحه ويجوز بيع الباقلى والجوز واللوز
في قشره وبيع ابجب المشتري سنبله الا بعضه فان باعه
بمكيل من غير جنسه فعل وجهين وما تلف من الزرع او
الثمر بامر سماوي قبل قطعه فهو من ضمان البايع الا اذا جاوز
وقت اخذه او اشتري مع اصله فانه لا يضمنه وعنه ان تلف
ما دون الثلث لم يضمنه بحال ويعتبر الثلث بالقيمة وقيل
بالقدر وما لا يكرن جمله من اصول الخضر كالبطيخ والقثاء
ونحوه فهو كالثمر وثمرته كالثمر في جميع ما ذكرنا

باب الربا

الربا محرم في دار الاسلام والحرب الا بين مسلم وحربي
لا امان بينهما ولا يحرم ربا الفضل الا في مكيل او موزون
بيع بجنسه وعنه يختص تحريمه بجنس النقدين والمطعومات
وعنه يختص بجنس النقدين وكل مطعوم يكال او يوزن
ولا يجوز بيع مكيل بجنسه الا كيلا ولا موزون بجنسه
الا وزنا ومزبد الكيل عرف المدينة والوزن عرف
مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان تعذر رد
الى اقرب فيه بموضعه وقيل الى اشبهه في ابجاز به ويشترط

الحلول والتقابض في المجلس في جميع المكيل بالكيل والموزون
بالوزن وان اختلف الجنسان كالبر في بيع العروض الموزونة بالنقد
فاما صرف الفلوس النافقة بهما فمن شرطه الحلول والقبض
نص عليه وقال ابن عقيل لا يشترط ولا يشترط القابض
في ما لا يكال ولا يوزن ولا في بيع مكيل بموزون ولا يحرم
فيه النساء وعنه يحرم وعنه لا يحرم الا في الجنس الواحد والجنس
ما له اسم خاص يجوي اصنافا كالتمر والبر والشعير ونحوه
ومنوع الاجناس اجناس كالادقة والحلول والادهان
والالبان والتحمان وعنه ان اللحم كله جنس وكذلك اللبن
واللحم والشحم والجلد والاليه اجناس ويجوز بيع الرطب
والعنب والخبز واللحم المنزوع عظمه قبل الجفاف وبعده
بمثله فلم يحزه الخرقي في اللحم رطبا ولا يجوز بيع حب
بدقيقه او سويقه ولا في جبن بمطبوخه ولا السمن بعصيره
ولا خالصه بمشوبه ولا يابسه برطبه الا في العرايا وهي
بيع الرطب في خرصها بتمر مثله كيلا فيما دون خمسة
اوسق لمن به حاجة اما الى اكل التمر وشرايه بالرطب واما
الى اكل الرطب ولا ثمن معه فان ترك الرطب حتى اتمر بطل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

البيع في الصفقة الثانية خاصة وعنه لا يبطل ويخرص الرطب
على ما له يابسا وعنه يخرص رطبا ولا يجوز بيع اللحم بحيوان من
جنسه فان لم يكن من جنسه فعلى وجهين ويجوز بيع شاة ذات
صوف بصوف وذات لبن بلبن وعنه المنع ولا يجوز بيع ربوي
بجنسه ومعه من غير جنسه من الطرفين أو أحدهما كحمد
عجوة ودرهم بمد عجوة ودرهم أو بمدين أو درهمين وعنه
يجوز الا أن يكون المفرد مثل الذي معه غير أو دونه
وكذلك حكم نوعي الجنس بعضه من بعض كدينار صحيح ومكسر
بصحيح واختار أبو بكر الجواز هاهنا واذا افترق المتصارفان
فوجد أحدهما بما قبضه عيبا من غير جنسه كالصرف في
الذهب بطل الصرف وان كان من جنسه كالسواد في
الفضة فله رده وابداله في مجلس الرد ما لم يتفرقا بالعقد وعنه
يبطل العقد برده واذا لم يتواريا في الصرف الكبير بورق على اه
من قبل أو أخر به أحدهما صاحبه جاز ومن باع ربويا
بنقد لم يجز أن يشتريه بأقل مما باعه الا أن يتغير بما يفصله
أو يشتريه بغير جنس الثمن أو من غير مشتريه منه والدراهم
والدنانير تتعين اذا عينت بالعقد فان بانت غصبا أو بها عيب

من غير جنسها بطل العقد وان كان من جنسها فله الر
دون البدل فان امسك فله الارش الا في صرف فانها
وعنه انها لا تتعين فتملك مع الغصب والعيب بكل حال

باب حكم قبض المبيع وتلفه قبله

من استرى شيئا بكيل أو وزن أو عدد أو مذروع كذر
فتقبيض من صبرة وثوب على انه عشرة اذرع وتقطيع كل شاة
بدرهم ونحوه لم يجز تصرفه فيه قبل استيفائه بذلك
فان تقابضاه جزافا أو علما بقدره جاز الا في المكيل فانه
على روايتين فان تلف عند البائع بآفة سماوية انفسخ العقد
فيه وتلف من ضمان مشتريه وان تلف بعضه انفسخ في قدره وخير
المشتري في الباقي وان اختلط بغيره ولم يتميز ففي الانشاخ
وجهان وان أتلفه البائع أو غيره فللمشتري فسخ العقد
وأخذ ثمنه وله الامضاء وأخذ القيمة من متلفه وكذلك
حكم ما استراه بصفة أو رؤية متقدمة وما عدا ذلك
فعنه ان حكمه كذلك وعنه ان تصرف المشتري فيه جا
قبل القبض وان تلف فهو من ضمانه وهو المشهور وعنه
ان صبرة المكيل والموزون خمسة كبعهما كيلا ووزنا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وكل عين ملكت بنكاح او خلع او صلح عن دم عمد او عتق
فهي كالمبيع في ذلك كله لكن يجب بدلها مثلها ان كانت مثلية
والا فقيمتها ولا فسخ لعقد فيها بعال فاما ما ملك بارث او وصية
من مكيل وغيره فالتصرف فيه قبل قبضه جائز وما شرط
قبضه لصحة العقد كالصرف والسلم لا يجوز التصرف
فيه قبل قبضه بحال ويحصل القبض فيما ينقل بالنقل وفيما
يتناول باليد بالتناول وفي العقار ونحوه بالتخلية وفيما
قدر بكيل او غيره شرط فيه وموزونه شرط فيه على الباقي
وعنه ان قبض كل شيء بالتخلية مع التمييز ومن باع شاة
استثنى رطلا بقفيزها من صبرة ثم تلف الصبرة قبل القبض
انفسخ العقد الاول دون الثاني وعليه لبائع الشاة
الاول قيمتها ولا يملك المشتري ما قبضه بعقد فاسد
ولا يجوز تصرفه فيه وعليه اجرة المثل لمنفعته وضمانه
اذا تلف بقيمته وهل يلزمه اجرته او يكون امانة على وجهين

باب الرد بالعيب

من اشترى شيئا فوجد به عيبا خير بين رده واخذ ارشه
وبين امساكه بارشه بان يقوم قدر النقص من قيمته

فلما استرجع من الثمن بنسبته وعنه لا ارش لممسك له
الرد والاول المذهب فان كان قد نمى نماء منفصلا
لم يلزمه رده معه كالكتب وعنه يلزمه فان كان
النماء ولد امة تعين الارش لتعذر التفرقة ولا يبطل خيار
العيب اذا اخر الا بما يدل على الرضى كالوطء والسوم ونحوه
وقبله يبطل الخلف في الصفة وايجابه للابن المشتري بالثمن
وقبل عنه هي على الفور واذا لم يعلم بالعيب حتى عاب عنده لم يملك
الرد وقطع الثوب تعين له الارش وعنه له رده مع
ارش تعيبه بحادث وعنه له رده ولا ارش عليه اذا دلس
البائع العيب وان وطئ الثيب فله رده بغير شيء وعنه
يرد معها المهر وعنه ليس له سوى الارش واذا لم يعلم حتى
خرج عن ملكه ببيع او هبة او عتق او تلف فله الارش
لا غير ويحتمل ان يملك الفسخ ويغرم القيمة وعنه لا ارش
لمن باعه الا ان يرد عليه فيملك حينئذ رده او ارشه وان
باع بعضه فله ارش الباقي دون رده وفي ارش ما باعه الروا
وعنه له رد الباقي بقسطه فان كان عرضا فنسجه او
صبغه تعين الارش وعنه له الرد ويشاركه البائع بقيمة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الزيادة فان اشترى ما مأكوله في جوفه فبان فاسدا الا قيمة
له كبيض الدجاج رجع بالثمن ان كان لمكنون قيمة كجوز
الهند فله رده مع ارش الكسر وعنه له الارش لا غير وعنه
لا رد له ولا ارش الا ان يشترط سلامته ومن اشترى
دبوبا بجنبه فبان معيبا بعد تلفه او قبله فله الفسخ للصرر
دون الارش ومن شرط البراءة من كل عيب او قال
بشرط البراءة من عيب كذا ان كان فيه لم يبرأ وعنه يبرأ من
الا من عيب علمه فكتمه ويحتج فساد العقد واذا اشترى
شاة وشرط لبنها او بان معيبا فلاحدهما رد نصيبه وحلبه
وعنه ليس له ذلك في المعيب ومن اشترى شيئين صفقة
فبان باحدهما عيب او لبائع الارش فليس له الا رد هما وعنه
ليس له الا رد المعيب بقسطه وعنه له الامران وهو الصحيح
الا ما تفتق فيه محرم كالام واجنة او منفس كحمراء على
باب فليس له الا رد هما رواية واحدة فان تلف الصحيح
واختلفا في قيمته اخذ بقول المشتري وقيل بقول البائع
واذا اختلفا هل حدث العيب قبل البيع او بعده واحتملا فالقول
قول البائع مع يمينه وعنه المشتري ان لم يحتمل الا قول احدهما

قبل بلا يمين فان قال البائع لبرئ المبيع هذا المرجع فالقول
قوله واذا حدث العيب بعد العقد وقبل قبض المشتري
فله رده الا فيما يتلف من ماله ويرد الامة بالحمل دون
البهيمة ولا يرد الرقيق بعيب من فعله كالزنا والسرقة
والاباق والبول في الفراش الا اذا كان صغيرا

باب خيار التدليس

من اشترى ناقة او بقرة او شاة فاصرها فحفلت فمصراة
ايام منذ حلبها ان امسكها او ردها مع صاع تمر
فان تعذر التمر فقيمته موضع العقد ولا يقبل اللبن
اذا كان بحاله مكان التمر وقيل يقبل كما لو ردها
به قبل الحلب وقد اقر له بالتصرية فان كانت المصراة
امة او اتانا ملك ردها ولا شيء عليه للبن وقيل لا يملكه
واذا صار لبن التصرية عانا زال العيب قبل الفسخ
سقط الخيار وبقيت الخيار بكل تدليس مرغب
نحو ان جمعت وهي اجانية او نبش شعرها او نعدد
او بجس ماء الرجا ويرسله عند عقد بيعها ومن علم منهم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شيء فباعه صبرة لجاهل بقدره فله الخيار الآن علم أن البائع غبنه بقدره فليلزمه وقيل البيع باطل وثبت الخيار للركبان إذا تلقوا واشترى منهم وللمسترسل وهو الجاهل بقيمة المبيع ولمن زايده من لا يريد الشراء تغريرا له وهو النقص إذا غبنوا بما لا يتغابن به عادة نقص عليه وقدره أبو بكر بالثلث قال وقيل بالسدس فإن خبر البائع أو والاه عليه بطل البيع وقيل يصح

باب البيع بخيار الثمن

وأنواعه أربعة التولية وهو بيع الشيء بما اشترى به ويعقد بقوله وليتك والشركة وفي بيع بعضه بقسطه ويعقد بقوله اشركك في ثلثه أو ربعه ونحوه والمرابحة وفي بيعه برأس ماله مع ما عليه والمواضعة وهي عكس ذلك ويشترط لجميعها علمهما برأس المال ومن اشترى بثمن أخبر به فبان بأقل فله حط الزيادة إلا أنه في المرابحة يحط معها قسطها وفي المواضعة قسطها منها وإن بان الثمن مؤجلا فله الأخذ به مؤجلا وهل له الفسخ فيه للمسألتين على روايتين وعنه في المؤجل ليس له إلا الأخذ حالا أو الفسخ ولو قال البائع الثمن أكثر مما أخبرت وقد غلطت قبل قوله مع يمينه ولزم المشتري الزيادة أو دفع النقيصة وعنه لا يسمع قوله إلا ببينة وعنه لا يسمع وإن أتى ببينة وإذا اشترى متاعا بربح لم يخبر بمتاعه مرابحة حتى يخبر بالحال أو يحط الربح من الثمن الثاني ويخبر أنه عليه بما بقي فإن لم يفعل حتى أخبر بالحال لزم وإذا اطلع على عيب بالمبيع أو جناية عليه أو اشتراه ممن ترد شهادته له أو أراد بيع بعض صفقة لم يقسم الثمن عليها بالأجزاء فليس ذلك في حكم الثمن فإن كتمه فللمشتري الخيار وإذا قال الثمن مائة وعشرة نقد به وبعشرة دراهم من كل عشرة لزمه تسعة وقيل يلزمه مائة كما لو قال عن كل عشرة أو لكل عشرة ○ والإقالة فسخ تجوز قبل القبض ولا يحط بها شفعة وعنه إنها بيع ولا تجوز إلا بمثل الثمن على الأولى في الثانية فيه وجهان وإذا اختلفا في قدر الثمن أو في ثمن أو المثمن لم يلتفت إلا مع اتحاد

باب اختلاف المتبايعين إذا اختلفا في قدر الثمن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تحالفا فيحلف البايع ما بعته بكذا ثم يحلف المشتري
ما اشتريته بكذا ثم لكل واحد منهما الفسخ
الا ان يرضى الآخر بقوله ومن نكل منهما قضي عليه
وان مات قام وارثه مقامه فان كان المبيع تالفا تحالفا
وغرم المشتري قيمته والقول قوله في قدره وقيمته
وصفته وكذلك كل غارم الا ان يصفه بعيب كالنقص
والخرق فيوخذ بقول صاحبه في نفسه وقيل بقوله
ايضا وعنه يحلف المشتري ويحده مع التلف ويوخذ بقوله
وان اختلفا في صفة الثمن فظاهر كلامه انه يرجع الى
اغلب نقود البلد فان تساوت فاوسطها وقال
القاضي يتحالفان وان اختلفا في اجل او شرط يصح تحالفا
وعنه القول قول منكر كما لو اختلفا في مقدار الثمن
وان اختلفا في قدر المبيع او عينه احتمل بقول البايع نصا
عليه وقيل يتحالفان ولو اختلفا في قدر الثمن بعد قبضه
وقد فسخ العقد فالقول قول البايع وان تشاحا في التسليم
والثمن عين نصب عدل يقبض منهما ثم يقبضهما وان كان

دينا فلس للبايع حبس المبيع على قبضه فان مات عليه وقبل له ذلك
وله الفسخ متى بان المشتري معسرا او ماله على البلد
على مسافة القصر فاما دونها فعلى وجهين باب السلم
كل مكيل او موزون او مذروع امكن ضبطه كالبر والثمر
والثياب ونحوها فاسلم فيه جايز فاما المعدود كالبيض
والرمان والحيوان والرووس والجلود ونحوها ففي روايتين
ولا يصح الا بعد عشرة وضبط اجل معلوم له وقع في الثمن
وعلى المسلم فيه في محله وان عدم وقت العقد وقبض
راس ماله في المجلس وذكر ما يختلف به ثمنه غالبا
من جنسه ونوعه وبلده وقدره وكونه جديدا او عتيقا
رجيد الزرع او رديه وهل يشترط للعلم بقدر راس المال وصفته
او يكفي مشاهدته على وجهين وكذلك الاجر في الاجارة
ولا يصح التاجيل المدة توزع الا بالدرع فاما التسليم في المكيل
وزنا وفي الموزون كيلا فعلى روايتين ومن اسلم ثمنا في
جنس ولم يبين قسط كل جنس لم يصح وعنه انه يصح واذا
اسلم في شيء ياخذ منه كل يوم قدرا معلوما جاز ومن
اسلم في غلة قرية صغيرة او بجل لا عرف له او في

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الثوب أو في أجود الطعام لم يصح وإن شرط الأردى فعلى
وجهين ولا يصح السلم في ما لا ينضبط كالجواهر والحيوان الحامل
وما له أخلاط مقصودة لا تتميز كالخبز المعشون والغالية
والمعاجين ونحوها فإن تميزت أخلاطه كالخفاف والقسي
والنبل المريش والثوب المنسوج من كتان وقطن على وجهين
يجب وفاؤه من السلم في مكان عقده إذا أطلق فإن شرطاه
في غيره صح وعنه لا يصح وإن عقد بمكان لا يطلق للوفاء
به لبسه لم يصح حتى يشترطا له مكانا ذكره ابن أبي موسى
وقال القاضي يصح ويوفى في أقرب الأماكن إليه وإذا حل له
دين السلم أو الكتابة قبل محله ولا ضرر في أخذه أو أداه من
جنسه بجز منه لزمه قبوله وإن تضرر بتعجيله أو أداه بدونه
لم يلزمه وإذا اختلفا في قدر الأجل ومضيه فالقول قول المسلم
إليه مع يمينه وإذا تعذر المسلم فيه في محله فللمسلم الصبر
أو فسخ العقد وقيل ينفسخ بنفس التعذر وإن تعذر
البعض فضخ في قدره أو في الكل جاز وقيل ينفسخ العقد
في المتعذر وله الخيار في الباقي وتصح الإقالة في دين السلم كله
وفي الإقالة بعضه روايتان ويرجع بمثل ماله أو عوضه إذا

تعذر ولا يشترط قبضه في مجلس الإقالة واشترطه أبو
الخطاب **باب القرض** كل ما جاز بيعه
جاز قرضه لا الرقيق وما يتبع فيه السلم كالجواهر ونحوها فإنه
على وجهين ويشترط معرفة قدره وصفته وتملكه للمستقرض
بقبضه فلا يلزمه رد عينه بل يثبت بدله في ذمته حالا
وإن أجله وبدل ما كيل أو وزن من جنسه وبدل ما
يتبع فيه السلم قيمته يوم قبضه وما سواهما بما يتغابن
وجهان فإن رد عين ما اقترضه مما بدل له من جنسه
وجب قبوله ما لم يعب عنده وإذا أقرضه فلوسا أو نقرا
فجرمها السلطان فله قيمتها وقت القرض وإذا أقرضه
أو غصبه شيئا ببلد ثم طلبه منه في بلد آخر بدله لزمه إلا
ما لحمله مؤنة إذا كان ببلد القرض أنقص قيمة ولا
يلزمه سوى قيمته فيه ولا يجبر رب الحق على أخذ قرضه
هناك إذا بذل له إلا إذا لا مؤنة لحمله بشرط أمن البلد
والطريق وكذلك المغصوب الثالث فإن كان
باقيا فلا يجبر بحال ومن تبرع لمقترضه قبل الوفاء بعين
أو منفعة لم تجز بما عادته لم يجز أن يقبلها إلا أن ينوي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكانه وان قضاه خيرا مما اخذ او ازيد منه او اهدى له بعد الوفاء جاز **باب الرهن** يصح اخذ الرهن بكل دين واجب الادين السلم فان فيه روايتين وفي دين الكتابة وجهان ولا يصح عقده قبل وجوب الحق وقال ابو الخطاب يصح ويصح بكل عين يجوز بيعها فان كانت لا تبقى الى محل الثمن باعها الحاكم وجعل ثمنها مكانها وان كانت مشاعا لم يتعلق للمرتهن والشريك على من يكون الحق عنده عدلها الحاكم ويصح رهن الزرع قبل اشتداده والثمر قبل صلاحه مطلقا وبشرط التبقية ولا يلزم الرهن في حق الراهن الا ان يقبضه المرتهن او لمن اتفقا عليه ولا يجوز نقله عنه الا لمثله او خير منه باتفاقهما ومتى استرده الراهن باذن المرتهن زال لزومه فان عاد اقبضه عاد لزومه وان جره او اعاده من المرتهن او غيره باذنه فلزومه بحاله وعنه ما يدل على زواله وفي رهن المعين رواية اخرى انه يلزمه بمجرد العقد فمتى ابى الراهن ان يسلمه اجبر واذا تصرف الراهن في الرهن بغير البيع مما يمنع ابتداء عقد كالهبة والوقف

والاجارة ونحوه باذن المرتهن ابطله وان باعه باذنه وقضى الدين او شرط ان يجعل ثمنه مكانه كان الثمن رهنا وان وقعت الاطلاق فعلى وجهين وان باعه باذن شرط فيه ان يجعل له قيمة الموجل من ثمنه لم يصح البيع وهو رهن بحاله وقيل يصح البيع وفي لزوم الثمن وجهان ويلغو شرط التعجيل قولا واحدا وللمرتهن ان يرجع في كل تصرف اذن فيه قبل وقوعه فان تصرف الراهن جاهلا برجوعه فعلى وجهين ومن اعتق عبده المرهون او قتله بقصاص استحقه عليه او احيل الامة وهي ولم يكن ذلك باذن المرتهن او امر بالعتق فكذبه فعلى القيمة تكون رهنا ويصح ان لا يصح عتق المفلس ولا يصح تصرفه بغير العتق الا بالاذن وقال القاضي له تزويج الامة دون تسليمها وتمام الرهن وكتمه ومهره وارش الجناية عليه من الرهن فان اوجب الجناية قصاصا فاستوفاه السيد بغير اذن المرتهن لزمه ارشها يكون رهنا نص عليه وقيل لا يلزمه شيء وهو اصح عندي وله الرهن كرا ومخابره وكتمه ان مات

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الحاضر فان انفق عليه المرتهن ناويا للرجوع فلا شئ
الا ان ياذن له الراهن او يشهد ان انفاقه فانه يرجع
بالاقل مما انفق او قيمة مثله وكذا لو جهل الحيوان
المودع او الموجر او الاب في حال رده والمرتهن ان يرد
بعيب ظهر ودرء بعد النفقة وفي استخدام العبد روايتان
ولو عمى في يده ان تمنها لم يرجع الا باعيان اليه ولو ان امة
ارضعت ولدها جاز ولو ان الا ان يدعي جهل الحظر وشله
بجهله فلا يجد ولو نفخت ان وطئ باذن اذن الراهن
وان وطئ باذنه فعلى وجهين فاما المهر فهو الامع الاذن
عالما كان او جاهلا ومن رهن عبدا له جنى فله بيعه
في الجناية او تسليمه ويبطل الرهن وان فداه فهو رهن بحاله
وان فداه المرتهن بغير اذنه لم يرجع بشئ وان نقص الارش عن
قيمته بيع كله وما فضل عن الارش فهو رهن وقيل لا يباع
منه الا بقدر الارش واذا حل الحق والعدل المرتهن وكل
في البيع باع بالنقد الغالب فان تساوت وفيها جنس
الذي باع به والا فبما تراه الصلح فان عينها الراهن او لم يعين وكانت
ابرأ الوفاء او البيع فان اتى بجنس فان اصطاع الحاكم عليه واذا

وقف

وفي بعض النسخ فالذي من كله بما بقي ومن قضى جملة من حقه رفع
رهن وكيل سكت عن مطالبته من الثمن والقول
قوله في النية فان الملك لم ينو صرفه الى انها تاوجعل
ان يدفع بينهما بالحصص والذي في امانة بيد المرتهن ولا يسقط
بتلفه شئ من حقه والقول قوله في التلف دون الرد مع
صحة العقد وفساده ويصح ان ينزل قوله بينهما وكذلك
الاجير والمشاجر والمضارب ومن كان وكلا او وصيا فجعل
فاما المودع والوكيل والوصي المسيء ان قبل قولهم فيهما
فوكلا وليدا ومن ادعى منهم التلف بحادث كان ضامنا بحق عام
لم يقبل قوله في التلف حتى يثبت الحادث بالبينة واذا
اختلف المتواضعان في قدر الرهن او الدين اقل ما يقول
الراهن مع يمينه

باب التصرف في الدين بالحوالة

وغيرها ومن احيل بدين على من عليه مثله في صفته
والحلول والتاجيل فرضي صحت الحوالة ولم يرجع على المحيل الا
ان يشترط ملاءة المحال عليه فيبين مفلسا او ان لم يرض له
يخبر على قبولها الا على ملئ بماله وعمله وبدنه وهل يشترط
رضاه قبل ان يحبس المحال على براءة يصح الحوالة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بدين الكتابة دون الحوالة عليها ولا بهما في دين السلم
وفي صحتها في ذا مال بعد الفتح وجهان وبعجان في ثمار
الدين وقيل لا تصح على غريم مستغرق بحال وإذا حال المبيع
بثمن المبيع أو أجل عليه به فلم يقبض حتى فسخ البيع بعيب
أو خيار أو غيره لم تبطل الحوالة وقيل تبطل وانبطل القاضي الحوالة
به دفن الحوالة عليه ولو بان المبيع مستحقا بان لا حوالة
ومن حال لغريمه أجلني بديني فقال بل وكلتك في القبض أو
بالعكس فالقول قول منكر الحوالة فإن اتفقا أنه قال
أحلتك وقال أحدهما أردت به الوكالة فالقول قوله وقيل
قول مدعي الحوالة فإن قال أحلتك بدينك فهو حوالة وهما
واجد ومن ثبت عليه لغريمه مثل دينه في الصفة والقدر
تقاصا قضاء فإن اختلفا في القدر سقط الأقل ومثله
من الأكثر وعنه لا يتقاصان وإن رضي صاحبه وعنه
إن رضي أحدهما به تقاصا وإلا فلا ومتى كان الدينان
أو أحدهما مؤجلا لم تستحب المقاصة ولا يجوز بيع الدين
من غير الغريم ويجوز بيعه من الغريم لا دين السلم
وفي دين الكتابة وإن مال السلم بعد الفتح وجهان وإذا

باعه موصوفا في الذمة أو مما لا يباع به نسيئة اشترط قبضه
في المجلس وإن باعه بعين هما لم تشترط ولا يجوز بيعه
بدين وعنه لا يجوز بيع الدين بحال ومن أبرأ غريمه أن
يطالبه بما عليه أو تصدق به عنه لم يصح ذلك ولم
يبرأ به ويحتمل أن يصح فإن قال تصدقت عني بكذا
ولم يقل من ديني صح وكان إقراضا كما لو قاله لغريمه
لكن يسقط من دينه بقدره بالمقاصة ومن كان بينهما
دين مشترك بإرث أو إتلاف فقبض منه أحدهما فللآخر
محاصته فيه وإن كان بعقد فعلى وجهين ومتى كان
القبض بإذن الشريك فلا محاصة فيه في أصح الوجهين
وإذا تلف المقبوض فكله من حصة القابض ولا يضمن
لصاحبه شيئا ومن استوفى دينا بكيل أو وزن ثم ادعى غلطا
يغلط بمثله فعلى قولين أحدهما يقبل قوله على وجهين فإن قبضه
جزافا فالقول قوله في قدره قولا واحدا ويصح البراءة
من الدين بلفظ الإبراء والاسقاط والهبة والعفو والصدقة
والتحليل سواء قبله المبرأ إذا كان معلوما مع جهل المبرئ
بقدره أو وصفه أو بهما وإن عرفه المبرئ وعنه لا يصح

شبكة الألوكة
www.alukah.net

إذا عرفه المبرئ وعنه لا يصح وإن جهلاه إلا فيما تعذر
علمه ويخرج أنه يصح بكل حال إلا إذا عرفه المبرأ وظن
المبرئ جهله به فلا يصح ولا يصح هبة الدين لغير الغريم
ومن أراد قضاء دين عن الغريم فامتنع رب الدين من قوله
منه لم يجبر كما لو أعسر الزوج بنفقة الزوجة فبذلها
أجنبي لم تجبر على قبولها وملكت الامتناع

باب الضمان والكفالة

الضمان التزام الانسان في ذمته دين للمديون مع بقائه عليه والتزم مطالبة من
شاء منهما وعنه يبرأ المديون بمجرد ذلك إذا كان ميتا
مفلسا ولا يصح الا من جائز التبرع سوى المفلس المحجور
عليه ويصح ضمان ما على الميت والضامن وكل دين
الا دين السلم والكتابة فانهما على روايتين ويصح ضمان
الاعيان المضمونة كالعواري والغصوب ولا يصح ضمان
الامانات وعنه يصح ويحمل على التعدي فيها كما لو صرح
بها ويصح ضمان عهدة المبيع لاحد المتابعين عن الآخر
ويصح ضمان ما لم يجب وله المطالبة قبل وجوبه على الاصح وإذا
طالب بما أعطى فلا غرم عليه فهل هو للواجب

أو لما وجب إذا لزم عن قريبه على معين ويصح ضمان الحق
مع الجهل به أو بقدره أو بصفته فيستظهر ما آله إلى العلم وقيل
يعتبر معرفة ربه دون عينه وقيل تعتبر معرفتهما
وإذا قال قضيت بعض الدين أو أحد هذين لم يصح وصح
ضمان ما حل مؤجلا فان ضمن المؤجل حالا لم يصح مؤجلا وقيل
حالا وقيل لا يصح وإذا طولب ضامن المديون بالدين
فله مطالبته بتخليصه إلا إذا ضمنه بعينه وإذا
قضى عنه ناويا للرجوع أو أحاله به رجع به عليه وعنه
لا يرجع إلا أن يكون أذن في الضمان أو القضاء وإن
أعطى بالدين عرضا وضاع رجع بالأقل من قدره أو قيمته
وإن قضى المؤجل قبل أجله لم يرجع حتى يحل وإذا ادعى
القضاء فانكره الآخران فلا رجوع له وإن صدقه
رب الحق وحده فوجهان وإن صدقه المديون وحده
رجع عليه إن قضى بحضرته أو بإشهاد ذوي الاقلاء وقيل لا
يرجع فيما قضى بحضرته وإذا قال رب الحق للضامن
برئت إلي من الدين فهو مبرئ بقبضه وإن لم يقل إلى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فوجهان ومن تكفل باحضار غير مضمونة او مذبون
صح وقيل لا يصح كفالة المذبون الا باذنه ولا يلزمه
ان يحضر معه حيث يصح الا اذا طولب به او قفله باذنه
واذا قال تكفلت بوجه فلان كان كفيلا به وان سمى
عضوا غير الوجه او جزأ شائعا فعلى وجهين ويصح تعليق
الضمان والكفالة بالشرط وقيل لا يصح بغير
سبب الحق واذا تكفل برجل على انه ان لم يات به
فعليه ما على فلان من الدين او كفيل به صح فيهما وقيل لا يصح
ولا يبرأ الكفيل بموت من عليه الحد او قود الا لاخذ
مال كالدية وغرم السرقة فيصح اذا طولب الحمل
باحضار النفس او العين فتعذر لهرب او خفاء او عجبة
ومضت مدة يمكنه الرد فيها او عين وقتا للاحضار
فجاء وزال لزمه الدين وعوض العين الا ان يشترط البراءة
منه فان مات المكفول او تلفت العين بفعل الله تعالى
قبل ذلك برئ الكفيل ومن كفل اثنان فسلمه احدهما
او كفل لاثنين فابراه احدهما بقيت كفالة الآخر

باب الصلح

ومن ادعى عليه حق فانكره وهو
لا يعلمه صح الصلح عنه وكان ابراء في حقه فلا يسقط
حق المدعا شيا ولا يوخذ منه بشفعة ويكون في حق المدعا
بيعا فيرد ما اخذ بالعيب ويوخذ منه بالشفعة ان كانت
كانت تجب فيه الا ان يكون بعض العين المدعا
فيكون فيه كالمنكر ومن علم منهما انه باطل فحرام
عليه ما اخذ فان صالح عن المنكر اجنبي بغير اذنه والمدعا
دين صح ولم يرجع عليه بشئ وان كان عينا لم يصح الا ان
يذكر ان المنكر وكله فيه وان صالح الاجنبي للمدعا
الحق له فقد اشترى ذمة المدعا مغصوبة وقد بينا
حكمه ويصح الصلح عن كل مجهول فتعذر معرفته
من عين ودين للحاجة ومن اقر لرجل بما له مؤجلة فمات
سقط عنه بحصته حالة لم يجز الا دين الكتابة
وان صالح عن الحال بعضه على ما يبين وذلك يخرج
في قوله ابرائك من كذا على ان تؤجلني الباقي ومن
صالح عن مسلف بالبر من قيمته من جنسها لم يجز الا
ان يكون مثليا ولو صالح امراة بشئ ومهرها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عن عيب ظهر بمبيع اشتراه منها جاز فان بان انه لبن
بسبب لم تعهد ما ارشه وصلح المكاتب او المأذون له عن
حقه بدونه لا يصح الا ان يجهد ولا يتنه به ومن ادعى رق
رجل او زوجته امرأة فان كان بعوض لم يصح اقراره بها فان صالحه
المدعى رقه عن دعواه بمال صح وفي الزوجة وجهان ولا يصح
الصلح بعوض عن شفعة ولا حد قذف وهل ينتظمان به
على وجهين ويصح الصلح عن القصاص بكل ما يثبت مهرا
وان جاوز الدية فان بان مستحقا وجب قيمته وان
كان معيبا كل ان رضي وجب الدية او ارش العيب

باب احكام الجوار

يلزم
اعلا الجار ان ينظف بناءه شرع جمع مشاركيه الاسفل فان
استويا الزم الممتنع منهما البناء مع الآخر ومن احدث
في ملكه ما يضر بجاره من ثقب او كنيف او حمام او زجا
ونحوها قابله مثله ولو سقى ارضه او اوقد فيها نارا فتعدى
الى ملك جاره فاتلفه لم يضمن اذا لم يفرط ولا يجوز ان يعرق
في جدار جاره او لهما الا بوضع الخشب اذا لم يضر به للاشر
وهل له الوضع في جدار المسجد على وجهين ومن انهدم لهما جدار

او سقف بين سفلي احدهما وعلو الآخر فطلب احدهما ان
يبني الآخر معه اجبر وعنه لا يجبر لكن ليشركه بآلته وسعه
بما كان له عليه من طرح خشب او غيره ويمنع ايضا في
صورة السقف من سكنى السفل في ظاهر قوله وقيل لا
يمنع فان بذل نصف قيمة البناء ليعود حقه او نصف قيمة
آلته فله ان رد الآلة الى السقف لزم الثاني قبوله او
اخذ الآلة ان كان له ليبنياه منها وكذلك ان كان
لهما بئر او قناة واحتاجت ان تعمر او انهدم السفل وطلب
صاحب العلو بناءه في الاجارتين ويمنع مالك
السفل بناءه وعنه ينازعه صاحب العلو فيما يحمله سقفه
ومن اشترى علوا سفله غير مبني ليبني عليه اذا بنى جاز
اذا وصفا ومن صولح بعوض على اجراء ماء في ملكه او ممر
فيه الى داره او فتح باب في حائطه او وضع خشب عليه وكان
ذلك معلوما جاز ومن اخرج ميزابا او جناحا الى درب
نافذ لم يجز ومن ما تلف به الا ان يكون باذن الامام
ولا مضرة فيه وان اخرجه الى هواء جاره او درب مشترك
او خرجت اليه اغصان شجرته لم يملك ازالة ذلك فان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

صاحَ عنهُ بعوضٍ جازَ في الزرعِ والشجرِ وجبلِ الحمامِ ومن
نقلَ بابهُ في دربٍ مشتركٍ إلى أولِ جارٍ وإن نقلهُ إلى صدرِ
لم يجزْ إلا بإذنِ من فوقهُ ولا يجوزُ أن يفتحَ في ظهرِ دارٍ باباً
في درْبٍ لا نافذَ إلا لغيرِ الاستطراقِ فيجوزُ ويجعلُ المغرمُ
مثلا استينِ خرقَ بينَ دارينِ له باباً هما في درْبينِ مشتركينِ واستطرقَ
إلى كلِّ واحدٍ منَ الأخرى فهل يجوزُ على وجهينِ ومن مالَ
حائطهُ إلى غيرِ ملكهِ فعلمَ بهِ فلم يهدمهُ حتى سقطَ فأتلفَ شيئاً
لم يضمنهُ وعنهُ إن تقدمَ إليهِ بعضهِ فلم يفعلْ ضمنهُ وإلا
فلا ولهُ خرجَ أن يضمنَ مطلقاً والدعائمُ جدارٌ بينَ ملكينِ
حلفاً وكانَ لهما الآنَ يكونَ معقوداً ببناءِ أحدهما أو
متصلاً بهِ اتصالاً لا يمكنُ إحداثهُ غالباً فلهُ عليهِ أن يجَ أو
سترةٍ فيكونَ لهُ معَ يمينهِ ولا يرجحُ من لهُ عليهِ مدفعٌ وقيلَ
يرجحُ وإذا تنازعا شناءً بينَ أرضِ أحدهما وبينَ الآخرِ فهي
بينهما وإن تنازعَ صاحبُ العلوِ والسفلِ في سلمٍ منصوبةٍ
أو درجةٍ فهي لصاحبِ العلوِ إلا أن يكونَ تحتَ الدرجةِ
مسكنٌ فيكونُ بينهما وإن كانَ في الدرجةِ طاقةٌ ونحوها
فوجهانِ وإن تنازعا في السقفِ الذي بينهما فهو لهما وقالَ

كتابُ التفليسِ

ابنُ عقيلٍ مولجُ العلوِ
ومن عجزَ عن وفاءِ شيءٍ من دينهِ لم يطالبْ فلم يلازمْ
فإن كانَ لهُ مالٌ بينَ بعضهِ وجبَ الحجرُ عليهِ إذا طلبهُ
غرماؤهُ من الحاكمِ ولا يصحُّ تصرفهُ بعدَ الحجرِ إلا في
ذمتهِ وعنهُ يصحُّ في مالهِ بالعتقِ خاصةً ونفقتهُ
عيالهِ في مالهِ حتى يقسمَ ويتركَ لهُ منهُ ما لا بدَّ منهُ من
مسكنٍ وخادمٍ وكسوةٍ وآلةِ حرفةٍ أو ما يحتاجُ إليهِ لمؤنتهِ
إن فقدَ الحرفةَ ثم يبيعُ الحاكمُ بقيةَ مالهِ ولا يباعُ ذلكَ
ولكن يستحبُّ أن يحضرَ وعنهُ أنهُ يتولاهُ بيعَ الأقلِ
فالأقلِ نفاذهُ وينبغي المنادي بجنايتهِ من الأثمانِ ويقسمُ
بينهم على قدرِ ديونِ الغرماءِ ولا يشاركونَ بما أداهُ
أو أقرَّ بهِ بعدَ الحجرِ ولا بدينٍ مؤجلٍ إذا قلنا لا يحلُّ بالفلسِ
ويشاركهم المجنيُّ عليهِ قبلَ الحجرِ وبعدهُ إلا أن يكونَ
الجاني عبدَ المفلسِ فيقدمُ بجنايتهِ وكذلكَ يقدمُ من
لهُ رهنٌ بثمنهِ فإن كانَ فيهِ فضلٌ فهو لبقيةِ الغر
وإن كانَ فيهِ نقصٌ زاحمهم بهِ المرتهنُ ولا حقَّ للمجنيِّ
عليهِ وإن كانَ فيهم من وجدَ ثمنَ مبيعٍ فوجدهُ فلهُ أخذهُ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بحقه إلا أن يكون المفلس قد مات أو بري من بعض ثمنه
أو زال ملكه عن عضه بتلف أو غيره أو تغير بما لا يمكن
اسمه كطحن حب ونسج للغزل وخلط بما لا يتميز منه أو
تعلق به حق شفعة أو جناية أو رهن فإنه أسوة الغرماء
وإن زاد زيادة منفصلة أخذها معه نص عليه وقال
ابن حامد هي للمفلس فإن كانت متصلة كسمن
وقال الخرقي هو أسوة الغرماء فإن كان ثمنه
مؤجلا وحل قبل الأجل أعطيه نص عليه وقال
ابن أبي موسى له أخذه بالحال وإذا كان المبيع ثوبين
فتلف أحدهما أخذ الباقي في نصيبه وعنه أنه أسوة الغرماء
وإذا أدعى المفلس أن الوديعة تلفت جحدا بشاهد فله يحلف لم يجبر
ولم يستحلف الغرماء ويحبس المفلس المحترف على الكسب
لوفاء دينه وعنه لا يحبس وإذا وجب له قصاص لم يلتزم
بالدية وإذا أدعى المدين الاعسار حلف وخلي إلا إذا
كان دينه عن عوض أخذه كالبيع والقرض أو عرف
له مال حبس إلا أن يقيم بينة بعسرته أو تلف ماله فإن
شهدت بالتلف حلف معها أن لا مال له في الباطن وإن

شهدت بعسرته اعتبرت خبرتها بباطنه ولم يحلف معها
ومن أدان مفلسا وعليه دين مؤجل منع حتى يوثق به نصيب
أو كفيل وعنه إن كانت منه نفقة دون الأجل لم يمنع
الآن في نفقة المعاد ولا يحل الدين المؤجل بالفلس ولا بالموت
كما إذا وثق الورثة أهل الأمن من قبله البينة أو الدين رهن
أو كفيل فإن تعذر التوثق حل وعنه يحل بالموت دون
الفلس وعنه يحل بهما حكاهما أبو الخطاب وعنه أن وثق
لم يحل فيهما والأجل نقلها ابن منصور فإن ضمنه عنه ضامن
فأيهما حل بذلك عليه لم يحل على الآخر **باب الحجر**
المحجور عليه بحظه ثلاثة صغير ومجنون ومبذر فإذا بلغ
الصبي وعقل المجنون ورشد السفيه زال الحجر عنهما بغير حاكم
والولاية عليهما قبل ذلك للأب ملم يعلم فسقه ثم لوصيه
بعد الأب ثم للحاكم وعنه أنها بعد الأب للحد وهل يحد
على وصيه على وجهين وهل يلي الكافر العدل في دينه
مال ولده على وجهين ويحصل البلوغ بإنزال المني وإنبات
شعر العانة الخشن أو تمام خمس عشرة سنة وتزيد الجارية
بالحيض وجعلها دليل إبراء الحالم أن شد الصلاح في المال بأن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يختبر فلا يكتفى بمسمة القبض في تصرفه به ولا صرفه في
مالا يفيد كالقمار والزنا والخمر وعنه تقبل رشد تجارة
مع ذلك أن تزوج وولد أو بلغ ثمانية عشر سنة مع الزوج وأما الرشيد
إذا شاخ فيه يلزم إيجابهم أن يحجر عليه ولا ولاية عليه لغير
ويثبت إطلاق الحجر بالسفه والفلس وبفسقه روايتان إلى
حجر كابتداء أيهما وقيل لا يفتقر ويصح تصرف المميز
والسفيه بإذن الولي في الصحيح عنه ولا يجوز أن يأذن
فيه إلا أن يراه مصلحة ولا يصح تصرفهما بدون إذنه إلا
في المحقرات وفي قبولهما الهبة والوصية بدون إذن
وجهان فلمن دفع إليهما ماله بيع أو قرض أخذه إن وجده
وإن تلف فلا شيء له وإن أودعهما أو أودع عبدا لا
فأتلفه فعلى وجهين قيل ويضمن العبد دونهما وقيل
يضمن العبد والسفيه دون الصبي ولا يحل للولي من مال
موليه إلا الأقل من كفايته أو أجرة مثله مع الفقر وهل
يلزمه عوضه إذا أيسر على روايتين ولا يجوز أن يتصرف
لموليه إلا بما فيه حظه ويملك تزويج رقيقه وكتابته
وعتقه على مال والتضحية له مع كرم ماله وإيداعه في المكتب

بأجرة والسفر بماله وقرضه ورهنه وارتهانه وشراء الطعام
به ودفعه مضاربة بجزء من الربح إذا رأى المصلحة له في
ذلك كله وإن تجر بنفسه في المال فالربح كله لمولاه وعليه
عليه نفقة المعروف والقول قوله فيما

باب تصرفات العبد بيع

تصرف العبد بإذن سيده وسؤاله دون تجارته واقتراضه بذمته
السيد وعنه بذمة العبد كسائبه وعنه بهما فإن لم يأذن
له أو نهاه بعد علمه لم ينفذ تصرفه فإن تلف ما اشتراه
أو اقترضه تعلقت قيمته برقبته وعنه بذمته يتبع بها إذا
عتق وعنه ينفذ تصرفه في الذمة بلا إذن فيتبع بما بقي
بعد العتق والأول أصح وإذا أذن له في مطلق التجارة
لم يملك أن يزوج قنه وإن عين له أو للوكيل أو الوصي نوع
تصرف فلم يملك غيره وهل يصح شراؤه لمن يعتق على سيده على
وجهين ويجوز للمأذون له هدية المأكول وإعارة الدابة
ونحوه ما لم ينزف ويجوز للمحجور عليه أن يتسرى من
قوته بالرغيف ونحوه مما لم يضر به وأن تصدق بالمأدوم
بذلك من بيت زوجها وعنه المنع منهما وهما كسبه العبد غير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المكاتب من المباح أو قبله بهبة أو وصية صح لسيده وقبل
لا يصح قبولها إلا بإذنه وإن ملكه سيده ما لا ملكه
فإذا عتق استقر ملكه فيه وإن تزوج أو كفر بالإطعام
جاز بإذن السيد وبه تكفير بالعتق بقاياتان وعنه
لا يملك بالتمليك فتعكس هذه الأحكام وإن باعه ورثة
المشتري ما له وقلنا يملكه صح شرطه وإن كان
مجهولا وإن قلنا لا يملكه أعتز علمه وسائر شروط
البيع إلا إذا كان قصد العبد لا المال فلا يشترط
فإن لم يشترطه لم يدخل في البيع على الروايتين إلا ما كان
عليه من اللباس المعتاد

باب الوكالة

تنعقد الوكالة بكل لفظ يفيد الإذن وتصح توقيتها
وتعليقها بالشرط وفسخها بالقول والفعل على الفور والتراخي
وفي عقد جائز تبطل بفسخ كل واحد منهما وموته والجنون
عليه لسفه وكذلك الشركة والمضاربة وهل ينفذ
تصرف الوكيل قبل علمه بالانفساخ على روايتين وتنفسخ
بالإغماء وبالجنون وجحود الوكيل وتعدي الوكيل وخيانة
وتبطل الوكالة في طلاق الزوجة بوطئها وفي عتق العبد

بكتابته وتنهي وليس للوكيل أن يوكل إلا فيما جرت
مثله أو يعجز عنه لكثرته أو أن يحيل ذلك إليه وعنه
له ذلك ويجوز ذلك للحاكم والوصي والمضارب والولي
غير الأب في النكاح وقيل منه كالوكيل وليس للوكيل
في الخصومة الإقرار ولا القبض وفي خصومة الوكيل في
القبض وجهان وليس للوكيل في البيع قبض الثمن إلا
بقرينة وقيل بملكه فإن توى الثمن على المشتري أو
بان المبيع مستحقا أو معيبا لم يلزم الوكيل شيء ومن أمر
وكيله أو شريكه في التجارة بقبض فيما باعه قبل الإقرار
عليه وقيل إقرار الوكيل بكل تصرف وكل فيه
حتى النكاح وقيل في النكاح خاصة القول قول
للوكيل إذا أنكرت وإذا أخرج واحدا بقوله أو أنكر
الوكالة فهل يلزم الوكيل نصف الصداق على روايتين
وليس للوكيل في البيع البيع من نفسه إلا بإذن الموكل فإنه
يصح وسوى طرفيه وفي بيعه من ولده أو والده أو
مكاتبه وجهان وعنه له البيع من نفسه إذا نادى على
ثمنه في النداء وكذلك شراء الوصي من مال اليتيم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وللاب البيع والشراء لولده الطفل من نفسه وللوكيل في
الشراء أن يرد بالعيب قبل اعلام موكله إلا إذا وكله
في شراء شيء بعينه فليس له ذلك إن قال البائع
قد علم موكلك بالعيب ورضي والموكل غائب وقال
الغريم لوكيل الغائب في استيفاء حقي قد استوفاه موكلك
أو أبرأني حلف الوكيل أنه لا يعلم ذلك وملك الرد والقبض
في الحال وإذا اشترى الوكيل أو المضارب بأكثر من ثمن
المثل أو باع بدون ثمنه صح ولزمه النقص والزيادة له عليه
ويحتمل أن يكون كتصرف الفضولي ولا يصح بيع
الوكيل نساء ولا بغير نقد البلد ويصحان من المضارب
وعنه لا يصح بيعه نساء فإن ادعيا الإذن في ذلك فالقول
قولهما وقيل قول المالك ومن وكل في بيع عبد فباع نصفه
لم يصح وإن وكل في بيع عبدين فله بيع أحدهما ومن وكل
أن يشتري في الذمة ثم ينقد الثمن فاشترى بعينه
جاز وإن أمره أن يشتري بالعين فاشترى في الذمة فقد
خالف وإذا وكله في بيع ماله كله والمطالبة بكل حق له
صح وإن وكله في كل قليل وكثير لم يصح وإذا وكله في بيع

شيء بجعل معلوم أو قال بعه بعشرة فما زاد فهو لك جاز ومن
وكل في حج حتى قضاء دين ولم يؤمن باحتماد فقضاه بحضرة
الموكل ولم يشهد فأنكر الغريم لم يضمن وإن قضاه في غيبته
ضمن وعنه لا يضمن كالوكيل في الإيداع ومن ادعى الوكالة
في استيفاء حق فصدقه الغريم لم يلزمه الدفع إليه ولا اليمين
إن كذبه وإن ادعى أن رب الحق مات فأنكر وارثه
لزم الغريم ذلك وإن ادعى أنه أحاله على رجلين ومن وكل
رجلين بقبض لدين بماية لبينة وإن لم يقر بها الوكيل

باب المضاربة

المضاربة أن يدفع الرجل ماله إلى من يتجر فيه ببعض من ربحه ويصح من
المرتبين وإن سمى للعامل ثلث الربح فله المثل ويقدم بها على
الغرماء ويصح تعليقها بشرط وفي توقيتها روايتان وإذا
شرط العامل في مضاربة أو مساقاة أو مزارعة أن يعمل
معه المالك أو عبده صح وقيل لا يصح وقيل يصح في عبده
دونه وإذا عمل العامل والمال عينا نماء وبه وإن
قال خذ على الثلث أو الثلثين فاختلفا فالمشروط فهو
للعامل وإن سمى ذلك لأحدهما فالباقي للآخر ولو اختلفا بعد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الربح فيما شرط للعامل فالقول قول المالك وعنه قول العامل الا ان يجاوز نسبة المثل فيرد اليها فان اقاما البينة فبينة العامل اولى وللمضارب ان يبيع ويشتري ويقبض ويقبض ويحيل ويحتال ويرد بالعيب ويفعل كل ما فيه مصلحة للمضاربة بحكم عقدها وليس له ان يعمل خلط المال بغيره ولا دفعه مضاربة ولا ان يستدين عليه بان يشتري بالكثر من رأس المال او بثمن ليس معه من جنسه الا ان يشتري بدراهم ومعه فضة او بالعكس فيجوز وله ان يسافر به ويتايل ويرهن ويرتهن وقيل يمنع وليس له ان يضع وديعة في احد الوجهين فان قال له اعمل برايك فله فعل ما ذكرنا وليس له ان يقرض ولا يتبرع ولا يزوج رقيقا ولا يكاتبه ولا يعتقه بمال الا باذن صريح وعليه ان يباشر ما العادة مباشرته كالنشر والطي وعقد العقد والختم فان فعله باجرة لمثله وله الاستئجار لما العادة فيه ذلك كالنداء ونقل المتاع وليس له مباشرته ليأخذ الاجرة وعليه له ذلك وله ان يضارب آخر الا ان نصت بالاول فيمنع فان خالف وربح دخلته في شركة

الاول ومن شارطه انه ان لا يخسر الا بليه عليه او لا يشتري الا من فلان فله شرطه ولا نفقة للمضارب الا بشرط فان شرطت مطلقة فله نفقة مثله طعاما وكسوة وان شرط المضارب التسري من مال المضاربة فاشترى لذلك جارية ملكها ولزمه ثمنها قرضا وان تلف بعض المال قبل التجر فرأس المال ما بقي وان تلف بعده التصرف او خسر جبر من ربح الباقي وان اشترى المضارب سلعة بثمن في الذمة ثم تلف المال بعد التصرف وقبل نقد الثمن تعين المضاربة بحالها ولزم رب المال الثمن وان تلف قبل التصرف فكذلك لكن تبقى المضاربة بحالها في قدر الثمن وان تلف قبل الشراء فهو شراء الفضولي وعلى العامل قسمه من الربح بظهور وعنه بالقسمة ولا يجوز قسمته مع بقاء العقد الا باتفاقهما واذا اقر المضارب انه ربح الغائم قال تلفت او خسرت قبل قوله وان قال غلطت او نسيت لم يقبل قوله وعنه يقبل ويحتمل ان لا يقبل الا ببينة واذا فسخ القراض والمال دين لزم العامل تقاضيه وان كان عرضا لزمه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بيعه وإذا منعه المالك من بيع العرض والعراض بحاله أو
منشوخ فله ذلك إلا أن يكون فيه ربح وإذا مات المضارب
وجهل بقاء المضاربة فهو بين على التركة كذلك الوديعة
ومن دفع دابته أو عبده إلى من يعمل عليها بجزء من الأجرة
جاز وإن أعطى ماشيته لمن يقوم عليها بجزء من درها
ونسلها فعلى قولين

باب الشركة

وأنواعها الصحيحة أربعة أحدها شركة الأبدان بأن
يشتركا فيما يتقبلان من الأعمال في ذممهما فما تقبل
شيئا كان في ضمانهما ولزمهما عمله وهل يصح مع اختلاف
الصنعة على وجهين فإذا مرض أحدهما فلنائب الآخر
بينهما وله مطالبة من يعمل مكانه وإذا اشتركا
على أن يعملا على أبدانهما ما يتقبلان في الذمة جاز
وإن اشتركا فيما يؤجران فيه عين الدابتين إذا أنفقتهما
إجارة خاصة لم يصح وقيل يصح ولا يصح شركة الدلالين إلا
إذا قلنا للوكيل أن يوكل فإنها تصح وتصح الشركة والوكالة
في تملك المباحات

النوع الثاني شركة العنان

بأن يشتركا في التجارة بمالهما وإن اختلف المالان

جنسا وقدرا ومتى تلف أحدهما قبل الخلط كان من ضمانهما
فإن شرطا أن يعمل أحدهما بالمالين فلا شركة حتى يشترطا
له ربحا فوق ربح ماله وتصح شركة العنان وللمضاربة
بالعروض على قيمتها وقت العقد وعنه لا تصح إلا بعد فعلى
هذا هل تصح بالمثوش والفلوس الكاسدة على وجهين وإذا
أدى السنبك من ثمن مبيع أو أجله في مدة الخيار ربح في
حصته خاصة والشركة كالمضاربة فيما يلزمه ويملكه
ويمنع منه

النوع الثالث شركة الوجوه بأن يشتركا

بغير مال في ربح ما يشتريان في ذممهما بجاههما وسواء
عينا المشتراة نوع أو وقت أو أطلقا ويتبع ملك المشتريين
حسب ما شرطاه

النوع الرابع شركة المفاوضة

وهي شركة كل شريكين على ما شرطاه والوضيعة تختص
المال فإن كان من الجانبين تعلقت عليهما فإن شرط
أحدهما لنفسه ربحا مجهولا أو فضل درهم فسد العقد
وإن شرط وضيعة ماله على الآخر أو الاسترباح بالبضع
أو لزوم العقد مطلقا أو إلى مدة أو أن يشتركا في كل ما
يكتسبان أو على أحدهما ونحوه من كل شرط ليس بمقتضى العقد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

النتج فانه يلغو ويصح العقد نص عليه ويخرج فساده
وافاسد منتج المساقى به كله للمالك وعليه للعامل اجرة
مثله عن المال او ربح منتج شركة العنان والواجب
يقسم على قدر الملكين وفي شركة الابدان يقسم ما تقبلاه
بالسوية وهل ترجع كل واحد على الآخر باجرة نصف عمله
على وجهين وقال القاضي ان فسد العقد بجهل النتج
فكذلك وان فسد لعذر وجب المسمى فيه كالصحيح

باب المساقاة والمزارعة

تجوز المساقاة على كل شجر ثابت من نخل وكرم وغيرهما
وعلى شجر يغرسه ويعمل عليه حتى يحمل جزءا من الثمر
فان ساقاه على شجر بعد بدو صلاحه وقبل سلاحه فعلى
روايتين واذا عملا في شجرتين احداهما بصفتين وشرطا التفاضل
في ثمنه فهل يصح على وجهين وتصح المزارعة جزءا من الزرع
اذا كان البذر من رب الارض فان كان فهو للعامل
او منهما او كان من غير العامل والارض لهما فعلى روايتين
وكذلك يخرج اذا كان البذر من ثالث او كان البذر منهما
فهو للعامل من الارض والعمل من الآخر فان كانت بعض العمل

من احدهما والارض والعمل من الآخر جاز وان لم يكن من
احدهما سوى العمل فعلى روايتين ويلزم العامل كل عمل فيه
زيادة الثمر كالسقي وتنقيته طرقه والتلقيح والصلاح
الجرين وقطع الحشيش المضر والآلات الحرث وبقره وعلى
رب الاصل ما فيه حفظه كنقد الحيطان واتساء النهر
والدولاب وما يتبع من آلته وكرابه وشد التلقيح ونحوه
وحصاد الزرع على العامل نص عليه وعليه يخرج جداد
الثمرة والمنصوص عنه ان الجداد عليهما الا ان يشترط
على العامل والعامل امين يقبل قوله في التلف وفي
الخيانة فان ثبتت خيانته استؤجر من ماله لمشرف يقيمه
الخيانة فان عجز فعامل مكانه ويشترط للعمل
معرفته بالنسبة كالبيع والشركة فان شرطا لاحدهما
اصعا مسماة او كزاوية او ان يختص رب البذر بمثل بذره
فسد العقد وكان الزرع لرب الاصل والبذر وعليه
اجرة المثل لصاحبه

باب الاجارة

وهي عقد
لازم لا تنفسخ بالموت وانواعه ثلاثة احدها عقد على
عمل في الذمة في مجهول معين او موصوف كخياطة وبناء

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيشترط وصفه بالأعلى وللأجير فيه أن يتنبه
إلا أن يشترط عليه مباشرته ومتى هرب أو مرض استؤجر
عليه من يعمله فإن تعذر فللمستأجر الفسخ وإن تلف
محل العمل المعين انفسخ العقد الثاني إجارة عين موصوفة
في الذمة فيعتبر لها صفات السلم ومتى سلمها فتلفت أو
غصبت أو تعيبت وجب إبدالها فإن تعذر فللمستأجر
الفسخ إلا إذا كانت إجارتها إلى مدة فتنقضي بها
تنفسخ الثالث إجارة عين معينة فيشترط معرفتها
بالمعرف بها في البيع ومتى تعطل نفعها ابتداء انفسخ العقد
وإن تعطل دواما انفسخ فيما بقي فإن تلفت أو كانت
معيبة فله الفسخ أو الإمساك بكل الأجرة وإن عقل
وقياس المذهب أن له أن يتمسك بالأرش فإن غصبت
أو كانت إجارة لعمل معلوم خير بين الفسخ والصبر وإن
كانت إلى مدة خير بين الإمضاء وأخذ الغاصب بأجر المثل
وبين الفسخ وإن غصبها مؤجرها بعض المدة أو كلها فلكل
منهما له نصف غلته ويخرج أن يكون نصف غيره ولا ينعقد
الإجارة إلا على نفع مباح لغير ضرورة معتد به عليه

نستوفي مع بقاء عينه كالدار والدابة فلو تلف
منها أو الإنسان بجناية أو انقطاع ماء أو انهدام
للطحن أو النقد للوزن ونحو فلا نفع كالعبد
والثمر وحمل البهيمة للذبح أو المغصوب عنه فلا
أو المعين للبس كالثوب أو المستعين منها كذرع الأرض
للبناء فالعقد عليه باطل ولا بد من تقدير النفع بعمل
أو مدة فإن جمعهما فقال استأجرتك لخياطة هذا الثوب
اليوم فعلى قولين ويجوز أن يؤجر المسلم نفسه من الذمي
وعنه المنع في الخدمة خاصة ويجوز أن تؤجر الزوجة
نفسها بإذن زوجها ولا يجوز أخذ الأجرة على الأذان
وإقامة الصلاة وتعليم القرآن والفقه والسباحة في الحج
وعنه الجواز فإن أعطي لذلك شيئا بغير شرط جاز فتحل
عليه ويلزم كل العامة للمتعدين العبد ولا يجوز إجارة
المشاع مفرزا إلا من شريكه وعنه ما يدل على جوازه
وإذا أكرى راكبا إلى مكة بما يشقهما من محمل وماء
وعطاء ونحو بغير رؤيته لم يصح فإن وصف ذلك فعلى وجهين
ويجوز إجارة العين مدة سنين وإن طال أو لم يعلم العقد

فتقلما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وإذا اكترى دابة لمدة عزانه كل يوم بقدرهم جاز ويخرج
المتاع وإن استأجر الدار كل شهر بكذا فعلى ركاسين فإن
قلنا يصح فلكل واحد منهما الفسخ عقيب كل شهر لتمام
يوم ومن استأجر أجيرا بطعامه وكسوته جاز وعنه
لا يجوز حتى يصفه وكذلك الظئر وتستحب أن تعطى
عند الفطام عبدا أو أمة إذا أمكن للخبر وإن استأجر
لطحن حب أو حصد زرع أو نسج غزل ثوبا بزنبه أو ثلثه
فعلى روايتين وإن قال إن خطت ثوبي اليوم فلدرهم
وإن خطته غدا فلدانق وإن خطته رويدا فبشيء وفاسدا
خمسة لم يصح وعنه يصح وله الأجر بالعقد ويستحق
بتسليم العين أو العمل إن كانت على محل فإن أتلفت
جاز ومن ذهب بثيابه ليقصرها أو دخل حمامه أو أعطاه
ثوبا فقصره ونفقه بحبس الأجر على ذلك فله أجر
المثل ومن استأجر شاة فله أن يؤجرها ويبيع لبن معلوم
مقامه وإذا استأجر أرضا لينزع الحنطة فله نزع ما
دونها خضرا كالشعير والباقلي وإن زرع ما فوقها مضر
كالقطن والذرة لزمه نقاوتها في أجرة المثل مع المسمى

نص عليه وإن اكترى دابة
إلى مكان فجاوزه أو لجعل شيء زاد عليه لزمه المسمى وأجر
المثل للزيادة وتعمه الدابة إن تلفت وإذا ضرب المستأجر
الدابة أو الغلام الذي أو الزوج امرأته ضرب العادة لم يضمن
ما تلف به ويضمن الأجير المشترك وهو الذي قدر كفعه بالعمل
ما تلف بفعله كدق القصار وقطع الخياط سواء عمل في بيت
المستأجر أو غيره ولا يضمن ما تلف بغير فعله منه ولا تعد ولا
يستحق أجرة إلا أجر ما عمله في بيت المستأجر وعنه لا
أجرة له إلا للبناء في ملكه وغير بيته وعنه له أجر الناء مطلقا
وأجر المنقول بشرط عمله في بيته فإن أتلفه أو جنى عليه
الأجير فتلف فلا لكن يضمنه فإن سلمه فعليه أجرته أو
قيمته معمولا غير معمول ولا أجر عليه فأما الأجير الخاص
وهو من استؤجر إلى مدة فلا يضمن جنايته إلا أن يتعدى
ولا ضمان على حجام ولا ختان ولا بزاغ إذا عرف حذقهم
ولم تجن يده ومن ادعى على الخياط أنه فصل قباءه ما أمره
به فالقول قوله مع يمينه باب السبق
لا تجوز المسابقة بعوض إلا على الخيل والإبل والسهام تصح

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بشرط تعيين المركبين والقامتين واتحاد نوع القوسين
والمرديين وتجديد المسافة بما جرت به العادة وبذل العوض
معلوما من أحد المستبقين أو من غيرهما فان سبق فخرج
السبق حينئذ ولم يأخذ من الآخر شيئا وان سبق من لم
يخرج فالسبق له وان جاءا متعايين فالسبق لمالكهما فان
كان العوض منهما فهو قمار الا أن يدخلا بينهما محللا لم
يخرج شيئا كما في فرسه فرسيهما ورميه ورميهما فان
سبق المحلل أو أحدهما أخذ السبقين وان سبق مع أحدهما
فسبق الآخر بينهما ويحصل السبق في الابل والخيل بسبق
الكتف وفي الرمي بالاصابة المشروطة وفي اقامة فصله بان
يحلا السبق لمن فضل صاحبه باصابتين من عشر مصابات
واقامة دونه بان يحلاه لمن سبق الى اصابتين من عشر
مصابات مع تساويهما في الرمي ولا بد من معرفة الغرض
صفة وقدرا ومتى أصابته الريح فوقع السهم مكانه حسب
الا ان يكونا شرطا اصابة معينة وشك فيها لو كان مكانه
وليس للسابق ان يجنب مع فرسه فرسا يحرضه على
العدو ولا ان يصيح به حالة السباق ⊙

باب العارية

ومن اعترض شيئا فله ان
ينتفع به بالمعروف ولا يضمن ما تلفه الا بالتعدي من الزوائد وليس
له ان يؤجر الا باذن في متع معلومة وهل يعير على وجهين
فان استعار ليرهنه على دين عليه جاز ومتى طولب بفكاكه
لزمه فان بيع في الدين لزمه اكثر الامرين من قيمته او ثمنه
واذا اعترض رسا للعين وقيمهم المنصف له كالمبيع والمشتري
وعنه انه كالمعيب ومن اعار ارضا للدفن فبدا له قبل ان
يسوى عليه بنحو متاع فله رجوعه وفي اللحد او حافر الوضع
حسب ثم طلب اخراله لم يكن له ذلك ولا اجر لما يستقبل
فان زال الحب عن احايط بهدم او غرق لم يجز نبشه الا
باذن ربه وان عاد ارضا للزرع رجع وهو ما يحصد فصلا
حصده والا لزمه تركه الى الحصاد بلا اجر على وجه
واحد وله الاجر من وقت الرجوع وان اعارها للغرس
او بناء مطلقا او الى مدة فانقضت لزمه قلعه ان كان
شرط ذلك عليه والا لزم رب الارض اخذه بقيمته او قلعه
وطم نقصه فان امتنع منهما بقي في ارضه مجانا ولا اجر لذلك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عزل المشتري وبائعه إذا فسخ البيع لعيب أو فلس ولرب
الأكثر التصرف فيها بما لا يضر بالشجر ولرب الشجر
دخول لها لمصلحة الثمرة ومن طلب منهما أن يبيع الأخر
معه فعل جبر يحمل وخصمين وإن عاد لغرز إبرة إلا
مدة لم يملك الرجوع فيلها رواه ابن منصور وعمال
الصحابة يملكه حب ما يملك بعدها ومن اشترى شاة أو
غصبه فعلفه مؤنة رده بخلاف ما استأجر وإذا تلفت
العارية مضمونة بقيمتها يوم التلف وعنه إن شرط نفي
ضمانها لم يضمن وإذا اختلفا في رد العارية أو قال لعربك
فقال بل أجرتنيها فالقول قول المالك مع يمينه وإن قال
عيب العقد أجرتنيك فقال بل أعرتنيها فالقول قول
القابض وإن كان قد مضى مدة لمثلها أجر حلف
المالك واستحق أجرة المثل عند أبي الخطاب وقيل له المسمى
وعندي له الأقل منهما

باب الغصب

وهو الاستيلاء على مال الغير ظلما من عقار وأثاث وولد وغيرها
ويلزم الغاصب رده وأجرة نقصه مدة غصبه وما تلف أو
تعيب منه أو من زيادته المتصلة أو المنفصلة ضمنه ونضمن

ونضمن إذا تلف وهو مكيل أو موزون بمثله أو قيمة المثل
إذا انقطع بها إقوانيه ونضمن ما ينقص بذلك بقيمة يوم
تلفه يوم رده من نقده وعنه أن ضمان الدابة من أعلى
البلدين كالبعير نضمن بأكثر ما بلغ قيمتها وأن بعض الذي من
الحنطة فيضمن بمثله من قيمته كما سنذكره في الثياب
والأول أصح ولا يضمن نقص قيمته لتغير الأسعار مع رده ولا
تلف ومن غصب عبدا فابق من يده فمات فإن رجع
ولد في يده وإن غصب خشبة فبنى عليها ضمنها بأكثر
قيمتها وإن غرز بها شجرة لم تقلع وهي له بالقيمة
وقيل تقلع إذا لم يكن فيها جبران لحرم ولا مالك الغير
وإذا خلط المغصوب بما يمكن تمييزه لزمه مثل مخلوطه منه
وإن خلطه بدونه أو بخير منه أو بغير جنسه فهما شريكان
بقدر قيمتهما وقال القاضي ما لقدر بمكيل كالقمح
يلزمه عوضه من حيث شاء وإذا غيرت المغصوب فزال اسمه
كطحن الحب وضرب النقرة دراهم وطبخ الطين آجرا نحو
فعلها لكه وعلى الغاصب نقصه ولا شيء له لرد يده وعنه
يصير للغاصب وعليه عوضه وعنه تخير المالك بينهما
وإذا غصب ثوبا فصبغه فهما شريكان بقدر قيمة الثوب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والصبغ وإنهما زادت قيمته فزيادته لمالكه وإن نقصت فعلى الغاصب
وإنهما طلب قلع الصبغ منع وحمل أن يمتنع إذا ضمن نقص
جوز الآخر وإذا غصب أرضا فغرس فيها لزمه قلعه وتسويه
الحفر وما نقصت بالغرس وإن زرعها خير ولها بين ترك
الزرع إلى الحصاد بالأجر وبين تملكه بقيمته وعنه بنفقته
فإن حصده الغاصب قبل تملكه تعين له الأجرة وإن
جف فيها بزر أو نواه طمها وإن غرس المالك إلا أن ينقص به من
ثمان ما يشتلف فيها فعلى روايتين ويمنع من لمها على وجهين
فمن أشترى أرضا فبنى أو غرس فاستحقت فللمستحق
قلع ذلك ثم يرجع المشتري على البائع بنقصه وعنه ليس
له قلعه إلا أن يضمن قيمته ثم يرجع به على البائع وإذا غصب
دراهم فاتجر فيها فربحها للمالك وإن اشترى في ذمته بثمنها
نقدها ثم نقد ما كذلك وعنه الربح للمشتري ومن بعض
مغصوبا من غاصبه ولم يعلم فهو كمن أتلفه جاز تضمينه
العين والمنفعة لكنه يرجع إذا غرم على الغاصب بالقيمة
يلتزم ضمانه خاصة فإذا غرم وهو مودع أو مستعير قيمة
العين والمنفعة رجع بهما والمشتاجر يرجع بقيمة العين دون
المنفعة والمشتري والمشفع على عكسه ويقيد المشتري

والمشاجر من الغاصب ما زرعه والبيع من المشتري كل
والواجب للمشتري أكثر الأجرة وعليه لكل يوم
يوم وضعه وعنه بمثل القيمة يوم وضعه وعنه بأقل
الصفة تفريعا ويرجع بما غرمه من المهر والأجرة ونقص
الولادة وفداء الولد أو أرش البكارة ولا يرجع به وعنه ما
يدل على أن ما حصل له تبع كالمهر والأجرة في البيع
والهبة والعارية وكقيمة الطعام إذا قتل له أو وهب
منه فأكله فإنه لا يجب بحال ولو ضمن المالك ذلك
كله للغاصب جاز ولم يرجع على القابض لا سيما لا يجوز به
عليه ولو كان القابض متعديا فالمالك فلا حق له لما فعله
عليه ولو كان أجنبيا وما سلمه على الغاصب وضائع
العبد المغصوب على سيده مضمونة على غاصبه وجانيه
على غاصبه مهدرة إلا في الكفارة ولو قتل عبدا لأبيهما
عمدا فله قتله به ثم يرجع السيد بقيمته على القاتل
فيهما ومن استخدم حرا فغصبا ضمن منفعته وإن حبسه
ولم يستخدمه فعلى وجهين ومن أتلف ما يسرع إليه الفساد
أو خمرا ذميا أو كلبا أو صليبا أو آلة لهو لم يضمن وإن كسر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

آنا ذهب أو فضة أو آنا متحرم مأمور بإراقتها على إناء
وتخرج أن يضمن الذمي خمر الذمي ومن فتح قصاعن
طابت أو حل قيد عبد فذهبا ضمنهما وإن حل رقا
فيه ضمن جامد فمال بالشمس أو بريح القته فعلى
وجهين ومن جمد بئرا في سابلة لنفع المسلمين لم يضمن
ما تلف بها وعنه إذا لم يكن ذلك بإذن الإمام ضمن إن
جمد لنفسه ضمن وإن كانت في فنائه ومن سقط
في محبسه بهيمة إنسان فعيبها فلم يخرج حتى كثرت
لأخراجه مجانا وإن لم يكن منه تفريط ضمن رب الدابة
كثرها فإن ندل له ثمنها مثل ديانة فهل يحلف قوله
على وجهين **باب الوديعة** يلزم المودع
حفظ الوديعة في حرز مثلها أما بنفسه أو ممن يحفظ ماله
عادة كزوجته أو أمته فإن عين له المالك حرزا لم يجز
نقلها عنه إلا لحادث الغالب منه التوى فيجوز وقيل إن
نقلها لغير حاجة إلى مثل المعين أو أحرز منه جاز مالم ينهه
وقيل يجوز نقلها إلى الأحرز دون المماثل فإن مالك
لا استقلها وإن خفت أولا تمم عليها أو لا تعدل البهيمة

فوافقه أو خالفه لم يضمن فإن تعدى فيها بأن جحدها
ثم أقر بها أو منع ردها بعد الطلب والتمكن أو استعمل
أو أحلها ليسقيها ثم ردها أو أشرحها أو حملها
بما لا تتميز منه ضمن وإن تميزت لم يضمن وإن أخذ
ردها ليسقيه ثم رده فتلف الكل لم يضمن إلا ما أخذه
ورد له ولم تتميز فهل يضمن الكل على روايتين وإذا أراد
سفرا وما لها غائب نادر بها إن كان أحرز لها
وإلا أودعها الحاكم وإن تعذر فليشهد فإن أودعها لغير
عذر فتلفت عند الثاني فللمالك تضمين أيهما شاء وقرار
على الثاني إن علم والأفعل الأول اختار القاضي وظاهر
كلامه المنع من تضمين الثاني إذا لم يعلم وإن أودعها بمكان
وأعلم بها شاكنه فنقلها أو أودعه وإن أعلم غير لم يعلم
أحدا ممن وإذا قال إذا جاء بي أو أودعها إلى الليل وقد علمت
قبل قوله عليه فيهما ولو جحدها فقال لم تودعني ثم ثبت
ببينة أو إقرار فادعى ردا أو تلفا بأمر خفي لم يسمع منه
وإن أتى ببينة نفس عليه وقيل تسمع بالبينة وإن أتى
برد أو تلف بأمر ظاهر سمع وإلا فلا وإن كان ذلك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مالك عندي شيء قبل قوله فيهما فان مات فادعى وارثه
انه أو ان موروثه رد ها لم يقبل الا ببينة فان تلفت عند
الغارم لم يغرم الا اذا امكنه الرد ولم يعلم ربها ومن اودع
اثنان مكيلا او موزونا فاقتسم ثم طلب احدهما قدر حقه
والآخر غائب لزم المودع ذلك قاله ابو الخطاب وقال
القاضي لا يجوز ذلك الا عن قسمه باذن الحاكم وكذلك
ان كان حاضرا او اي احد حقه والاذن في الاخذ ليصالحه

باب الشفعة

لا تجب الشفعة الا لشريك في عقار يجب قسمته وعنه
تجب له في كل مال لا ينقل مكيل ويتقسم وتجب في الشقص
المبيع بمثل ثمنه الذي استقر عليه العقد ان كان مثليا
والا فقيمته يوم استقرار العقد ولا تجب في موقوف
ولا موصى به وفيما جعل عوضا لغير مال كعوض الخلع
والصلح عن دم ثلثه او نحوه احدهما يوخذ بقيمته
والثاني بقيمة مثله والثالث لا شفعة فيه ولا
شفعة في بيع الخيار ما لم ينقض فتجب عليه وقبل يجب
وجيار الشفعة على الفور بان يشهد شاهدا على الطلب

او بيادرته بالمضي المعتاد الى المشتري فان تركهما
لغير عذر سقطت شفعته وعنه انها على التراخي بحسب
العيب وقال القاضي يمتد بالمجلس واذا دنا في البيع ولم يعلم
به على الفور ما لم تسقط شفعته وان اسقطها قبل البيع فروايتان
ولو ترك الطلب تكذيبا للمخبر بطلت شفعته وان اخبره
اثنان يقبل خبرهما وفي الواحد وجهان ولو ترك الولي
شفعة الصبي فهي له اذا بلغ نص عليه واختار الخرقي في
ابن بطة تسقط وقال ابن حامد ان تركها الولي بالغبطة
فما بعت له والا سقطت ومن لم يعلم بشفعته حتى باع حصته
فهل تسقط على وجهين ولو اطمعه المشتري بانه في الثمن
او انه موهوب له او ان الشتري لغلان ونحو ذلك فقاسمه
او سلم عليه لغيبته فبنى المشتري وغرس ثم علم الشفيع فشفعته
باقية ويلزمه اخذ البناء والغرس بقيمته او قلعه وضمان نقصه
فان امتنع منهما سقط حقه وليس للشفيع اخذ بعض الشقص
الا ان يسلف بعضه فانه ياخذ الباقي بقسطه من ثمنه وقال
ابن حامد اللف تماديا لم ياخذ الباقي الا بكل الثمن ولو
كان المبيع اشقاصا وشيقا اخذ الشقص بقسطه ومتى تعدد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المشتري او العقد فذلك صفقتان للشفيع اخذ ايهما
وان تعدد البايع او المبيع واتحد العقد فعلى حصص واذا اجتمع
شفعاء فالشفعة بينهم على قدر حقوقهم وعنه على عدد هم
فان عفا احدهم لم يكن لباقين الا اخذ الكل او الترك
ولو كان المشتري شريكا زاحمهم بقسطه ولم يملك تركه
ليوجبه على غيره واذا طلب الشفيع ان يمهل بالثمن امهل
اليومين والثلاثة فان تعذر عليه سقطت شفعته فان
كان الثمن مؤجلا اخذ به الى حلوله ان كان مليا او وكيله
مليء والا فلا شفعة له واذا باع للمشتري الشقص قبل الطلب
اخذ الشفيع من ايهما شاء بما اشترا به لكنه ان اخذ
من الاول رد الثمن الثاني عليه ولو ابرئ المشتري انفسخت
البيعة من يوم الاخذ وان وقفه او وهبه سقطت الشفعة
نص عليه وقال ابو بكر لا تسقط وينقض بنصرفه ولا يصح
تصرف المشتري بعد الطلب بحال واذا فسخ البيع بافلاسه
او عيب في الشقص فللشفيع نقض الفسخ والاخذ وان فسخه
البايع لعيب في الثمن المعين قبل الاخذ بالشفعة سقطت وان
كان قد اخذ بها انفسخت وللبايع الزام المشتري بالثمن

الشفيع بقيمة الشقص ويراجح الشفيع والمشتري بفضل ما
بين القيمة والثمن فيرجع به من وزنه منهما على الآخر
واذا اختلفا في قدر الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه
الشفيع بينته واذا اقر البايع بالبيع وجحد المشتري
اخذ الشفيع بما قال البايع كما لو اختلفا في الثمن وتحالفا
وقيل لا تجب الشفعة وعهدة الشفيع ابدا على المشتري
الا فيما يجحده فانها على البايع ولا شفعة لكافر على مسلم

باب احياء الموات

اذا احيا المسلم باذن الامام او بدون اذنه موتا بان جاء
بحيا بط او غرس العادة العنبة لما يزد له فقد ملكه الا
موات بلغ لكفار صولحوا على انها لهم او ما فيه معدن
ظهر قبل احيائه او غار ب من العامر وتعلق بمصلحته
فان لم يتعلق بمصلحته فعلى روايتين وموات العنوة كعين
يملكه به ولا خراج عليه وعنه لا يملكه به لكن يقر بيده
بالخراج والذمي كالمسلم في ملكه بالاحياء نص عليه لكن
ان احيا موات عنوة لزمه عنه الخراج وان احيا غيره فلا
شيء عليه فيه ويقبل عنه جرت عليه عشر ثمره وقد عه وقال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ابن ماجد لا يملك الذمي بالإحياء في دار الإسلام والموات
كل أرض داثرة لم تعلم أنها ملكت أو ملكها من لا عصمة له
فإن لم يعرف لها وقت مالك وقد ملكها مسلم أو
ذمي أو مشرك في عصمته لخراب بلاد أهله ولم يسبوا لم
يملك بالإحياء وعنه يملك به مع الشك في سابق العصمة
دون اليقين ومن حجر براحا في موات ملكها وملك حريمها
خمسا وعشرين ذراعا من كل جانب وإن سبق إلى بئر
عادية حجر بها خمسون ذراعا نص عليه وقيل حريم
البئر المحدثة الجامية لترقية مائها وإذا حمى الإمام مواتا للدواب
التي تحت حفظه جاز ما لم يضيق على الناس ولا يمنع منه من
يضيقه البعد في طلب الضعة ويجوز لمن بعد من الأئمة
تغيير الإمام حماه النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا يجوز
ومن حجر مواتا أو أقطعه له الإمام لم يملكه لكنه أحق
به وإن نأى عنه وله بيعه وفي بيعه وجهان فإن بادر
الغير وأحياه أو أحيا ما حماه الإمام فهل يملكه على وجهين
ومن أحيا أرضا فظهر بها معدن جامد فهو له فإن ظهر فيها
وكلاهما ومعدنها الجاري فلا يملكه ولا يجوز بيع شيء منه

قبل حيازته وعنه له ذلك بملكها وما فضل من مائه لزمه
بذله لبهائم العتر وفي بذله لزرعه روايتان وإذا كان الماء
في نهر مباح سقى من في أعلاه حتى يبلغ الماء إلى الكعب ثم
يرسل إلى من يليه ويجوز الجلوس في مشرع الرحاب والشوارع
للبيع والشراء إذا لم يضر بالمارة وأحق الناس بمقعد
له الإمام فما لم يتعد به ثم من سبق إليه ما لم يقل لحاجة فإن
فإن سبق اثنان عين لأحدهما بالقرعة وقيل تعين
الإمام ومن سبق إلى معدن مباح فهو أحق بما يأخذ
منه فإن طال مقامه أو مقام الجالبين الشوارع فهل
يزال على وجهين ويملك بالأخذ ما ينبذه الناس رغبة
عنه ومن سيب دابة بمهلكة لانقطاعها أو عجز عن علفها
ملكها الغير لمستنقذه

باب الوقف

لا يصح الوقف إلا على من يجوز تمليكه ويدوم نفعها مع بقائها
عقارا كانت أو منقولا مفردا أو مشاعا ولا يصح وقف المجهول
ولا الوقف عليه كقوله وقفت أحد عبيدي أو على أحد بني
ولا يصح إلا على بر كالمساجد والفقراء والإنسان المعين مسلما
كان أو ذميا فلو وقف مسلم أو ذمي على الكنيسة أو على

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقف على الاغنياء او على قطاع الطريق لم يصح ولا يصح لو
على حربي ولا مرتد ولا جمل ولا بهيمة ولا عبد نفسه وفي الكافي
وجهان وفي وقف الانسان على نفسه روايتان ولو وقف
على غيره واستثنى الغلة لنفسه مدة حياته جاز نص عليه
ومن وقف شيئا فالاولى ان يذكر في مصرفه جهة تدوم
كالفقراء ونحوهم فان اقتصر على ذكر جهة تنقطع كاولاده
صح وصرف بعدها في مصالح المسلمين وعنه يصرف في الغازية
ثم في المصالح ويختص به من الاقارب الوارث غنيا كان او
فقيرا وعنه اقرب العصبة وكذلك حكم من وقف ولم يبين
مصرفا فان وقف على جهة لا تصح مصرفا كعبد ونفسه
في احدى الروايتين ثم على جهة تصح صح الوقف وصرف الى الجهة الصحيحة
في الحال وقيل ان كان للجهة الباطلة انقراض تعرف
صرف مع بقائها مصرف المنقطع وقيل لا يصح الوقف المشروط
فيه الخيار ويخرج ان يصح ويلغو الشرط وفي الموقوف للمعلق
بشرط وجهان ولو قال وقفت بعد موتي صح من الثلث
ذكره الخرقي وقيل هو كالمعلق بالشرط ويصح الوقف بالقول
والفعل الدال عليه بان يجعل ارضه مسجدا او مقبرة

او رباطا ويأذن للناس فيما جعلت له وعنه لا ينعقد الا
بالقول وصراحه وقفت وحبست وسبلت وكنايته
تصدقت وحرمت وابدت ويشترط لكنايه ان ينويه
او يقترن بحكمه او احد الفاظه بها ويلزم الوقف بمجرد ايجابه
وعنه يشترط ان يخرجه الواقف عن يده وقيل يشترط
قبوله اذا كان على آدمي معين واذا وقف على زيد وبكر وعمرو
ثم على المساكين فمات احد الثلاثة او رد حصته لمن يلي وان
رد الثلاثة او ماتوا فهو للمساكين واذا لزم الوقف ملك الموقوف
عليه رقبته فيلزمه الزكوة ما يأخذ غلته وله اجارته وتملك
زوجة امته والنظر فيه اذا لم يشترطه لغيره وهل يستحق
الشفعة على وجهين وفي رواية الخرقي ان رقبته ملك لله
تعالى فتمتنع الارث والشفعة ويكون النظر والتزويج للحاكم
والعمارة في الغلة وقيل في بيت المال وولد الموقوفة من زوج
او زنا وقف معها فان مات ولدها الشفعة فحقه قيمته على الولي
وتصرف في مثله ويحتمل ان يكون الولد وقيمته من الغلة
ونفقة الوقف من غلته ما لم يشترط من غيرها ويرجع في قدر
الى شرط الواقف في الجمع والترتيب والاطلاق والتقييد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والتسوية والتفضيل واذا املن جعل اصل الوقف وجب
اشتيفاء بهم وان لم يمكن فله ان يقتصر على ذلك ومادة تفاضلي
وخصص ومن الف الوقف لزمته قيمته تصرف في مثله ولا
يجوز بيعه الا لتعطل نفعه كحصير خلق وجانوت او
مسجد خرب فلم توجد ما يعمر به فيبيعه الناظر فيه ويشتري
بثمنه في مثله وكذلك المسجد اذا لم ينتفع به في موضعه عنه
لاضياع المسجد ولكن ينقل آلته الى مسجد آخر ويجوز بعض
آلته وصرفها في عمارته وما استغني عنه المسجد من رباط
وخص جاز صرفه في مساجد الحرم وفي مصالح خزانه
واذا وقف مسجد وفيه نخلة جاز اكل ثمرتها ان استغنى
المسجد عنها والا بيعت وصرفت في مصالحه وان مات ربها
فانها تقلع واذا بنى لمسجد باذن الامام في طريق واسع
ولم يضر بالمارة جاز وان لم يكن باذنه فعلى ما بيناه

باب اللقطة

كل حيوان يمتنع عن صغار
السباع كالابل والبقر والخيل والظباء والطير ونحوها
فلا يجوز التقاطه وحكم اللقطة حكم حتى تلف ضمنه بقيمته
مرتين تصدق عليه وان دفعه الى باب الامام جزى والتقاطه

ما سوى ذلك من الغنم والفصلان والعجاجيل والبقر وغيرها
اذا امن الملتقط نفسه عليه وقوي على تعريفه والا كان
كالغاصب والافضل تركه لئلا يتعلق عليه وقال
ابو الخطاب ان كان بمضيعة لزمه اخذه افضل
ويجب تعريفها لعظم الجرم على الفور حولا بالبدا
في مجامع الناس ولا يصفها فيه بل تقول من ضاع منه
شيء او نفقة فاذا عرف وصفها دفع ولم يعرف ملتقطها وفي
اعتبار قصد لملكها وجهان وعنه لا يملك ما سوى
الاثمان بحال وهل له الصدقة به بشرط الضمان
على روايتين وعنه لا يملك لقطة الحرم بحال وما التقطه
صبي او سفيه عرفه وليهما وملكاه وما التقطه فا
ضم اليه عدل في حفظه وتعريفه وما التقطه عبد فله
اعلام سيده به مع عدالته وكذلك سيد مع عدالة العبد
اخذ منه او شركه فان لم يعلم به سنة حتى عرفه واستهلكه
ملكه وثبت في ذمته قيمته وعنه لا يملكه فتتعلق قيمته
برقبته كالو اتلفه قبل الحول ولقطة الحرم والمكاتب سواء
ولقطة المسبق بعضه بينه وبين سيده وقيل يكون مع لهما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المرء وجدت في قومه وكذلك اكتابة الدون من كاري
وهدية ونحوهما ومن ملك ما التقط لم يتصرف فيه حتى
يعرف قدره ووصفه وملكان معه من ذكاء ووعاء ونحو
ومن جاء يطلب اللقطة فوصفها أعطيها بلا يمين ولا شهود فان
ادعاها غيره وأقام بينة أخذها من الواصف فان تلفت
عنده ملك تضمنه ولم يملك تضمن الدافع وقيل يملكه
ويرجع بما يضمن على الواصف ما لم يكن أقر له بالملك واذا وصفها
نفسان جعلت بينهما وقيل يقرع بينهما فمن قرع حلف
وأخذها ويستبد الملتقط بزيادة أبيها الا المنفصلة الحادثة
بعد ملكها فانها على وجهين واللقطة اذا تلفت أو تعيبت
كالامانة لا تضمن الا بعد ما تملك فتضمن وتعتبر قيمتها
يوم عرفت بصفتها واذا ادعى دفعه بإذن مؤجر فهو ومستأجر فهي
لواصفها مع يمينه نص عليه ومن جعل لواجد ماله
جعلا لم يستحقه الا ان يلتقطه وقد بلغه الجعل قبل التقاط
والشك قول المالك في قدره ولا يشترط الجعل بعبر
شرط الا في رد الآبق خاصة فان له الجعل بالشرع
دينارا او اثني عشر درهما وعنه ان رده من خارج المصر

فله اربعون درهما ولو كان الجعل لبنا او حيوانا فبلغه
في اثناء العمل استحق منه بقدر ما اتى به والتقاط مستحب
لمن يأمن نفسه عليها وواجب على من يخاف ان لا يأخذها غيره
ويجوز فسخ الجعالة للمالك وعليه للعامل اجر ما عمل

باب اللقيط

اللقيط حر مسلم في جميع احكامه الا ان يوجد بدار الكفر فانه كافر
وقيل مسلم وقيل ان كان فيهم مسلم ما لا فهو كافر منهم
ويستحب الاشهاد على التقاطه واللقطة وقيل يجب عليه
دونها وقيل يجب عليهما وما وجد معه من نقد وعرض فهو له
او نجسه او مسه ودواليه او يتنجس به او متفوتا عند كفنا
لحرمته بطهره فصوله فله ان ينفق منه باذن الحاكم
الحاكم وعنه يجب استئذانه فان لم يجد معه شيء فنفقته
في بيت المال لانه مصرف ميراثه وحضانته للملتقط الامين
الامين وله السفر به من بلد الى حضر وبالعكس لا يجوز
واما من حضر الى حضر فعلى وجهين فان التقطه اثنان
فان اتفقا بلوه مقيمين او مسافرين قدم والا اقرع بينهما
فان تنازعا انتهما التقطه قدم من له بينة فان لم يكن لاحدهم
بينة وهل يحلف على وجهين فان نكلا او قالا اقرع بينهما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وإن تنازعا في عدم ما أعطاه أحالكم لمن يرى منهما أو من غيرهما
إلا أن يصفه أحدهما فيقدم ولا حضانة لفاسق ولا كافر
على مسلم فأما البدوي المتنقل في المواضع فعلى وجهين إذا
بلغ اللقيط المحكوم بإسلامه فنطق بأنه الكفر دينه لم يقر
وكان مرتدا ولو قبل يقتل فيلقى بما منه أو تقبل منه الجزية
إن كان من أهلها ومن ادعى رق مجهول النسب من لقيط
أو غيره فشهدت بينة أنه له أو أن أمته ولدته ولم تقل في
ملكه فعلى وجهين فإن لم تكن بينة وللمدعاة قبله طفل أو
مجنون في يد المدعي فالقول قوله أنه رقيقه إلا أن
يدعيه الملتقط فلا يكفي قوله وإن كان المدعى بالغا
عاقلا فأنكر فالقول قوله أنه حر وفي المميز وجهان فإن
أقر المدعى رقه بعد انكاره له لم يقبل وإن لم يفسق
منه انكار ولا ما يدل عليه قبل وإن كان قد باع
واشترى وتزوج وطلق لم يقبل إقراره وعنه يقبل
فيما عليه دون ما على غيره **باب الهبة** لا يصح
الهبة إلا فيما يقدر على تسليمه وبياع نفعه مقصودا كان
أو مشاعا ولا يصح في مجهول إلا ما تعذر علمه كالصلح ولا

يصح توقيتها ولا تعليقها بشرط وتنعقد بما يعد هبة
في العرف كقوله خذ هذا لك فيأخذ أو يقول جعلتك أو أعطيتك
وملكتك وأعمرتك وجعلته لك عمرك أو عمري ونحوه
فيقول قبلت أو رضيت ونحوه فإن شرط على الموهب
عوضا إليه إن مات قبله وهو على الذي أذعوض بكل
حال إليه أو إلى ورثته صح العقد دون الشرط وعنه
بفسخهما ولا تلزم الهبة ولا تملك إلا مقبوضة بإذن الواهب
فإن كانت في يد المتهب لبثت عقيب العقد وعنه
لا تلزم حتى يمضي زمن يتأتى قبضها فيه وعنه لا تلزم إلا
بإذن الواهب في القبض وبقي زمن يتأتى فيه بعده وعنه
أن هبة المعسر تلزم بمجرد العقد بكل حال وإذا مات
الواهب قبل اللزوم بالقبض فوارثه مقامه في اختيار القبض
أو الفسخ وقيل يبطل العقد كما لو مات المتهب ويجب
التعديل في عطية الأولاد وسائر الأقارب على حسب مواريثهم
فإن خص بعضهم أو فضله لم يعتد حتى مات
فصل للباذل فسخها على تراخين وإن فضل بعضهم في الوقف
جاز نص عليه ويحمل المنع وليس لواهب أن يرجع في هبته وإن لم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يثبت عليها سوى الأب وهل ترجع المرأة فيما وهبت زوجها
بمثله على ثمانين ومتى زال الموهوب عن ملك الولد
ثم عاد بعقد أو إرث فلا رجوع للأب وإن عاد بفسخ
فعلى وجهين وإن تعلق به حق يقطع تصرفه كالرهن
وعجز الفلس والكتابة إذا لم يحجر في المكاتب فلا
رجوع حتى يحل وإن تعلق به رغبته بأن تزوج الولد
أو تدان فعلى قولين ولو زاد الموهوب زيادة منفصلة
رجع فيه دونها ومثل رجع بهما وإن كانت متصلة
فهل تمنع الرجوع على قولين وللأب أن يملك على
ولده ما شاء من ماله إن لم يضر به ويحصل تملكه
بالقبض مع القول أو النية ولا ينفذ تصرفه فيه قبله
ولا يضمن ما أتلفه أو انتفع به من ماله وما ثبت له في
ذمته ببيع أو قرض أو إرث لم يملك مطالبته به ومتى
قضاه إياه في مرضه أو أوصى بقضائه كان من صلب
المال ولا يستطع بموته نص عليه وقيل لا يسقط
وليس للرجل منع زوجته من التزوج بالها وعنه له
منعها من تجاوز الثلث

كتاب الوصايا

تصح الوصية من كل عاقل مكلف ولا تصح من طفل أو مجنون
أو مبرسم وتصح من الصبي الذي يعقل إذا جاوز العشر
وعنه إذا جاوز السبع وقيل لا تصح منه حتى يبلغ وفي
وصية السفيه وجهان ولا تصح ممن اعتقل لسانه وصية
ولا إقرار بالإشارة ويحتمل أن تصح ومن وجدت له
وصية بخطه عمل بها نص عليه ونص فيمن مات وصيته
وحبسها وقال اشهدوا بما فيها أنه لا يصح فيخرج
المسألتان على روايتين ويحرم الرجوع في الوصية
ويحصل بالقول وما يدل عليه كبيع للوصايه وهبته
فإن كاتبه أو دبره أو أوجبه في بيع أو هبة فلم يقبل
أو خلطه بما لا يتميز أو أزال اسمه فيحتمل وجهين
والغسل وهدم الدار ونحوه فعلى وجهين أصحهما أنه
رجوع وإن أجر العبد أو زوج الأمة أو خلط طعاما
أو صبغ بقصب منه بغير لم يكن رجوعا ولو وصى بعتق
لزيد ثم أوصى به لعمرو فليس برجوع فإنها ما تقبل
الموصي كان للباقي والإنثار كالهبة ولو قال ما
أوصيت به لزيد فهو لعمرو فقد رجع ولو قيد وصيته

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بشرط كقوله ان مت من مرضي هذا او بعد سنة
فقد اوصيت بكذا او فعبدي حر نفذت به وبطلت
بفواته ولا يجوز وصية صحيح ولا مريض بمتروك وارثه ولا بأكثر
من الثلث لغير الا ان يجزها الورثة وعنه تلزم الوصية
بالوقف على الوارث في الثلث كما في حق الاجنبي ولا تصح
اجازة الورثة لا بعد موت الموصي واجازتهم تنفيذ
لا ابتداء عطية فتلزم بلفظ القبول والقبض ومع جهالة
المجاز ومع كونه رقيقا على الحر ولو كان عتيقا فولاؤه
للموصي يختص به عصبته ولو جاوز الثلث راجع ما لم يجاوزوا
ولو كان للجار والد المجاز له لم يملك فيه رجوعا وفوائد
هذا الاصل كثيرة ومع ذلك تعتبر اجازة الحر في مرضه
من ثلثه كالصحيح اذا اجاز في بيع له فيه خيار ثم مرض
في مدة الخيار تعتبر اجازته من الثلث ومن اجاز الوصية
بجزء مشاع ثم رجع وقال انما اجزت لظني قلة المال
قبل قوله مع يمينه ويرجع بما زاد على ظنه وقيل لا يقبل
وان كانت الوصية عينا او مبلغا مقدرا وقال ظننت
باقي المال كثيرا لم يقبل قوله وقيل يقبل مع يمينه ويصح وصية

بلغ مقابلة

من لا وارث له بكل ماله وان كان له وارث زوج
او زوجة بطلت في قدر فرضه من الثلثين وعنه لا
تصح وصية الا بالثلث باب تبرعات المريض
كل تبرع منجز من هبة وعتاق وغيرهما في مرض الموت
المخوف القاطع بصاحبه فلا يجوز لوارث ولا بإذنه
على الثلث لغير الا بإجازة الورثة كالوصايا فاما
المرض المتدة كالسل والجذام اذا لم يقطع صاحبه
فعطيته من رأس المال وعنه من الثلث فمن جرب
والجاهل اذا مرض بها الطلق كالمريض حتى تجوز
من بنات وعنه اذا مات لها بنت اشهر ومن حضر
الصفين وقت القتال او ترتب للحتف وقدم ليقتص منه او وقع الطاعون ببلده فهو
كالمريض وعنه كالصحيح الآمن ووقف المريض
على الوارث كهبته له وعنه يلزم في الثلث
فعلى هذا اذا وقف دارا لا بنه له سكناها على انه
وانه بالسوية فلم يجيزاه لزم وقف ثلثها بينهما
بالسوية وكان ثلثاها بينهما ميراثا وان رد الابن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وجد فله ثلثا الثلثين إرثا وللبنت ثلثهما وقفا
وإن زدت البنت وشرها فلها ثلث الثلثين إرثا وللابن
نصفهما وقفا وسدسهما إرثا لما ذكر من وقف عمله
وإن زد الابن التسوية بينهما لا أصل الوقف
فله نصف الثلثين وقفا وسدسهما إرثا وللبنت
ثلثهما وقفا وقيل لها ربعهما وقفا ونصف سدسهما
إرثا وهو سهم وعلى الرواية الأولى لا يلزم وقف شيء
من الدار إلا بإجازة فتعمل في كل الدار ما عملته في
الثلثين على الثانية وإذا أعتق المريض ابن عمه أو امرأة
تزوجها أو اشترى ذا رحم يعتق عليه من يرث
عتقوا من الثلث وورثوا ما نقص عليه وقيل لا يرثون
وعتق بعتق ذو الرحم من رأس المال وبقيت فإذا أعتقه
فاشترى من يرثه أباه بثمن لا يملك غيره وترك ابنا
عتق ثلث الأب على الميت وله ولاؤه وورث
ثلثيه الجزء من تسعة ثلث سدس باقيها المنوقف
ولم يكن لأحد ولاء على هذا الجزء وبقيته الثلثين إرث
للابن يعتق عليه وله ولاؤه وإذا لم يرثه فولاؤه لمن

آبيه وابن ابنه أملاكا ولو ملك من يعتق عليه بهبة أو
وصية أو أقر أنه أعتق في صحته ابن عمه عتقا من
رأس المال وورثا على المنصوص وقيل لا يرثان ولو
اشترى المريض بماله من يعتق على ورثته صح وعتق
على الورثة قولا واحدا ولو قال العبد لعبد إذا
جاء رأس الشهر فأنت حر فجاء وهو مريض فعل
يعتق من الثلث أو من رأس المال على وجهين ومن
دبر أو أعتق وهو مريض بعض عبد بائعه كأن أعتق
لغيره وثلثه يحمله كله عتق كله ويعطى في الشركة
الشريك قيمة حقه وعنه لا يعتق منها إلا ما
أعتقه وعنه السراية في المنجز دون المدبر
وإذا أعتق عبدين لا يملك غيرهما ولم يجز الورثة
أعتقنا أحدهما بالقرعة إن خرج من الثلث
وكمل الثلث من الآخر والا عتق منه بقدره
فإن كان عليه دين تحاصا فيه وعنه
يقدم العتيق في الثلث وإن تساويا قسم بينهما وقد
أعتق أحدهما بعتيقه ومات وله ابنان فقال أحدهما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أَيُّ اعْتَقَ هَذَا وَقَالَ الْآخَرُ بَلْ هَذَا عَتَقَ مِنْ كُلِّ عَبْدٍ ثُلُثُهُ
وَكَانَ لِكُلٍّ ابْنٌ سُدُسُ الْعَبْدِ الَّذِي عَيَّنَهُ وَنِصْفُ
الْآخَرِ فَإِنْ قَالَ أَسْهَمْتُهُمَا أَيُّ اعْتَقَ هَذَا وَقَالَ الْأَكْبَرُ
اعْتَقَ أَحَدُهُمَا لَا بِعَيْنِهِ أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ خَرَجَتِ الْقُرْعَةُ
لِعَيْنِ الْمُعَيَّنِ فَهُوَ كَمَا لَوْ عَيَّنَهُ الْأَبُ بِدَعْوَاهُ وَالْحُكْمُ
عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَإِنْ خَرَجَتْ لِلْمُبْهَمِ عَتَقَ ثُلُثَاهُ وَرَقَّ
ثُلُثُهُ مَعَ الْآخَرِ وَلَوْ اعْتَقَ ثُلُثَةَ أَعْبُدٍ فَمَاتَ قَبْلَ أَحَدِهِمْ
أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَإِنْ خَرَجَتْ لِلْمَيِّتِ تَبَيَّنَّا مَوْتَهُ
حُرًّا مِنَ التَّرِكَةِ وَتَمَّمَا الثُّلُثَ إِنْ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ
بَيْنَ الْآخَرَيْنِ وَإِنْ خَرَجَتْ لِأَحَدِ الْحَيَّيْنِ جَعَلْنَاهُ كُلَّ الثُّلُثِ
فَأَعْتَقْنَا بَعْدَهُ قِيمَتَهُمَا ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ وَحَكَاهُ عَنْ
أَحْمَدَ وَقِيلَ يُقْرَعُ بَيْنَ الْحَيِّ فَقَطْ وَيَسْقُطُ حُكْمُ الْمَيِّتِ
وَإِذَا بَاعَ الْمَرِيضُ مَنْ وَارِثٍ بِثَمَنِ الْمِثْلِ أَوْ وَصَّى لِكُلِّ وَارِثٍ
بِمُعَيَّنٍ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ صَحَّ وَقِيلَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِإِجَازَةٍ وَلَوْ بَاعَ
مُحَابَاةً بِمَنْ وَارِثٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ كَبَيْعِ عَبْدٍ قِيمَتُهُ ثَلَاثُونَ
بِعَشَرَةٍ فَلَمْ تَجُزِ الْوَرَثَةُ صَحَّ بَيْعُ ثُلُثَيْهِ بِالْعَشَرَةِ وَكَانَ
الثُّلُثَانِ كَالْهِبَةِ يَرُدُّهُمَا الْوَارِثُ وَيَرُدُّ الْأَجْنَبِيُّ نِصْفَهُمَا

وَعَنْهُ يَبْطُلُ بَيْعُ الْكُلِّ مَعَ الْوَارِثِ وَيَصِحُّ مَعَ الْأَجْنَبِيِّ فِي نِصْفِهِ
بِنِصْفِ الثَّمَنِ وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدِي وَطَرِيقَتُهُ أَنْ تَضْرِبَ ثُلُثَ
ثَمَنِ الْمُحَابَاةِ فَمَا قَدَّرْتَ بِنِسْبَتِهِ يَصِحُّ مِنَ الْبَيْعِ وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ
لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ لِتَفَرُّقِ الصَّفْقَةِ عَلَيْهِ فَإِنْ فَسَخَ وَطَلَبَ
قَدْرَ الْمُحَابَاةِ أَوْ طَلَبَ الْأَمْضَاءَ فِي الْكُلِّ وَتَكْمُلُ مِنَ
الْوَرَثَةِ مِنَ الثَّمَنِ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ وَعَنْهُ وَوَلَّاهُ ثَالِثَةٌ يَصِحُّ
الْبَيْعُ فِي الْعَبْدِ كُلِّهِ وَيَرُدُّ الْمُشْتَرِي لِلْوَارِثِ تَمَامَ قِيمَتِهِ
عَشَرَةً وَالْأَجْنَبِيِّ نِصْفَهَا عَشَرَةً أَوْ يَنْقُصَانِ وَلَوْ قَالَ فِي إِقَالَةٍ
أَوْ سَلَمٍ أَوْ فِي بَيْعٍ يَأْتِي رِبًا الْفَضْلِ كَمَنْ أَسْلَفَ رَجُلًا
عَشَرَةً فِي كُرِّ حِنْطَةٍ ثُمَّ أَقَالَهُ فِي مَرَضِهِ وَقِيمَتُهُ ثَلَاثُونَ أَوْ بَاعَ
مَرِيضٌ كُرَّ حِنْطَةٍ قِيمَتُهُ ثَلَاثُونَ بِكُرِّ حِنْطَةٍ قِيمَتُهُ عَشَرَةٌ
تَعَيَّنَ لِلْحُكْمِ هُنَا بِطَرِيقِ الْغَايَةِ الْوُسْطَى فَوَاحِدٌ
بِإِمْضَاءِ عَشَرَةٍ إِلَى رِبَا الْفَضْلِ أَوِ الْإِقَالَةِ فَسَلَّمَ بِرِبَاوِيٍّ وَهُمَا
مُتَّفِقَانِ وَإِذَا جَانَى الْمَرِيضُ أَجْنَبِيًّا فِي بَيْعٍ شَقِصٍ وَشُفْعَةٍ
وَارِثٌ فَلَهُ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ وَإِذَا اخْتَلَفَ الْوَرَثَةُ وَصَاحِبُ
الْعَطِيَّةِ هَلْ أَعْطَاهَا فِي الصِّحَّةِ أَوِ الْمَرَضِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ
وَإِنِ اتَّفَقَا أَنَّهَا كَانَتْ فِي أَحَدِ الشَّهْرَيْنِ وَاخْتَلَفَا فِي مَرَضِ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المعطى فيه فالقول قول المعطا ومن اعطى او اوصى لغيره
وارث في الظاهر فصار عند الموت وارثا او بالعكس
فالاعتبار بحاله الموت فعلى هذا لو وهب المريض زوجته
ماله فماتت قبله ولا مال لها سواه افضى الى الدور فتعمل
بطن بقية الجبن فتقول صحب الهبة منه في حق ورثة
نصفه بالارث يبقى لورثته المال كله الا نصف شيء
يعدل ذلك ستة اسداس فاذا جبرت وقابلت خرج الشيء
خمسي المال وهو ما صحت فيه الهبة. فيحصل لورثته
اربعة اخماس ماله ولعصبتها خمسه واذا صار الملك
عن العطايا والوصايا وزع بين الكل وعنه تقدم العتق
وعنه يبدأ بالاول فالاول من العطايا ثم بالوصايا ثم ترى
فيما بين مستدمها ومستاخرها وهو الصحيح فعلى هذا لو
تصدق في مرضه بثلث ماله ثم اشترى ابا فاعتق الشراء
فلم يصح عليه واذا اعتبر ذا عتقه من الثلث ولو
اشترى ابا بماله وهو تسعة دنانير وقيمته ستة
فعندي تنفذ الحابا لنسبتها العتق ولا يسري عليه
كالتي قبلها وقال القاضي يحتمل ان فيه ثلث

الثلث للبايع محاباة وثلثاه للمشتري فيعتق به ثلث
رقبته ويرد البايع دينارين ويكون ثلثا المشترى مع الذ
ميتا تاما فاذا كان على الميت واجب كدين وحج وكفارة
اخرج من هذا المال والشرع من تلك التي في يد
مالك ادق الواجب من ثلثي يديه فان استغرقت
الثلث بطل الشرع وقيل يتحاصان فيقسم الثلث
بينهما ويتمم الواجب من تاسع المال فيدخله الدور
فاذا كان الواجب عشرة دراهم والشرع مثليه
عشرين والتركة ثلثين حللنا تمة الواجب شيئا
يكن الملك عشر الا ثلث شيء بين الواجب فالوصية
اثلاثا للواجب منه ثلثه وهو ثلثة دراهم وثلث الا
تسع شيء فاضمم اليه التي يكن ثلثة وثمانية اتساع
شيء تعدل الواجب عشرة فيكون الشيء تسعة ونصفا
وهو التمة ويكون للشرع خمسه والله اعلم

باب الموصى له

اذا وصى لبني فلان
لم يتناول النساء الا ان يكونوا قبيلة وان وصى لولد فلان
فهو لبنيه وبناته بالسوية ويدخل فيه ولد البنين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الزوجين وتختص ذلك بالموجودين من ولده حال
الوصية نص عليه وعنه انه يعم كل من ولد له قبل
موت الموصي وان وصى لولد ولده او ذريته او نسله
او عقبه دخل فيه ولد البنات وعنه لا يدخلون وعنه
ان ملك ولد ولدي لصلبي لم يدخلوا والا دخلوا وان وصى
لذوي رحمه فهو كل منتسب اليه من جهة ابيه او ابيه
او ولده وان وصى لقرابته اختص بولده وقرابة ابيه وان
علا وعنه لا يجاوز بها ابعد آباء وعنه لا يجاوز ثلثة
وعنه ان كان يصل قرابة ابيه في حياته دخلوا والا فلا
واهل بيته وعترته كقرابته نص عليهما وقيل لذوي
رحمه وقيل عصابته وعشيرته ذريته وقيل عشيرته
ومواليه يتناول المنزل من فوق ومن اسفل وقال
ابن حامد يقدم للمنزل من فوق واهل سكنه هم اهل
داره وحريمه ابنه اربعون دارا من كل جانب وعنه مسجد
اربعين دارا والابيات كل من لا زوج له من رجل ولزاه
كالعذاب ويحتمل تختص بالنساء والمتأهل النساء الاتي
تزوجن الازواج نص عليه وقيل هو للرجال والنساء

وان وصى لاقرب قرابته وله اب وابن فللاب
الابن واحد والاخ سواء وقيل الاخ اولى والاخ للاب
والاخ للام اذا ادخلنا سواء والاخ للابوين اولى منهما
واذا اوصى مسلم لاهل ذمته او قرابته فلا شيء لكافرهم
الا بتسميته وان كان الموصي كافرا فله تناول مسلمهم
على وجهين والوقت كالوصية في ذلك كله ولا تصح الوصية
للحمل الا ان تضعه لدون ستة اشهر من حين الوصية
وقيل اذا وضعته بعد ذا لزوج او سيد ولم يلحقهما نسبه
الا بقيدين ولي قبل الوصية صحت له الصحة واذا قال
اوصيت بثلثي لاحد هذين او لاحدي يحمد وله حاران
بعد الاثم لم تصح الوصية وعنه يقرع بينهما فان قال اعطوا
ثلثي احدهما فعلى الاول لو قال عبدي غانم حر بعد موتي
وله ما يملك درهم وله عبدان بعد الاثم اقرع احدهما بالقرعة
ولا شيء له من الدراهم نقله جعفر وعلى الثانية هي من الثلث
نص عليه في رواية صالح فان مات الموصى له قبل الموصي
او معه بغير او امام ولد صح فان لم يتبع الولد الام ورجع
بدين بنفسه وبطل ما عجز عنه الثلث من وصيته ومن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وَصَحَّ لِعَبْدِهِ الَّذِي ثُلُثُ مَالِهِ عَتَقَ إِنْ احْتَمَلَهُ وَإِلَّا عَتَقَ مِنْهُ مَا فَضَلَ مِنْهُ وَالْأَعْتَقَ مِنْهُ بِقَدْرِهِ وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِثُلُثِ مَالِهِ وَقِيمَتُهُ مِائَةٌ وَلَهُ سِوَاهُ ثَمَانُ مِائَةٍ عَتَقَ وَأُعْطِيَ مِائَةً وَخَمْسَةً وَعِشْرِينَ وَخَرَجَ أَنْ يُعْطَى مِائَتَيْنِ تَكْمِلَةً لِعِتْقِهِ بِاسْتِسْعَائِهِ مِنْ تَمَامِ الثُّلُثِ وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِمِائَةٍ أَوْ بِمُعَيَّنٍ لَمْ يَصِحَّ وَعَتَقَ وَإِذَا قَبِلَ الْمُوصَى لَهُ الْمُوصِي بَعْدَ وَصِيَّتِهِ بَطَلَتْ وَكَذَا التَّدْبِيرُ وَإِنْ وَصَّى لَهُ بَعْدَ الْخَرْجِ أَوْ دَبَّرَ لَمْ تَبْطُلْ قِيلَ فِي الْحَالَيْنِ رِوَايَتَانِ وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِلْحَرْبِيِّ وَفِي الْمُرْتَدِّ وَجْهَانِ وَتَصِحُّ لِلْمُكَاتَبِ وَلِلْقَاتِلِ الْجَائِزِ فَإِنْ مَاتَ فَالْوَصِيَّةُ الَّتِي لَهُ أَوْ بِيَعْضِهَا لِلْوَرَثَةِ وَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِلْجَنِينِ وَلَا بِيَعْضِ نَابٍ وَلَا لِكَلْبِ الصَّيْدِ وَالْمَاشِيَةِ وَإِذَا أَوْصَى بِثُلُثِهِ لِصِنْفٍ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ قُسِّمَ فِيهِمْ بِقَسْمِهَا وَإِذَا أَوْصَى لِبَنِي هَاشِمٍ لَمْ يَتَنَاوَلْ مَوَالِيَهُمْ وَإِنْ وَصَّى لِأَرْيَدَ بَنِي وَأَوْصَى بِثُلُثِهِ لِلْمَسَاكِينِ أَوْ بِثُلُثِهِ لِزَيْدٍ وَلِلْمَسَاكِينِ لَمْ يُعْطَ مِنْ وَصِيَّتِهِ نَصَّ عَلَيْهِمَا وَإِذَا أَوْصَى بِثُلُثِهِ لِزَيْدٍ وَلِلْمَسَاكِينِ فَلِزَيْدٍ نِصْفُهُ وَإِنْ وَصَّى بِمَا لَحِقَ وَمَاتَ بَعْدَهُ صَحَّ وَجُعِلَ مَوْتُهُ لِلْمَيِّتِ نِصْفَ الثُّلُثِ وَتَلْغُو وَصِيَّةُ الْمَيِّتِ وَإِنْ عَلِمَ مَوْتَهُ فَكَذَلِكَ وَقِيلَ لِلْحَيِّ كُلُّ الثُّلُثِ إِلَّا أَنْ تَقُولَ

فَبَيْنَهُمَا فَلَهُ النِّصْفُ لَا غَيْرُ وَلَا يُشْتَرَطُ لِلْوَصِيَّةِ الْقَبُولُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَا دِينَ مُعَيَّنَ وَمَنْ قَبِلَ ثُمَّ رَدَّ لَمْ يَصِحَّ رَدُّهُ وَقِيلَ يَصِحُّ قَبْلَ الْقَبْضِ بِنَاءً عَلَى مَا لَوْ كَالَ أَوْ وَزَنَ دُونَ الْمُعَيَّنِ وَلَا يَصِحُّ قَبُولُهُ وَلَا رَدُّهُ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي فَإِنْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ قَبْلَهُ بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ وَقَبْلَ أَنْ يَقْبَلَ وَيَرُدَّ قَامَ وَرَثَتُهُ مَقَامَهُ نَقَلَهُ عَنْهُ صَالِحٌ وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ مَنْصُورٍ تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ وَمَنْ قَبِلَ مَا وُصِيَ لَهُ بِهِ تَبَيَّنَّا أَنَّهُ مَلَكَهُ عَقِبَ الْمَوْتِ وَقِيلَ هُوَ قَبْلَ الْمَقْبُولِ لِلْوَارِثِ فَعَلَى الْأَوَّلِ نَمَاؤُهُ الْمُنْفَصِلُ بَيْنَهُمَا وَقِيلَ هُوَ عَلَى مِلْكِ الْمَيِّتِ فَيَوْقَفُ بِنَمَائِهِ كُلِّهِ فَعَلَى هَذَا لَوْ وَصَّى بِعَبْدٍ لَا مَالَ غَيْرُهُ قِيمَتُهُ عَشَرَةٌ فَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْوَرَثَةِ فَلَكَ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْقَبُولِ خَمْسَةٌ دَخَلَهُ الدَّوْرُ فَجَعَلَ الْوَصِيَّةَ شَيْئًا فَتَصِيرُ التَّرِكَةُ عَشَرَةً وَنِصْفَ شَيْءٍ تَعْدِلُ الْوَصِيَّةُ وَالْمِيرَاثُ وَهُمَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ يَخْرُجُ الشَّيْءُ بِعَقْدٍ خَمْسَةِ أَعْبُدٍ وَهُوَ الْوَصِيَّةُ وَتَزْدَادُ التَّرِكَةُ مِنَ الْكَسْبِ دِرْهَمَيْنِ فَمَا بِيَعَتْهُ فَحَادِثٌ عَلَى مِلْكِ الْوَرَثَةِ وَجْهًا وَاحِدًا وَإِذَا تَلِفَ الْمُوصَى بِهِ قَبْلَ الْقَبُولِ بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ كُلِّهَا وَإِنْ تَعَذَّرَ فِي سَنَةٍ أَوْ سَنَةٍ قُوِّمَ بِسَنَتِهِ يَوْمَ لِلْمَوْتِ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على أدنى صفاته من حين الموت إلى القبول على الأول وعلى الآخر
يعتبر وقت القبول شرعا وصفة ومن لم يقبل ما وصي له به
حتى مات قبل وارثه وقلنا يصح ملكه من حين قبوله على
الوجه الثاني والثالث وعلى الأول يتبين أنه ملك
الموروث فيصرف في ديونه ووصاياه ويعتق عليه
إن كان ذا رحم منه ورثه ومن أوصى أن يعتق عنه
عبد بعينه لم يعتق حتى يقبضه الوارث فإن أبى أعتقه
السلطان عليه لكن اكتفاؤه بين الموت والإعتاق
له خاصة وأما ثمار العطية المنفصلة من حينها إلى حين الموت
فتبع لها إن خرجت من الثلث فهو لصاحبها والإكان
له منه بقدر ما خرج له منه ولا يحتسب من التركة فإذا
أعتق في مرضه عبدا لا يملك غيره فمات قبل الموت
مثل قيمته دخل الدور فتقول قد عتق منه شيء وله من
كسبه مثله شيء أيضا ولورثة السيد شيان مثلا
ما عتق منه ولو كسب تسعة أمثال قيمته قلنا عتق
منه شيء فيتبعه من كسبه تسعة أشياء وللورثة
شيان فاذن العبد وتسعة أمثاله تعدل اثني عشر

شيئا فالتي خمسة أشياء العبد فيعتق ذلك منه وتبقى
خمسة أشياء الكتب وتبقى للورثة شذ شه وسلم
الكتب ودلك مثلا ما عتق منه

باب الموصى به

إذا أوصى له بعبد من عبيده مبهما
فله أحدهم بالقرعة وقيل بتعيين الورثة فإن هلكوا
الا واحدا تعين للوصية فإن لم يبق له عبد بطلت الوصية
وقيل تبقى وتشترى له عبد كما لو قال أعطوه عبدا
ولو وصى له بعبد من عبيد فاشترى بعضهم فله بقيتهم وإن
وصى له بثلث ثلثة أعبد فاشترى اثنان أو ماتا فله
ثلث الباقي وقيل جميعهم إذا لم يجاوز الثلث قيمتهم
وإن وصى له بثلث صبرة بما يكال أو يوزن فتلف ثلثا
فله الباقي وقيل ثلثه ومن أوصى له بعين حاضرة وبقية
ماله دين أو غائب فله ثلث العين وكل ما حصل للورثة
من الدين أو الغائب شيء فله من العين بقدر ثلثه
ويعتبر قيمة الحاصل بستين يوم الموت على الذي صفته
من يوم الموت إلى يوم ذلك حلم المدبر ويصح أن يوصى
بمكاتبه ويقوم الموصى له مقامه ويعتبر من الثلث أقل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الأمرين من قيمته مكاتبًا أو ما بقي عليه ويصح أن يوصي
برقبته لرجل وبخدمته لآخر فإن أدى عتق وبطلت
الوصية بالرقبة وإن عجز فهو لصاحب الرقبة وبطل
الوصية بالخدمة فيما بقي فإن قال الموصى له بالخدمة إنا
أنظر لم يلتفت إليه وإذا أوصى لرجل بمنفعة أمته أبدًا ولآخر
برقبتها أو بنائها للورثة فإنه يصح فلمالك الرقبة بيعها وهبتها
ولصاحب المنفعة استخدامها حضرًا وسفرًا وإجارتها
وإعارتها ووطؤها وقيل المهر لمالك الرقبة وولدها
من نفوذ أو رق لصاحب الرقبة وقيل هو بمنزلتها وكذلك
لو قتلت أو أتلفت وقيمة ولدها إذا وطئت بشبهة وقيل
يشتري بهما ما يقوم مقامها ونفقتها على مالك المنفعة
وقيل على مالك الرقبة وقيل في كسبها وتبرعها لهما
وتصح الوصية بما لا يقدر على تسليمه وبما تحمل أمته أو
بحمل أمته أبدًا أو إلى مدة فإن حصل منه شيء وإلا بطلت
به الوصية وتصح بغرر المال بما يباح نفعه كالكلب
المعلم والزيت النجس ونحوهما وله ثلثه لا غير وقيل إن
كان له مال سواه وإن قل فله كله وإذا أوصى أن يشترى

عبد زيد بألف وعتق فلم يبعه أو طلب الكثير فللورثة
وإن اشتروه بدونها أو قال أعتقوا عني عبدًا بألف فاشتروا
بدونها عبدًا يساويها فالباقي لهم وإن أوصى أن يشترى عبد
زيد ويعتق ويعطى ما بقي درهم فاعتقه وبذل الباقي وصيته
الدراهم ولو أوصى بألف يشترى بها فرس للغزو ومسجد
يبنى عليه فاشتروا فرسًا يساوي الألف بدونها صرف
تمام الألف إلى النسمة مع المائة تنفق عليه ويحتمل أن
يعود للورثة وإذا أوصى من حج عليه أن يحج عنه بألف
صرف من الثلث إلى حجة بعد أخرى كفايتها حتى ينفد
الألف وإن قال حجة بألف فالألف من الثلث لمن يحج عنه
عينه أو لم يعينه فإن أبى من عينه أن يحج بطلت الوصية
ولو قال من عليه الحج صرف الألف إلى المثلين كما سبق
لكن إنما يحسب من الثلث ما فضل عن نفقة المثل للفرض
ومن أبى المعين أن يحج بطلت الوصية أيتام غير نفقة
المثل والفضل للورثة ومن أوصى بثلث ماله تناول
المجتهد إلا أن يعلم به أو يقول في وصيته بثلثي يوم أموت
ومن قتل عمدًا أو خطأ فديته تركته تقضى منها ديونه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وشقذ منها وصاياه وعنه انها جادته للورثة فلا شئ فيها
للبنين او وصيته **باب حساب الوصايا**
اذا اوصى بجزء معلوم كالثلث والخمس ونحوهما فهذه من
مخرجه واقسم الباقي على مسئلة الورثة فان انقسم والا
ضربت المسئلة او وفقها في ذلك المخرج فما بلغ منه
يصح منه الميراث والوصية ثم تضرب ما للموصى له
في مسئلة الورثة او وفقها وما لكل وارث في بقية المخرج
بعد الوصية فما بلغ فمعوله وكذلك تعمل اذا اوصى
باجزاء كما ورد الثلث اذا اجاز الورثة فان لم يجيزوا
جمعت سهام الوصايا من مخرجها فتضمها ثلث
المال فاذا اوصى لرجل بنصف ماله ولآخر بربعه وله
ابنان فاجازا اعطيت للنصف والربع ثلثة من اثني عشر
بقي سهم للابنين فتصح من ثلثة وان ردا جعلت
الثلث ثلثة فيكون للابنين ستة فان اجاز الاحد هما
فاضرب مسئلة الرد في مسئلة الاجازة تكن اثنين وسبعين
للمجاز له سهمه من مسئلة الاجازة مضروب في مسئلة الرد
ولمن رد عليه سهمه من مسئلة الرد مضروب في مسئلة

الاجازة والباقي للابنين وان اجاز احدهما فكما ورد الا
فللمجيز سهمه من مسئلة الاجازة مضروب في مسئلة الرد
او وفقها فلمن رد سهمه من مسئلة الرد مضروب
في مسئلة الاجازة والباقي للوصيتين على ثلثة وان اجاز
احدهما لواحد او اجاز كل واحد لواحد فاعمل المسئلة على
الرد ثم خذ من المجيز لمن اجاز له ما ينسبه الى تمام
وصيته لنسبة سهام المجيز من الثلثين فان حصل
معك كسر فابسط الكل من جنسه واذا اجزت
الوصايا المال فاجعلها لعشرة من عايلة فاذا اوصى بالنصف
والثلث والثلثين فخذ ما من مخرجها تكن تسعة فاقسم
عليها مع الاجازة للمال ومع الرد الثلث فان اجاز بعض
الورثة هذه الوصايا فاعمل المسئلة على الرد ثم اقسم حق
المجيز بين الوصايا كقسمة الثلث وان شئت ضربت
مسئلة الرد في مسئلة الاجازة وعملت كما قدمنا غير
ان المجيز هاهنا لا شئ له عند القسمة وان اجاز كلهم او
بعضهم بعضا او اجاز بعضهم بعضا وبعضهم بعضا اخر
فبئ ما يعطى المجاز له وجهان احدهما يعطى ما يصيبه عند

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الإجازة للجميع وعلى هذا إن عملت بطريق الباب صحت
لأن المجاز له لا يتعين حقه برد واجازة للآخر والوصية
الثاني وهو الأصح تعطى بمقتضى جزء المسمى في وصيته
مع الإمكان والا فالممكن منه ولا يجيء طريقة الباب على هذا
الوجه لبيان رجوع المجاز له بالرد على صاحبه فاذا خلف
ابنين وأوصى بالكل والثلث لمسلم الرد من اثني عشر
لصاحب الكل ثلثه ولصاحب الثلث سهم ولكل ابن
اربعة ثم من اجاز لصاحب الثلث دون صاحب الكل
اعطاه نصف ثمن الثلث على الثاني ومن اجاز منهما لصاحب
الكل دون صاحب الثلث اعطاه ثلثة ارباع ما في يده
على الاول وعلى الثاني جميع ما في يده لانه لا يبلغ نصف
ثمن الكل وهو الواجب له على تقدير ان لم يجز واذا اجاز لهما
فرد صاحب الثلث بعد اجازتهما او قبلها ولم نعلم برده
فهل لصاحب الكل الكل او ثلثه ان باعه على وجهين
ولو كان الزائد صاحب الكل لزم الثلث لصاحبه وجها واحدا
واذا اوصى لرجل بعبد قيمته مائة ولآخر بثلث ماله وماله
غير العبد مائتان فلمن اوصى له بالعبد ثلثة ارباع العبد

وثلث المائتين وان لم يجز الورثة فلمن اوصى له بالعبد
نصفه وللآخر سدسه وثلث المائتين وطريقة ان
نجعل لكل واحد من اصل وصيته بقدر نسبة الثلث
الى مجموعهما ونحتج على الوجه الاول الى قبلها ان يقسم
الثلث بينهما على حسب ما لهما في حال الاجازة فيكون
لصاحب الثلث ثمن المائتين وعشرة العدد ونصف
عشر ولصاحب العبد ربعه وخمسه وطريقة ان نجعل لكل
واحد مما حصل له مع الاجازة بقدر نسبة الثلث الى الحاصلين
فيهما واذا اوصى لرجل منهم من ماله اعطى ثلثة وعشره
له سهم مما يصح منه الفريضة مضافا اليها وعنده له مثل ما
لاقل الورثة مضافا الى مثليهم وان وصى له بقسط او جزء
او حظ او نصيب اعطاه الورثة ما شاءوا وان وصى له بمثل
نصيب وارث سماه فله مثل نصيبه مضموما الى المسئلة وان
لم ينسبه جعل كانه قال نصيبا فله مع الابنين والبنت ثلثة
ومع ان زوجة والابن التسع فان قال وصيت له بنصيبي فهو
كقوله بمثله وقيل لا تصح الوصية وان وصى له بنصيب
ابنه فله مثلاه وان قال بضعفيه فله ثلثة امثاله وان قال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ثلثه اضعافه فله ان يعده امثاله كلما زاد ضعفا زاد مرة واحدة
وقيل ضعفاه مثلاه وثلاثة اضعافه ثلاثة امثاله فان وصى
له بمثل نصيب ابن وله اربعة لابنين ابن خامس كوكان ما ضرب
عدد بنيه الموجودين في عدد رهم بالخامس تكن عشرين فهذه
للورثة فرد عليها للوصية ربعها الا خمسها وهو واحد فتصح
من احد وعشرين فاذا اوصى لرجل بسدس ماله والآخر بنصيب
ابن وله ثلثة فعل كما جدد مع الاجتناب بالسدس
او بدونه على وجهين فان اجتنبنا به وكانت الوصية بنصيب
ابن وسدس الباقي بعد النصيب عدله الدور فاجعل
السهام كعبيا وستة انهم فالنصيب للوصية به وللآخر
سدس الباقي سهم يبقى خمسة لثلثة بين تخرج النصيب
سهما وثلثي سهم فالسهام كعبيا سبعة وثلثان فاذا بسطتها
ليبين الكسر كانت ثلثة وعشرين والنصيب خمسة
وان شئت قلت للبين ثلثة انهم ثم تقول هذا مال ذهب
سدسه فرد عليه مثل خمسيه فبعير ثلثة وثلثة اخماس
ثم به وهل نصيب لوصية النصيب يجتمع اربعة وثلثة اخماس

فاذا بسطتها ليبين الكسر صحت كما قلت وان شئت
فخرج كل وصية بمخرج الاخرى لكن هنا اربعة وعشرين
الق سهامها واعمل ابدا فان الباقي هو المال ثم انقص من مخرج
الوصية بالجزء ولا ابدا ابقى خمسة هي النصيب واذا اوصى
له بنصيب ابن الاربع المال وسهم ثلثة فقد فضل على كل ابن
بالربع فرد لكل ابن ربعا يبقى ربع اسهم بينهم تخرج
له نصف ثمن وهو سهم من ستة عشر ولكل ابن خمسة ولو كان
الاربع الباقي بعد الوصية فالباقي بعدها ثلثة انصباء فالق
ربعها من النصيب يبقى ربعه وهو الوصية يده على انصباء
البنين وابسطها كل اربعا تصح من ثلثة عشر ولو كان
الاربع الباقي بعد النصيب فالباقي بعده مال الابناء فرد
عليه ربعه وعادل به ثلثة انصباء يخرج خمسة اسوال تعول
سبعة عشر نصيبا فاقلب وقل بان تجعل المال سبعة عشر
والنصيب خمسة فلون الوصية اثنين ولو اوصى بثلث ماله
لوارث واجنبي فرده على الوارث فالثلث كله للاجنبي وان لم
يرد او صيته بل الزائد على الثلث فالثلث بينهما وكل كله
للاجنبي ولو اجازوا للوارث وبعده فله الثلث وكل للاجنبي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الثلث أو السدس فيه الوجهان وإذا أوصى لرجل بمائة
ولآخر بتمام الثلث على المائة ولثالث بثلث ماله فلم يجز الورثة
فإن جاوز ثلثه مائتين فصل لكل وصية نصفها وقال
القاضي لصاحب الثلث نصفه ولصاحب المائة مائة ولصاحب
التمام نصف ما فوق المائتين وهو الصحيح وإن جاوز الثلث
مائة ولم يجاوز مائتين فعلى الأول لكل وصية نصفها وقال القاضي
لصاحب الثلث نصفه ونصفه الآخر كله لصاحب المائة دون
صاحب التمام مع المعادة به وعندي تبطل وصية صاحب التمام
هاهنا وتقتسم الآخران الثلث كأن لا وصية لغيرهما فإذا لم يجاوز
الثلث مائة وإذا أوصى لرجل بعبد ولآخر بتمام الثلث عليه فمات
العبد قبل الموصي فهو من الثلث قيمته من ثلثها
فإن بقي فهو لصاحب التمام **باب الموصى له**
تصح الوصية إلى العاقل البالغ عدل وإن كان زنيا أو ذميا
وتشترط الإسلامة إلا أن يكون الموصى كافرا فيه وجهان فإن
قلنا هذه الشروط لا عند الموت دون الوصية فعلى وجهين
وقيل تصح الوصية إلى الفاسق ويضم إليه أمين ولا
يصح أن يوصي إلا إلى معلوم له فعله كقضاء الديون وتفرق الودائع

والغصوب وتفرقة الثلث والنظر لأطفاله وتزويج مولياته
ويقوم الموصي مقام منفذ الإيجاب وعدميه وعنه لا تصح الوصية
بالنكاح وقال ابن حامد إن كان لما عصبه لم تصح الوصية
بنكاحها وإلا صح ولو أوصى إليه باستيفاء ديونه والوفاء به
بلغ حضر أو غاب لم يصح وللموصي إليه قبول الوصية قبل موت
الموصي وبعده وعزل نفسه فيها إذا وجد حاكما وعنه ليس
له عزلها بعد الموت ولا قبله إذا لم يعلم بذلك وللموصى عزله
متى شاء وليس للعبد إذا أوصى إليه أو وكل أن يتصل الإباق
بسيده ومن وصي إليه بمال ثم بعده إلى آخر فهما وصيان إلا أن
يقول قد عزلتك الأول وليس لأحدهما أن يستقل بالتصرف
إلا أن يجعل له ذلك ومن مات منهما أو جن أو فسق أبدل
بأمين وإذا جحد الورثة دينا يعلم به الوصي أو نقص التركة
الموصي بقدر ثلثها وتعذرت إثباته فعل الموصي في الباطن
قضاء الدين وحمل الثلث من بقية التركة على الزوائد وكذلك
من كان له عليه دين فقضاه دينا يعلمه على الميت فعل
ذلك في الباطن على الزوائد ومن عليه لميت دين موصى به
لمعين فله دفعه إليه وإن شاء إلى وصي الميت ولو كان ثم وصية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

غير معينة في دين لم يسع بدفعه إلا إلى الوارث والوصي جميعا
وإذا احتيج إلى بيع شيء من العقار لقضاء دين أو نفقة للصغار وفي
بيع بعضه ضرر فللوصي بيع الكل على الصغار والكبار إذا استغرق
أو غابوا ومن أوصى لمولى عليه بمن يسق عليه لزم وليه قبول الوصية
إلا أن يكون بحيث يلزمه نفقته فلا يجوز له قبولها وإذا أوصى له بثلث
الثلث مفرقة ثم ظهر على الميت دين مستغرق لم يضمن الوصي ما فرقه وعنه
يضمن وإذا مال ضمن لمن شاء وإذا أعطى لمن شاء لم يحل له أخذ
وله من قبله إلى ولده عندي ومنع منه أصحابنا ومن مات بموضع لا حاكم
فيه وصاه كالمسافر والتجار جاز لمن حضره من المسلمين حفر بئر كبيرة
وبيع ما يزري بيعه بنسيئة إلا أن أحمد قال في الجواري أحب أن
يبعن حاكم قال القاضي هذا منه على طريق الاحتياط ومن أوصى
بوصايا ولم يحمل له وبينا أو مات عن واجب زكاة وحج وغيرهما
فالوديعة في تركته كوجوبه لو كان نص عليه

كتاب الفرائض

الأسباب المثبتة للإرث ثلثة لا غير نكاح وزوجية وولاء عتق
وعنه يثبت عند عدمهن بعقد الموالاة وإسلامه على يده وكونهما
من أهل الديوان ولا عمل عليه والجمع على توريثهم من الذكور عشرة
الابن وابنه وإن سفل والأب وأبوه وإن علا والأخ من كل جهة وابن الأخ

الأخ من الأم والعم وابنه كذلك والزوج والسيد المعتق ومن
الإناث سبع البنت وبنت الابن والأم والجدة والأخت والزوجة
والمعتقة وهم على أربعة أضرب الأول وارث بالفرض لا غير
وهم خمسة الزوج والزوجة والأم والجدة وولد الأم فأما الزوج
فله من زوجته الربع إذا كان لها ولد أو ولد ابن والنصف مع عدمهما
وللزوجة منه واحدة كانت أو أكثر الثمن مع ولده أو ولد ابنه والربع
مع عدمهما وأما الأم فلها السدس مع الولد أو ولد الابن أو الاثنين
فصاعدا من الإخوة والأخوات ولها فيما عدا ذلك الثلث الباقي
بعد فرض أحد الزوجين وبه قال شريح وابن سيرين فإن لها ثلث الباقي
بعد فرض الزوجة فيهما وقد روي عنه أنها ترث مع الفرض
بالتعصيب إذا كانت ملاعنة وستأتي ذكر وأما الجدات فلا
يرثن إلا مع فقد الأم ولا يرث منهن إلا أم الأم وأم الأب وأم
الجد وإن علون أسوة وفرض الواحدة وما فوقها السدس إذا تحاذين
وإلا فهو لأقربهن وعنه أن البعدى من جهة الأم تشارك القربى
من جهة الأب والجدات المتحاذيات مثل أم أم أم وأم أم أم
أب وأم أم أبي أب ولا يرث منهن حملة فوق ثلث وترث الجدة
مع ابنها أبي الميت أو بنته وعنه لا ترث قبل [illegible] فإن كان مع الأب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وأبيه أم أم فلها السدس كاملا وقيل نصفه معادة لها من الاب بأبيه
ولذلك للجهتين لو كان معها أم أم لم إلا أن تستكمل العدد بالعزل
فلا يلزمن لها شئ على القول بالمعادة وتورث الجدة ذات القرابتين بهما
وعنه باقواهما وأما ولد الام فلا يرثون لاجل عدم اربعة الولد وولد
الابن والاب والجد والواحد منهم السدس ذكرا كان أو انثى وللاثنين
فصاعدا الثلث بينهم بالسوية الضرب الثاني وارث بالفرض
وله تعصيب بغيره وهو ان معه البنات وبنات الابن والاخوات من
الابوين والاخوات من الاب فهؤلاء لا يفرض لهن مع اخوتهن ولا
لبنات الابن ايضا مع ابن عمهن بل يعصبون ما فضل الذكر مثل
حظ الانثيين فان عدم منهم فللبنت الواحدة النصف وللبنتين فصاعدا
الثلثان وبنات الابن بمنزلة البنات اذا لم يكن بنات فان كان معهن
بنت واحدة فلهن معها السدس واحدة كل واحدة تكملة الثلثين واذا
استكمل البنات الثلثين سقط بنات الابن وكذلك اذا استكملها
بنت وبنات ابن سقط بنات ابن الابن الا ان يكون فيهن بازاءهن
او اسفل منهن ذكر من بني الابن فيعصبهن في ما بقي للذكر مثل
حظ الانثيين ولا يعصب من اسفل منه بحال وفرض الاخوات من
الابوين كفرض البنات اذا لم يكن بنات والاخوات من الاب بثلثين

عند عدمهن ومعهن كبنات الابن مع البنات لكن لا يعصبهن من
اسفل منهن بحال والاخوات مع البنات عصبة يرثن ما فضل كالا
ولمن تعصب بالجد ذكرهن مع ضعيفهن وكابرث ولد الابن مع الابن
بحال ولا ولد الابوين او الاب مع ثلثيه الاب والابن وابنه وان
نزل وكابرث ولد الاب مع الاخ للابوين الضرب الثالث
ذو فرض هو عصبة بنفسه وهو الاب والجد فاما الاب فليس
له مع ذكور الولد الا السدس فرضا وله مع اناث الولد السدس
فرضا والفاضل عن الفرض من التعصيب وهو مع الولد وولد الابن
عصبة لا غير واما الجد فلا يرث الا مع فقد الاب وهو كالاب
في احواله الثلثة وله حال رابعة مع الاخوة والاخوات للابوين
او للاب فيقاسمهم مقاسمة اخ الا اذا كان الثلث اخير
له فانه يعطاه والباقي لهم فان كان معهم ذو فرض اعطي فرضه
ثم للجد الاخير من المقاسمة او ثلث الباقي او سدس جميع المال
فان لم يفضل عن الفرض من غير السدس اعطيه وسقط من سمه
منهم الاخ الاكثر ثية وهي زوج وام واخت وجد للزوج
النصف وللام الثلث وللاخت النصف والجد السدس ثم تقسم
قسم الاخت والجد وهو اربعة من تسعة بينهما على ثلثة فتصح

خوة

عدم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللام ستة وللجد ثمانية
وللاخت اربعة ولا فرض بتدا للاخت مع الجد ولا عول في
مسائلها الا في هذه المسئلة واذا كان ام واخت وجد فللام الثلث
والباقي للجد والاخت اثلاثا وتسمى الخرقاء لكثرة اقوال الصحابة
رضي الله عنهم فيها وولد الاب كولد الابوين في مقاسمة الجد اذا
انفردوا فان اجتمعوا عاد ولد الابوين لخنا واحدة فيسلم لها النصف
وما فضل لهم ولا بتبع ذلك مسئلة فيها فرض غير السدس فاذا
كان جد واختان من جهتين فالمال بينهم على اربعة ثم تاخذ التي
للابوين قسم الاخرى ولو كان معهم اخ لاب فللجد الثلث وللتي
من الابوين النصف وبقي للاخ واخته السدس وتصح من ثمانية
عشر فان كان معهم ام فلها السدس وللجد ثلث الباقي
وللاخت للابوين النصف والباقي لهما وتصح من اربعة وعشرين
وتسمى مختصرة زيد ولو كان معهما اخ اخر صحت من ثلثين
وتسمى بتسعة زيد الضرب الرابع عصبة بنفسه لا يرث
بفرض ولا بحال وهم بقية من قمنا وارث العصبة يختص بقربهم
فيسقط من بعدهم من اقرب العصبات بانفسهم الابن ثم ابنه
وان نزل ثم الاب ثم الجد وان علا والاخ الا من الام ثم بنوه لذلك

وقد بينا حكم اجتماعهم ثم بنو الاخوة وان نزلوا ثم العم الا من
الام ثم بنوه لذلك ثم اعمام الاب ثم بنوهم لذلك ثم على هذا ابدا
لا يرث بنو اب اعلا مع بني اب اقرب منه وان نزلت درجتهم
واولى ولكل اب اقرب بهم اليه فان استووا فمن كان لابوين
اولى ممن كان لاب جئ في الميت لابوين واخ لاب مع البنت
واذا لم يبق عصبة من النسب ورث المعتق ثم عصبته من
النسب ثم من الولاء ثم اهل الرد ثم هو الا الزوجين ثم بيت المال
وقد روي عنه تقديم الرد والرحم على الولاء والعمل على الاول
واذا انفرد العصبة اخذ المال فان كان معه ذو فرض
بدئ به وما فضل للعصبة فان لم يفضل شئ سقط العصبة زوج
وام واخوة لام واخوة لاب للنصف النصف وللام السدس
ولو لد للام الثلث وسقط ولد الاب ولو كان ولد ابوين فلذلك
وتسمى المشركة والحمارية ولو كان مكانهم اخوات لابوين
او لاب عالت الى عشرة وتسمى ذات الشيخ واذا كان بعض
بني العم زوجا او اخا للام لم يسقط فرضه وشارك من بقي في نصيبه
ومن انقطع نسبه من الاب لكونه ملاعنا بلعان او ولد زنا او
استلحقه امراته دون زوجها واجتنباه بعد ورثت امه وذوو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الفروض منه فروضهم وكان عصبته بعد ذكور ولده عصبة
أمه اختار لها الحنفي وعنه ان أمه عصبته فان لم تكن
فعصبتها وعنه ان كان له ذو فرض رد عليهم وان لم يكن ذو فرض
بحال فعصبته عصبة ابنه حكاها القاضي على عهد اذا خلف
أما وبنتا وخالا فالباقي بعد سدس الام ونصف البنت رد عليهما
وعلى الثانية هو للام وعلى الاول هو للخال ولو خلف الام وموكاها
فالباقي بعد ثلث الام لموكاها على الاولى ولها على الثانية والثالثة وقد
تضمنت الثالثة تقديم الرد على الولاء وان خلف عما وخالا او خالا وابن
أم فالمال للخال رواية واحدة واذا مات ابن ابن ملاعنة عن امه
وجدته الملاعنة فالباقي بعد ثلث الام للملاعنة على الثانية واما
على الاولى والثالثة فالكل للام واذا مات عيسى ابن الملاعنة عن
الملاعنة وعصبتها فقال لمال لعصبتها على احدى الروايات والاصح انه
لها على الثانية نص عليه في رواية ابن القاسم واذا اسلم مجوسي له
قرابتان او حاكم اليهود وترثناه بهما وعنه باقرابه وكذلك
المسلمة اذا كانت محرما بشبهة فولدها اذا خلف امه وهي اخته
من ابيه وعما ورث الثلث بالامومة والنصف بكونها اختا والباقي
للعم فان كان معها اخت اخرى لم ترث بالامومة الا السدس اذ

باب أصول مسائل الفروض وبيان العول والرد

الفروض ستة نصف وربع وثمن وثلثان وثلث
وسدس فاذا كان في المسئلة نصف وما بقي او نصفان فقط
فاصلها من اثنين واذا كان فيها ثلث وثلثان او احدهما فهي
من ثلثة وان كان فيها ربع فقط او معه نصف فهي من اربعة
وان كان ثمن وحده او معه نصف فمن ثمانية فهذه اربعة
اصول لا تعول ولثلثة اصول قد تعول فاذا كان مع النصف
سدس او ثلث او ثلثان فهي من ستة وتعول الى سبعة وهي
وتسعة وعشرة ولا تجاوزها واذا كان مع الربع سدس
او ثلث او ثلثان فهي من اثني عشر ولا تعول الا الى ثلثة عشر
وخمسة عشر وسبعة عشر واذا كان مع الثمن سدس
او ثلثان فاصلها من اربعة وعشرين وتعول الى سبعة وعشرين
لا غير وسمي المنبرية لقلة عولها وللشيخ رحمه الله عنه فيها على المنبر ثلاثة اقوال منها تسعة واذا لم تستغرق
الفروض المال ولم يكن عصبة رد الفاضل على ذوي الفرض

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على تَدْهَا ٢ الصحيح عنه الأعلى الزوج والزوجة فان كان
من تزد عليه واحدا فله المال كله وان كان جماعة من جنس
واحد كبنات او جدات اقتسموه كالعصبة وان اختلف
الجنس فحذ عدد رؤسهم من اصل مسئلة ابدا كن اصل مسئلتهم
فاذا كان شدس ان كجدة واخ لام فهي من اثنين وان كان
شدس وثلث كام واخ لام فهي من ثلثة وان كان نصف
وشدس كام وبنت فهي من اربعة وان كان نصف وثلث
كاخت وام او نصف وشدسان كثلاث اخوات متفرقات
او ثلثان وشدس كبنات وام فهي من خمسة فهذه اربعة
اصول لا غير لاهل الزد اذا انفردوا فان كان معهم احد
الزوجين فاجعل فريضته لوصية مع ميراث واعمل كما
قدمنا في الوصايا فعلى هذا اذا كان زوج ومسئلة اهل
الزد من اثنين او زوجة ومسئلتهم من ثلثة صارت المسئلة
من اربعة وان كان زوجة ومسئلتهم من اثنين صارت من ثمانية
وان كان الربع لاحدهما ومسئلتهم من اربعة صارت من اثنين
وثلثين وان كان الثمن ومسئلتهم من خمسة صارت من اربعين
فهذه خمسة اصول لهم مع احد الزوجين يتصور غيرها

ومن انكسر عليه منهم صحت على ما سندكر وان شئت صححت
مسئلة الزد وحدها او لاتم زدت عليها نصف الزوجة
مثلها وللربع مثل ثلثها وللثمن مثل سبعها تكن الزيادة وفق
الزوجة ثم ان كان معك كسر قسطت الكل عن مخرجه

لازالة باب تصحيح المسائل وعمل المناسخات

وقسمة الزكات اذا لم ينقسم

عليهم قسمة صحيحة فاضرب عددهم ان باينتها بهم او وفقته
ان وافقها بجزء من الاجزاء كالثلث والربع وبحو في اصل
المسئلة وعولها ان كانت عائلة مما بلغت بلغ منه كسرا
لوارثهم ما كان لجماعتهم او وفقه وان انكسر على فريقين
او اكثر وماثلت بعد اعتبار موافقتها بالسهام لحمته وحمته
اثنيت بها وان تباينت بان كان الاقل جزءا
واحدا من الاكثر كضعفه وعشر اثنيت باكبرهما ثم ضربته
في المسئلة وان باينت كخمسة وستة وسبعة ضربت
بعضها في بعض ثم المبلغ في المسئلة وان وافقت كستة
وثمانية وعشرة اخذت اثنين منها فضربت وفق احدهما
في جميع الاجر ثم وافقت بين المبلغ وبين الثالث وضربت وفق

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أحدهما في الآخر ثم في المسئلة وعولها ان عالت فانظر فيما بلغ منه
تصح فاذا اردت القسمة فكل من له شئ من اصل المسئلة يضرب
في العدد الذي صحت منه المسئلة فما بلغ فهو له ان كان واحدا
وان كان جماعة قسمته بينهم واذا مات بعض ورثة الميت
قبل قسمة تركته ورثته برمتهم على حسب ما ورثوا الاول
كعصبة لهما فاقسم انك بين من بقي ولا تنظر الى اول ميت
وان لم يكن كذلك فصحح مسئلة الاول ثم اقسم سهامه الثاني
مسئلته فان انقسمت صحت المسئلتان مما صحت
منه الاولى وان لم تنقسم طلبت الموافقة بين سهامه ومسئلته
ثم ضربت وفق مسئلته او جميعها ان لم توافق في المسئلة الاولى
ثم كل من له شئ من الاول مضروب في الثانية او وفقها ومن
له شئ من الثانية مضروب في سهام الميت الثاني او وفقها
مسألة زوجة وثلاثة اخوات متفرقات هي من ثلثة عشر
مات الاخ من الابوين وخلفت مع اختها عما فسئلتها من
ستة كسرها للعم سهمان ويصير للاخت من الاب
خمسة وللاخت من الام ثلثة وثلثة للزوجة بحالها فصحت
المسئلتان من ثلثة عشر ولو خلفت الاخت مع اختها ثلثة اعمام

لصحت مسئلتها من ثمانية عشر وهي توافق سهامها بالسدس
فتضرب سدس الثمانية عشر في الاولى يكن تسعة وثلثين
ولو خلفت مع اختها زوجا لعالت الى تسعة وهي مباينة
لسهامها فتضرب التسعة في الثمانية عشر يكن مائة واثنين
وسبعين فان صحت المسئلتان والقسمة كما سبق فان مات ثالث فصحت
سهامه مما صحت منه الاوليان وعملت فيها كعملك في مسئلة
الثاني مع الاول وكذلك تعمل في التابع وما بعده وان كان
المتوفى بعد الاول لا يرث بعضهم بعضا كاخ خلف كل
واحد منهم بنيه ان كان يورث بعضهم من بلادهما فقط
كالعم في فاجعل سهامهم كاعداد الكسرت عليهم سهامهم
وصحح كما قدمنا واذا خلف الميت تركة معلومة واردت قسمها
على مسئلته فاضرب سهامه في نصيب كل وارث ان ملك ثم
اعطه مثل تلك النسبة من التركة وان شئت قسمت التركة
على المسئلة وضربت الخارج بالقسمة في سهام كل وارث يكن
المبلغ حقه وان شئت ضربت سهامه في التركة ثم قسمت
المرتفع على المسئلة فالخارج حقه وان شئت في مسائل الداخل
قسمت التركة على المسئلة الاولى ثم اخذت نصيب الثاني

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فقسمته على مسئلة وذلك الثالث ومن بقيته ومبنى توافق
المسئلة والرتبة ما قسم وفق الركب على وفق المسئلة وإذا
أردت القسمة على قرارط الدنانير فاجعل عدد القرارط كأنها
معلوم وأعمل كما ذكرنا ولو كانت الزكاة منها ما من عشرين بنت
وخمس ونحوه فإن شئت أن تجمعها من قرارط الدنانير وتقسمها
كاملة وإن شئت طلبت الموافقة بينهما وبين المسئلة ثم ضربت
المسئلة أو موفقها في مخرج سهام العفاة ثم كل من له شئ من المسئلة
يضرب في السهام الموزونة من العفاة أو وفقها ومن له
شئ من شركاء الميت يضرب في مسئلته أو وفقها ○

باب ميراث ذوي الأرحام

وهم أولاد بنات المال إلا إذا لم تنل بالرد وهم كل نسب
ليس بذي فرض ولا تعصيب وهو نوعان بالتنزيل فمنزل
ولد بنات الصلب وولد بنات الابن وولد الأخوات كأنهن
وبنات الأخوة وبنات الأعمام من الأبوين أو الأب وبنات
بنيهم وولد الإخوة للأمهات بهم وأبو الأم والخال والخالة
كالأم وأبوا الأم وأخوها وأختها وأبوا الأب وأخوها وأختها
بمنزلتهما وأم أبي الجد كابنتها والعم من الأم والعمات كلهن كالأب

وعنه كالعم من الأبوين وعنه العمة لأبوين أو لأب كالجد على
هذه العمة لأم والعم لأم كالجدة أنهما وعم الأب من الأم
وعماته هل هم كالجد أو كعم الأب من أبوين أو كأبي الجد بنى
على هذا الاختلاف فهولاء وكل منزل بنسب له فرض أو تعصيب
ومن أدلى بهم حتى انفرد لبيدهم اتخذ المال كله وإن اجتمعوا جعلت
كل واحد منهم في إرثه وحجبه والحجب به كالقرب أدلى به
أدلى به سواء كان قرب منه أو بعد إلا أن يسقطه إليه أو إلى وارث
آخر عزيز وتجمعهما جهة الأبوة أو الأمومة أو البنوة فإنه تسقط
بالنسائب والبنوة كلها جهة واحدة وعنه أن كل ولد للصلب
جهة وفي الصحيحة عندي وعنه ما يدل على أن كل وارث
يلقب به جهة وقيل الجهات أربع الثلاثة المذكورة والأخوة وقيل
خمس بالعمومة فإذا كان ثلث بنات عمومة مستغرقين فالمال
لبنت العم من الأبوين نص عليه وكذلك إن كان معهن بنت
عمة ولو كان مع جميع بنات الإخوة لأبوين أو لأب فالمال لهن ولزم
من مال الجهات أربع أو خمس أو كل وإن بنا جهة أن تسقط بنت
الأخ وبنت العم للأبوين أو للأب بنت العم من الأم وبنت
العمة إذا تركنا أبا وهو بعيد وإذا كان معك بنت بنت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وبنت ابن الغربي فلبنت الابن جنة أبيها النصف ولبنتي الآخر
مثله ولو كان ثلاث بنات إخوة متفرقين فللسدس
لبنت الأخ من الأم والباقي لبنت الأخ للابوين كما مر ولو
كان بنت بنت وبنت اخ لام فالمال لها دونه وبلغي النسب
إلى الوارث لاحلاك لجهة وإذا كان بنت بنت وبنت
بنت ابن فالمال بينهما على أربعة إن قلنا كل ولد للصلب
جهة وإن قلنا كلهم جهة فالمال للثانية لتسقيها إلى الوارث
ولو كان معهما بنت بنت أخرى فالمال لولد بنتي
الصلب على الاولى ولولد الابن على الثانية وإذا كان بنت
بنت وبنت بنت بنت اخرى وبنت بنت ابن فعلى الاولى
المال للاولين وعلى الثانية هو بين الاولى والثالثة على
اربعة وإذا كان عمة وابن خال فله الثلث ولها الثلثان
فإن كان معهما خالة أم سقط بها ابن الخال وكان لها
السدس والباقي للعمة على المذهب وإن قلنا كل وارث جهة
فلا شيء للخالة والقسمة كما تقدم وإذا كان خاله أم وخاله
أب فالمال لهما بالسوية لجدتين فإن كان معهما أم
أبي أم اسقطتهما عند من جعل كل وارث جهة وعلى المذهب

تسقط هي دونها وإذا كان ابن ابن اخت لام وبنت ابن ابن
اخ لاب فله السدس ولها الباقي ويلزم من جعل الاخوة
جهة أن يجعل المال للبنت وهو بعيد جدا حيث يجعل
أجنبيين أهل جهة واحدة وإذا أدلى جماعة بوارث واحد
ولم يتفاضلوا بالقرب إليه فنصيبه بينهم على حسب
سهامهم منه لو ورثوه إذا أدلوا إليه بأنفسهم سواء
اختلفوا منا لهم منه كالاخوة المتفرقين أو كابيه والاخوة مثل ابي أم وخال وخاله
أو تساوت سهامهم منه كاولاده أو اخوته غير المتفرقين
لكن يسوى بين ذكرهم وانثاهم وعنه تفضيل الذكر
الا في ولد الام وعنه التسوية الا في الخال والخالة فحاصة
وإن كان ادلاؤهم اليه بواسطة إما متحدة مثل اولاد
خال وابوي الى أم وإما متعددة مثل اولاد خال واولاد
خالة جعلت الوارث كبت وزنه الواسطة ثم الواسطة كبت
وزنه المدلون به وفي تفضيل الذكر على الانثى فيهما الروايتان
وإذا أدلى ذو رحم بقرابتين ورث بهما ولا عول في مسائل
ذوي الارحام الا في اصل التركة فانه يعول الى سبعة كالفرائض

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وبنت بنات اخوات متفرقات واذا كان معهم احد الزوجين
اعطي فرضه بلا عجب ولا عول وقسم الباقي بينهم كما قسمتم بين
من ادلوا به فاذا خلف زوجه وبنت بنت وبنت اخ لاب
فللزوجة الربع والباقي بينهما نصفين على الخصوص وتصح
من ثمانية وعلى الثاني الباقي بينهما على سبعة لبنت البنت
اربعة ولبنت الاخ ثلثة وتصح من ثمانية وعشرين ⊙

باب ميراث الحمل

من مات عن ورثته
فيهم حمل فطلب القسمة من لا يسقطه اعطي اقل ما يرث
ووقف للحمل نصيب ذكرين الا ان يكون نصيب اثنين اكثر
فيعقفه ولا يعطى من قد يسقطه الحمل شيئا واذا وضع اعطي نصيبه
وزد الباقي الى مستحقيه واذا استهل المولود صارخا او عطس
او ارتضع او تنفس ورث وورث ولا يكفي مجرد الحركة
والاختلاج وفي من ظهر بعضه فاستهل ثم انفصل باقيه
ميتا او ميتا وان ولدت توائم فاستهل احدهما وجهل
عينه عين بالقرعة واذا مات الكافر عن حمل منه لم
يرثه لحكمنا باسلامه قبل وضعه نص عليه وكذلك ان
كان من نكاح فاسد امه قبل وضعه باب ميراث المفقود

من انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة كتجارة وسياحة ونحوها
انتظر به تمام تسعين سنة من يوم وعنه ينتظر ابدا بغير تقدير
بل يحمل ذلك الى اجتهاد الحاكم وقال ابن عقيل ينتظر تمام مائة
وعشرين سنة من ولادته وان كان ظاهرها الهلاك كمن
فقد من بين اهله او في مفازة مهلكة كالجباب او بين الصفين في
الحرب او في لجة البحر اذا غرقت سفينته ونجا قوم
دون قوم انتظر به تمام اربع سنين فقط وعنه تمام ثمان مع
اربعة اشهر وعشر ثم يجعل ماله لورثته وعنه ما يدل على
انه كالقسم الاول فان مات له من يرثه في مدة التربص دفع الى
كل وارث اليقين ووقف الباقي وظن بقاءه ان عمل المسئلة على
انه حي ثم على انه ميت ثم تضرب احد اعماريه الاخرى ان تباينتا
او وفق وفيها ان توافقتا او جزء باحدهما ان تماثلتا او باكثرهما
ان تناسبتا وتعطى الاقل لمن يرث منهما ولا يعطى شيئا ممن
يسقط في احدهما وللباقي الورثة ان يصطلحوا على ما زاد من
الموقوف عن نصيب المفقود او على جميعه ان لم يكن له فيه حق
بان يكون ممن يحجب ولا يرث وقيل وقف عندي تعمل
المسئلة على تقدير حياته فقط ولا يقف شيء سوى نصيبه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ان كان بيت وهل يؤخذ ممن معه احتمال زيادة ضمن بها يحمل
وجهين ومتى بان للمفقود حيا او ميتا يوم موت مورثه عمل على
ذلك وان انقضت مدة تربصه ولم يتبين شئ قسم ما وقف
للمفقود على ورثته كتابز ماله وقيل يرد الى ورثة الميت
الاول ضل هذا لا يجوز في مدة التربص ان تقضى منه ديته
ولا ينفق منه على زوجه او بهيمته وعلى الاول يجوز ذلك كتابز
ماله وهو الاصح

باب ميراث الخنثى

له دد رجل وفرج امراة فان سبق البول من ذكر فهو
رجل وان سبق من فرجه فهو امراة وان خرج منهما سواء اعتبر
اكثرهما وقيل لا يعتبر الكثرة فان استويا فهو مشكل
فان رجي انكشاف حاله لصغره اعطي هو ومن معه اليقين
ووقف الباقي حتى يبلغ فيظهر فيه علامات الذكور من نبات
لحيه والاحتلام من ذكر او علامات النساء من الحيض وتملك
الذي ونحوه نص عليه فتعمل بذلك فان ايس من ذلك
بموته او بلوغه وعدم العلامات اعطي هو ومن معه ممن يختلف
انصبته بذكورته وانوثيته نصف ما يرثه لو كان ذكرا ونصف
ما يرثه لو كان انثى الا ان يرث باحدهما فقط فيعطى نصفه وسواء

كان الخنثى ومن معه ستراجمان من جهتين صلبيتين كولد خنثى
وعم او كولد خنثى واب او كاخت لابوين وولد اب خنثى او
من وجه وبعيد كالاولاد والاخوة المتفقين او ذوي الفروض
العائلة وطريق العمل في القسمين ان تعمل المسئلة على انه ذكر ثم على
انه انثى ثم تضرب احداهما او وفقها ان توافقتا في الاخرى
والمتباينة ضا نوع من الموافقة او تجتزي باحداهما ان تماثلتا
ثم تضرب ذلك في اصل المسئلتين ثم من له شئ من احدى المسئلتين يضرب
في الاخرى او وفقها وفي المتباينتين جميع ماله منهما وان ثبت
نسب نصف ميراثه الى جملة التركة ثم بسطت المنسوبة
التي تجتمع معك من مخرج جمعها منه يقع للمسئلة ومن القسم
الثاني وجه ثالث وهو ان تنظر الى مالكل واحد منهما من
المزاحمة المتجددة ثم تجمع ذلك وتقسم عليه مسئلة انهما
ذلك ابن وولد خنثى على الاول تصح من اثني عشر بطريق الضرب
للابن ستة وللخنثى خمسة ولذلك بطريق البسيطة بان
تقول للخنثى في حال النصف وفي حال الثلث فله نصفهما
الربع والثمن وللابن في حال الثلثين وفي حال النصف
فله نصفهما ثلثان وربع فابسطها لتصح بلا كسر تكن اثني عشر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كما سبق وعلى الثاني المال بينهما على سبعة لأن للابن اذا انفرد
المال وللخنثى اذا انفرد ثلثه ان باعه فيقسم المال عليهما كما
ذكرنا ولو كان معهما زوجة او ام قسمت الثاني بعد فرضهما
على اثني عشر على الاول وعلى سبعة على الثاني ولو كان زوج
واخت لابوين وولد اب خنثى فللاخت في حال نصف المال وفي
حال ثلثة اشباعه فتعطى نصفها وهو بعد البسط ثلثة عشر
من اصل ثمانية وعشرين وللزوج كذلك وللخنثى سبع
المال في حال لاغير فتعطى نصفه وهو سهمان من الاصل للذكر
وعلى الثاني تقسم المال على نصف ونصف وتصف سدس
فتصح من ثلثة عشر للخنثى سهم ولكل واحد من الاخرين ستة ولو
كان زوج وام واخوة لام وولد اب خنثى فعلى الاول تقول
ليس للخنثى الا نصف عايل وهو اثنا عشر فتعطي نصفه سدس المال
وللباقي المال في حال والاثنان في حال فتعطون نصفها خمسة
اسداس المال على ستة فتصح من ستة وثلاثين وكذلك تصح بطريق
الضرب وعلى الثاني تقول للخنثى ربع المال وللباقين بصفة
وسدس وثلث فتقسم المال عليها فتصح من خمسة عشر ولو
كان معك خنثيان او اكثر زدتهم بعدد اجوالهم فللخنثيين

اربعة اجزاء وللثلثة ثمانية وللاربعة اثنا عشر وعلى هذا
ابدا كلما زادوا واحدا تضاعف عدد اجوالهم وقيل يزيدون
حالين لا غير ذكورا واناثا فان تراجعوا هم وغيرهم من وجه واحد
فيها وجه ثالث وهو قسمة جميعهم بينهم على انصبائهم مثنى ثنى
مثاله ابن وولدان خنثيان فعلى الاجوال التي من ستة وثلاثين
للابن ثمانية وسبعون ولكل خنثى احد وتسعون وعلى الحالين
التي من اربعة وعشرين للابن عشرة ولكل خنثى سبعة وعلى الثالث
التي من عشرة للابن اربعة ولكل خنثى ثلثة فان اردت
العمل لتعطي اليقين قبل الايائس من انكشاف حالهم زدتهم
بجميع اجوالهم قوة واحدا وكذلك ان اردت ذلك في المفقودين
فصاعدا

باب ميراث الخنثى والهدمي

اذا مات متوارثان معا وعلم الوارث دون ذلك لم يتوارثا وان
جهلوا كيف ماتا او تحققوا السابق وجهلوا عينه ورث كل
واحد منهما من صاحبه من تلاد ماله دون ما ورثه عن الميت
معه فيقدر احدهما ماتا اولا ويورث الآخر من تركتيهما ثم
انه يسلمها على ورثة الاحياء ثم يتبع الآخر وتركة ذلك
فلو مات كذلك اخوان احدهما عتيق زيد والآخر عتيق عمرو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وصار مال كل واحد منهما لمعتق الآخر ولو علموا السابق ثم
انشئ فالحكم كما لو جهلوا أولا وقال القاضي في خلافيه
لا تمتنع أن يقول هنا بالقرعة وإن ادعى ورثة كل ميت
سبق الآخر ولا بينة أو تعارضت بذلك البينة تحالف
ورثتهما لاستحقاق الدعوى ولم يجز أن تنتقل عليه في إحدى
وأيهما ماتا فقال زوجها مات قبلها فورثتها حلف كل واحد
منهما لإبطال دعوى صاحبه وكانت تركة الابن لأبيه وتركة
المرأة لأخيها ولزوجها نصفين وقال ابن أبي موسى يعين السابق
بالقرعة وقال أبو الخطاب وغيره يتوقف فإن قال لو
جهل الورثة حالهما وخرجوا على المنصوص من منع الإرث مع
الجهل والصحيح النفوذ كما إذا قال الجزئي ولو عين
الورثة وقت موت أيهما وشكوا هل مات الآخر قبله أو
بعده ورث من شك في وقت موته من الآخر إذ الأصل بقاؤه
وقيل لا توارث بينهما بحال وهو بعيد

باب ميراث المطلقة

من أبان زوجته في غير مرض الموت
المخوف قطع التوارث بينهما فما حلا قته الرجعي فكمعتقة
ما لم تنقض عدتها وإن أبانها في مرض موته المخوف منهما

وقف

لم يقصد حرمانها كمن طلقها ثلاثا ابتداء أو طلقة بعوض من غير
أو على الثلاث على فعل لا بد لها منه كصلاة الفرض وكلامها
فعلته أو وطئ حماتها أو قال للزنية إذا أتممت وللأمة إذا
عتقت فأنت طالق ثلاثا أو علم أن سيد الأمة قال لها
إن جئتني غدا بائعا نفسك اليوم أو علقه بنفي البصمة على سريه
أو على فعل نفسه ففعله في المرض أو على نكاحه لقوله
لأتزوجن عليك فلم يفعل حتى مات أو وكل في بتها من
يطلق متى شاء فطلق في مرضه ورثته ما دامت في العدة
بقرء واحد ولم يراجعها فإن انقضت العدة أو كان الطلاق
قبل الدخول لم ترثه وعنه ترثه ما لم تتزوج فعلى هذا إن تزوج
أن بعاشوها ثم مات فميراث الزوجية بين الخمس وعنه
وهو الأصح أن ربعه للبتوتة وثلثه إن باعه للإبانة إن
تزوجت في عدته والا فللثلاث السوابق بالعقد ولو
كان مكان البتوتة أن يتزوج فرض الزوجة للثمان على
الأول وللمطلقات فقط على الثاني فإن مات أحدهن
المطلقات أو تزوجت فنصيبها للمتبقيات إن تزوجت
في عدته والا فلمن بقي إلى أن يكمل المطلقات أربعا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وكذلك علم من ترجح أن بعدا بعد أن بت قال قد أخبرني بانقضاء عدتها فكذبته ومكنته من التزوج ومن لم يعلم في المبتوتة بقصد آخر مكان مريض لقيها بما يشوقها أو ابتدأها فارتدت ثم عادت فأسلمت أو علقه بفعل لها منه بد فعلته أو أبان منصرم من الإرث كالذمة والأمة فعتقت وأسلمت أو علقه بمجيء الغد فصمت وأسلمت قبله أو علقه في الصحة على شرط ليس من صنعه ولا صنعها أو من صنعها ولا منه بد فوجد في المرض أو ولي المريض المجنون أم زوجه نحو كطلاق الصحيح وعنه كالمريض المبهم ولو علقه في الصحة على فعل لها لا بد لها منه فعلته في المرض أو قبل فيها في الصحة وبانت منه باللعان في المرض فعنه روايتان أصحهما أنه كالبدار الإبانة في المرض وإذا حلت المبتوتة ما يقطع نكاحها لم يقطع إرث زوجها في العدة وفي ما بعدها وجهان إلا إذا لم يتهم بقصد المعتقة تحت عبد فيقطع على الأصح كإبانة المسلم للكافرة ومن أراد زوجه ابنه أو ضعة المريض وقوله وارث على ما يصح نكاحهم لم يقطع إن منها إلا أن يكون له إزالة بت سواها وسواء ثم إزنه أو انقطع لتهد دقتل أو بجب حجه

مات

وإن طاوعته لم يرث على الأصح ومن عن زوجات بخلاص بعضهن فاسد أو انقطع قطعا يمنع الإرث ولم يعلم عنها أخرج الوارث بالبينة ومن ادعت عليه زوجته حلا لا يقطع الإرث لجواز لم تنكه إن مات إذا كانت مقيمة على قولها باب موانع الإرث من قتل أو رق واختلاف دين

القاتل عمدا أو خطأ بمباشرة أو سبب لا يرث من قتله مثلا مضمونا بقود أو دية أو كفارة فأما ما لا يضمنه كالقتل حدا أو دفعا عن النفس أو قتل العادل الباغي والباغي العادل على الأصح فلا يمنعه الإرث وعنه يمنع الباغي دون غيره وعنه يمنع فلا يرث قاتل بحال ولا يرث مسلم كافرا إلا بالولاء وعنه لا يتوارثان به أيضا فإن أسلم الكافر قبل قسمة ميراث المسلم ورث منه وعنه لا يرث كالذمي يعتق قبل القسمة ويرث الكفار بعضهم بعضا وإن اختلفت مللهم وعنه أن اليهود ملة والنصارى ملة وسائر الكفر ملة وأن كل ملة لا ترث الأخرى وتوارث الذمي والمستأمن والحربي وكذلك الذمي والحنفي تحت عليه وقال أكثر أصحابنا لا توارث بين ولد المرتد لا يرث أحدا إلا أن يسلم قبل قسمة الميراث

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فَفِيهِ الْمَسَائِلُ فَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ عَلَى رِدَّتِهِ فَمَالُهُ فَيْءٌ وَعَنْهُ لِوَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَعَنْهُ لِوَرَثَتِهِ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ الَّذِي لِعِصَابَةِ وَالرِّقُّ لَا يُورَثُ عَنْهُ وَإِنْ قُلْنَا يَمْلِكُ بِلْ مَالُهُ لِسَيِّدِهِ وَلَا يَرِثُ أَبَدًا بِحَالٍ وَقِيلَ فِي الْمُكَاتَبِ خَاصَّةً مَوْتُ لَهُ عَبْدٌ ثُمَّ يُؤَدِّي فَيَعْتِقُ أَنَّهُ يَأْخُذُ إِرْثَهُ بِالْوَلَاءِ وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهُ وَرِثَ عَنْهُ مَا مَلَكَهُ بِحُرِّيَّتِهِ وَرِثَ وَحُجِبَ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الرِّقِّ فَإِذَا كَانَ بِنْتٌ نِصْفُهَا حُرٌّ مَعَ أُمٍّ وَعَمٍّ أَخَذَتْ نِصْفَ الْحُرِّيَّةِ نِصْفَ الثُّلُثِ وَحُجِبَ بِهِ الْأُمُّ عَنْ نِصْفِ السُّدُسِ فَيَبْقَى لَهَا الرُّبُعُ وَبَقِيَ لِلْعَمِّ سَهْمَانِ مِنْ أَرْبَعَةٍ فَإِنْ كَانَ مَكَانَهَا بِنْتٌ قِيلَ لَهُ نِصْفُ الْمَالِ وَقِيلَ نِصْفُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرْضِ الْأُمِّ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ وَفِيهِ بُعْدٌ وَقِيلَ سُقُوطُ مَا يَسْتَحِقُّهُ بِكَمَالِ الْحُرِّيَّةِ مَعَ ذِي الْفَرْضِ وَهُوَ هُنَا خُمُسُ أَسْدَاسِ الْمَالِ فَيَعْطَاهُ نِصْفَهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي كُلِّ عَصَبَةٍ نِصْفُهُ حُرٌّ مَعَ قَرِينٍ يَسْقُطُ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْقُطْ بِهِ كَبِنْتٍ وَعَمٍّ مَعَ ابْنٍ نِصْفُهُ حُرٌّ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَهُ نِصْفُ الْمَالِ وَعَلَى الْآخَرِ لَهُ نِصْفُ الْبَاقِي بَعْدَ الْفَرْضِ وَهُوَ أَصَحُّ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ فَرْضٌ يَسْقُطُهُ حُرِّيَّتُهُ كَابْنٍ نِصْفُهُ حُرٌّ وَأُخْتٍ وَعَمٍّ فَلَهُ النِّصْفُ وَلَهَا نِصْفُ

الْبَاقِي فَرْضًا لَا تَعْصِيبًا وَالْبَاقِي لِلْعَصَبَةِ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ عَصَبَةٌ مِثْلُهُ كَابْنَيْنِ نِصْفُ أَحَدِهِمَا حُرٌّ فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا بِأَنْ يَقُولَ لَكَ بِالْحُرِّيَّةِ النِّصْفُ فَنِصْفُهَا نِصْفُهُ وَتَقُولُ لِلْحُرِّيَّةِ أَخُولُ حَقَّكِ بِالْحُرِّيَّةِ عَنِ النِّصْفِ فَنِصْفُهَا عَنْ نِصْفِهِ فَيَبْقَى لَكَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ وَقِيلَ الْمَالُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا جَمْعًا لِلْحُرِّيَّةِ فِيهِمَا وَقِسْمَةً لِإِرْثِهِمَا عَلَى طَرِيقِ الْعَوْلِ فَإِنْ كَانَ نِصْفُهُمَا حُرًّا فَلَهُمَا ثَلَاثَةٌ أَنَّ بَاعِ الْمَالِ بِالسَّوِيَّةِ تَنْزِيلًا لَهُمَا وَخَطًّا بِأَحْوَالِهِمَا مِنْ حُرِّيَّةٍ وَرِقٍّ مُجْتَمِعَيْنِ وَمُفْتَرِقَيْنِ وَقِيلَ يَتَرَجَّحُ مُجْتَمِعَيْنِ فِي الْحُرِّيَّةِ وَالرِّقِّ لَا غَيْرُ فَيَكُونُ لَهُمَا بِحُرِّيَّتِهِمَا الْمَالُ فَيُنَصَّفُ نِصْفُهُ وَالْبَاقِي لِلْعَصَبَةِ وَقِيلَ الْمَالُ كُلُّهُ لَهُمَا جَمْعًا لِلْحُرِّيَّةِ مِنْهُمَا بِمَنْزِلَةِ ابْنٍ وَلَوْ كَانَ ابْنٌ وَبِنْتٌ نِصْفُهُمَا حُرٌّ وَعَمٌّ فَلَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ خُمُسَاهُ اثْنَانِ الْمَالِ عَلَى الْأَوَّلِ وَنِصْفُهُ عَلَى الثَّانِي وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ عَلَى الثَّالِثِ وَلَوْ كَانَ مَعَهُمَا أُمٌّ فَلَهَا السُّدُسُ عَلَى الْوُجُوهِ كُلِّهَا وَلِلِابْنِ عَلَى الْأَوَّلِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ مِنْ أَصْلِ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ وَلِلْبِنْتِ اثْنَا عَشَرَ وَعَلَى الثَّانِي هَلْ لَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ نِصْفُ الْمَالِ أَوْ نِصْفُ الْبَاقِي بَعْدَ السُّدُسِ عَلَى وَجْهَيْنِ وَعَلَى الثَّالِثِ هَلْ لَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ أَوْ ثَلَاثَةُ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ارتباع الباقي بعد السدس على الوجهين ولو كان ابن وابن ابن
بنتها حر فللابن النصف وللابن الابن على الاول الربع وعلى
الثالث السدس واخان ابوبكر وكاشي له على الاوسط ولو
كان ابن حر وابن نصفه حر سوا بن ثلثة حر فعلى الاول هي
من ستة وثلاثين للمكمل ثلثة وعشرون وللمنصف ثمانية
وللاخر خمسة وعلى الثاني نقول لهم ثلث المال بينهم بالسوية
وسدسه للمكمل والمنصف والباقي للمكمل يجتمع له خمسة
وعشرون وللمنصف سبعة وللاخر اثنا عشر وعلى الثالث المال
بينهم على اثني عشر واذا كان عم وبنتان نصف احدابهما حر
فعلى الاول للحرة ربع وسدس وعلى الثاني لهما ثلثة ارباع
الثلثين وهو النصف بينهما على ثلثة وقيل على اربعة وعلى
الثالث يقسم النصف ونصف السدس بينهما اثلاثا ولو كان
نصفها حرا فلهما بالسوية على الاول خمسة اثمان ثلثي
المال وعلى الثاني ثلثة نصف الثلثين وعلى الثالث نصفه
والباقي للعصبة واذا كان بنت وبنت ابن نصفها حر
وعم فللبنت الربع ولبنت الابن على الاحوال السدس
وعلى الاخيرين نصف السدس وعلى الجميع الربع والباقي للعم

واذا كان ام وجدة نصفها حر فللام السدس والجدة على الاول
ربع السدس وعلى الثالث نصف السدس ولا شئ لها على الاوسط
ولو كانت الجدة حرة لاخذت نصف السدس وجها واحدا واذا
كان مع ام اخوان باحدهما رق فلها الثلث كاملا اخذا من قاضيخان
وابن عقيل وقال ابو الخطاب ينقصها منه بقدر ما فيه من
الحرية فيجعلها بنصف حرة عن نصف السدس وثلثها عن
ثلثه ويرجعها عن رأيه والاول اصح ويرد على المعتق بعضه
اذا كان ذا فرض ولذلك ان كان عصبة ولم يصبه من
التركة بقدر حريته من نفسه لكن ربما استحل بالرد
ان يلتقط قدر حريته من نفسه منع الزيادة وورثت على عشرة
ان التقط والا فهي لبيت المال واذا كان بنت نصفها حر
فلها نصف التركة بالفرض والرد ولو كان مكانها ابن
فله نصف التركة بالعصوبة والباقي في المثلين لبيت المال
ولو كان ابنان نصفهما حر وثلثا لهما نصف التركة او
ثلثه ان باعهما مع عصبة بقوا فالباقي لهما بالرد اذا لم يكن
عصبة واذا كان بنت وصدة نصفها حر فالتركة
لهما نصفان بالفرض والرد لا يزدهما على قدر حريتهما ليلا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يأخذ من نصفه حر فوق نصف التركة وان كان ثلثه او ربعها
حرا فالتركة بينهما اثلاثا او ارباعا على قدر فرضهما لفقد الزيادة المنعة
وان كان ثلثها حرا فلها ثلثا التركة بالسوية والباقي للبنت
المال ولو كان ام حر وابن نصفه حر فالتركة بينهما
اذا لم يعصبه بالسوية على الوجوه الثلثة مع العصبة وقال
ابو بكر يرد الباقي عليهما على قدر حقهما فتكون التركة بينهما
اخماسا على احتمال وعلى اول وجهه اثلاثا وعلى ثالث وجهه لها نا
وقياس قوله هذا ان يرد على المعتق بعضه على قدر حقه
مطلقا وان جاوز فتنجر ثلثه وان من مضى من نجومه
يحتمل له المال اذا انفرد والاول اصح

باب الولاء

كل من اعتق رقبة هو من اهل واجب من نذر او كفارة
او كفارة ظهار او غير عليه او عتق عليه برحم
او استيلاد او كتابة او تدبير او وصية بعتقه فله عليه الولاء
وان اختلف دينهما وعلى اولاده من نسبه او زوجة عتيقه
وعلى معتقيه ومعتقي اولاده الموصوفين واولادهم ابدا ما تناسلوا
وبرئت به جهت بيتنا من قبل ثم من بعده اقرب عصبته وعنه
في المكاتب ان ادى الى الورثة فولاؤه لهم وان ادى الى المولى فالولاء

بينهما على ذلك والاول اصح وعنه في السائبة والمعتق في الواجب
لا ولاء عليه بل ماله لبيت المال وعنه يرد ولاؤه في مثله
وهل ولاية الاعتاق للسيد او للامام على روايتين فاذا خلف
بنته ومعتقه فالمال بينهما على الاول وعلى الثانية هو للبنت
بالفرض والرد وعلى الثالثة بعضه للبنت وبعضه يصرف
في العتق ومن كان ابو حر الاصل وامه عتيقه وابوه
مجهول النسب فلا ولاء عليه ويميل عليه الا المولى فيه ومن
اعتق عن غيره بغير اذنه وقع العتق والولاء للمعتق الا ان
يعتقه عن ميت في واجب عليه فيقع للميت ولو قال
له الغير اعتق عبدك عني او اعتقه عني مجانا او اعتقه عني
وعلي ثمنه ففعل فالعتق والولاء للسائل وان كان
عن واجب ويجزئه عنه ولا يلزمه العوض الا حيث
التزمه وعنه يلزمه العوض الا حيث نفاه وعنه
العتق والولاء للمسئول لا للسائل الا حيث التزم العوض
وان قال اعتق عبدك وعلي ثمنه او اعتقه عنك وعلي
ثمنه ففعل فالثمن للسائل والولاء والعتق للمسئول وان
كان عن واجب ويجزئ عنه ويحتمل ان لا يجزئ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عن الواجب وقال القاضي في موضع لا يجزئ عن الواجب
ويقع العتق والولاء للنائل وفيه بعد ومن قال له
كافر اعتق عبدك المسلم عني وعلي ثمنه فهل يصح ذلك
على وجهين ولا يرث المرأة من الولاء الا عتقاها واولادهم ومن
جر ولاءه وعتقاء انها اذا كانت ملاعنة على زوجها قد
ذكرت وعنه في بنت المعتق خاصة يرث نقلها ابو طالب
واتج بجنب ابنه حمزة فلو اشترى ابن ابن اخته اباها بالنسبة
عتق ثم اشترى عبدا واعتقه ثم مات العتيق بعد الاب
ورثه الابن دون البنت على الاولى وعلى الثانية يرثانه اثلاثا
ولا يرث بالولاء ذو فرض الا الاب والجد يرثان الشدس
مع الابن والجد مع الاخوة حيث يفرض له معهم وفي البنت
نص عليه وقيل لا فرض لهما بحال بل يسقطان مع الابن والجد
الجد كاحد الاخوة وان كثروا ولا يباع الولاء ولا يوهب
ولا يورث وانما يرث به اقرب عصبة السيد اليه يوم
موت عتيقه لا يوم موت السيد فاذا مات السيد عن
ابنين ثم مات احدهما عن ابن ثم مات العتيق فارثه لابن
معتقه ولو خلف احد الابنين ابنا والاخر بنتين ثم مات

العتيق فارثه بينهم على عددهم وعنه يورث الولاء كالميراث
المال لكن يختص العصبة فيكون كابن الابن للمقدم نصف
الارث في المسلمين واذا مات امرأة عن ابن وعصبة فولاؤها
ولها عتيق فولاؤه لابنها وعقله على عصبتها فان اعدم من
فالولاء لعصبتها ونقل عنه جعفر بن محمد ان الولاء لعصبة
بنيها دون عصبتها وهو موافق لقوله الولاء لا يورث

باب جر الولاء

من عتق عليه رقيق فباشر
او شب لم يجر عنه ولاؤه بحال فان تزوج عبد معتقه
قوم ثم حملت منه وولدت فولاء اولادها لموالي امهم بحال
عتق الاب اجر ولاءهم الى معتقه ولا يعود الى موالي امهم
بحال وان عتق جدهم قبل الاب لم يجر ولاءهم بحال وعنه
يجر الى مولاه بكل حال ثم عتق والاب حي عتق بعده اجر
اليه الولاء منه والا فلا بقي له وعنه ان عتق والاب ميت جر الولاء
وان عتق والاب حي لم يجر سواء عتق الاب بعد او مات قنا
حكاها الخلال وعنه يجر اذا عتق والاب ميت فاما ان
عتق في حياته ولم يجره حتى مات قنا فيحتمل ان يجر
ويكون في حياة الاب لموالي الام نقلها ابو بكر في الشافي ولو اشترى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أحد الأولاد أباه عتق عليه وله ولاؤه وولاء إخوته وبقي ولاء
نصيبه لمعتقي أمه لأنه لم يعتق عنه ولو اشتراني هذا الولد عبدا فأعتقه
ثم اشترى البيت أباه معتقه فأعتقه ثبت له ولاؤه وجر ولاء
معتقيه فصار لكل واحد منهما ولاء الآخر ومثله لو أعتق الحربي
عبدا كافرا ثم سبي البيت معتقه ثم أعتقه فلكل واحد منهما
ولاء صاحبه ولو سبي المشلول البيت فاسترق ثم أعتق
فولاؤه لمعتقه الأخير وقيل للأول فقط وقيل لهما على القولين
وهو الأصح لأنه بالعتق الثاني عاد إلى ما كان للأول قبل الرق من ولاء ولده
أو عين إلى الأخير

باب دور الولاء

اشترى رجل وأخته أباهما نصفين فقد عتق وثبت ولاؤه
لهما وجر كل واحد منهما نصف ولاء صاحبه ويبقى نصفه
لموالي أمه فإن مات الأب وورثاه بالنسب الثلثان وإن مات
البنت بعده ورثها أخوها بالنسب فإن مات أخوها بعدها
فماله لموالي أبيه وهم أخته وموالي أمه فلموالي أبيه النصف
والنصف الآخر لموالي الأخت وهم أخوها وموالي أمها فلموالي
أمها نصف ذلك وهو الربع يبقى الربع وهو للجزء الدائر
لأنه خرج من تركة الأخ وعاد إليه فقيل هو لموالي أمه

وقيل لبيت المال وقيل يرد على سهام الموالي إلا الأم فلموالي أمه البنت
ولمعتقي أبيها الثلث

باب الإقرار بمشارك في الإرث

إذا أقر الورثة كلهم وهم جماعة أو واحد ورثت لا يسارهم
أو بيسارهم بصدقهم وكان صغيرا أو مجنونا ثبت نسبه وإرثه
وإن أقر بعض الورثة لم يثبت نسبه الآن فشهد عدلان منهم
أو من غيرهم أنه ابنه مثلا أو أنه ولد على فراشه أو أنه أقر به
ولزم المقر إن لم يثبت نسبه أن يدفع إليه ما في يده إن
كان يحجبه حجب نقصان فما فضل عن إرثه فإن لم يفضل شيء فلا شيء
له وإن خلف ابنين فأقر أحدهما بأخ فله ثلث ما في يده
وإن أقر بأخت فلها خمس ما في يده وإن أقر بابن للميت فله
كل ما في يده ولو خلف أخا من أبوين وأخا من أم فأقر الأخ للأب
وحده بأخ من أبوين أخذ ما في يده وقال أبو الخطاب يأخذ
نصفه وهو سهمه وإن أقر به الأخ من الأم وحده فلا شيء له وطرد
العمل في الباب كله أن تصرت مسئلة الإقرار في مسئلة الإنكار
وراعى الموافقة ثم تعطي المقر سهمه من مسئلة الإنكار في مسئلة
الإقرار وتعطي المقر به سهمه من مسئلة الإقرار في مسئلة الإنكار
وما فضل فهو للمقر به ◎ ولو خلف ابنين فأقر أحدهما بأخوين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فصدقه أخوه بأحدهما ثبت نسبه فصار له ثلثة للمقر ربع
المال وللمنكر ثلثه وللمنتفي عليه كذلك إن جحد الرابع وإلا
فله الربع والباقي للمجحود ويصح من اثني عشر وعند أبي الخطاب
إذا صدق عليه بالمجحود لم يأخذ من المنكر إلا ربع ما في يده
ويصح من ثمانية للمنكر ثلثه وللمجحود سهم ولكل واحد من الابنين
سهمان وإن خلف ابنا فأقر لرجلين بكلام متصل ثبت نسبهما
إن اتفقا أو اختلفا وكانا توأمين وإلا فوجهان وإن أقر
بأحدهما ثم بالآخر فكذب الأول بالثاني ثبت نسب الأول
دون الثاني وأخذ الأول نصف ما في يد المقر والثاني ثلثه ما
بقي في يده وإن كذب الثاني بالأول وهو مصدق به ثبت
نسب الثلثة والمال بينهم وقيل بسقوط نسب الأول فيأخذ
الثاني ثلثي ما في يد وثلث ما في يد المقر ومن أقر بزوجة
لمورثه لزمه من إرثها بقدر حقه ومن أقر في مسئلة
قول بمن ينزل العول كزوج وأخت أقر بإخوة لأب ضربت
مسئلة الإقرار في مسئلة الإنكار تكن ستة وخمسين فتعمل
كما ذكرنا يكن للزوج أربعة وعشرون وللمنكر ستة عشر ويد
المقر مثلها لها فإقرارها سبعة يبقى بتسعة فتعطى للأخ فإن

صدقها الزوج فهو يدعي أربعة والأخ الذي أربعة عشر فاقسم التسعة
الفاضلة على خمسة وأربعين تكن اثنين وستين للزوج ثمانية وعشرين وللأخ
ثلثة فإن كان زوج وأم وأخت فأقر للأخت بأخ فاضرب
وفق مسئلة الإقرار في مسئلة الإنكار تكن اثنين وستين
للأم ثمانية عشر وللزوج مع الإنكار تسعة وعشرون
ويد الأخت مثلها لها فإقرارها ثمانية يبقى بيدها أربعة
عشر للأخ ستة عشر يبقى ثلثة لأيهما أحد قبل
ثلثي يد المقر وقيل تجعل لبيت المال وقيل تقسم بين المقر
والزوج بالسوية فإن صدق الزوج المقر فهو يدعي تسعة
والأخ يدعي ستة عشر مجموعهما خمسة وعشرون فاقسم عليها
التسعة عشر بأن تضرب خمسة وعشرين في أصل المسئلة ثم
كل من له شيء مما تضرب في خمسة وعشرين ومن له شيء
من خمسة وعشرين يضرب في تسعة عشر ومن قال لرجل مات
أبي وأنت أخي فقال بل هو أبي ولست بأخي لم يثبت إنكار وإن
قال مات أبوك وأنا أخوك فقال لست أخي فالمال للمقر
به وإن قال مات زوجي وأنت أخوها فقال لست بزوجها فهل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

باب العتق

يقبل إنكاره على وجهين العتق أفضل من
من أعظم القرب وعتق العبد أفضل من عتق الأمة وعنه
عتق الإماء للنساء أفضل وفي اشتراء عتق من لا نسله
وكراهة كتابته روايتان وسعيد العتق بصريح القول وكنايته
مع النية صريحه لفظ العتق والحرية كفك رقبتك وكنايته قد
خليتك وأطلقتك وأذهبت حيث شئت وتحوه فأما قوله
لا سبيل أو لا سلطان أو لا ملك أو لا رق لي عليك وتنوكت
رقبتك وملكتك نفسك وأنت مولاي وأنت بنة وأنت سائبة
فعنه أنه كناية وعنه أنه صريح وأما قوله للأمة أنت
طالق أو حرام فليس بصريح وفي كونه كناية روايتان ولو
قال لعبده وهو أسن منه أنت ابني لم يعتق وإن أمكن أن يكون
منه لكن له نسب معروف على وجهين ويحتمل أن يعتق فيرثه
وإذا قال لعبده أعتقتك بألف أو بعتك نفسك بألف فقبل
عتق لزمه الألف وإن لم يقبل لم يعتق وإن قال أعتقتك
على ألف وعلي أن أعطيك ألفا فكذلك في إحدى الروايتين
والأخرى يعتق بلا قبول ولا شيء عليه وإن قال أعتق على

أن تخدمني سنة عتق بلا قبول ولزمه الخدمة على ما أمر كلامه
وقيل هي كالتي قبلها وإذا قال مما ملكت الخيار دخل فيه مكاتبه
ومدبرته وأمهات أولاده وأشقاصه وعبيد عبده التاجر
وكذلك إن ملك عبدي حر أو زوجتي طالق ولم ينو معينا
تناول الكل وإن قال أحد عبدي حر ولم ينو أو عينه وأنسيه
أو قال أول ما أملك أمتي حرة فولدت ولدين وأشكل السابق
أعتق أحدهما بالقرعة فإن بان للنابي أن الذي أعتقه أخطأ
القرعة عتق وهل يرق الآخر على وجهين وإذا قال
رجل إن كان هذا الطائر غرابا فعبدي حر وقال
آخر إن لم يكن غرابا فعبدي حر ولم يستبينا لم يعتق واحد
منهما فإن اشترى أحدهما عبد الآخر قبل يعتق عليه المشتري
وقيل إنما يعتق إذا تكاذبا وإلا عتق أحدهما بالقرعة
وهو الأصح ومن مثل بعبده مثلة أن قطع منه عضوا أو جرحه
عتق للآية نص عليه ومن ملك ذا رحم محرم عتق عليه وعنه
لا يعتق إلا عمود النسب فإن ملكه جملة عتق عليه من حين
ملكه وعنه لا يعتق حتى يولد في ملكه حيا فلو زوج أمته
بأمته فولدت ولدا بعد موت جده فهو رقيقة موروث عنه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كما نقله المزني وعلى الأول هو حر كما نقله أبو طالب وغيره
ولو ملك ولده أو ولد ولده من الزنا لم يعتق على المنصوص وقيل
يعتق وإذا عتق الأمة الجاهل عتق حملها إلا أن يستثني وإن
اعتق الحمل عتق وإن لم تعتق أمه وعنه لا يعتق الحمل منهما حتى
تضعه حيا فيكون لمن علق عتقه بشرط ولو اعتق المرتد
امة حملها لغيره عتق عليه وضمن قيمته ذكره القاضي وعندي
انه باق لمالكه ومن اعتق بعض عبده عتق عليه كله وإن
اعتق للمرتد شركا له في عبد أو كاتبه فأدى إليه أو
ملكه بفعله ممن يعتق عليه عتق عليه كله ولم يسر من شريكه
عتق بعد ذلك ونفض حق الشريك بتيمه وقت العتق
وإن معسرا اعتق نصيبه وبقي نصيب الشريك له وعنه يعتق
كله وتستسعى العبد في بقيته فإن ملك المرتد قهرا
كالارث بعض من يعتق عليه لم يسر في احد الروايتين وإذا
اعتق الكافر المرتد شركا له بين مسلم فهل يسري على
روايتين وإذا كان لشخص الشريك مكاتبا أو مدبرا لم يسر
السراية وهل يضمن بشخص الكتابة بقيمة مكاتبا أو بما بقي
عليه على روايتين وقال القاضي يمتنع السراية إلا أن تحمل

كان ع

العتابة او التدبير فيسري حينئذ ومن مات وله مكاتب
فاعتق بعض الورثة حصته فهل يسري على وجهين وإذا كان لرجل
نصف عبد ولآخر نصفه والآخر ثلثه فاعتق مؤسرا
منهم نصيبهما معا أو على التعاقب ضمان الباقي ووكلاه وقيل
يجعل على ملك عتيهما وإذا ادعى كل واحد من الشريكين الموسر
أن شريكه اعتق نصيبه عتق العبد كله واختلف كل واحد
الآخر لدعوى ضمان السراية وإن كان احدهما معسرا عتق
نصيبه خاصة وإن كانا معسرين لم يعتق منه شيء فإن اعسر
احدهما نصيب صاحبه حكم بعتقه ولم يسر إلى نصيبه وقال
ابو الخطاب يعتق جميعه وإذا قال لشريكه الموسر إذا
اعتقت نصيبك فنصيبي حر فاعتق الشريك عتق بالسراية
مضمونا وإن قال فنصيبي مع نصيبك حر عتق بالشرط
مجانا ولو قال ذلك لمعسر عتق بالشرط فيهما ومن قال
لأمته إذا ولدت ولدا او اول ولد تلدينه فهو حر فولدت
ميتا ثم حيا او قال آخر ولد تلدينه حر فولدت حيا ثم ميتا
ثم لم تلد بعده شيئا فهل يعتق ابنها على وجهين ويسري من
الجزء المعلق عتق الرقيق على ملكه وفي العبد وجهان وعنه لا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يصح بحال ولو قال لعبد اجنبي ان كلمتك فانت حر ثم ملكه
ثم كلمه لم يعتق برأيه واحدة فاذا قال آخر مملوك لمالكه فهو
حر وصححا الصفة فملك عبدا ثم مات فاخرهم حر
من حين ملكه وشبهه له ومن حلف بطلاق او عتاق على
ثم ابان الزوجة وباع العبد ثم عاد اليه فيمينه بحاله وان
فعل المحلوف عليه قبل عوده لم تحل يمينه ايضا وعنه في العتق
تحل وتخرج في الطلاق مثله وهو اختيار ابي الحسن
التميمي **باب التدبير** كل من صح عتقه
صح تدبيره فاذا قال لرقيقه انت حر او معتق بعد موتي او انت
مدبر او دبرتك عتق بموته من ثلثه ولو علق التدبير او العتق
بشرط ومات قبل وجوده بطل واذا قال لعبده ان شئت فانت
مدبر اختصت مشيئته بالمجلس وقيل لا تختص به مثل اذا
شئت ومتى شئت وهو الصحيح فان قال انت حر بعد موتي
بشهر او تخدم زيدا سنة بعد موتي ثم ارتجع فهل يصح رجوعه
بذلك على روايتين فان قلنا يصح فابرأه تقدم من الخدمة عتق
في الحال فان كانت الخدمة الموصى بها لكبيسة وهما توأمان
فاسلم العبد قبل تمامها عتق في الحال وقيل لزمه القيمة لبقية

لقيمة على روايتين ويجوز بيع المدبر وهبته وعنه لا يجوز ان
الا بغير الدين وعنه يباع العبد دون الامة واذا ابطل تدبيره
بالقول او باع المدبر ثم اشتراه لم يبطل كالعتق المعلق بصفة وعنه
يبطل كالوصية واذا اسلم مدبر الكافر الزم باداله ملكه
عنه وقيل لا يلزم به اذا استدام تدبيره بل يحال بينهما ويلزم
نفقته حتى يعتق بموته واذا دبر المرتد بطل كالهه في عبد لم يسبه
الى حق بكفره وقيل يبقى ويضمن قيمته ويصير كله مدبرا
للسيد وعلى مدبر بته وام ولده وولدهما من غير سيد بموته
بمنزلتهما الا ما ولدته قبل الاستيلاد والتدبير فلا يعتق
وولد المعتقة بالصفة بمنزلتها اذا كان حملا حين التعليق او
الصفة وان حملته وضعته فيما بينهم على وجهين ويخرج في
ولد المدبرة مثل ذلك **باب الكتابة** لا تصح
الكتابة الا من جائز التصرف وهي مستحبة لمن علم من عبده كسبا
وامانة وعنه تجب اذا طلبها واعتبر في المرض من الثلث
وقال ابو الخطاب من الثلث وتنعقد بقوله كاتبتك على كذا وان
لم يقل اذا اديته فانت حر ويحتمل ان يشترط قول ذلك اذا قبضه
ولا تصح الا على عوض معلوم منجم نجمين او اكثر يعلم بكل نجم قطعه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فاذا ادى الاعجم او ابى منها عتق وقال ابن ابي موسى يصح
على الجميع واحد ولا تسقط بموت السيد ولا جنونه ولا يملك
واحد منهما نقلها الا السيد اذا عجز العبد بان حل نجم فلا يؤدي
وعنه لا يعجز حتى عل بجهان ويملك تعجيز نفسه مع قدرته على الكسب
ولا يملك اذا ملك الوفاء وعنه يملكه وعنه يعتق بملك الوفاء
وان مات عن وفاء وقلنا يعتق بملكه فهل تسقط الكتابة على
روايتين واذا كاتبه بشرط فاسد كشرط الخيار او الولاء
لغيره لغا الشرط وصح العقد ويخرج فاسدها واذا فسدت
الكتابة لذلك او لجهل العوض او تحريمه فهي جائز من الطرفين
ويحصل العتق فيها بالاداء دون الابراء وفي انتهائها
بموت السيد والعجز عليه الجنون او نفقته واستيلاء الاولاد
والاكتساب فيها وجهان فاما الصحيحة فيملك بمجردها
كسبه ونفعه ولا يبيعه سيده ولا يرهنه ويملك كل تصرف
يصلح ماله من البيع والايجار ونحوهما وينفق على نفسه ورقيقه
وولده الذين يتبعونه الا اذا عجز ولم يفسخ سيده كتابته فلزم
النفقة لسيده ويتبعه ولده من امته وهل تصير به ام ولد
على وجهين ولا يتبعه ولده من امة لسيده الا بالشرط فان

كان امة تبعها ما ولدته في الكتابة قنا كان او مكاتبا وله ان
يتسرى ويأخذ الصدقة الا ان يشترط عليه تركهما وعنه لا
يصح الشرط وليس له ان يتسرى ولا يتزوج ولا يتبرع ولا
يكفر بالمال الا باذن سيده وهل له ان يبيع نساء او يرهن
او يضارب او يبتاع اذا مثل بعض رقيقه بعضا او تزوج رقيقه
او كاتبه او اعتق بمال في ذمته بغير اذن على وجهين ولا يأذن
من يكاتبه وعتقه للسيد الاول وقيل يكون للمكاتب ان
عتق وله ان يملك ذوي رحمه المحرم بالهبة والوصية فاما
بالشراء بغير اذن فعلى وجهين واذا ملكهم لم يحن بيعهم وكسبهم
له ومتى عتق عتقوا وان عجز رقوا معه ومن كاتب امته وطئ
ولمها جاز نص عليه وقال ابن عقيل لا يجوز بحال وعلى هذا يكره
له ويلزمه مهرها اذا لم تطاوعه ومع المطاوعة وجهان
ومن حلف ليكاتبن عبده لزمه اجر المثل وقيل انظاره مثلها
وقيل ان فعلها بالمكاتب وعلى السيد اذا ادى مكاتبه اتيان
برهن كتابته فان عجله له او وضع عنه بقدر جاز وان
ادى ثلثه ان باع الكتابة وعجز عن الرابع لم يعتق ولسيده
الفسخ نص عليه وقيل يعتق وظاهر قول ابي الخطاب عدم العتق

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ومنع السيد من التسخ وإذا كاتبه على عوض فأداه فبان به عيب
فله أرشه أو عوضه إن نفذ ولم يزل بالعتق ومن كاتب
بعض عبده أو شركاله في عبد بعتق أو دبر شريكه جاز وملك
من كتبه بقدر ما ملك منه وإذا كاتب اثنان عبدهما
على التساوي أو التفاضل جاز ولم يؤد إليهما إلا على قدر ملكيهما
فإن خص أحدهما بالأداء لم يعتق نصيبه إلا أن يكون بإذن الآخر
فإنه على وجهين ومن كاتب عبداله مشتركة بعوض واحد صح وقسم
بينهم على قدر قيمتهم يوم العقد وقال أبو بكر على عددهم وأيهما أدى
قسطه عتق وإن عجز الباقون وقال أبو بحنيفة لا يعتق واحد منهم
حتى يؤدي الكل وإذا أدوا وادعى أحدهم أنه أدى أكثر مما عليه
فالقول قول من أنكر وإذا كاتب ثلثة عبدا فأدى الأداء إليهم
فصدقه اثنان وأنكر الثالث شاركهما فيما أقر بقبضه وملك
شهادتهما عليه في حصته وبراءة المكاتب منه على المنصوص وقيل
المذهب رد شهادتهما وإذا اختلف السيد ومكاتبه في قدر مال
الكتابة فالقول قول السيد مع يمينه وعنه قول المكاتب وعنه
يتحالفان وإذا جنى المكاتب لزمه فداء نفسه قبل الكتابة وقيل
يتحاصان وإن مات وفي يده مال جمع عليه عتق واستقر الفداء

عليه وإن أعتقه سيده فالفداء على السيد وإن عجز وجنايته
على سيده فله تعيين وإن كانت على غيره فداه السيد ولا
يبيع فيها فنا والواجب فداء الجناية بالأقل من أرشها أو قيمته وعنه
إن كان الفداء للأجنبي على المكاتب أو على السيد إذا أعتقه فالفداء
وإن كان للسيد أو عليه حيث جنى بينه وبين السيد فالأرش كله وقيل
بالأرش كله بكل حال وإذا لزمته ديون معاملة فجر عنها تعلقت
بذمته دون رقبته وعنه بهما وهو أصح عندي ويجوز بيع المكاتب
ويبقى مكاتبا عند المشتري وإن الذي إليه عتق وله ولاؤه وإلا
عاد فنا له وكتابته كالعيب إذا لم يعلم بها المشتري وعنه لا يجوز
بيعه وإذا اشترى المكاتبان كل واحد منهما الآخر صح الشراء
الأول وبطل الثاني بطلا ومن مات وترك ورثته
زوجة مكاتبه صح نكاحها ويحتمل أن يبقى إلى أن يعجز
وإذا أسلم عبد الكافر الزم بإزالته عن ملكه فإن أبى بيع عليه
وقيل يصح كتابته ويكون ولاؤهن ومن أولد أمته ثم كاتبها أو كاتبها
ثم أولدها فادت عتقت وكسبها لها وإن مات ولم يؤد عتقت
بموته وهل كسبها أو للورثة على وجهين ولذلك إذا كانت
مدبرة أو دبر مكاتبه ثم مات ولم يؤد وحمله الشافعي أن عجز

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عَنْهُ عَتَقَ مِنْهُ بِقَدْرِهِ وَحَلَّ لَهُ بِقَدْرِهِ مِنْ كَسْبِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ
وَيَبْقَى بَاقِيهِ مُكَاتَبًا بِنَمَطِهِ بَابُ أَحْكَامِ الْأُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ
إِذَا عَلِقَتْ مِنَ الْجَارِيَةِ ثُمَّ وَلَدَتْ أَوْ وَضَعَتْ مَا يَتَبَيَّنُ بِهِ بَعْضُ
خَلْقِ الْإِنْسَانِ فَهِيَ لَهُ أُمُّ وَلَدٍ تَعْتِقُ بِمَوْتِهِ وَإِنْ لَمْ تَمْلِكْ غَيْرَهَا وَلَا يَجُوزُ
لَهُ بَيْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا وَلَا وَقْفُهَا وَلَا رَهْنُهَا وَلَا الْوَصِيَّةُ بِهَا وَلَهُ مَعَ ذَلِكَ
تَزْوِيجُهَا وَاسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا وَتُعْتَبَرُ فَادِرَتُهَا وَعَنْهُ تُجَدُّ وَلَوْ أَلْقَتْ
مُضْغَةً أَوْ عَلَقَةً لَمْ تَكُنْ بِهَا أُمَّ وَلَدٍ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَخْطُطُ فِيهَا فَعَلَى
رِوَايَتَيْنِ وَلَوْ أَحْبَلَ أَمَةَ غَيْرِهِ بِنِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ مَلَكَهَا لَمْ تَصِرْ
أُمَّ وَلَدٍ بِحَالٍ وَعَنْهُ تَصِيرُ بِذَلِكَ وَعَنْهُ إِنْ مَلَكَهَا حَامِلًا صَارَتْ
أُمَّ وَلَدٍ وَإِلَّا فَلَا عَلَى الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ إِذَا أَقَرَّ بِوَلَدٍ مِنْ أَمَتِهِ أَنَّهُ وَلَدُهُ
ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ هَلْ اسْتَوْلَدَ فِي مِلْكِهِ أَوْ قَبْلَهُ وَامْتَنَعَ فِي عَوْدِهَا
أُمَّ وَلَدٍ وَجْهَانِ وَإِذَا أَسْلَمَ أُمُّ وَلَدِ الْكَافِرِ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا
فَإِنْ لَمْ يُسْلِمْ وَأَلَحَّ بِنَفَقَتِهَا إِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ لَهَا كَسَبَ إِلَى أَنْ يَمُوتَ فَيَعْتِقَ
وَعَنْهُ لَا يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهَا بِحَالٍ وَتَسْتَسْعِي فِي قِيمَتِهَا ثُمَّ تَعْتِقُ وَمَنْ
جَنَتْ أُمُّ وَلَدٍ فَهَلْ يَلْزَمُهُ فِدَاؤُهَا بِالْأَرْشِ كُلِّهِ أَوْ بِالْأَقَلِّ مِنْهُ وَمِنْ
قِيمَتِهَا عَلَى رِوَايَتَيْنِ فَإِنْ عَادَتْ فَدَاهَا كَمْ جَنَتْ ذَلِكَ وَعَنْهُ يَتَعَلَّقُ
ذَلِكَ بِرَقَبَتِهَا وَإِنْ قَتَلَتْ سَيِّدَهَا عَمْدًا عَتَقَتْ وَلَا يَلْزَمُهُ الْقِصَاصُ

وَإِنْ أَخَذَ الْمَالَ أَوْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً لَزِمَهَا الْأَقَلُّ مِنْ
قِيمَتِهَا أَوْ دِيَتِهِ وَإِذَا وَطِئَ الْحُرُّ أَوْ وَالِدُ أَمَةِ مُكَاتَبِهِ أَوْ وَالِدُ
عَبْدَةٍ وَهُوَ مُعْسِرٌ فَأَحْبَلَهَا صَارَتْ أُمَّ وَلَدِهِ وَوَلَدُ الْحُرِّ لَاحِقٌ
بِهِ وَيَضْمَنُ قِيمَتَهَا لِلْآخَرِ وَعَنْهُ يَضْمَنُ قِيمَتَهَا وَمَهْرَهَا فَقَطْ
وَعَنْهُ يَضْمَنُ مَعَهُمَا قِيمَةَ الْوَلَدِ وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْأَبِ يُحْبِلُ أَمَةَ
وَلَدِهِ وَلَكِنْ لَا يُطَالَبُ. وَلَدُ أُمِّ الزَّمَانَةِ فِي حَيَاتِهِ كَسَائِرِ مَا يَثْبُتُ
لَهُ فِي ذِمَّتِهِ وَقِيلَ لَا يَثْبُتُ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ هَذَا آخِرُ مَا ذَكَرَهُ وَهُوَ
ظَاهِرُ كَلَامِهِ وَلَوْ لَمْ يُحْبِلْهَا الْوَاطِئُ مِمَّنْ هُوَ لِزَمَانَةِ الْمُهِنِّ إِلَّا
الْأَبَ فَإِنَّهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ وَمَنْ وَطِئَ أَمَةَ ابْنِهِ وَمَنْ عَيْنٍ فَلَمْ
يُحْبِلْ لَزِمَهُ نِصْفُ مَهْرِهَا لِشَرِيكِهِ بِسَبَبِ نِصْفِ قِيمَتِهَا
وَعَنْهُ يَلْزَمُهُ مَعَهُ بِنِصْفِ مَهْرِهَا فَإِنْ نَقَصَ نِصْفُ قِيمَةِ الْوَلَدِ عَنْ
ثَلَاثَةِ مَثَاقِيلَ فَإِنْ وَطِئَ الشَّرِيكُ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَحْبَلَهَا لَزِمَهُ
لَهُ مَهْرُهَا ثُمَّ إِنْ جَعَلَ الْوَلَدَ الْأَوَّلَ أَوْ أَنَّهَا مَتَى وَلَدَتْ لَهُ وَلَدًا
حُرَّ وَبَيْدِهِمْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ وَإِلَّا فَهُمْ رَقِيقٌ وَسَوَاءٌ كَانَ
الْأَوَّلُ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ وَالْخِرَقِيِّ وَقِيلَ إِنْ كَانَ
مُعْسِرًا لَمْ يَسْتَوْلِدْ وَتَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُمَا مِنْ سَاعَةِ
مِنْهُمَا عَتَقَ نِصْفُهُ وَإِنْ أَعْتَقَهُ وَهُوَ مُوسِرٌ عَتَقَ نَصِيبُ شَرِيكِهِ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مشهورتا وقيل مجانا وقيل لا يعتق ولو كاتبا لهما لم تتم وطئها
ولم تحد فلها المهر على كل واحد منهما وان ولدت من احدهما
صارت له ام ولد ومكاتبة وتغرم لشريكه نصفها مكاتبا
ولها كمال المهر ونصف قيمة الولد في نهايته وفي روايته لا
تغرم للوطء شيئا وقيل تغرم للشريك نصف قيمتها
قنا ونصف مهرها وتكون كلها له ام ولد ونصفها كاعزه
مكاتبا وقال القاضي يتزوج اسيرا واحدهما في المكاتبة
الا ان تعجز فينتظر حينئذ فان كان موسرا قوم عليه
نصيب شريكه والا فلا ولو ولدت والحق الولد بهما
فهي ام ولد لهما وكتابتها بحالها

كتاب النكاح

النكاح للناس سنة متقدمة على نقل العباد الا ان
يخشى الزنا بتركه فيجب وعنه يجب عليه مطلقا وهو
لمن لم تتق نفسه اليه خلقة او لكبر او غيره مباح وعنه
مستحب والاولى ان يحرم البكر الاجنبية ذات الدين
والحسب من نساء يعرفن بكثرة الولاد وان لا يريد
على امراة واحدة ويجوز لمن اراد خطبة المراة ان ينظر
الى ما يظهر منها غالبا كالرقبة واليد والقدم وله النظر

الى ذلك والى الرائع والشامي من الامة المستامة
وذوات محارمه وقيل له فيهما نظر ما عدا بين السرة
والركبة وعنه لا ينظر الخاطب والمحرم الا الى الوجه
والكفين وعنه الوجه خاصة ولعبد للمراة نظر وجهها
وكفيها وكذلك لغير اولي الاربة من كبير وعنه وجهها
وعنه المنع وللصبي المميز ان ينظر عورة ما بين السرة
والركبة الا اذا كان ذا شهوة فانه كالمحرم وعنه كالا
البالغ ويجوز للرجل مع الرجل وللمراة مع المراة ومع الرجل
نظر غير العورة وعنه ليس للكافرة من المسلمة ولا للمراة
من الرجل نظر ما لا يظهر غالبا ويجوز النظر الى الغلام
لغير شهوة اذا امن ثوارنها وللطبيب ان ينظر من الاجنبية
ما تدعو اليه الحاجة ولمن يشهد عليها او يعاملها نظر
الوجه لا لغير الحاجة ولا يجوز النظر لشهوة لاحد ممن
ذكرنا ويجوز لاحد الزوجين نظر جميع بدن الاخر حتى الفرج
ولمسه وكذلك السيد مع سريته فان وطئها لم يجز له ان
ينظرها لاجل العورة ولا يباح التصريح بخطبة المعتدة
للاجنبي ويباح التعريض الا في من تباح بزوجة او عقد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقيل بإباحته في غير التخصية والتعريض لقوله إني في
مثلك لراغب ولا تسبقيني بنفسك وتجيبه ما منعك
عنك وإن قضى شيء كان ونحوه ولا يحل لأحد أن يخطب
على خطبة مسلم إن أجيب صريحا وإن رد جاز وإن
أجيب تعريضا فعلى وجهين وإن لم يعلم أجيب أم لا فعلى
وجهين والتعويل في إجابته ورده إلى ولي المرأة إن كانت
مجبرة وإلا فالمباشرة والأولى عقد النكاح يوم الجمعة نهارا
وأن يخطب قبله بخطبة ابن مسعود وأن يقال بعده بارك
الله لكما وعليكما وجمع بينكما في خير وعافية وإذا
دخلت إليه قال اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها
عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه ولا ينعقد
النكاح إلا بإيجاب وقبول ولا يصح تعليقه بشرط مستقبل
ولا يصح الإيجاب إلا بلفظ الإنكاح أو التزويج بالعربية
لمن يحسنها وبمعناها الخاص بكل لسان لمن لا يحسنها
إلا أن يعذر على تعلمها فيه وجهان والقبول كالإيجاب
بعد ذلك فيقول تزوجتها أو قبلت النكاح ونحوه فإن
اقتصر على قوله قبلت أو قال للخاطب للولي أو زوجت فقال

نعم ولم يتزوج أبلغ فقال نعم صح النص عليهما وقيل لا يصح
وينعقد بنكاح الآخرين بكتابته أو إشارته بنص عليه وفي
كتابة القادر على النطق وجهان باب شروط النكاح
لا يصح النكاح إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في العقد فلو قال زوجتك
بنتي وله بنات لم يصح حتى يسميها أو يشيرها أو يصفها بما
يميز به ولو خطب امرأة فسمى له في العقد غير ما لفظ بها
المخطوب به لم يصح ولا يصح الإيجاب إلا من الزوج حرا كان أو
عبدا إلا الصغير والمجنون إذا زوجهما أبوهما أو وصيه
أو الحاكم بعده أو سيدهما إن كانا مملوكين فيصح
النص عليه ويحتمل أن لا يجبر العبد بحال ولا يصح نكاح
امرأة الأبرص ولها وإذنها إذا لم تكن ممن تجبر فإذا
ثيب النطق وإن ثابت بزنا وإذن البكر الصمات وإن
بكت أو ضحكت ولا أثر لزوال عذرتها بوثبة أو إصبع
ولي الأمة سيدها وإن كان ماشيا أو مكاتبا وله
إجبارها إلا أن تكون مكاتبة ولي للحر أقرب
عصبة يوجد من عصبتها يوافقها في دينها إذا كان مكلفا حرا
رشيدا عدلا مستور الحال وعنه بل الفاسق وبالغ المرأة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

خاصة فان عدم هؤلاء فالسلطان واجتهم بذلك ابو المرأة
ثم ابوه وان علا ثم ابنها ثم ابنه وان سفل ثم اخوها لابوبها
ثم لابيها وعنه هما سواء ثم بنو الاخوة كذلك وان سفلوا
ثم العم ثم بنوه كذلك فيهما ثم اقرب عصبة النسب
كترتيب الارث ثم المولى المعتق ثم اقرب عصبته ثم
السلطان وعنه ان الابن اولى من الجد فعلى هذا هل الجد
اولى من الاخ او بالعكس او هما سواء على ثلاث روايات
ويجبر الاب ابنته المجنونة والصغيرة التي لم تستكمل تسع
سنين ولا يجبر الثيب المكلفة وفي الثيب والبكر المميزين
بعد التسع والبلوغ الثلاث روايات رواية يجبرهن ورواية
يجبر البكرين دون الثيب وثالثة يجبر المميزين دون
البالغة وانما قلنا لا يجبر المميزة بعد التسع فهل لها اذن
صحيح على روايتين وليس لبقية اولياء الجنة ان يجبروها
الا المجنونة اذا طهر مسها الميل الى الرجال وهل لهم تزويج
المميزة بعد التسع بالاذن على الروايتين في صحة اذنها
وعنه لهم تزويج الصغيرة وبنيد الحل والارث ولها الخيار
اذا بلغت ولا عبارة للمرأة في تزويج نفسها ولا غيرها بحال

على هذا تزوج امتها باذنها من تزوجها وعنه يزوجها اي
رجل اذنت له ولا تباشر العقد وعنه لها مباشرته بنفسها
فتخرج منه صحة تزويجها لنفسها ولغيرها باذن الولي وانه
بدون اذنه كتزويج الفضولي وكذلك الروايات الثلث
في عتيقها ان طلبت النكاح وقلنا الولي عليها وان قلنا لا ولي
زوج بدون اذنها اقرب عصبتها ان وجد والا فالسلطان
ولا ولي مسلم لنكاح كافرة الا بالملك او السلطنة ولا ولي
كافر بنكاح مسلمة الا بملك يتم عليها كرقها ام ولده
او مكاتبته او مدبرته في وجه وولي الكافر بنكاح مولية
الكافر من كافر وهل يباشر تزويج المسلم المسلمين
او يشترط ان يباشر باذنه مسلم او الحاكم خاصة فيه
ثلثة اوجه ويعتبر لنكاح المعتق بعضها اذن المعتق وما لا
بينة كما يعتبر في الامة لاثنين اذنهما واذا عضل ولي
الجنة الاقرب او غاب غيبة منقطعة زوج الابعد
وعنه في العضل يزوج الحاكم ويخرج مثله في الغيبة وهي
المعتبرة بما لا تنقطع الا بعلقة ومشقة نص عليه وقال
الخرقي ما لا يصل اليه العتاب او يصل فلا يجب منه

له

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقال القاضي ما لا تقطعه القافلة في السنة الأمن ويحتمل أن يكفي بمسافة القصر وإذا زوج الأبعد ولم يعقل الأقرب ولم يغب فهو كتزويج أجنبي فضولي وإذا استوت درجة أولياء الجنس فأيهم زوج صح لكن الأولى تقديم أفضلهم ثم أسنهم فإن تشاجروا أقرع بينهم فإن سبق من أعطاه القرعة فزوج صح وقيل لا يصح وإذا زوج وليان من اثنين وجهل أسبق العقدين أو كيف وقعا فسخ الحاكم النكاحين ثم يجتهد فمن شاء منهما ومن غيرها وعنه يقرع بينهما فمن قرع أمر صاحبه بالطلاق والصداق عليه ثم يجدد القارع عقده وقيل إذا أسلم وقد معا بطلا ولم يحتج إلى طلاق ولم ينزع ذا لو علم وقدمهما معا ولا يجوز لولي المرأة المجبرة كعتيقه أو بنت عمه المجنونة أن يزوجها إلا بعلم عتق وإن كان لها أذن من زوجها بإذنها وولايه وكل في أيد لمن في العقد فإن تولاهما بنفسه أو توكلا فيما من اجتماعه له بغير ذلك كزوج وكل الولي أو ولي وكل الزوج أو وكل من لحظة نبز أو ولي فيها من زوج ابنة الصغير بنت أخيه وبوجود ذلك جاز في الثلاثي الروايتين ويكفي أن يقول زوجت فلانة فلانا أو تزوجتها فيما إذا كان هو الزوج

والزوايه الأخرى لا يجوز لأحد أن يتولى طرفي العقد إلا من قدم فيما كان زوج أمته أو بنته الصغيرة بعبد الصغير وقيل لا يجوز ذلك إلا في الزوج خاصة وإذا قال قد جعلت عتق أمتي صداقها أو قد أعتقتها وجعلت عتقها صداقها صح بذلك العتق وفي النكاح روايتان وقال ابن حامد إن قال مع ذلك وتزوجتها صح النكاح والإ فلا فإن قلنا يصح فطلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها وإن قلنا لا يصح استأنفا نكاحا بادائها ومهر مثلها العتق فإن أبت أن تسلم قيمة نفسها ولا يعتبر النكاح الإشهاد وبينة يثبت بها في عقد النكاح المشهور الحال إذا لم تثبته بها في عقد بها وشهادة ولدا في عقده بشهادة عدوين للزوج أو المرأة أو الولي أو منهم ابنهم من أبيهم وجهان وعنه يعتد بصبيين وإن تزوج مسلم ذمية بشهادة أهل الذمة لم ينعقد إلا إذا قلنا شهادة بعضهم على بعض فيتخرج وجهان وعنه يجوز النكاح بشهادة إذا لم يكتموه وإذا زوج المرأة بغير كفو لها في الدين أو للنصب أو الجذمة أو البرص أو الجنون أو الشناعة صح النكاح لكن لمن لم ترض بذلك من المرأة والأولياء المشهور عن أحمد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهل للأبعد الفسخ مع رضى الأقرب على روايتين وعنه انه
باطل فلا يصح ان تزوج عبيفته بناجز ولا اجنبي بعبد ولا موزة
بمعتق ولا بنت برازين بحمام ولا بنت ثمان بجلك ولا عشيرة
بعجمي والعرب بعضهم لبعض اكفاء سوى بني النابر لكفاءة
وعنه لا تزوج قرشية بعنين قرشي ولا هاشمية بعنين هاشمي
وعنه لا يبطل بعقد الكفاءة إلا في الدين والمنصب
خاصة واذا زال الكفاءة المذكورة بعد العقد فلها الفسخ
دون وليها وقيل لا فسخ لها

باب المحرمات في النكاح

المحرمات على التابيد سبع أمهات الرجل
ومن أمه وجدته من كل جهة وان علت وبناته من ملك
او شبهة او زنا وبنات اولاد وان سفلوا واخته من اي
جهة كانت وبنات اخيه وبنات اخته واولادهما وان
سفلوا وعماته وخالاته وان علون ولا يحرم بناتهن وتحرم
من الرضاع ما يحرم من النسب والمحرمات بالصهر ان بعد
زوجات ابائه وزوجات ابنائه واما زوجة المدخول بها
ومن الربائب فان زال نكاحها قبل الدخول بطلاق او فسخ

او موت بعد الخلوة او قبلها فله نكاح بناتها وعنه الحل والاول
كالدخول في تحريمهن مدخل المراد بملك او شبهة او زنا العقد
النكاح في تحريم المصاهرة فان كاتب الموطوءة بينه او صفقة
لا يطأها مثلها فعلى وجهين وهل الخلوة وتعلق الفرج والمباشرة
دونه اذا كن لشهوة كالوطء في ذلك على روايتين ومن تلذذ
بغلام حرم على كل واحد منهما ام الآخر وبنته نص عليه وحرمه
ابو الخطاب على رواية المباشرة وحرم الجمع بين الاختين
وبين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها بالنكاح فمن زوجهما
في عقد او عقدين توقعا معا فهو باطل وان سبق احد العقدين
او تزوج احداهما في عدة الاخرى فنكاح الثانية باطل ويحرم
الجمع بينهما في تسري ملك اليمين ايضا وعنه يكره ولا يحرم
والاول المذهب فاذا ملك اختين بشرى وغيره فله وطء
احداهما ومنع منه ابو الخطاب حتى يحرم الاخرى بما يأتي ذكره
والاول اصح فاذا وطئ احداهما لم تحل له الاخرى حتى يحرم الموطوءة
على نفسه بتزويجها او ازالة ملكه عنها واستبرائها وهل يكفي
تحريمها بالكتابة على وجهين واما حرم الموطوءة ثم رجعت
اليه بعد ان وطئ الثانية انتظم على وطئها واحتساب الرابعة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عندي والمنصوص انه يختبرها حتى يحزم إحداهما وقال
صاحب المغني وهو مباح له الرجعة فدون البائنة ولو حالف أو لا
فاختار إحداهما بعد واحدة لزمه أن يمسك عنهما حتى يحزم
إحداهما وقال القاضي في الجرد والجزمة هي الثانية فله أن
يختبرها وعلى الأولى ومن اشترى أخت زوجته صح ولم يصح
له ما دامت الزوجة في حبسه فإن طلقها فعلى الوجهين
وإلى الأختين بالملك ومن تزوج أخت سريته لم يصح النكاح
وعنه يصح فعلى هذا هل يحرم السرية ويباح بعد استبرائها
الرفعة أو يحرمان متى حرم إحداهما على زوجين ولذا
فالان الزوجيان لو تزوجها بعدهما حرم سريته ثم زجت
إليه السرية والنكاح هنا بحاله زوجه واحدة ولو اعتق
سريته ثم في مدة الاستبراء تزوج أمها فهي حينئذ أربعة
ولا يطأ مع الشبهة حتى يتم الاستبراء ومن ملك أمة وبنتها
فله وطء إحداهما ويحرم به الأخرى أبدا ذكره القاضي وظاهر قول
أبي الخطاب منعه أو لا حتى يحرم إحداهما ومن تزوج أمة
وبنتها صح في البنت دون الأم وقيل يفسد في عقدهما
ومن جمع بين عقدين بحلة ويحتمل مفرد بين فعلى يصح في عقد

في المحللة على روايتين ولا يحل الجمع فوق أربع زوجات
ولا لعبد أن يجمع الا اثنتين ويجوز لمن عتق نصفه فما زاد ولم
يحل أن يجمع ثلاثا نص عليه وقيل هو كالعبد وأيهم طلق في العدة
من منتهى جمعه لم يجز أن يتزوج أخرى حتى تنقضي عدتها فان
قال قد أخبرتني بانقضاء عدتها فكذبته صدق في تجويز نكاح
الزائدة والأخت وقيل لا يصدق فيه كالا يصدق في شروط
البنية والكفء ومن وطئ امرأة بشبهة أو زنا لم يحرم في العدة
أن يتزوج أختها ولا يطأها إن كانت زوجته نص عليه
وفي وطئ أن يبيع سواها بان زوجته وابتداء العقد على أربع وجهان
ويجوز في مدة استبراء البيعة نكاح أربع سواها ويحتمل
نكاح الزانية على الزاني وغيره حتى تتوب وتنقضي العدة وعنه
يتخير ان نكحها الزاني هل تزوجه أيضا ويحرم نكاح المولى
بشبهة في العدة الا على الواطئ إذا لم يكن قد لزمها حد من
غيره فانه على روايتين فيهما جوان ولا يحل لمسلم نكاح كافرة
ولا لمسلم نكاح كافرة إلا حرائر أهل الكتاب غير الكتابيات
وفي الكتابيات وجهان وعنه يحل له نكاح إمائهم أيضا ومن
كان أحد أبويه لا كتاب له فاختار دين الكتابي منهما فهل يحل لنا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مُبَاشَرَتُهُ وَذَبْحُهُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ وَلَيْسَ لِمَجُوسِيٍّ نِكَاحُ كِتَابِيَّةٍ
نَصَّ عَلَيْهِ وَفِي عَكْسِهَا وَجْهَانِ وَلَا يَحِلُّ لِحُرٍّ مُسْلِمٍ نِكَاحُ أَمَةٍ
مُسْلِمَةٍ لِإِبْشَرْطَيْنِ أَنْ لَا يَجِدَ طَوْلًا لِنِكَاحِ حُرَّةٍ وَلَا ثَمَنَ
أَمَةٍ وَأَنْ يَخَافَ عَنَتَ الْعُزْبَةِ أَمَّا لِحَاجَةِ الْمُتْعَةِ وَأَمَّا لِحَاجَةِ
لِلْخِدْمَةِ الْمَرْأَةِ لِكِبَرٍ أَوْ شُغْلٍ أَوْ غَيْرِهِمَا فَيَجُوزُ نَصَّ عَلَيْهِ
وَمَتَى لَمْ تَعِفَّهُ أَمَةٌ جَازَ أَنْ يَتَزَوَّجَ ثَانِيَةً وَكَذَلِكَ الثَّالِثَةَ وَالرَّابِعَةَ
وَعَنْهُ لَا يَحِلُّ لَهُ سِوَى وَاحِدَةٍ فَإِنْ تَزَوَّجَ الْأَمَةَ مَعَ الشَّرْطَيْنِ
ثُمَّ أَيْسَرَ أَوْ تَزَوَّجَ حُرَّةً فَهَلْ يَنْفَسِخُ نِكَاحُ الْأَمَةِ عَلَى رِوَايَتَيْنِ
وَمَنْ تَزَوَّجَ أَمَةً عَلَى حُرَّةٍ وَهُوَ عِنْدَهُ أَوْ حَرُمَ خَافَ لِلْعَنَتِ
لِمَرَضِهَا أَوْ غَيْبَتِهَا أَوْ لِشِدَّتِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ عَاجِزٌ عَنْ طَوْلِ حُرَّةٍ
أُخْرَى جَازَ وَعَنْهُ الْمَنْعُ مِنْهُمَا فَإِنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي عَقْدٍ صَحَّ
النِّكَاحَانِ عَلَى الْأُولَى وَعَلَى الثَّانِيَةِ هَلْ تَفْسُدُ بِنِكَاحِ الْأَمَةِ
وَجْهَانِ أَمِ النِّكَاحَانِ عَلَى وَجْهَيْنِ وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْعَقْدِ حُرَّةٌ
يَجِدُ الطَّوْلَ أَوْ لَا تَحْتَ الْعَنَتَ فَسَدَ نِكَاحُ الْأَمَةِ خَاصَّةً
وَعَنْهُ النِّكَاحَانِ مَعًا وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ بِنِكَاحِ سَيِّدَتِهِ وَلَا
لِلسَّيِّدِ بِنِكَاحِ أَمَتِهِ وَلَا لِلْأَبِ بِنِكَاحِ أَمَةٍ وَلَدِهِ وَلَا لِلْأَمِّ
بِنِكَاحِ عَبْدِ وَلَدِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْأَبَوَيْنِ رَقِيقَيْنِ فَيَجُوزُ

وَإِذَا اشْتَرَى أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ أَوْ وَلَدُهُ الْحُرُّ أَوْ مُكَاتَبُهُ الزَّوْجَ
الْآخَرَ انْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا وَقِيلَ عَنْهُ لَا يَنْفَسِخُ بِشِرَاءِ الْوَلَدِ وَكُلُّ
امْرَأَةٍ حَرُمَ نِكَاحُهَا جَزْمًا وَلَمَسُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ إِلَّا الْإِمَاءَ
الْكِتَابِيَّاتِ وَلَا يَحِلُّ بِنِكَاحِ الْمَجُوسِيِّ الْمَجُوسِيَّةُ حَتَّى تَسْلَمَ
بَعْلَهُ الْمَيْمُونِيُّ وَقَالَ لِلْخِرَقِيِّ إِذَا قَالَ إِنْ دَخَلْتُ لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا
بِالْوَطْءِ وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَبْلُغْ الْآخَرُ بِلَا فِعْلٍ هَذَا إِنْ عَادَ عَنْ
قَوْلِهِ الْأَوَّلِ وَلَيْسَ بِمُتَزَوِّجٍ مَنَعَ نِكَاحَ الصِّنْفَيْنِ بِالْكُلِّيَّةِ
عِنْدِي وَظَاهِرُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا لَا يَمْنَعُ مِنَ الصِّنْفِ الْأَوَّلِ إِنْ عَادَ إِلَيْهِ
وَإِنْ عَادَ أَوْلَا وَقَدْ نَكَحَ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ مِنَ الْمَرْأَةِ دُونَ
الرَّجُلِ وَفِي نِكَاحِهِ لِمَا يَشْتَغِلُ الْوَجْهَانِ

بَابُ حُكْمِ الشُّرُوطِ وَالْعُيُوبِ فِي النِّكَاحِ

إِذَا شَرَطَ كَمَا فِي الْعَقْدِ أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنْ دَارِهَا أَوْ بَلَدِهَا
أَوْ أَنْ لَا يَتَسَرَّى أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ أَنْ يُطَلِّقَ ضَرَّتَهَا
صَحَّ الْعَقْدُ وَالشَّرْطُ وَمَتَى لَمْ يَفِ لَهَا فَلَهَا مَنْعُ النِّكَاحِ
وَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا أَوْ لَا نَفَقَةَ أَوْ يَنْفَسِخُ فِي الْقِسْمِ
أَوْ يَنْقُصُهَا مِنْهُ أَوْ اشْتَرَطَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ذَلِكَ الْوَلِيُّ وَنَحْوُهُ
صَحَّ الْعَقْدُ وَلَغَا الشَّرْطُ نَصَّ عَلَيْهِ وَقِيلَ يَفْسُدَانِ وَقِيلَ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يَنْشُدُ الْعَقْدَ الْأَنِي مَا إِذَا اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَأَ خَاصَّةً
وَإِنْ شَرَطَ فِيهِ الْخِيَارَ أَوْ إِنْ جَاءَهَا بِالْمَهْرِ فِي وَقْتِ كَذَا وَإِلَّا
فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا صَحَّ الْعَقْدُ دُونَ الشَّرْطِ وَعَنْهُ فَسَادُهُمَا
وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ صِحَّتَهُمَا وَبَعَثَهَا الْقَاضِي وَمَنْ زَوَّجَ وَلِيَّتَهُ مِنْ
رَجُلٍ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرَ وَلِيَّتَهُ فَأَجَابَهُ وَلَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا لَمْ يَصِحَّ
الْعَقْدُ وَيُسَمَّى نِكَاحَ الشِّغَارِ وَإِنْ سَمَّوْا مَهْرًا صَحَّ الْعَقْدُ
بِالْمُسَمَّى نَصَّ عَلَيْهِ وَقَالَ الْخِرَقِيُّ لَا يَصِحُّ أَصْلًا وَقِيلَ إِنْ مَالَ
فِيهِ وَبُضْعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الْأُخْرَى لَمْ يَصِحَّ وَإِلَّا صَحَّ وَهُوَ الْأَصَحُّ
وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً إِلَى مُدَّةٍ وَهُوَ نِكَاحُ الْمُتْعَةِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَحَلَّهَا
لِمَنْ قَبْلَهُ طَلَّقَهَا أَوْ فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَصِحَّ وَيَلْغُوَ التَّوْقِيتُ وَالشَّرْطُ وَلَوْ نَوَى الزَّوْجُ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ
فَهُوَ كَمَا لَوْ شَرَطَهُ نَصَّ عَلَيْهِ وَكَذَا لَوْ زَوَّجَهَا الْمُطْلَقُ لِلْمَانِعِ مِنْ
عَبْدِهِ بِنِيَّةِ أَنْ يَهَبَهُ أَوْ يَبِيعَهُ بِهَا لِيَسْقُطَ النِّكَاحُ فَهُوَ
كَنِيَّةِ الزَّوْجِ التَّحْلِيلَ وَلَا أَثَرَ لِنِيَّةِ مَنْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ وَمَنْ
تَزَوَّجَ لِتَرَاهُ وَشَرَطَهَا مُسْلِمَةً فَبَانَتْ كِتَابِيَّةً فَلَهُ خِيَارُ الْفَسْخِ
وَإِنْ ظَنَّهَا مُسْلِمَةً وَلَمْ تُعْرَفْ بِكُفْرٍ سَابِقٍ أَوْ شَرَطَهَا كِتَابِيَّةً فَبَانَتْ
بِخِلَافِهِ تَوَجَّبَانِ وَإِنْ شَرَطَهَا بِكْرًا أَوْ جَمِيلَةً أَوْ نَسِيبَةً أَوْ شَرَطَ

نَفْيَ عَيْبٍ لَا يُثْبِتُ الْفَسْخَ كَالْعَمَى وَالشَّلَلِ فَبَانَتْ بِخِلَافِهِ فَفِي ثُبُوتِ
الْفَسْخِ لَهُ رِوَايَتَانِ وَقِيلَ لَهُ الْفَسْخُ فِي شَرْطِ النَّسَبِ خَاصَّةً
وَإِنْ شَرَطَهَا أَمَةً فَبَانَتْ حُرَّةً فَلَا فَسْخَ لَهُ وَإِنْ تَزَوَّجَهَا يَعْتَقِدُهَا
حُرَّةً فَبَانَتْ أَمَةً فُرِّقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَنْ يُبَاحُ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ فَإِنَّ
لَهُ الْخِيَارَ إِنْ شَرَطَهَا حُرَّةً أَوْ ظَنَّهَا حُرَّةَ الْأَصْلِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَتِيقَةً
فَلَا خِيَارَ لَهُ وَوَلَدُهُ بِكُلِّ حَالٍ أَحْرَارٌ حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا وَعَلَيْهِمُ
الْجُزْءُ وَالْأَجَالُ وَالْعَبْدُ إِنَّمَا عَتَقَ بِمِثْلِ مَا يَبَاعُ فِي الْغَصْبِ
وَيَرْجِعُ بِذَلِكَ مَعَ الشَّرْطِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ وَلِمُشْتَرِي الدَّارِ أَنْ
يُطَالِبَ بِهِ الْغَارَّ ابْتِدَاءً نَصَّ عَلَيْهِ وَمَتَى رَضِيَ بِالْمُقَامِ مَعَهُ بَعْدَ
مَا عَلِقَتْ بِهِ بَعْدَ الرِّضَى فَفِيهِ وَمَنْ تَزَوَّجَ رَجُلًا عَلَى
شَرْطِ صِفَةٍ فَبَانَ دُونَهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا إِلَّا فِي شَرْطِ الْحُرِّيَّةِ
وَفِي شَرْطِ النَّسَبِ إِذَا لَمْ يَجْعَلْ بِأَنَّهَا أَوْ دُونَهَا وَإِذَا كَانَ
بِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ جُذَامٌ أَوْ جُنُونٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ كَانَ الرَّجُلُ قَدْ
جُبَّ ذَكَرُهُ أَوْ عَنِّنَ فَلَمْ يَبْقَ مَا يُطْمَعُ بِهِ أَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ رَتْقَاءَ
بِانْخِرَاقِ السَّبِيلَيْنِ أَوْ مَسْدُودَةَ الْفَرْجِ فَلَا يُمْكِنُهُ الذَّكَرُ
لِضِيقٍ أَوْ قَرْنٍ أَوْ عَفَلٍ فَلَهُ وَبَعْدَ ذَلِكَ بِصَاحِبِهِ خِيَارُ الْفَسْخِ
فَإِنْ جَبَّ الْكُلَّ وَهُوَ مَكَنَهُ أَوْ بَحَثَ الْفَرْجَ وَهُوَ مَنْ يَشُورُ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

نيه عند الوطي أو انحراف مخرجي البول والمني أو الريح السيالة
منه أو اللاسورا أو الناصور أو الاستحاضة أو استطلاق البول
والنجو أو الحصا وهو قطع الحصيتين أو السل وهو سل البيضين
أو الوجاء وهو رضهما أو كون أحدهما خصيا كشكل بني ثبوت
الخيار بهما وجهان وفي مس وجب بصاحبه عنينا به مثله وجهان
وإن حدث به بعد العقد فقال أبو بكر وابن حامد لا يجب له
وقال القاضي له الخيار وإذا ادعى من به بعض ذكر إلحاق
بعنينه فنكرته فالقول قوله وقيل قوله ما لم تكن بكرا وإذا بان
الزوج عنينا لا يملكه الإيلاج بان ادعت المرأة ذلك فعنه
أجل سنة منذ رافعته فإن لم يطأها فيها وإلا فلها الفسخ هذا
ظاهر المذهب قال أبو بكر لها الفسخ في الحال وهو أصح
عندي وإن أنكرت العنة ولم يدع وطيا فالقول قوله مع يمينه فإن
أبى أن يحلف أجل السنة وعنه إن كانت بكرا أجل بقولها
وظاهر قول الخرقي في تأجيله للبكر والثيب بدعواها وإن أنكرت
العنة وادعى وطيها وكانت بكرا أثبت النساء فإن شهدت
أنها بكر أجل وعليها اليمين إن قال أزلت بكارتها وعادت
والا فلا وإن شهدن بذلك عندها لم يؤجل وعليه اليمين

إن قالت زالت عذرتي بغير ما ادعاه ولا فلا وكذلك حكم من
أقر بالعنة وأجلناه ثم ادعى وطيها في قطع الأجل وتمكينه وإن جاءت
بيانا فادعى وطيها أبدا وأخذ العنة فالقول قوله مع يمينه
وإن أدعاه بعدما بانت عنه وأبى فالقول قولها مع يمينها ونقل
عنه ابن منصور القول قوله مع يمينه في الحالين ونقل مهنا
وأبو داود تخلامعه ويقال له أخرج ما ملكت على شيء فإن فعل
وادعت أنه ليس بمني حمل على الثاني فإن ذاب فهو مني وسقط
قولها والا سقط قوله ومتى أقر فسأله وطيها في هذا النكاح
مرة بطل كونه عنينا وإن ثبت أنه وطيها في الدبر أو في نكاح
سابق أو وطئ غيرها فمتى زال عنه وجهان وخيار العيب
والشرط على الراجح لا يسقط الإبدال على الرضى من قول
لسماع أو تمكين منه مع العلم الا بالعنة فإنه لا يسقط
بغير القول ويسقط الفسخ بهما إلى العلم وأي الزوجين فسخ
قبل الدخول فلا مهر وإن فسخ بعد فلها المهر المسمى وقيل عنه
مهر المثل في فسخ الزوج لعنته بشرط أو عيب فلا مهر وقيل
فيه بقسط قدر نقص مهر المثل لذلك اليه كاملا فيسقط عنه
من المسمى بنسبته سواء فسخ أو أمسك وفي فسخ الزوج إذا فسخ على

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مَنْ عَتَقَ مِنَ الْمَرْأَةِ أَوْ أَبُوَيْهَا أَوْ أَحَدُهُمَا وَعَنْهُ لَا يَرْجِعُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَتَقَتْهُ الْمَرْأَةُ وَهِيَ الْغَارَّةُ سَقَطَ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الْكِتَابَةِ وَلَيْسَ لِعَبْدٍ حُرَّةٌ وَلَا أَمَةٌ تَزْوِيجُهَا بِمَعِيبٍ إِلَّا أَنْ يُخْبِرَ وَهِيَ أَقَلُّ لِلْأَحْرَارِ فَإِنْ خَالَفَ وَتَزَوَّجَ صَحَّ وَلَهَا الْخِيَارُ وَإِذَا أَخْبَرَتْهُ الْحُرَّةُ ابْتِدَاءً وَالْعَيْبُ جَبَّ أَوْ عُنَّةٌ لَمْ يَمْلِكْ مَنْعَهَا وَإِنْ كَانَ مَجْنُونًا أَوْ مَرِيضًا أَوْ جُذَامًا مَا سَلَكَهُ فِي أَحَجِّ الْحَجِّينِ وَإِذَا أَعْتَقَ الْأَمَةَ تَحْتَ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ أَوْ عَتَقَا مَعًا فَالنِّكَاحُ بَاقٍ وَلَهَا الْفَسْخُ بِغَيْرِ حَاكِمٍ عَلَى التَّرَاخِي مَا لَمْ تَرْضَ بِهِ وَعَنْهُ لَا فَسْخَ لَهَا إِلَّا أَنْ عَبْدٌ لَمْ يُعْتَقْ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَإِنْ عَتَقَ قَبْلَ فَسْخِهَا أَوْ مَكَّنَتْهُ مِنْ وَطْئِهَا سَقَطَ خِيَارُهَا فَإِنْ أَدَّعَتِ الْجَهْلَ بِالْعِتْقِ وَمِثْلُهَا يَجْهَلُهُ فَخِيَارُهَا بِحَالِهِ وَفِي جَعْلِهَا بِيَدِهَا الْفَسْخُ رِوَايَتَانِ فَإِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ أَنْ تَفْسَخَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَقِيلَ تَوَقَّفَ فَإِنْ فَسَخَتْ تَبَيَّنَّا عَدَمَ وُقُوعِهِ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى وَإِذَا أَعْتَقَتِ الْمُعْتَدَّةُ الرَّجْعِيَّةُ فَلَهَا الْفَسْخُ فَإِنْ رَضِيَتْ بِالْمُقَامِ سَقَطَ خِيَارُهَا وَقِيلَ لَا يَسْقُطُ وَإِذَا فَسَخَتِ الْمُعْتَقَةُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ وَعَنْهُ يَجِبُ نِصْفُهُ لِسَيِّدِهَا وَإِنْ فَسَخَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ أَوْ أَقَامَتْ فَلِلسَّيِّدِ الْمَهْرُ كُلُّهُ وَلَا خِيَارَ لِلزَّوْجِ بِعَتْقِ بَعْضِهَا تَحْتَ عَبْدٍ وَعَنْهُ لَهَا الْخِيَارُ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ زَوَّجَ مُدَبَّرَتَهُ لَا يَمْلِكُ

عَتَقَا وَقِيمَتُهَا مِائَةٌ بِيَدِهِ عَلَى مِائَتَيْنِ مُقَرٌّ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَكُنْ لَهَا الْفَسْخُ قَبْلَ الدُّخُولِ لِلِاسْتِبْرَاءِ بِهِ بِقَدْرِ بَعْضِهَا وَإِنْ زَوَّجَهُ ثَبَتَ لَهَا الْفَسْخُ بِعَيْبٍ أَوْ شَرْطٍ لَا عِتْقٍ كَالْحُلْمِ لَا بِهَا فِي حَالٍ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً بَلْ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ وَعَقَلَتْ

بَابُ نِكَاحِ الْكُفَّارِ

أَهْلُ الذِّمَّةِ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ بَيْنَهُمْ وَنَفَاذِهِ كَالْمُسْلِمِينَ لَكِنْ يُقَرُّونَ عَلَى فَاسِدِهِ إِذَا اعْتَقَدُوا حِلَّهُ وَلَمْ يَرْتَفِعُوا إِلَيْنَا وَعَنْهُ لَا يُقَرُّونَ عَلَى مَا لَا يُسَاغُ لَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ كَنِكَاحِ ذَاتِ الْمَحْرَمِ وَنِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ الْكِتَابِيَّةِ وَنَحْوِهِ فَإِنْ أَتَوْنَا لِعَقْدٍ لَمْ نُقِرَّهُ إِلَّا عَلَى حُكْمِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ عَقَدُوهُ ثُمَّ أَسْلَمُوا أَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ أَقْرَرْنَاهُمَا بِالْإِقْبَاضِ مُتَقَدِّمٍ لِابْتِدَاءِ الْعَقْدِ وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمُ مُؤَبَّدًا أَوْ مُجْمَعًا عَلَيْهِ فَإِذَا أَسْلَمَا وَالْمَرْأَةُ بِنْتُهُ مِنْ رَضَاعٍ أَوْ زِنًا أَوْ فِي عِدَّةٍ مِنْ مُسْلِمٍ مُسْتَقِرَّةٍ عَلَى الْعَقْدِ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ كَانَتِ الْعِدَّةُ مِنْ كَافِرٍ فَرِوَايَتَانِ مَنْصُوصَتَانِ وَإِنْ كَانَتْ حَلِيلَةَ مَنْ زَنَا قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ شَرَطَ فِيهِ الْخِيَارَ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى مُدَّةٍ فَهُمَا بَيْنَهُمَا فَوْرًا فَإِنْ أَسْلَمَا وَكَانَ الْعَقْدُ بِلَا وَلِيٍّ أَوْ بِلَا شُهُودٍ أَوْ فِي عِدَّةٍ وَقَدِ انْقَضَتْ أَوْ عَلَى أُخْتٍ وَقَدْ مَاتَتْ أَقَرَّا عَلَيْهِ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فإن قصر جزئية فرطها أو لها وعته واعتقداه بكاما
أقرا عليه والا فلا ولو لقي الكامل ثلثا ثم استدام النكاح
مستقلا لجله ثم اسلم لم يقرا عليه وعنه يقران وهو اصح عندي
واما المهر فإنما كان مسمى صحيحا او فاسدا وقد قبضته فليس
لها غيره وان كان فاسدا ولم يقبضه او لم يكن سمي فرض لها
مهر المثل وان قبضت بعض المسمى وجب قسط ما بقي من
مهر المثل ويعتبر القسط فيما يدخله الكيل او الوزن به
وفي المعدود بعده وقيل بقيمته عند اهله وخرج القاضي
برواية اخرى في العبد والخنثى ونحوه ان لا شيء لها في وعته
وان لها في غير موعته قيمته واذا اسلم الزوجان معا او اسلم زوج
الكتابية فهما على نكاحهما وان اسلمت الزوجة او الزوج
وليست كتابية انفسخ نكاحهما ان لم يكن دخل بها ولا مهر
لها في الحالين وعنه لها نصف المهر ان كان هو المسلم والا
فلا على هذه ان اسلما وقالت سبقني وقال بل هي سبقت فالقول
قولها ولها نصف المهر قاله ابو الخطاب وقال القاضي ان لم
تكن قبضته لم يجز ان تطالبه بشيء وان كانت قبضته لم يرجع
عليها بما فوق النصف وان قال هو اسلمنا معا فنكاحنا بحاله

فقالت بل سبق احدنا فلا بكاح فوجهان وان كان اسلام احدهما
بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة فان اسلم الثاني
قبل انقضائها بقي بكاحهما والا تبينا انفساخه منذ اختلف
الدينان وعنه ينفسخ في الحال كما قبل الدخول وعنه الوقف
باسلام الكتابية والانفساخ بعضيه فان وطيها في عدتها
وقفنا بالوقف فلم يسلم الثاني فيها لزمه مهر المثل وان اسلم
فلا شيء لها لذلك ويجب لها نفقة العدة ان اسلمت والا فلا فان
اختلفا في الثاني فالقول قولها وقيل قوله ولا يسقط مهر
المتمتع بها واذا اسلم وبعده احبان فاسلما معه احتاد اجزاهما
وان كانتا اختا وبنتا جاز ابدا الا اذا لم يدخل بالام فانه
يثبت بكاح البنت واذا اسلم وتحته من تزوج فوق اربع في عقد
او عقود فاسلمن معه او ان كتابيات امتك ان بقاء وفارق
الباقي لقوله لغيلان حين اسلم وتحته عشر نسوة اختر منهن
اربعا وفارق سائرهن وان اسلم على اقل من اربع امسك
اربعا ويفارق الباقي او يترك حتى تنقضي عدتهن
او يسلمن بكاحهن ونحوه فيثبت بكاح الاخر وعدة ذوات
الفسخ من حين اختيار وقيل من حين اسلامه فان ابى الاختيار
اجبر عليه والزم نفقتهن الى ان يختار فان عجل اجبر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أو وطئها فهو مختار لها وإن ظاهر منها أو آلى فعلى وجهين
فإن وطئ الجميع ثلثا أخرج بالقرعة أربعا منهن فلكل المختارات
وله نكاح البواقي بعد عدة الأربع وقيل لا يشرع ولا يطأ
شيئا منهن إلا بعد فرج واصابة فإن مات فعلى الجميع عدة الوفاة
وقال القاضي في الجرد وعليهن الأطول من عدة الوفاة
وعدة الطلاق وأما الإرث فللأربع منهن بالقرعة ولو أسلم
معه البعض دون البعض ولم يكن بعقد بأن كن إماء لم يجز أن
يختار إماء ولا فسخا إلا في مسلم إن شاء عجل للإماء
في الكل أو البعض وإن شاء أخر حتى يسلم البواقي وتنقضي
عدتهن وقيل متى نقص الكوافر عن أربع لزمه تعجيله
بقدر النقص وإذا عجل اختيار أربع قد أسلمن فعدة البواقي
إن لم يسلمن من وقت إسلامه وإن أسلمن فعلى ما مر بذلك
أو من وقت اختيار فعلى حيض وإذا انقضت عدة البواقي
ولم يسلم إلا أربع أو أقل فقد لزم نكاحهن ولو اختار
أولا فسخ نكاح مسلمة صح إن تقدمه إسلام أربع منها
وإلا لم يصح بحال وقيل يوقف فإن كمل بعده إسلام أربع
سواها ثبت الفسخ فيها والا بطل وإذا أسلم حر وتحته

أمة لم يحل بهن فأسلمن معه أو قد دخل بهن فأسلمن وأسلم
مجتمعين أو مستفترقين في العدة انفسخ نكاحهن إلا أن يكون
وقت اجتماع اسلامهما سلامهن على الطول وغايب العتق
فإنه يختار منهن ما يفهقه ولو ان بعا على الامح او واحدة
لا غير في وعاية وبقايا قف البواقي ومن عتقت منهن بين
إسلامه وإسلامها وهي تحته تخيرت وانفسخ نكاح البواقي
شوا أسلمن قبلها أو بعدها كما لو أسلم وتحته حرائر فعتقن
وأما ما أسلمت الحرة في العدة قبلهن أو بعدهن انفسخ نكاحهن
ولو عتقت إحداهن بعد إسلامه وإسلامها لم يؤثر واختار
من الجميع ولو اجتمع بعضهن في الإسلام وفيه الشرطان
وبعضهن وليس فيه اختار ممن اجتمع بهن وفيه الشرطان
دون البواقي ولو كان تحت عبد أربع فتسوق فأسلموا معا أو متفرقين
في العدة اختار منهن اثنتين لا غير ولو عتق قبل أن يختار
فكذلك ولو أسلم ثم عتق ثم أسلمن أو أسلمن ثم عتق ثم أسلم
الجميع كالجنس ولا مهر بالفسخ قبل الدخول لجهة الجمع في
جميع ما ذكرنا ولو أسلم الزوجان معا قبل الدخول أو
أحدهما انفسخ النكاح ونصف مهرها بردته وسقط بردتها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وَبِمَا إِذَا اتَّحَدَا مَعَادًا وَجِهَةً وَلَوْ كَانَتِ الزَّوْجَةُ بَعْدَ الدُّخُولِ فَهَلْ
تَتَخَيَّرُ الْمُتْعَةَ أَوْ تَقِفُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ عَلَى بِقَاسِبْنَ فَإِنْ
قُلْنَا تَقِفُ فَلَهَا نَفَقَةُ الْمُعْتَرِ لَا إِذَا أَنْذَرَتْ وَجْهَهَا وَإِذَا انْتَقَلَ
الْكِتَابِيَّانِ أَوْ أَحَدُهُمَا إِلَى دِينٍ لَا يُقِرُّهُمَا عَلَيْهِ فَهُوَ كَالرِّدَّةِ وَإِنْ
أَقْرَرْنَاهُمَا عَلَيْهِ فَكَإِحْدَاثِهَا بِحَالٍ إِلَّا فِي تَحْمِيلِهِ دُونَهَا فَإِنَّهُ كَالرِّدَّةِ
وَفِي تَحْمِيلِهَا دُونَهُ وَجْهَانِ سَبَقَ لِأَصْلِهَا كِتَابُ الصَّدَاقِ
يُسْتَحَبُّ تَسْمِيَةُ الْمَهْرِ فِي الْعَقْدِ وَتَحْقِيقُهُ وَأَنْ لَا يُزَادَ عَلَى
مَهْرِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَنَاتِهِ وَهُوَ مِنْ أَرْبَعِمِائَةٍ
دِرْهَمٍ إِلَى خَمْسِمِائَةٍ وَإِنْ زَادَ فَلَا بَأْسَ وَلَا يَتَقَدَّرُ أَقَلُّهُ وَإِذَا
خَلَا الْعَقْدُ عَنْ ذِكْرِ شَيْءٍ بِتَفْوِيضِ الْمَرْأَةِ أَوْ بَذْلِهِ فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْعَقْدِ
وَكَذَلِكَ كُلُّ مَهْرٍ فَسَدَتْ تَسْمِيَتُهُ وَعَنْهُ إِنْ فَسَدَتْ لِتَحْرِيمِهِ
كَخَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ أَوْ حُرِّيَّةِ أَحَدِهِمَا فَسَدَ بِهَا الْعَقْدُ وَاخْتَارَ الْحَلَّالُ
وَلَوْ أَصْدَقَهَا عَصِيرًا فَبَانَ خَمْرًا أَوْ عَبْدًا فَبَانَ حُرًّا أَوْ مَغْصُوبًا
صَحَّ بِقِيمَةٍ وَاجِبَةٍ وَوَجَبَتْ قِيمَتُهُ وَكُلُّ مَا صَحَّ عِوَضًا فِي بَيْعٍ أَوْ
إِجَارَةٍ صَحَّ مَهْرًا إِلَّا مَنَافِعَ الزَّوْجِ الْحُرِّ الْمُقَدَّرَةَ بِالزَّمَانِ
فَإِنَّهَا عَلَى تِلْكَ الْأَبْيَنِ وَمَا لَا يَصِحُّ عِوَضًا فِيهِمَا لَمْ يَصِحَّ مَهْرًا إِلَّا
لِلْغَرَرِ كَزَوَالِهِ أَوْ جَهْلٍ يَسِيرٍ فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ فِيهِ عَلَى الْأَصَحِّ

فَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا عَبْدَ زَيْدٍ أَوْ عَلَى عَبْدٍ آبِقٍ
أَوْ مُغْتَصَبٍ بِجُمْلَةٍ أَوْ عَلَى دِرْهَمٍ أَوْ عَيْنٍ لَا يَمْلِكُ الْآنَ شِرَاءَهُ وَلَمْ
يَقْبِضْهُ أَوْ عَلَى مَعِيبٍ لَا يَعْلَمُ عَيْبَهُ ثُمَّ يَعْلَمُ صَحَّ ذَلِكَ عَلَى
الْمَنْصُوصِ وَعَلَيْهِ بِجُمْلَةٍ فَإِنْ تَعَذَّرَ تَعَيَّنَ وَقِيلَ لَا يَصِحُّ
وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى عَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ أَوْ عَبْدٍ مُطْلَقٍ صَحَّ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ
وَيُعْطِي مِنْ عَبِيدِهِ وَسَطَهُمْ وَعَنْهُ بِالْقُرْعَةِ وَفِي الْمُطْلَقِ مَا
الْوَسَطُ مِنْ رَقِيقِ الْبَلَدِ نَوْعًا وَقِيمَةً كَالسَّدِيدِ فِي الْعِتْقِ
وَصَحَّحَ أَبُو الْخَطَّابِ التَّسْمِيَةَ فِي عَبْدٍ مِنْ عَبِيدِهِ دُونَ الْمُطْلَقِ
حَتَّى نِصْفِهِ وَأَبْطَلَهَا أَبُو بَكْرٍ فِيهِمَا وَإِذَا جَاءَهَا بِقِيمَةِ الْمَوْصُوفِ
أَوِ الْوَسَطِ وَمَلَّكَهَا بِعَيْبِهِ فَعَلَى لُزُومِ قَبُولِهِ عَلَى وَجْهَيْنِ
وَالْحُكْمُ فِي دَابَّةٍ مِنْ دَوَابِّهِ وَثَوْبٍ مِنْ ثِيَابِهِ وَنَحْوِهِ كَعَبْدٍ
مِنْ عَبِيدِهِ وَالْحُكْمُ فِي ثَوْبٍ هَرَوِيٍّ وَقُهُنْدِزِيٍّ وَنَحْوِهِ كَعَبْدٍ
وَنَحْوِ كَعَبْدٍ لِمُطْلَقٍ وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى دَارٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ أَوْ ثَوْبٍ
أَوْ دَابَّةٍ أَوْ حِمْلِ بِطِّيخٍ أَوْ عَلَى مَا بِكُمِّ زَيْدٍ أَوْ عَلَى مَا فِي بَيْتِهِ مِنْ
مَتَاعٍ أَوْ عَلَى حِمْلِ قَلَّانٍ أَوْ أَحَدِهِمَا أَوْ عَلَى دَرَاهِمَ عَدَدٍ لَهَا أَيُّ نَقْدٍ
كَانَ أَوْ خَلَّاهَا فِي مِائَةِ شَاةٍ سَنَةً وَنَحْوِهِ لَمْ يَصِحَّ التَّسْمِيَةُ فَوْرًا
وَأَصْلًا وَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى تَعْلِيمِ قُرْآنٍ أَوْ فِقْهٍ لَمْ يَصِحَّ إِلَّا أَنْ يَصِحَّ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أحد الأجنبي عليه وإذا تزوج بسوة أو خالعهن بعوض واحد
صح وقسم بينهن على قدر مهورهن مثلهن وقيل في الخلع على قدر
المسماة وقيل بينهما على عددهن كما لو مات فيه بينهن وإذا ألحق
بالمهر أو بعوض الخلع المتجر عيب أو نقص صفة ثبت
فيه وقد علمت بالعقد وجب الأرش أو الرد وأما القيمة
كاملة وعنه لا أرش مع إمساكه وإن عقد عليه في الذمة فإنما
يجب بدله لا الأرش ولا القيمة وإذا تزوجها على مهر مؤجل ولم
يسم الأجل صح فض عليه وجعله كمن فرقسها وقيل لا يصح حتى يسمي
الأجل وإذا تزوجها على ألف إن لم يخرجها من بلدها وعلى ألف
إن أخرجها أو على ألف إن كان أبوها حيا وألفين إن كان ميتا صح
التسمية في المسألة الأولى دون الثانية نص عليه وقال
أبو بكر تستحق فيهما وإذا تزوجها على ألف لها وألف لأبيها أو على
أن يعطيها ألفا ويعطي أباها ألفا أو على ألفين على أن يعطي أباها
مسكا فالنكاح صحيح وكانت الألفان مهرها فإن قبضا وطلق
قبل الدخول رجع بنصف الألفين ولا شيء على الأب ولو شرط
ذلك لغير الأب فالمسمى لها دونه هذا نص أحمد وقيل لها
في الصورة الأولى والثانية مهر المثل وفي الثالثة المسمى

وتلغو شرطه للغير الأجانب يصح عقده وإذا قالوا لها في البيع
قبل العقد على أن ما ينقص منه أو ينقص أخذ بالمسمى في العقد
وإذا ألحقت بالمهر بعد العقد زيادة لحقت ولزمت
وكانت كالأصل فيما يقرره وبصفته نص عليه ويحتمل
أن يسقط بما يسقطه وإذا زيد مهر المرأة المزوجة وقد علمت
فالزيادة لها نص عليه وإذا كرر العقد مهرين سرا وعلانية
أخذ بالمهر الزايد وهو العلانية وإن عقد العقد بغير
نص عليه وقاله الجزري وقال القاضي يؤخذ بمهر
أول العقدين من سر أو علانية فإن ادعى الزوج أنه عقد ثانيا
تكررت وقالت بل العقدان بينهما فرقة فالقول قولها
مع يمينها ولها المهران ومن أعتق أمة بشرط أن
تتزوجه صح العتق والشرط ثم إن تزوجته وإلا لزمها
قيمة نفسها وكذلك إن قال عتقتك على أن تتزوجني
إلى فرضيت بذلك ويحتمل هنا أن يعتق بمجرد قوله
من غير قبول ولا عوض كقوله أعتقتك على ألف ومن
أعتقت عبدها على أن يتزوج بها بشرط أو بدونه عتق
ولم يلزمه شيء ولا يصح أن يجعل أجر إرضاعها صداقها وتبقى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيكون لها مهر العشرة إن مات ولم يطأها بموتها وقبل مهر المثل
ومن زوج سوليته بدون مهر مثلها لزم الزوج تمامه وعنه يحتمل
الولي بالتمام إلا أن أدت فيه أو فعله الأب فإنه يلزم المسمى
فقط ولبس لأحد نقضه ويحتمل في تزويج الأب الثيب الكبيرة
أن يجب التمام كما بينا ومن زوج ابنه الصغير بمهر المثل أو أزيد
صح ولم يلزم الابن وعنه إن كان معسرا لزم الأب
مهره وبنكاح العبد بإذن سيده صحيح وبدونها بالمال وعنه
يتعلق برقبته مع الإذن برقبته وعنه برقبته
السيد وعنه بهما وعنه بذمتهما ذمة العبد أصالة وذمة
السيد ضمانا فإن نكح بلا إذن وطئ فيه تعلق برقبته مهر
المثل وعنه المسمى وعنه خمسة وسواء علم السيد بالتحريم أو جهلاه وعنه
إن علما فلا مهر بحال ومن زوج عبده من أمته لم يجب مهر
وإن سمى وقيل يجب ويسقط وقيل يحد ويتبعه به السيد إذا
عتق وهو المنصوص عنه وإذا زوج عبده بحرة بألف ثم باعها
العبد بمن في ذمتها يحول مهرها إلى ثمنه إن قلنا تعلقه برقبته
وإن قلنا يتعلق بذمة السيد فهو مع الغرماء على حكم مقاصة الدينين
وإن علقنا بذمتهما سقط عنها عن العبد إذا صار لها وعن

سيده إذ هو سامنه وبقي الثمن للسيد عليها وقيل لا يسقط
المهر بالبينونة قبل المسيس وأصلها من ثبت له دين على عبد ثم
ملكه هل يسقط على وجهين لو كان البيع قبل الدخول فحكم
في نصف المهر كما بينا في العدل أن نصفه والإسقاط في
سقوطها ولو باعها العبد عمدا قبل الدخول أو بعده صح البيع
وانفسخ النكاح وهل يرجع قبل الدخول ببدل النصف أو الكل
على الروايتين

باب جملة المسمى ومهر المثل

تملك المرأة المهر بالعقد فإن كان عينا ملكته بها ومن شرط
نصرفها فيه ودخوله في ضمانها قبضه إلا المتبرعة فإنه على
كما بيناه في البيع ويقرر للمسمى بواحد من ثلاثة لأعيان أحدها الوطء
في الفرج والثاني خلوة من يطأ مثلها بمن يطأ مثله الأمع مانع
حسي كالحيض والإحرام أو شرعي كالصوم والإحرام أو على
زوجة ولو منعته أن يطأ لم يتقرر بها الثالث موت أحدهما
ولو بقتل نفسه أو غيره وإذا مات الزوج وقد خلا بها في مرضه ولم
يطأ ولم يطأ في ظاهر المذهب وعنه أن للمرأة من الميراث
بالخلوة مثل ربع ما يسقط المهر قبل التقرر بكل فرقة
حاصلة من جهة الزوج كالردة أو الرضاع أو فسخ لإعسار

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أو غير ذلك وينتصف بطلاقه وخلعه وبكل فرقة من أحد
أدبر الزوج الأصحه لعيب أو شرط فإنه تسقطه وكذا
إسلامه في رواية ذكرت ولو كانت الفرقة بسبب منهما
أو منهما ومن أجنبي كلعانهما وبسراية ما له مهلا تسقطه
أو تنصفه على رواية ولذا في سرايته لقاس مستحق بهما
وغالبها إذا قلنا هو ملك وجهان وإذا كان المسمى عينا
فتلفت ثم تنصف وهو فإن تلف أو انتقال ومستحق
بدين أو شفعة رجع في المثلي بنصف مثله وفي غيره
بنصف قيمته يوم القرفة على أدنى صفاته من يوم العقد
إلى يوم القبض الا المميز إذا قلنا يضمنه بالعقد فتعتبر صفته
وقت العقد وإن كان باقيا بصفته ملك نصفه قهرا الا أن
نص عليه وقيل لا يملكه حتى يختار ملك نماء متصلا
لها لكن يمنع من التصرف فيه وإن كان له زيادة منفصلة رجع
في نصفيه دونها وعنه يرجع بنصفهما وإن كانت متصلة
كسمن وتعليم فله قيمة نصفه كما سبق الا إذا سمات
دفعة زايدا فيلزمه ويخرج أن يجب دفعة بزيادته كالمتصلة
وأولى وإن كان ناقصا الصفة فللزوج نصف قيمته كوصفنا أو نقصه

ناقصا لا غير نص عليه وخرج القاضي رواية بالأرش مع نصفه
ولو وصله بعين مالها كحامل بمثلها وثوب صبغه فذلك
النصف بزيادته لهمة قبوله وإن بذلت نصف قيمة الأصل ملك
الزوج نصفه وبذل قيمة زيادته فله ذلك على الجديد وقال
القاضي ليس له إلا القيمة وإذا بلغ المهر أو نقص بيدها بعده
ما تنصف بمنشه وقيل في المميز لا نصفه فعلى هذا إن أدعت
ذلك وادعاه الزوج قبل الطلاق فالقول قولها مع يمينه والكل
إذا سقط كالنصف في جميع ما ذكرنا وإذا فات النصف شائعا
أو معينا من المتصف أخذ النصف الباقي وقيل في المعين عين
المثلي يأخذ نصف الباقي ونصف قيمة الفائت وإذا كان المسمى
في الذمة فقبض ثم سقط أو تنصف فهو كالمعين فيما ذكرنا لكن
يعتبر في تقويمه صفته يوم قبضه ولا يرجع بنمائه وإن زاد
بنماء العين وهل يجب رده بعينه مع بقائه بصفته على
روايتين وإذا كان المسمى تعليم سورة فعلمها إياه ثم إن سقط
بأجر تعليمه وإن تنصف بنصفها ولو طلق قبل الدخول أو بعد
ولم يعلمها لزمه أجر ما عليه وعنه يعلمها من وراء حجاب إذا
أمن الفتنة ولو تعلمه من غيره لزمته الأجرة وإن كان أنثى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

علمتها فقالت بل غيره فالقول قولها وقيل قوله وإذا وجب
مهر المثل لفقد التسمية أو فسادها فلها المطالبة بفرضه
فإن اتفقا على قدر وإلا فرضه أحاكم بقدره ويسقطه إلى أعز
متعة مما يسقط المسمى ويقرره ما تقرره وعنه لا يقرر الموت
إلا نصفه إذا لم يسم ولم يفرض ويصفه ما يصف المسمى
في نفاية وعنه يصف ما وجب لفساد التسمية وتسقط ما
وجب لعقدها إلى المتعة وفي إجبار الحرة في وعنه يسقطها
إلى المتعة وهو أصح عندي ومتى فرض فهو كالمسمى في التنصيف
وغيره وعنه كالذي لم يفرض في وجوب المتعة وتحمل المتعة
بيسار الزوج وعسره وأعلاها خادم وأدناها ما تجزئ بها
الصلاة وعنه يعتبر تقديرها بالحاكم وعنه هي متاع بقدر
نصف مهر المثل ولا تسقط المتعة بصحة مهر المثل قبل الفرقة
وقيل تسقط ولا متعة لإحدى المفارقة قبل الفرض والدخول
وعنه يجب لكل مطلقة وعنه يجب للكل إلا لمن دخل بها وفي
مهرها وتعتبر مهور المثل بمن نسبها من نساء أقاربها من أب
وأخت وعمة وخالة وبنت عم وبنت عم وعنه بخص نساء العصبة
وتعتبر المساواة في العقل والدين والسن والأدب والمال والجمال

والبكارة والثيوبة والبلد فإن لم يكن في نسائها الأقرب فها
أو دونها بلد ونقص بقدر ذلك فإن كان عادتهم تخفيف
مهر عشيرتهم دون غيرهم اعتبر ذلك وإن كان عادتهم تجمل
المهر في صنيعه مرجلا وجهاز ومن لم تكن لها قرابة اعتبرت
بنساء بلد هاشم بأقرب النساء شبها بها والذي بيده عقدة النكاح
هو الزوج لا الأب فإذا طلق قبل الدخول فلمن عفا من الزوجين
للآخر عن حقه من المهر وهو جائز البرع صح عفوه ولا عفو لولي
بحال ونقل ابن منصور عنه أنه الأب يصح عفوه عن نصف
مهر ابنته البكر إذا طلقت قبل الدخول وقيل يشترط مع ذلك
صغرها أو جنونها ولو زوج ابنه الطفل وأمهر مهرا ثم رجع إليه
بردة أو رضاع قبل الدخول لم يجز عفوه عن نصف مهر ابنته إلا
عنه رواية واحدة ومن وهبت زوجها مهرها وإبرأته منه ثم طلقها
وقبل نصفه أو نصفه رجع عليها بنصفه وعنه لا يرجع فيه وعنه
يرجع مع الهبة دون الإبراء وهو الأصح ولو وهبته نصفه ثم نصف
رجع بالباقي على الأولى ونصفيه وهو الراجح على الأخرى ولو قضى
المهر أجنبي مسترجعا ثم سقطا أو نصف فالراجح للزوج وقيل لا
وللمرأة منع نفسها حتى تقبض مهرها إلا أن يكون مؤجلا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فعليها التسليم قبل حلوله فإن حل المؤجل قبل التسليم فوجهان
فإن سلمت نفسها طوعا ثم أرادت المنع ملكته على الأظهر كما مر
وقال أكثر أصحابنا لا تملكه ولو تبين ثم سلمت نفسها ثم بان مبيا وجهان
أصحهما هنا تملكه وإذا أعسر بالمهر أو بان معسرا به فلها طلب الفسخ
به قبل الدخول وبعده قاله أبو بكر ولا يسقط الا الحاكم وقال ابن
حامد لا فسخ لها بعده فإن اختارت المقام فلا فسخ لها بعد
ذلك ويبقى لها منع نفسها منه وإذا كانت الزوجة أمة فالمنع والفسخ
المذكوران إلى سيدها دونها وليس للأب قبض مهر ابنته الرشيدة
الا باذنها وعنه له ذلك في البكر ما لم تمنعه وإذا اختلفا زوجان
في قبض المهر أمر بقبضه وإن اختلفا فيما يستقر به أخذ بقوله
وإن اختلفا في قدر المسمى أخذ بقوله مع يمينه وعنه يقول
مدعي مهر المثل ولم يذكر اليمين يخرج وجوبها على وجهين
ولو ادعاه دونه وادعت قومة رد اليه ولو اختلفا في عينه
فهو على الوجهين في القدر لكن الواجب قيمة لا شيء من المعينين
وقيل إن كان معين لمرة أعلاه قيمة وهو كمهر المثل أو أقل وإذا
بعثها أعطيته بعينه وإذا أمسكها عن بكارة فأزيلت بطلاق
أو غيره فلا مهر فيه وإن وطئها أو خلا بها وجب المسمى وعنه مهر

المثل وقيل لا شيء عليه بالخلوة ويجب مهر المثل للموطوءة بشبهة
والمكرهة على الزنا في قبل أو دبر وقيل بجملة للمكرهة أرش
البكارة على روايتين منصوصتين وعنه إن كانت للمولى ذات
محرم فلا مهر لها كالمواطإة مع أجنبية فاذهب عذرتها
فعلى روايتين أرش البكارة أو مهر المثل على روايتين وإن فعله الزوج ثم
طلق قبل الدخول لم يلزمه شيء سوى نصف المسمى

باب الوليمة

يستحب لمن تزوج الوليمة وأن لا يتركها من شاة وإجابته في أول
يوم إذا كان مسلما وعين من دعاه وإجابته وقيل فرض كفاية وقيل
مستحبة ولا تجب إجابة ذمي ولا من يجوز هجره ولا من عم
بدعوته وتلد عا الجفلى ولا من دعا بعد اليوم الأول ودعوة
الختان وما سوى العرس مباحة لا تكره ولا تستحب نص
عليه وكذا إجابتها ولا يجوز لمن حضر الوليمة قطع صوم واجب
ويستحب الأكل للمتنفل والمفطر عند القاضي وقيل إن لم يكسر
قلب الداعي بإتمام النفل فهو أولى ولا يباح الأكل الا بصريح
إذن أو قرينة ويستحب غسل اليدين قبل الطعام وبعده وعنه
يكره قبله ومن دعاه اثنان قدم أسبقهما ثم إن تساويا أقربهما
ثم أقربهما منزلا ثم جوارا ثم بالقرعة وإذا علم في الدعوة منكرا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كالحمرة والزمر وامكنة الانكار حضر وانكر والا فلا يحضر
ولو حضر فشاهد منكرا ازاله ان قدر وجلس ان لا انصرف وان
علم به ولم يره ولم يسمعه فله الجلوس مع يحرم افتراش ما فيه صورة
حيوان وجلسه وتبايد ولا يحرم تعليقه وستر الحيطان به وفي جواز
ذلك بشرط خالية من صور الحيوان روايتان والستر والبقاء له
مكروه تنزيها وعنه لا يدرى ما المختار يعمل من شاء اقطع وتملكه من
اخذ او وقع في حجره مع القصد له وبدون القصد وجهان ○

باب عشرة النساء من تزوج

حرة وجب تسليمها ليلا ان طلبه وتسلم عليه ان بذلته اذا
استكملت تسع سنين الا ان يكون بها مانع الاستمتاع بالكلية وجاز
سؤاله من مرض واحرام ونحو فلا يجب معه ابتداء تسليم ولا تسلم وابيها
سأل ان يمهل مدة ليسلم امهل بقدره ويجب التسلم
والتسلم في دار الا ان تشترط دارها فيجب فيما شاءت منها
وولي من به صغر او جنون منها بمنزلته في ذلك وان تزوج
امة وجب تسليمها كما شاء ليلا ولا يجب نهارا الا بشرط فان
بذلها فيه السيد لا شرطه لزم الزوج قبوله وان بعضها ناشز منها
ان يكون فيه عند السيد فوجهان وعلى الزوجين ان يعاشرا

بالمعروف ويجتنبا تعذر ذلك الواجب وله ان يستمتع بها ما
لم يضر بها او يشغلها عن فرض وعليه ان يطأها في كل اربعة اشهر
مرة مع القدرة وان يبيت ليلة من كل اربع عند الحرة ومن
كل سبع عند الامة وقيل من ثمان وسبع دار شاء فيما بقي فان ابى
ذلك من غير علة فطلبت الفرقة فرق بينهما وعنه لا يفرق
بذلك وعنه ما يدل على انه لا يلزمه وطء ولا يستوعبه اذا لم يترك
ضرارا ومن سافر عن زوجته فوق ستة اشهر فطلبت قدومه
فاباه من غير عذر فرق بينهما نص عليه ولا يحل وطء زوجة
ولا سريته في الدبر وله العزل عن سريته وكره عن
زوجته الحرة الا باذنها فان كانت امة لم يبح الا باذن سيدها
نص عليه وقيل بل باذنها وقيل لا يباح العزل بحال وقيل يباح
بكل حال ويستحب ان يقول عند جماع اللهم جنبنا
الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا وان لا يكثر الكلام
عنده وان لا ينزع قبل قضاء وطرها وان سبوغا لما وقع الوطء
وله الناسها بغسل الحيض والا لم الجاسة والشعث الذي يعانقه
النشوز وترك النكر وتاول المحرم ما وجب عليه غسل الجنابة بدا
وفي الاكل من منزل مباح يوقن رضاه وجهان وعنه لا يجزئه الدية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على غسل الميت أيضا قطعا بدونه وله أن يجمع بين نسائه وإمائه بغسل واحد إحداهن بعد أخرى ولا يجعل ثوبا بينها ويجزي بينها وليس له أن يجمع بين زوجتين في مسكن إلا برضاهما وله منع زوجته عن الخروج من منزله والأولى أن يأذن له فيه لمرض بعض محارمها أو موته وله السفر بها ما لم يشترط بلدها وإن كانت أمة لم يملك الإذن لسيدها دخول مملكة سيدها بدون إذن الزوج على وجهين وللسيد السفر بعبده المزوج بلا إذن زوجته نص عليه

باب القسم

وعلى الرجل أن يساوي بين زوجاته في القسم وعماد الليل فيخرج في نهار لمعاشه وقضاء حوائج الناس لأمر معاشه الليل كالنهار ونحوه وعماد قسم النهار وليس له البداية بأحدهن ولا السفر بها لنقله أو غيبة لا بد منها أو رضي من البواقي ولا تسقط النوبة القضاء لمن سعى لأبي سفر الغيبة وفي سفر النقلة وجهان ويقضي ما فاته السفر أو تعتبه من الإمامة وإذا بات عند واحدة بقرعة أو غيرها لزمه المبيت عند الثانية ولا يجب التسوية في الوطء ويتم لزوجة الأمة ليلة وللحرة ليلتين وإن كان تحته

ولمعتق بعضها بحساب ذلك والحائض والنفساء والمريضة والمميز والمجنونة التي لا يخشى منها والمعيبة لغير من فيه وإذا اعتقت الأمة في نوبتها أتمه نوبة للحرة وهي للمتقدمة فلها تمام حرة وإن عتقت في نوبة الحرة وفي المتأخرة فوجهان أحدهما يتم للحرة نوبتها على حكم الرق والثاني يسوي بينهما بقلم أو اشتد زاك ومن دخل في نوبتها إلى الأخرى لم يجز ليلا لا لعذر أو غيرها أو وطئ قضى مثله من نوبة الأخرى وقيل يعفى عن الوطء لا القسم ولا نفقة لمن أبت المبيت عنده أو السفر معه أو شاء بدون إذنه وإن شاقرت بإذنه في جابية له فهما لها وإن كانت أجابته لها نوبتان فيهما وقيل لها النفقة دون القسم وإذا تزوج بكرا أقام عندها سبعا ثم دار وإن كانت ثيبا فلها ثلاث إلا إذا اختارت سبعا ويقضيهن للبواقي فلها ذلك وإذا وفى إليه امرأته وفاها حق العقد وجبا بمن سبقت وإن رفئا معا قيل قرعت فإن أقرع لذلك وهو يريد السفر دخل حق العقد في قسم السفر يقضيه إذا قدم للأخرى وقيل يسقط فلا يقضيه وقيل يقضيه لها ومن طلق امرأة لها قسم لم يستوفه فقد عصى حتى ينكحها لزمه قضاؤه ومن وهبت قسمها لضرة لها بإذنه جاز وإن وهبته له جعله لمن شاء

شبكة الألوكة
www.alukah.net

سنة حرة كانت أو أمة وقيل لا تهبه الأمة إلا بإذن السيد وقيل
له نقله عن مكانه لكي يلي نوبته الموهوب له على وجهين ومتى عاد
في الهبة عاد جزؤها من حين رجعت ولو بذلت جعلها بعوض لم يصح
ولو أراد نشرها باحسان فبذلت أن تمسكها بلا قسم أو بلا نفقة
جاز ذلك وله فيه الرجوع ومن قسم لاثنين من ثلاث ثم رتب له
رابعة بعود في هبته أو عن نشوز أو بنكاح وقاها حق عقده
جعل ربع الزمن المستقبل للرابعة وثلثه لزوجيه للثالثة حتى تملك
جزأها ثم تستأنف التسوية بينهن ولا قسم عليه فيما ملكت يمينه
وله الاستمتاع بهن متى شاء وإن أخذ من نوبة الزوجات لكن
يسوي فيه ما بينهن باب النشوز إذا بانت أمارته
بأن تمنعه جزءا أو يجب مبرمة زجرها بالقول ثم يهجرها
في المضجع والكلام دون ثلاث ثم بضرب غير مبرح وإن ادعى
كل منهما أن الآخر ظلمه أسكنهما الحاكم بقرب ثقة يشرف
على حالهما وسلمهما الانصاف فإن تعذر رجعا إلى الشقاق بعث
الحاكم حكمين مسلمين عدلين وفي اعتبار جنسهما وفعلهما الأوجه
كونهما من أهلهما ليكشفا عن حالهما ويفعلان بتوكيل الزوجين
لهما ما يريانه إصلاحا من جمع أو فرقة بعوض أو بدونه فإن امتنعا

من التوكيل لم يجبرا عليه وعنه يجبر الزوج أن يوكل في الفرقة بعوض وعشرة
ويجبر المرأة أن توكل في بذل العوض فإن فعلا وإلا بعثهما الحاكم فإن
غاب الزوجان أو أحدهما بقي تطلق الحكمين على الرواية الأولى
دون الثانية وقيل يبقى عليهما وإن لم يختارا تطلق لهما على الأولى
دون الثانية وقيل يستقل عليهما باب الخلع الخلع لشوز
عشرة جاز الزوجين جاز لا يحل إلا إذا سمعها حقا لتخالع
منه ففعلت ولم تكن ذات عادة لا يصح ولو وقع وجاليهما مستقيمة
لم يصح وعنه لا يصح إذا لم يسعفه رد العوض والنكاح بحاله
إلا إن جنت بحمله لما قاما عنه يصح بجعل وبيع الخلع من كل
زوج يصح طلاقه وإبراء الصغير والمجنون وسفيههما إن صح الخلع
عليهما ويصح بذل عوضه من كل زوجة حامل إلى الوضع ومن
الأجنبي بأن يقول خالع زوجك على ألف أو علي ألف ضمنت ذلك
إن قال على مهرها أو نفقتها وأنا ضامن أو علي ألف في ذمتها فبيعه
فاسد ولزمها لا أجنبي وبذل العوض فمن لم يضمن حتى سمى
العوض منه لم يصح الخلع وقيل إذا قال الخلع فلم يصح مع الأجنبي
بحال ولا يصح الخلع من صغيرة ولا سفيهة بحال لكن يجب بحمله طلاق
بائن رجعي وإن اختلعها وليهما بما لهما فعل كخلع الأجنبي بذمة الزوجة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وكذلك خلع الزوجة بسلعة العين ويصح خلع الأمة بإذن سيدها
ويحل العوض في أشدهما ولا يصح بدون إذنه بحال وقيل يصح
ويتبع بعوضه بعد العتق ويصح أن يقبض المميز والعبد عن
المكاتب عوض خلعهم لغيرهم بوكالة الناشئ ونص عليه أحمد في العبد
وقيل لا يصح أن يقبضه إلا الولي والسيد والخلع للمدة بائنة وعنه
أنه بلفظ الخلع والفداء والفسخ فسخ لا ينقص به عدد الطلاق
بحال وعنه أن نوى به من الطلاق فهو طلاق وإلا فهو فسخ وهو
الأصح ولا يقع عتقه من خلع طلاق بحال ومن طلق بعوض بشرط
الرجعة لغا الشرط وجهه شرط الخيار فيه وقيل يلغو أصله
المسمى وعليه قدر مهر مثلها وقيل يصح رجعيا بغير عوض وكل ما
صح مهرا صح الخلع به لكن يكره بأكثر مما أعطاها نص عليه
ونص عليه وقال أبو بكر يحرم نص عليه في الزنا ولا يصح الخلع إلا
بعوض معلوم فإن خالعها بمجهول أو بما لا يتمول أو بما في يد زيد
ولم يكن فيها فله مهر مثلها وقيل ثلاثة دراهم وقيل ما يتمول
ويحصل بيده ولا شيء عليها لما تبين عدمه إلا أن يغرها
كقلة المتاع والدراهم قليل منها ثلاثة دراهم وأدنى ما يسمى
متاعا وإتيانه على الرواية الأولى فيه حسنة أو ما أشبهها وهذه
أحكام كلها صحيحة إذا خلع بالمسمى كما سبق لكن يجب أدنى ما يتمول
الآن لما تبين عدمه وإن لم يكن عشرة كمهر المثل والشجة الثانية
صحيحة بمهرها فيما يجهل حالا وما لا صحة له بالمسمى فيما يتمول
فإن تبين عدمه رجع إلى مهرها وقيل إذا لم تعرف فلا شيء عليها
الثالث فساد المسمى وصحة الخلع بقدر مهرها الرابع
بطلان الخلع قاله أبو بكر العباس بطلانه بالمعدوم وقت العقد
كما لو خالعها على حمل شجرها صحته مع الوجود بقيا أو تلفا ثم صلح المسمى
أو قدر المهر وتفريق بين المتبين مالا وبين غيره مبني على ما
سبق وإذا خالعها على عبد مطلق فله الوسط إن قلنا به في المهر
والأهل له أي عبد أعطته أو قدر مهرها والخلع بالمجهول
مبني على ما تقدم وإذا خالع الجاهل على نفقة عدتها صح وبرئ
مما لنص عليه وعلى قول أبي بكر الخلع باطل وقيل إن أذن لها
نفقة الزوجة بالعقد صح وإلا فهو خلع بمعدوم وعلى بنائها جملة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وَإِذَا خَالَعَهَا عَلَى إِرْضَاعِ وَلَدِهِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً فَمَاتَ الْوَلَدُ رَجَعَ بِأُجْرَةِ بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ وَإِذَا خَالَعَ كَافِرٌ عَلَى خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ ثُمَّ أَسْلَمَا قَبْلَ قَبْضِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَقِيلَ لَهُ قِيمَتُهُ عِنْدَ أَهْلِهِ وَقِيلَ لَهُ مِثْلُ الْمِثْلِ وَإِذَا قَالَتْ طَلِّقْنِي بِأَلْفٍ أَوْ عَلَى أَلْفٍ أَوْ وَلَكَ أَلْفٌ أَوْ أَخْلِعْنِي كَذَلِكَ أَوْ إِنْ طَلَّقْتَنِي فَلَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ فَقَالَ طَلَّقْتُكِ أَوْ خَالَعْتُكِ طَلُقَتْ وَلَهُ الْأَلْفُ إِذَا كَانَ فِي الْمَجْلِسِ وَإِلَّا فَلَا يَنْفَعُ شَيْءٌ وَلَهَا أَنْ تَرْجِعَ قَبْلَ إِجَابَتِهَا وَإِنْ قَالَتْ طَلِّقْنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ أَوْ عَلَى أَلْفٍ فَقَالَتْ طَالِقٌ ثَلَاثًا اسْتَحَقَّ الْأَلْفَ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ فَهَلْ يَسْتَحِقُّهَا أَوْ يُوَزِّعُهَا عَلَى وَاحِدَةٍ وَثَلَاثٍ وَإِنْ قَالَتْ طَلِّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ أَوْ عَلَى أَلْفٍ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَهِيَ رَجْعِيَّةٌ وَلَا شَيْءَ لَهُ نَصَّ عَلَيْهِ وَقِيلَ هِيَ بَائِنٌ بِثُلُثِ الْأَلْفِ فَإِنْ كَانَتْ مَعَهُ عَلَى وَاحِدَةٍ وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا اسْتَحَقَّ الْأَلْفَ وَقِيلَ ثُلُثَهَا إِذَا لَمْ تَعْلَمْ وَإِذَا قَالَ إِبْتِدَاءً أَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ أَوْ عَلَى أَلْفٍ أَوْ عَلَيْكِ أَلْفٌ فَلَمْ تَقْبَلْ لَمْ تَطْلُقْ نَصَّ عَلَى الْمَنْصُوصِ وَقَالَ الْقَاضِي فِي بُضْعٍ تَطْلُقُ لَا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ لَا تَطْلُقُ إِلَّا فِي الْآخِرَةِ وَيَحْتَجُّ أَنَّ لَا تَطْلُقَ فِيهِنَّ بِنَاءً عَلَى تَطْلِيقِ الْهَازِلِ وَلَوْ قَبِلَتْهُ فِي الْمَجْلِسِ بَانَتْ وَلَزِمَهَا الْأَلْفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَقِيلَ إِذَا جَعَلْنَاهُ رَجْعِيًّا بِلَا قَبُولٍ فَكَذَلِكَ إِذَا قَبِلَ وَمَنْ مَلَكَتْ لَهُ زَوْجَتُهُ

طَلِّقْنَا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَهَا إِحْدَاهُمَا بَانَتْ بِسُدُسِهَا مِنَ الْأَلْفِ وَلَوْ قَالَتْهُ إِحْدَاهُمَا فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي وَقِيلَ وَهُوَ الْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الرَّجْعَةَ فِي وَلَا شَيْءَ لَهُ وَإِذَا خَالَعَا بِلَفْظِ الْخُلْعِ أَوِ الْمُفَادَاةِ أَوِ الْفَسْخِ تَرَاجَعَا بِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ حُقُوقِ النِّكَاحِ كَمَا لَوْ كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ وَعَنْهُ تَسْقُطُ إِنْ شَكَتْ عَنْهَا وَلَا تَسْقُطُ بِذَلِكَ نَفَقَةُ الْعِدَّةِ وَلِأَبِيهِ شَيْءٌ خَالَعَ بِعُضْوٍ وَإِذَا كَانَ مَهْرُهَا مَا بِهِ خَالَعَتْهُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِخَمْسِينَ سَقَطَ عَنْهُ كُلُّهُ وَقِيلَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ وَيَبْقَى رُبُعُهُ وَإِنْ كَانَتِ الْخَمْسُونَ الَّتِي تَسْتَقِرُّ بِالْوَطْءِ أَوْ بِخَمْسِينَ مِنْهُ عَلَى أَنَّ لَا تَبِعَةَ عَلَيْكَ أَوْ بِخَمْسِينَ وَلَمْ تَذْكُرِ الْمَهْرَ سَقَطَ كُلُّهُ وَجْهًا وَاحِدًا وَإِذَا خَالَعَتْهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهَا فَلَهُ الْمُسَمَّى إِلَّا أَنْ يُزَيِّدَ عَلَى أَرْثِ مِثْلِهَا فَلِلْوَرَثَةِ مَنْعُ الزِّيَادَةِ وَلَوْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضِهِ طَلَاقًا يَمْنَعُ الْإِرْثَ ثُمَّ أَقَرَّ أَوْ وَصَّى لَهَا بِشَيْءٍ أَعْطَيْتَهُ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى إِرْثِهَا مِنْهُ وَلَوْ خَالَعَهَا فِي مَرَضِهِ وَجَابَاهَا فَهُوَ مِنْ ثُلُثِ الْمَالِ وَإِذَا خَالَعَ وَكِيلُ الزَّوْجِ أَوْ بَعْضُهُمَا مَعَ الطَّلَاقِ أَوْ بِمَا قَدَّرَتْ لَهُ مِنْ دُونِهِمَا أَوْ خَالَعَ وَكِيلُ الزَّوْجِ بِقَدْرِ الْمَهْرِ مَعَ الطَّلَاقِ أَوْ بِمَا قَدَّرَتْ لَهُ مِنْ فَوْقِهِمَا لَزِمَ الْخُلْعُ بِذَلِكَ وَإِنْ خَالَفَ وَكِيلُهَا بِزِيَادَةٍ أَوْ وَكِيلُهُ بِنَقْصٍ فَقِيلَ يَبْطُلُ الْخُلْعُ وَقِيلَ يَصِحُّ وَيَضْمَنُ الْوَكِيلُ الزِّيَادَةَ أَوِ النَّقْصَ وَقِيلَ لَا يَصِحُّ الْخُلْعُ إِنْ وَكَّلَهُ وَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ وَيَصِحُّ مِنْ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وكتلها وبعض الزيادة والطلاق المعلق بعوض كالخلع في الإبانة
فإذا قال إن أعطيتني ألفا فأنت طالق فأعطته لمسمى
بأن أحضرته وأذنت في قبضه على فور أو تراخ بانت به وإن
قال إن أعطيتني هذا العبد أو هذا الثوب الهروي فأنت طالق
فأعطته فبان عيبا أو بان الثوب مستحقا بانت ولا شيء له ويقبل له
رده وأخذ قيمته بالصفة سليما كما لو فسخ الخلع عليه ولو بان
حرا أو مغصوبا لم تطلق وعنه تطلق وله قيمته وإذا قال إن أعطيتني
عبدا فأنت طالق فأي عبد أعطته بانت وملكه نص عليه وقال
القاضي له عبد سليم وسطه فله رده وطلب بدله والمذهب خلافه
ولو بان مغصوبا لم تطلق ولو قال إن أعطيتني ثوبا هرويا فأنت
طالق فأعطته ثوبا فبان مرويا لم تطلق وإذا قال إن أعطيتني
خمرا أو هذا الحمر فأنت طالق ففعلت طلقت رجعيا ولا شيء
عليها وإذا قال لزوجتين مكلفة ومميزة إنما طالقتان بألف
إن شئتما فقالتا قد شئنا بانت المكلفة بقسطها من الألف
وطلقت المميزة رجعيا بغير شيء وعنه لا مشيئة للمميزة فلا تطلق
واحدة منهما وإذا اختلفا فقال طالقتك بألف فأنكرته أو قالت
إنما سألتك غيري بانت بقوله والقول قولها مع يمينها في نفي العوض

كتاب الطلاق

لا يقع الطلاق إلا من
زوج وعنه أن والي الصبي والمجنون وسيدهما يطلق عليهما ويقع
بكل نكاح فاسد مختلف فيه كالمعتدة بلا ولي نص عليه ويقع
بائنا وقيل إن لم يعتقد صحته لم يقع ولا يقع بنكاح الفضولي
قبل الإجازة وإن نفذناه بها ولا يقع الأمر عاقل بالغ وعنه يقع
من المميز الذي يعقله ولا طلاق لمن زال عقله لا بسكر محرم
فإنه على روايتين وكذلك الروايتان في عتقه ونكاحه وكل
ما يلزمه بإيلائه وظهاره وقتله وأشباهه وتذفيه وسائر أقواله
وزناه وشربه وسرقته وكل فعل يعتبر له العقل وعنه أنه
كالمجنون في أقواله وكالصاحي في أفعاله وعنه أنه في الحدود
كالصاحي وفي غيرها كالمجنون وعنه أنه في ما يستقل به مثل
عتقه وقتله وغيرهما كالصاحي وفيما لا يستقل به مثل بيعه
ونكاحه ومعاوضاته كالمجنون حكاها ابن حامد وأتحق

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بعض أصحابنا من تأول البيع ونحوه بالسكران وفرق أحمد
بينهما فألحقه بالمجنون ولا طلاق ولا عتق ولا حلف لمن أراد
عليه لما بالضرب أو الحبس أو عصر الساق أو أخذ المال إذا
كان مثله يتضرر بذهابه أو هدد بالقتل أو قطع من قادر
يغلب على ظنه تحقيق تهديده إن لم يجبه وفي تهديده بغير
القتل والقطع روايتان وكره الطلاق لغير حاجة وعنه يحرم
ويباح عند الحاجة إليه والسنة لمن أراد أن يطلق واحدة
في أثناء طهر لم يصبها فيه ثم يدعها حتى تنقضي عدتها فإن
طلق المدخول بها في حيض أو طهر جامعها فيه ولم يستبن
حملها أو في آخر طهر لم يصبها فيه ممن لها أن طالق في آخر
طهرك فهو طلاق بدعة يقع ويأثم به ويستحب رجعتها
وعنه يجب رجعة المطلقة في الحيض ولا يطلقها في الطهر المتعقب
له فإنه بدعة وعنه جواز ذلك ولو طلقها ثنتين أو ثلثا بكلمة
أو كلمات في طهر لم يراجعها من غير مراجعة وقع وكان
للسنة وعنه للبدعة وعنه الجمع في الطهر بدعة والتفريق
في الأطهار سنة ولو طلق الثالثة في طهر راجعه بعد رجعة
أو عقيب لم يكن بدعة على جميع الروايات وكذلك الثالثة إذا

كانت المرأة صغيرة أو آيسة أو حاملا قد استبان حملها
أو لم يدخل بها فلا سنة في طلاقها ولا بدعة وعنه يقع واحدة
من حيث العدد وعنه تعتبر سنة الوقت للحامل واختاره
الخرقي فإذا قال لحامل أنت طالق للبدعة لم يقع في الحال
وعلى الأول إذا قال لاحدى نسائه أنت طالق للسنة وللمدخول
للبدعة طلقت طلقتين في الحال إلا أن ينوي في غير الآيسة
الحامل فإن كانت من أهل ذلك فثلاث وفي الحكم تخرج على وجهين
وإن قاله لمن لم يدخل بها أو لحامل قد استبان حملها
أو لمن لم تحض لصغر أو كبر أو لمستحاضة أو لمن عادتها
أن تحيض في كل سنة مرة أو مرتين وطهرها أقل من ذلك
أو أكثر فقال أنت طالق للبدعة طلقت في الحال وعنه لا
يقع حتى تطهر من المحيض الثاني وعنه لا يقع حتى تحيض
حيضة كاملة وإن قال أنت طالق ثلاثا بعضها في حيض وبعضها
في طهر لم يجامعها فيه أو بعضها في طهر جامعها فيه وقع
الثلاث في الحال وإن عكس لمن لها سنة وبدعة أنت طالق للسنة
طلقت في الحال إن كانت في طهر لم يصبها فيه وإلا لم تطلق حتى
توجد وإن قال أنت طالق للبدعة طلقت في الحال إن
كانت في حيض أو طهر لصبها فيه وإلا طلقت إذا وجد
أسبقهما وعندي تطلق طلقتين في الحال إذا كان من
السنة وثلثا إن جمع بدعة وإن قال أنت طالق ثلاثا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

طلقت ثلاثا في أول طهر لم يصبها فيه في رواية وفي رواية ثلثا
في ثلثة أطهار لم يصب فيها وفي رواية تطلق واحدة في الطهر
الموصوف وتطلق الثانية بعد رجعة أو عقد وكذا الثالثة
وإذا قال لها أنت طالق أبغ الطلاق أو أشنعه فهو كقوله للبدعة
ويكون ثلثا إن لم ينو جمعها بدعة وإن قال أحسن الطلاق
وأجله فهو كقوله للسنة إلا أن ينوي بها أحسن أحوالك
وأشنعها كونك مطلقة متطلق في الحال وإن قال أنت طالق كالثلج
حسنة قبيحة طلقت في الحال وإذا قال لمن لا بدعة لها أنت طالق
في كل قرء لم تطلق وتلغا الأقراء الحيض لم تطلق بهن في الحال إلا
الحايض غير المدخول بها فإذا وجد الحيض ممن تحيض منهن
وقع بكل حيضة طلقة وإن قلنا الأقراء الأطهار طلقت في الحال
إلا الحايض غير المدخول بها وفي الصغيرة وجهان ثم يقع بكل
طهر منهن واحدة وفي غير الآيسة منهن طلقة ولا يجوز للوكيل المطلق
في الطلاق أن يطلق في زمن البدعة فإن فعل فهل يقع على
وجهين وسياتي الخلع والطلاق بسؤال المرأة في زمن بدعة الطلاق
وقيل هو بدعة والنفاس كالحيض في جميع ما ذكرنا وستقضي
بدعتها بانقطاع الدم وقيل يقف على الغسل ○ باب

صريح الطلاق وكنايته

صريحه لفظ الطلاق وما تصرف منه لا غير وفي المرشد
صريحه ثلثة الطلاق والفراق والسراح وما تصرف منهن
فإذا أتى بصريحة جد أو هزلا ووقع بها لما ونوى ظاهر سواء نواه أو أطلق
فإن صرفه إلى ما لم يكن وأراد أنت طالق من وثاق أو أراد أن يقول
ظاهر فسبق لسانه بطالق أو أراد طالق في نكاح سابق منه أو
من غيره لم تطلق فإن أدعى ذلك دين ولم يقبل منه في الحكم وعنه
يقبل إلا أن تكذبه قرينة من غضب ونحوه سألها الطلاق ونحن
فلا يقبل وفي ما إذا أراد في نكاح سابق وجه آخر أنه يقبل
إن ثبت ذلك وإلا فلا ولو قال أنت طالق ثم قال أردت إن فعلت
كذا قبل في الباطن دون الحكم نص عليه وتخرج قبوله فيهما
وإن قال أردت أن أقول إن فعلت كذا ثم بدا لي فترك الشرط
ولم أرد الطلاق بالكلية دين وتخرج في الحكم على روايتين
ومن لحن في وعده أو الحمها أو البسها ثوبا ونحوه وقال هذا طلاقك
لزمه الطلاق إلا أن يقرن بما يحتمل عدة فيقبل وقيل لا يلزمه
حتى ينويه وإذا قال أنت طالق لا بل أنت طالق أو ليس بشيء أو لم تطلقي إلا
طلقت وإن قال أنت طالق أو لا بل تطلق ولو قال أنت طالق واحدة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أولا فوجهان ومن أوقع طلاقا أو ظهارا أو إيلاء بامرأته ثم قال
عقيبه لاخر ي اشركك معها أو أنت مثلها كان صريحا في الثانية
نص عليه وعنه ما يدل على انه كناية وقيل في الايلاء خاصة لانها
وان نواه ومن شك أطلاق زوجته ونواه أو لم تكن له نية وقع
وعنه لا يقع الا بنية وان قال قصدت تجويد خطي ونحو لا يقبل
قيل منه على الاصح وان كتبه بني لا بين لم يقع وقيل يقع ومن سبق الطلا
في لسان العجم فهمستم فان قاله عربي لا ينفصله أو نطق عجمي
بلفظ الطلاق ولا نفهمه لم يقع بحال وقيل ان نوى موجبه عند
أهله وقع والا فلا وكنايات الطلاق ضربان ظاهر وخفية
فالظاهر ست بتة وبتلة وبائن وبينونة وحبلك وانت حرة
وانت الجنح وللخفية نحو اخرجي واذهبي ودوني وتجرعي واعتدي
واستبري واغسلي وخلية وانت واحدة ونحوه واختلف
عنه في الحبي باهلك وحبلك على غاربك وتقنعي وعلى شعرك
وتزوجي من شئت وحللت للازواج ولا سبيل لي عليك ولا سلطان
لي عليك فعنه انها كالظاهر وعنه خفية ولا يقع الطلاق بكناية
الاجنبية تقارن أول اللفظ وقيل سلفي ان تقارن أي جزء منه
فان كانا في الخصومة وغضب أو ذكر للطلاق وقال لم أرد

بها الطلاق قبل منه وعنه لا يقبل في الحكم خاصة وقيل يقبل مثله
في الالفاظ التي يكثر استعمالها في غير الطلاق نحو اذهبي واخرجي
ونحوه واما نوى بالكناية الظاهرة الطلاق لزمه ثلاث الا ان
ينوي دونها فيدين فيه ويكون رجعيا في قوله في الحكم روايتان
وعنه يقع بها طلقة بائنة وكذلك الروايات في قوله انت طالق
لا رجعة أو طالق بلا رجعة أو لا طالق البتة ولو قال انت طالق
طلقة بائنة وقعت رجعية وعنه بائنة كما قال واما الكنايات
الخفية فيقع بها واحدة رجعية ما لم ينو به اكثر ولا يقع الطلا
بلفظ لا يستعمله نحو كلي واشربي واقعدي وبارك الله عليك
ونحوه ومن قيل له الملقت امرأتك فقال نعم أو قيل له الك
امرأة فقال قد طلقتها يريد الكذب طلقت وقال ابن
ابي موسى انما تطلق في الحكم وعنه يلزمه فيهما ويجعل انشأ
وان قال لست لي بامرأة أو لست لي امرأة ونوى الطلاق
وقع وعنه لا يقع حتى فعل الاول لو اقسم بالله على ذلك فقد
توقف عنه احمد رحمه الله فيحصل وجهين فان قال لزوجته
انت علي حرام أو ما احل الله علي حرام فهو كظهاره الا ان ينوي
به الطلاق أو اليمين فيلزمه ما نواه وعنه انه يمين الا ان

ق

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ينوى ظهارا او طلاقا فيلزمه وعنه هو ظهار بكل حال ولو
وصله بقوله اعني به الطلاق او طلاقا طلقت وهل يلزمه الثلاث
مع الالف واللام على روايتين وعنه انه ظهار فيهما كما لو
قال انت علي كظهر امي اعني به الطلاق واذا قال وهبتك
لاهلك نوى به الطلاق فقبلوها فواحدة رجعية وان ردوها
فلا شئ وعنه ان قبلوها فثلاث وان ردوها فواحدة وكذلك
قوله وهبتك لنفسك واذا قال لها امرك بيدك سوى
به الطلاق ملكه على التراخي ولو زال مكانه اختاري لحقت
بالمجلس ما دام فيه ولم يتشاغلا بما يقطعه نص عليه متفرقا
بينهما ولو قال طلقي نفسك فلها ان يحق على الفور ولو قال
طلاقك لاجنبي كان على التراخي في الجميع ولفظ الخيار وامرها
بيدها توكيل بكناية يفتقر الى نية الزوج الطلاق ويبطل
برجوعه وبرد من وكله واذا اوقعه الوكيل بصريح او
كناية مع نيته وقع وان وكل فيه بصريح لفظه فاوقعه بكناية
مع النية فعلى وجهين وكل من اعتبرنا نيته فالقول قوله فيها
واذا ادعى الزوج انه راجع قبل ايقاع الوكيل فالقول قوله
ذكره اصحابنا ولا يملك المرأة بقوله اختاري او طلقي نفسك

الطلاق

نوق طلقة الاجنبية الزوج فاما امرك بيدك او وكلتك في
الطلاق فهل تملك به الثلاث على روايتين واذا قال لملقى
ثلاثا فطلقت واحدة او بالعكس طلقت بهما واحدة واذا قال
لملقى من ثلاث ما شئت لم تملك فوق اثنتين والاجنبي كالمرأة
في ذلك كله واذا قال لاثنين طلقا ثلاثا فطلق احدهما دونها
ومع ما اجتمعا عليه واذا نوى بقوله اختاري او امرك بيدك
طلاقها في الحال لزمه ولا يصح تحييره مميزة ولا توكيل مميزا
لم يصح طلاق المميز نص عليه باب ما اختلف به عدد
الطلاق اذا قال لمدخول بها انت طالق انت طالق
طلقت ثلاثا الا ان ينوي بالتكرار ابتداء او اتباعا ولو قال انت
طالق فطالق او طالق ثم طالق او طالق طلقة بل طلقتين او طلقة
بعدها طلقة او قبل طلقة طلقت طلقتين ولو لم يدخل بها طلقت
بأول طلقة ولغا ما بعدها وان قال انت طالق طلقة قبلها طلقة
او بعد طلقة طلقت طلقتين معا عند ابي الخطاب وقيل بل
متعاقبتين فمن لم يدخل بها بانت بطلقته ولو قال انت طالق
طلقة بل طلقة او طالق بل طالق لحقت المدخول بها طلقتين
وعنه طلقة ولو قال انت طالق طلقة معها طلقة او مع طلقة او ما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وطالق طلقت طلقتين معا وإن لم يدخل بها والمعلق كالمنجز
في ذلك تقدم الشرط أو تأخر فإذا قال إن دخلت الدار
فأنت طالق وطالق وطالق أو فأنت طالق طلقة معها طلقتان
أو مع طلقتين أو قال أنت طالق وطالق وطالق إن دخلت
الدار فدخلت طلقت ثلاثا وإن قال إن دخلت الدار فأنت
طالق فطالق فطالق أو ثم طالق ثم طالق لم تطلق حتى تدخل فتطلق
واحدة إن لم يكن دخل بها والا فثلثا وقال القاضي لا يتعلق بالشرط
مع حرف ثم إلا طلقة فتطلق المدخول بها طلقتين في الحال
وتقف طلقة على الشرط وتطلق من لم يدخل بها إذا أخر الشرط
طلقة ويلغو ما بعدها وإن قدمه طلقت الثانية ولغت الثالثة
وتعليق الأول بحاله فإن قال أنت طالق هكذا وأشار بأصابعه
الثلاث طلقت ثلثا إلا أن يقول بعد المنقوصتين فيقبل وإذا
قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت طلقتين وعنه ثلثا وإن
قال أنت طالق طلقتين وثلاثة له وقع به طلقتان عندابي
بكر وقيل طلقة وقيل طلقتان بالجانب وطلقة بغيره وقيل
طلقتان بالجانب وبغيره فلاث وإن نوى بذلك طلقة
فقط أو نوى طلقة مع طلقتين أو نوى موجب الحساب لزمه

ما نواه وقيل به من لم يعرف الحساب له كالمعدوم فإن
قال أنت طالق مثل ما طلق فلان زوجته ولم يعلم بعدد فعل
يتبع لفلانة أو مثل طلاق فلان إن كان أراد على وجهين وإن
قال أنت طالق ثلاثا بل ست تلك ثلثا طلقت واحدة وصرفها
الثلاث وإذا قال لثلاث نسوة هذه أو هذه وهذه طالق طلقت
الثالثة مع إحدى الأوليين وتخرج بالقرعة وقيل بل يقرع بين
الأولى وبين الأخيرتين معا فيعمل بذلك وإذا قال أنت طالق
نصف طلقة أو بعض طلقة أو نصف طلقتين طلقت طلقة
وإن قال بعض طلقتين أو ثلثه أو نصف طلقة طلقت طلقتين
وإن قال ثلثه أنصاف طلقتين طلقت ثلثا نقله مهنا وقال
ابن حامد طلقتين وإن قال أنت طالق بنصف طلقة ثلث طلقة
سدس طلقة أو نصف طلقة وثلث وسدس طلقة أو نصفا
وثلثا وسدسا أو نصف طلقة وثلثها وسدسها طلقت طلقة
فبهن وإن قال نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة طلقت
ثلثا وإذا قال أنت طالق اليوم غدا طلقت واحدة إلا أن
ينوي طالق اليوم وطالق غدا أو نصف طلقة اليوم ونصفها
غدا فتطلق اثنتين وإن نوى نصفها اليوم وباقيها غدا لزمه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

طلقة ونيل طلقتان وإن قال لا بل أو قعت بينهن طلقة
أو اثنتين أو ثلثا أو أربعا وقع بكل واحدة طلقة وعنه يقع
طلقتان في الصورة الثانية وثلاث في الثالثة والرابعة وإن
قال أوقعت بينهن خمسا وقع بكل واحدة طلقتان وثلاث
على الثانية وإن قال أوقعت بينهن طلقة وطلقة وطلقة وقع
بكل واحدة على التعاقب ثلاث وقيل يقع بها واحدة على
الأولى خمسة وإذا قال بفمك أو رجلك أو لسعتك أو ملكت
أو زوجتك طالق طلقت وقال أبو بكر في الزوج لا تطلق حكاه
عن أحمد وإن قال بفمك أو ظفرك أو شعرك طالق لم تطلق
نص عليه ويحتمل أن تطلق وإن قال جعلت الذي بفمك أو يدك
أو عينك طالق لم تطلق ولو قال يدك طالق ولا يد لها أو
قال إذا دخلت الدار فسمعيك طالق فدخلت وقد قطعت
فوجهان وإذا قال أنت طالق لا بل أنت طالق ولم يسبق
لزمته واحدة وعنه ثلاث وإن قال أنت طالق ونوى ثلاثا
لزمته وعنه لا يلزمه إلا واحدة فعلى الأول إن قال أنت طالق
واحدة ونوى ثلثا فوجهان وإن قال أنت طالق كل الطلاق أو
أكثر الطلاق أو جميعه أو مئتها أو كألف أو بعدد الحصا أو القطر

باب الاستثناء في الطلاق

أو الثوب أو الذئب أو السراب طلقت ثلثا وتلغى نيته للواحدة
وإن قال أشد الطلاق أو أغلظه أو أطوله أو أعرضه أو ملء
الدنيا طلقت واحدة إلا أن ينوي أكثر باب

يصح استثناء الأقل من الأكثر في عدد الطلاق والطلقات والاستثناء بعض
عليه وفي النصف وجهان وقيل يصح في الأكثر أيضا فإن قال
أنت طالق ثلثا إلا واحدة طلقت طلقتين على المنصوص وقال
أبو بكر لا يصح الاستثناء في عدد الطلاق بحال والتفريع على
الأول فإذا قال أنت طالق ثلثا إلا ثلثا أو إلا اثنتين طلقت
ثلثا وإن قال ثلثا إلا أربع لغت أو خمسا إلا ثلثا أو ثلثا إلا اثنتين
إلا واحدة أو ثلثا إلا ثلثا إلا اثنتين أو ثلثا إلا ثلثين وربعا في
كل مسئلة من ذلك أيهما طلق ثلثا والآخر طلقتين وكذلك
إن قال أنت طالق ولها لق ولطالق إلا طالقا أو إلا طلقة فعلى
الأول إن أراد هنا استثناء الطلقة من المجموع دين وفي
الحكم وجهان وإن قال أنت طالق ثلثا واستثنى بقلبه الأولى
لزمه الثلاث في الحكم عند أبي الخطاب وقال ابن حامد وبعدي
يلزمه الحكم باطنا وحكما وكذلك إن قال نسائي الأربع طوالق

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وَاسْتَثْنَى بِقَلْبِهِ الْأَوَّلَ هُنَا فَإِنْ لَمْ يَنْوِ فِيهَا الْأَرْبَعَ قَبْلَ وَلَمْ تَطْلُقْ
ثَلَاثًا قَالَهُ الْقَاضِي وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ تَطْلُقُ فِي أَحْكَامِكُمْ وَتُشْتَرَطُ
لِلِاسْتِثْنَاءِ الِاتِّصَالُ الْمُعْتَادُ وَأَنْ يَنْوِيَهُ قَبْلَ كَمَالِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ
وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ الْمُلْحَقُ وَالْعَطْفُ لِلْغَيْرِ وَالِاسْتِثْنَاءُ بِالْمَشِيئَةِ
وَبِهَبَةِ الْعَدَدِ وَحِينُونَةِ إِنْ

بَابُ الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ

إِذَا شَكَّ فِي الطَّلَاقِ أَوْ شَرْطِهِ بَنَى عَلَى يَقِينِ النِّكَاحِ وَاشْتَقَّ لَهُ
تَرْكَ الْوَطْءِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ الشَّرْطُ أَمْرًا عَدَمِيًّا كَقَوْلِهِ لَقَدْ فَعَلْتُ
كَذَا وَهُوَ كَانَ فِيهِ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلِ الْيَوْمَ كَذَا فَانْقَضَى الْيَوْمُ ثُمَّ شَكَّ فِي
فِعْلِهِ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ وَتَمَامُ الْوَرَعِ مِنَ الشَّكِّ قَطْعُهُ بِرَجْعَةٍ أَوْ
عَقْدٍ إِنْ عَلِمَ وَالْأَبْتَدِعُ مُتَّقِيَهُ بِأَنْ يَقُولَ إِنْ لَمْ أَكُنْ طَلَّقْتُ
فَهِيَ طَالِقٌ وَإِذَا شَكَّ أَوْ أَيْقَنَ طَلَاقًا وَشَكَّ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ وَمَلَكَ الرَّجْعَةَ
وَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ الْوَطْءُ بَعْدَهَا وَقِيلَ يَحْرُمُ إِذَا حَرُمَتْ وَعَلَى الرَّجْعِيَّةِ
لِأَنَّهُ يَتَيَقَّنُ حُرْمَتَهُ ثُمَّ شَكَّ فِي حِلِّهِ وَلَوْ قَالَ لِإِحْدَى نِسَائِهِ إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ
وَلَمْ يَنْوِ مُعَيَّنَةً عُيِّنَتِ الْمُطَلَّقَةُ بِالْقُرْعَةِ وَعَنْهُ بِتَعْيِينِ أَيَّتِهِمَا شَاءَ
وَإِنْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا بِعَيْنِهَا ثُمَّ أَنْسِيَهَا أَوْ جَهِلَهَا إِبْتَدَأَ الْوَطْءَ وَمَنْ قَالَ
إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَعَلَانَةُ طَالِقٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا
فَعَلَانَةُ طَالِقٌ وَغَابَ وَلَمْ يُعْرَفْ فَعَنْهُ كَيَقِينٍ هَا هُنَا وَهُنَاكَ

اعْتَزَلَهَا حَتَّى تَبِينَ الْحَالُ وَعَنْهُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ يُقْرَعُ
كَمَا فِي الْبَهِيمَةِ وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا إِلَى حِينِ الْبَيَانِ أَوِ الْقُرْعَةِ
وَإِذَا قُرِعَ ثُمَّ قَالَ ذَكَرْتُ الْمُعَيَّنَةَ وَقَدْ أَخْطَأَتْهَا الْقُرْعَةُ
طَلَقَتْ وَرُدَّتْ إِلَيْهِ الْأُخْرَى مَا لَمْ يَكُنْ تَزَوَّجَتْ وَلَمْ تَكُنْ
قُرْعَتُهَا بِحَاكِمٍ نَصَّ عَلَيْهِ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ حَامِدٍ يَحْكُمُ عَلَيْهِ
بِطَلَاقِهَا وَمَنْ رَأَى طَائِرًا فَقَالَ إِنْ كَانَ غُرَابًا فَزَوْجَتِي طَالِقٌ
طَالِقٌ وَقَالَ آخَرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا فَزَوْجَتِي طَالِقٌ ثَلَاثًا بَنَى كُلٌّ
وَاحِدٍ عَلَى يَقِينِ نِكَاحِهِ ثُمَّ إِنِ اعْتَرَفَ خَطَأَ صَاحِبِهِ حَلَّ لَهُ
الْوَطْءُ وَإِنْ شَكَّ وَلَمْ يَدْرِ كَمْ عَنَى حَتَّمَ وَقِيلَ وَرَعًا وَمَنْ
قَالَ لِزَوْجَتِهِ وَأَجْنَبِيَّةٍ إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ لَوْ قَالَ عَلَى طَالِقٌ وَاحِدَةٌ
كَذَلِكَ طَلَقَتْ زَوْجَتُهُ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الْأَجْنَبِيَّةَ دُيِّنَ بِالْبِنَاءِ لَمْ
يُقْبَلْ مِنْهُ فِي الْحُكْمِ نَصَّ عَلَيْهِ وَيَخْرُجُ أَنْ يُقْبَلَ وَإِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ
إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ غَدًا فَمَاتَتْ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْغَدِ طَلَقَتِ الْبَاقِيَةُ
وَقِيلَ لَا تَطْلُقُ إِلَّا بِشَرْعِيَّةٍ تُصِيبُهَا وَإِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ لَمْ يَنْوِ
زَوْجَتَهُ فَبَانَتْ أَجْنَبِيَّةً طَلَقَتْ زَوْجَتُهُ وَإِنْ كَانَ بِالْعَكْسِ
فَعَلَى يَقِينِهِ وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْعِتْقِ وَمَنْ نَادَى زَوْجَةً لَهُ فَأَجَابَتْهُ
ضَرَّتُهَا أَوْ لَمْ تُجِبْهُ وَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ فَقَالَتْ طَالِقٌ نَظَمَهَا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المناداة طلقت لان المواجهة وعنه تطلق المواجهة ايضا
في الحكم وان قال علمت انها غير المناداة طلقتا ان قال اردت
طلاق المناداة والا طلقت المواجهة وحدها واذا قال ان كنت
تحبني بقلبك ان يعذبك الله بالنار فانت طالق او لم يقل بقلبك
فقالت احببته وفي كاذبة لم تطلق وقيل تطلق وقيل لا تطلق
ان قال بقلبك والا طلقت

باب تعليق الطلاق بالشروط

لا يصح تعليقه من غير الزوج فاذا قال رجل ان تزوجت فلانة او كل امرأة
اتزوجها فهي طالق لم تطلق ان تزوجها وعنه يصح فتطلق ولو
قال لاجنبية ان فعلت كذا فانت طالق فنكحها ثم فعله
لم تطلق رواية واحدة واذا علق الطلاق بشرط قد يقع
كقدوم زيد او يقع لا محالة كطلوع الشمس لم تطلق حتى يوجد
الشرط فان قال عجلت ما علقته لم يتعجل واذا قال انت
طالق ان قمت ثم قال سبق لساني بالشرط ومرادي
التعجيل طلقت في الحال واذا علل الشرط وحكمه غيرهما
علل لا منتفيهما كقوله انت طالق يا زانية ان قمت لم يقع التعلق
وقال القاضي يحتمل ان يقطعه ويجعل كناية كما لو قال بينها

سبحان الله او استغفر الله واذا علق الطلاق بوجود
مستحيل عادة او في نفيه فالاول كقوله انت طالق لاطيرن
او ان لم طرت او ان صعدت السماء او قلب الحجر ذهبا
او شاة اكلت البهيمة ونحوه والثاني كقوله ان رددت
الشمس او جمعت بين الضدين او شربت الماء الذي في هذا
الكوز والماء فيه ونحوه لم تطلق كما انه لو حلف بالله على
ذلك لم يلزمه شيء وقيل تطلق وقيل تطلق في القسم
الثاني دون الاول ولو علق الطلاق بعدمه كقوله
لاطيرن او ان لم اصعد السماء او لاشربن او ان لم اشرب
في مثله العكوز فنحوه طلقت في الحال وقيل في القسم
الثاني لا تطلق بحال وفي الاول هو كالملق عاد في تاجيل
البحث الى اخر حياته وقيل وقته قوله لاطيرن اليوم
لم تطلق الا في اخر الوقت وان طلق طلقت في الحال والميس
بالله كالطلاق في ذلك وقيل لا كفارة فيها كالغموس
على الماضي والظهار والعتق والحرام والنذر كالطلاق
فيما ذكرنا كله واذا قال انت طالق اليوم اذا جاء غد لم تطلق
وقيل تطلق في الحال وقيل تطلق في الغد وان قال انت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

طالق اليوم ان لم املقك اليوم لم تطلق عند ابي بكر وقال
ابو الخطاب تطلق في آخر يومه اذا لم تطلقها فيه فصل

في ادوات الشرط الغالب استعمالها

وهي متى ان واذا ومتى وأي ومن وكلما ولا يقتضي للاول
الفعل منها الا كلما وهي متى وحيثما ومن وأي المضافة
الى الشخص تقتضيان عموم مميزها فاعلا كان او مفعولا
وجميعها للمراخي اذا خلت عن الفور وحرف النفي فان وصلها
النفي كانت ان للمراخي ما لم تكن نية او قرينة بفور نية وعند
متى عزم على الترك بكلتيه حنث حاله عن مه ومتى واي
المضافة الى الوقت وكلما للفور وفي اذا ومن واي المضافة
الى الشخص وجهان فاذا قال ان متى او اذا قمت او متى قمت
او كلما متى او اي وقت قمت او اذا اسلن قمت او من قامت
منكن فهي طالق متى قامت طلقت فان كرر اليمين لم تكرر
الطلاق الا في كلما وفي متى وجهان ولو قامت الاربع في مسئلة
من قامت واسكن قامت طلقن وكذلك ان قال من اقمتها
او اسلن اقمتها ثم اقامهن طلقن كلهن وعلى قياسه لو قال
اي عبيدي ضربته او من ضربته من عبيدي فهو خير في ضربهم

عتقوا كما لو قال اي عبيدي ضربتك او من ضربك من عبيدي
فهو خير في ضربهم فان تكلم عتقوا واذا قال للنسوة اسكن ام اقمتها
اليوم فصرتها طوالق فلم يطأ في يومه طلقن ثلثا ولذلك
لو قال اسلن ان جامعت فصرتها طوالق ثم قال لاحداهن قبل
جماعها او قال اسكن ان لبستها فلانة فصرتها طوالق ثم قال لاخرى
انت طالق طلقتين ثلثا واذا اجتمعت شروط في عين
كقوله ان كلمت رجلا فانت طالق وان كلمت فقيها فانت طالق
وان كلمت شريفا فانت طالق فكلمت رجلا فقيها شريفا
طلقت ثلثا وان قال ان كلمت رجلا فقيها شريفا فانت طالق وان كلمت
نصف رجل فقيه شريف فانت طالق فكلمت رجلا فقيها شريفا
اي بعضا مكان ان طلقت ثلثا واذا قال لاربع ان طلقت
واحدة منكن فعبدي حر وان طلقت اثنتين فعبداي
حران وان طلقت ثلثا فثلثة احرار وان طلقت اربعا فاربعة
احرار ثم طلقهن معا او متفرقات عتق عشرة ولو قال كلما
مكان ان عتق خمسة عشر وقيل عشرون وقيل عشرة
وعليه كفارة يمين واذا قال ان لم املقك فانت طالق فلم يطلق حتى مات
لزمها او قال ضربتك طالق فمات احدهم طلقت اذا بقي من

شبكة الألوكة
www.alukah.net

جَاءَ الْبَيِّنُ مَالَا يَتْبَعُ لِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ وَإِنْ قَالَ مَتَى لَمْ أُطَلِّقْكِ أَوْ
أَيَّ وَقْتٍ لَمْ أُطَلِّقْكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ مَضَى زَمَنٌ يُمْكِنُ تَطْلِيقُهَا فِيهِ
طَلُقَتْ وَلِذَلِكَ حُكْمُ إِذَا لَمْ أُطَلِّقْكِ أَوْ إِنْ لَمْ أُطَلِّقْكِ أَوْ مَتَى لَمْ أُطَلِّقْكِ
مُتَّصِلٌ فِي وَجْهٍ وَفِي وَجْهٍ هُوَ كَحُكْمِ إِنْ لَمْ أُطَلِّقْكِ وَلَوْ قَالَ كُلَّمَا لَمْ أُطَلِّقْكِ
فَأَنْتِ طَالِقٌ مَضَى مَا يَتَّسِعُ لِإِيقَاعِ ثَلَاثِ مُرَتَّبَةٍ لَيْسَ ثَلَاثًا كَذَلِكَ
فَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا بَانَتْ بِالْأُولَى وَإِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ بِفَتْحِ
الْمُثَنَّاةِ فَهُوَ شَرْطٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَارِفٌ بِالْعَرَبِيَّةِ فَتَطْلُقُ فِي
الْحَالِ وَقَالَ الْجَلَّالُ إِذَا لَمْ يَنْوِ مُقْتَضَاهُ فَهُوَ شَرْطٌ إِذَا وَإِذَا
أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتِ أَوْ قَعَدْتِ أَوْ كَلَّمْتِ طَلُقَتْ بِأَيِّهِمَا
وَلَوْ قَالَ إِنْ قُمْتِ وَقَعَدْتِ أَوْ كَلَّمْتِ وَقَعَدْتِ
وَعَنَّهُ بِأَيِّهِمَا وَإِذَا الْتَقَى شَرْطٌ بِجَزَاءٍ فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ
إِنْ قُمْتِ فَقَعَدْتِ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بِهِمَا مُرَتَّبَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَا وَلَوْ الْتَقَى
بِإِذَا وَإِذَا كَقَوْلِهِ إِنْ قُمْتِ إِنْ قَعَدْتِ أَوْ قَالَ إِنْ قُمْتِ إِذَا قَعَدْتِ لَمْ
تَطْلُقْ حَتَّى يَتَقَدَّمَ الْمُعَلَّقُ ذِكْرًا وَإِذَا قَالَ إِنْ قُمْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ
فَقَعَدَ كَقَوْلِهِ بِالْفَاءِ وَيُحْتَمَلُ إِنْ نَوَى الشَّرْطَ وَإِلَّا طَلُقَتْ فِي الْحَالِ
كَقَوْلِهِ بِالْوَاوِ **فَصْلٌ فِي التَّقْيِيدِ بِالْأَوْقَاتِ**
إِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فِي هَذَا الْيَوْمِ أَوْ فِي هَذَا الشَّهْرِ طَلُقَتْ فِي الْحَالِ

وَإِنْ قَالَ فِي الْغَدِ أَوْ فِي شَهْرِ كَذَا طَلُقَتْ فِي أَوَّلِهِمَا فَإِنْ مَكَثَ
أَوْ دُفِنَ فِي آخِرِ الْيَوْمِ وَالشَّهْرِ وَالْعَدَدِ بَيِّنٌ وَقِيلَ فِي الْحَالِ عَلَى
تَفْصِيلٍ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا أَوْ يَوْمَ كَذَا وَمَاتَ أَوْ دُفِنَ آخِرَ
لَمْ تَطْلُقْ فِي الْحَيِّ وَلَمْ يُدْفَنْ عَلَى مَا قَالَهُ مُتَّصِلًا وَقِيلَ يُدْفَنُ وَقَامَ
قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ أَوْ غَدًا أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا أَوْ بَعْدَ غَدٍ طَلُقَتْ
فِي آخِرِ الْوَقْتَيْنِ وَإِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فِي الْيَوْمِ وَفِي غَدٍ وَبَعْدَ
غَدٍ طَلُقَتْ ثَلَاثًا وَلَوْ لَهُ بِدُونِ حَرْفٍ فِي طَلُقَتْ وَاحِدَةٌ وَقِيلَ
فِيهِمَا تَطْلُقُ ثَلَاثًا وَقِيلَ وَاحِدَةٌ وَإِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ
طَلُقَتْ بِمُضِيِّ شَهْرٍ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مُعْجَلَ الْبَيْعِ وَيَلْغُو تَوْقِيتُهُ وَإِذَا
قَالَتْ لِطَالِقٍ فِي غَدٍ إِذَا قَدِمَ زَيْدٌ فَقَدِمَ فِيهِ طَلُقَتْ عَقِيبَ
قُدُومِهِ وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ تَطْلُقُ مِنْ أَوَّلِ الْغَدِ وَإِذَا قَالَ أَنْتِ
طَالِقٌ يَوْمَ يَقْدَمُ فُلَانٌ وَنَوَى بِالْيَوْمِ الْوَقْتَ طَلُقَتْ سَاعَةَ يَقْدَمُ
مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ وَإِنْ نَوَى بِهِ النَّهَارَ فَقَدِمَ كَيْلًا لَمْ تَطْلُقْ وَإِنْ قَدِمَ
نَهَارًا طَلُقَتْ مِنْ أَوَّلِهِ وَقِيلَ عَقِيبَ قُدُومِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا قَصَدَ
كَمَنْ نَوَى الْوَقْتَ وَقِيلَ لَهُ نَوَى النَّهَارَ وَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ مَيِّتًا
لَمْ يَحْنَثْ وَعَنْهُ أَنَّهُ يَحْنَثُ وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ فِي التَّنْبِيهِ وَإِذَا قَالَ
أَنْتِ طَالِقٌ فِي أَوَّلِ آخِرِ الشَّهْرِ طَلُقَتْ بِطُلُوعِ فَجْرِ يَوْمٍ مِنْهُ وَقِيلَ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بائن لملء النساء من عشر منه وإن قال في آخره فيه الوجهان
وقيل تطلق في آخر جزء منه وإن قال في أوله طلقت بذلك
وإن قال في آخره فيه الوجهان وقيل تطلق في آخر أول جزء
طلقت بطلوع فجر أول يوم منه وقيل بغروب شمسه وقيل
في آخر اليوم الخامس عشر منه وإذا قال إذا مضت سنة
فأنت طالق طلقت عقب اثني عشر شهرا وهل كلها بالعدد
أو واحدة على توالي تقدم أصلها وإن قال إذا مضت
السنة فأنت طالق طلقت في طرف ذي الحجة من سنة تعليقه
فإن قال أردت بها اثني عشر شهرا خرج قوله في الحكم
على روايتين وإن قال أنت طالق في كل سنة طلقت
طلقة في الحال وطلقة في أول محرم بعد أن كانت
يمين في بقائه والثالثة في الآخر إلا أن يقول
أردت بالسنة اثني عشر شهرا فإنه يقبل منه هنا ويصير
بين كل طلقتين سنة كاملة وإن قال أردت أن
يكون ابتداء السنتين في المحرم المقبل دين وفي الحكم يخرج
على روايتين ومتى كانت بائنا منه في منتصف العام الثاني
ثم نكحها في أثنائه طلقت الثانية عقيب العقد وكذلك

علم أن الثالثة وإن وقعت بائنا حتى ملك الزوج
الثالث لم تطلق بعقده وإذا قال أنت طالق عند رأس الهلال
أو إذا رأيت الهلال طلقت إذا رأى أو أهل الهلال عقيب
غروب الشمس فإن قال أردت بالرؤية أن تراه بنفسها
قبل وخرج أن لا تقبل إذا لم يكن قرينة وإذا قال إن
رأيت فلانا فأنت طالق فرأته مشيا أو في ماء أو زجاج شفاف
طلقت وإن رأت خياله في ماء أو مرآة لم تطلق وإذا قال
أنت طالق أمس لم تطلق بذلك إلا أن يريد به الطلاق
في الحال حكاه القاضي عن أبي بكر وقيل تطلق
وإن لم ينو ويلغو ذكر أمس وقال عنه معنا إذا قال أنت طالق
أمس وإنما تزوجها اليوم فليس هذا بشيء فمفهومه أن كانت
تحته حين قال أمس طلقت وكذلك إذا قيد به الإخبار بطلاق
ماض مني أو من فلان وإن لم يكن كذلك قبل منه ويخرج إذا قال
تطلق بلا نية أن لا يقبل منه في الحكم إلا أن يعلم من عزمه
جهته وإذا قال أنت طالق قبل أن أتزوجك فهو كقوله أمس
ولم تكن فيه زوجة كما تقدم وحكى عن أبي بكر هنا بخلاف
ما قال في أمس حملا للفظه على ما قال في زوجة مستقبلة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وإذا قال أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم قبل
هلال شهر لم تطلق وإن قدم بعد شهر وحيض يتبع لوقوع
الطلاق تبينا أنه وقع فيه فإن لها بعد اليمين سوم
وقدم زيد بعد الشهر بيومين صح الخلع وبطل الطلاق
وإن قدم بعد شهر وساعة وقع الطلاق دون الخلع ولو قال
قبل موتي بشهر فاحكم علي بما فصلنا وإذا قال أنت طالق قبل
موتي طلقت في الحال وإن قال مع موتي لم تطلق وإن قال
يوم موتي حيض وجيض وإذا تزوج بأمة والد ثم قال إذا
مات أبي أو قال إذا اشتريتك فأنت طالق ثم مات ابنه أو
اشتراها طلقت وقبل لا تطلق ولو كان قال إذا ملكتك فأنت
طالق لم تطلق بعتها وابنها ولو دبرها الأب وخرجت من
ثلثه وقع العتق والطلاق معا

فصل في التعليق بالحيض والحمل والولادة

إذا قال لحائض أو طاهر إذا حضت حيضة فأنت طالق طلقت
بانقطاع الدم من أول حيضة تستقبلها وقبل لا تطلق حتى
تغتسل فيها وإن لم يقل حيضة طلقت بأول الحيضة المستقبلة
ومعنى بأن أن الدم ليس بحيض يقينا أن لا طلاق وإن قال إذا حضت

فأنت طالق طلقت بابتداء أول طهر تستقبله وإن قال إن
حضت نصف حيضة فأنت طالق متى جاءت حيضة
تستغرق يقينا وقوع الطلاق في نصفها وقبل التبين
هل يحكم بوقوعه ظاهرا بمضي نصف العادة أو سبعة أيام
ونصف كلها وأنكر على وجهين وقيل يلغا قوله نصف حيضة
وتصير كقوله إن حضت وقيل يلغا النصف ويصير كقوله
إن حضت حيضة ومن علق طلاقها بالحيض ثم ادعته فكذبها
أو ادعاه وكذبته طلقت فيهما وإن قال إن حضت فأنت
وضرتك طالقان فادعته وكذبها طلقت دون الضرة
وإن قال إن حضتما فأنتما طالقتان ثم ادعياه فصدقهما
طلقتا وإن كذبهما فلا طلاق وإن صدق إحداهما لم تطلق
إلا المكذبة وإن قال لذلك لأربع مثلثن فحضن وصدق
طلقن وإن صدق ثلثا طلقت المثلثة ذو نهن وإن صدق
اثنتين من ثلاث فنكاح الأربع بحاله ولو قال كلما حضت
إحداكن فضرائرها طوالق مثلثن فحضن وصدقهن طلقن
ثلثا ثلثا وإن صدق واحدة لم تطلق وطلق البواقي طلقة طلقة
وإن صدق اثنتين طلقت طلقة طلقة والمسكة بتان طلقتين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

طَلْقَتَيْنِ وَإِنْ صَدَقَ ثَلَّثَ طَلْقَتَيْنِ طَلْقَتَيْنِ وَالْمُكَذَّبَةُ ثَلَّثَ وَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ إِنْ حِضْتِ حَيْضَةً فَأَنْتِ طَالِقَانِ لَمْ تَطْلُقَا الْأَجْيَصَتَيْنِ مِنْهَا وَقِيلَ تَطْلُقَانِ بِالشُّرُوعِ فِيهَا وَقِيلَ تَطْلُقَانِ بِحَيْضَةٍ مِنْ أَدْنَاهَا وَقِيلَ لَا تَطْلُقَانِ بِحَالٍ وَإِذَا قَالَ إِنْ كُنْتِ حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ وَلَدَتْ بَعْدَ مَا مَضَى لِيَمِينِهِ أَقَلُّ مِنْ مُدَّةِ الْحَمْلِ لَمْ تَطْلُقْ وَإِنْ لَمْ تَمْضِ طَلُقَتْ مِنْ وَقْتِ الْيَمِينِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهَا بَعْدَهَا وَبَلَدُهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا مِنْ أَوَّلِ وَطْئِهِ فَلَا تَطْلُقُ فِي الْأَصَحِّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَالْمَنْصُوصُ عَنْهُ أَنَّهُ إِنْ أَطَاقَ الْحَمْلَ لِلنِّسَاءِ أَوْ جُومِعَتْ لِغَايَةِ الْمُدَّةِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَمَا دُونَ طَلُقَتْ بِكُلِّ حَالٍ وَلَا يَحْرُمُ وَطْؤُهَا عَقِيبَ الْيَمِينِ مَا لَمْ يَظْهَرْ بِهَا حَمْلٌ وَعَنْهُ يَحْرُمُ بِدُونِ الِاسْتِبْرَاءِ بِحَيْضَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ أَوْ مَاضِيَةٍ لَمْ يَطَأْ بَعْدَهَا وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَالْحُكْمُ عَلَى عَكْسِ الَّتِي قَبْلَهَا وَقِيلَ بِعَدَمِ الْعَكْسِ فِي الصُّورَةِ الْمُسْتَثْنَاةِ وَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ لِلْأَبَدِ إِلَّا بِيَقِينٍ النِّكَاحِ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا عَقِيبَ هَذِهِ الْيَمِينِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ حَمْلُهَا وَتَزُولَ الرِّيبَةُ فَإِنْ مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ وَلَمْ تَظْهَرْ لَهَا رِيبَةٌ أَيِسْنَا لِلْأَوْلَادِ وَإِذَا قَالَ لَهَا إِذَا حِضْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا طَلُقَتْ فِي

ظَاهِرِ كَلَامِهِ لِأَنَّهُ قَالَ إِذَا قَالَ لَهَا إِذَا حِضْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ كَانَتْ لَمْ تَطْلُقْ لِأَنَّهَا لَمْ تَحِضْ بَعْدَ يَمِينِهِ حَتَّى تَحِيضَ فَإِذَا طَهُرَتْ وَطِئَهَا ثُمَّ أَمْسَكَ حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ ثُمَّ يَطَأُهَا عِنْدَ كُلِّ طُهْرٍ مَرَّةً وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ قُرْبِهَا مَرَّةً فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ وَأَنَّهَا لَا تَطْلُقُ إِلَّا بِحَيْضَةٍ وَإِذَا قَالَ لَهَا إِنْ كُنْتِ حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَالْحُكْمُ عَلَى عَكْسِ الَّتِي قَبْلَهَا وَقِيلَ بِعَدَمِ الْعَكْسِ فِي الصُّورَةِ الْمُسْتَثْنَاةِ وَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ لِلْأَبَدِ إِلَّا بِيَقِينٍ النِّكَاحِ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا عَقِيبَ هَذِهِ الْيَمِينِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ حَمْلُهَا وَتَزُولَ الرِّيبَةُ فَإِنْ مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ وَلَمْ تَظْهَرْ لَهَا رِيبَةٌ أَيِسْنَا لِلْأَوْلَادِ وَإِذَا قَالَ لَهَا إِذَا حِضْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا طَلُقَتْ فِي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وَحَالَ بَابُ جَامِعِ بَيْعِ الْمُعَلَّقِ بِهِ أَيْضًا عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ أَشْكَلَ
الثَّانِي طَلَقَتْ طَلْقَةً لِسَبْقِهَا وَلَغَا مَا زَادَ وَحَالَ الْقَاضِي فِيمَا
الْمَذْهَبُ تَبْيِينُهُ بِالْقُرْعَةِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَوْقَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ
فَاتَحِكُمْ كَمَا فَصَّلْنَا إِنْ قُلْنَا الثَّانِي تَقْضِي بِهِ الْعِدَّةُ وَلَا يَلْحَقُ الْمُطَلِّقَ
وَإِنْ قُلْنَا لَا تَقْضِي بِهِ الْعِدَّةُ وَأَلْحَقْنَاهُ بِهِ حَلَّتْ بِهِ الثَّلَاثُ
وَإِذَا قَالَ كُلَّمَا وَلَدْتِ وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَوَلَدَتْ ثَلَاثَةً مَعًا طَلَقَتْ
ثَلَاثًا وَإِنْ لَمْ تَلِدْ وَلَدًا فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ وَعِنْدِي
تُطَلَّقُ وَاحِدَةً

فَصْلٌ فِي التَّعْلِيقِ بِالْمَشِيئَةِ

وَإِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتِ أَوْ إِذَا شِئْتِ أَوْ مَتَى شِئْتِ أَوْ
أَيَّ وَقْتٍ شِئْتِ أَوْ إِنْ شِئْتِ أَوْ إِذَا شِئْتِ لَمْ تُطَلَّقْ حَتَّى
تَقُولَ قَدْ شِئْتُ لِمَا فِي الْمَجْلِسِ أَوْ بَعْدَهُ فَتُطَلَّقُ وَقِيلَ بِمُقْتَضَى
إِنْ شِئْتِ تَخْتَصُّ بِالْمَجْلِسِ فَإِنْ قَالَتْ قَدْ شِئْتُ إِنْ شِئْتَ
فَقَالَ هُوَ قَدْ شِئْتُ لَمْ تُطَلَّقْ فَإِنْ كَانَ رَجَعَ فِي ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ
تُكَالِمَهُ صَحَّ رُجُوعُهُ كَسَائِرِ التَّعْلِيقَاتِ وَرُوِيَ عَنْهُ ابْنُ
مَنْصُورٍ صِحَّةُ رُجُوعِهِ كَقَطْعِ الْعِبَارَةِ وَإِنْ شَاءَ بِيَدِكِ فَإِنْ قَالَ
أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ تَشَائِي ثَلَاثًا فَشَاءَتْ ثَلَاثًا طَلَقَتْ
ثَلَاثًا وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ تَشَائِي وَاحِدَةً فَشَاءَتْ أَنْتِ

وَاحِدَةً طَلَقَتْ وَاحِدَةً قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ وَقِيلَ لَا تُطَلَّقُ بِحَالٍ وَإِنْ شَاءَ
وَإِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَعَبْدِي حُرٌّ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَتَعَلَّقِ الْمَشِيئَةُ
زَيْدٍ لِمَا مَالَمْ يَتَفَرَّقَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ وَهُوَ سَكْرَانُ أَوْ مَجْنُونٌ
عَلَى رِوَايَتَيْنِ وَإِنْ شَاءَ وَهُوَ أَخْرَسُ بِإِشَارَةٍ تُفْهَمُ فَهِيَ كَاللَّفْظِ
وَقِيلَ هِيَ كَإِلْغَاءِ إِذَا عَرَضَ بَعْدَ الْيَمِينِ وَإِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ فَمَاتَ زَيْدٌ قَبْلَ أَنْ يَشَاءَ طَلَقَتْ فِي آخِرِ
حَيَاتِهِ وَقِيلَ تَبَيَّنَّا أَنَّهَا طَلَقَتْ وَقْتَ يَمِينِهِ وَإِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ
إِنْ شَاءَ زَيْدٌ أَوْ شِئْتِ فَطَلَقَتْ فِي الْحَالِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ الشَّرْطَ
تَسْفُلُ مِنْهُ فِي الْحُكْمِ وَإِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِلَّا أَنْ
يَشَاءَ اللَّهُ طَلَقَتْ فِي الْحَالِ وَإِنْ قَالَ إِنْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ أَوْ مَا لَمْ يَشَأِ
اللَّهُ فَوَجْهَانِ وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْبَقِيَّةِ مِثْلُهُ وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ
السَّنَةِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ وَإِذَا قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنْتِ
طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ
فَعَلَهُ طَلَقَتْ رِوَايَتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ رَدَّ الْمَشِيئَةِ إِلَى الْفِعْلِ فَلَا
تَتَعَلَّقُ كَقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ لَأَصُومَنَّ أَوْ لَأُصَلِّيَنَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

فَصْلٌ فِي التَّعْلِيقِ بِالتَّطْلِيقِ وَالْحَلِفِ

وَإِذَا قَالَ إِذَا طَلَّقْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ عَبْدِي حُرٌّ لَمْ يَقَعْ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في يمينه هذه الا بتطليق بعض او تعليقه بعدها فشرط
فيتحد ولو قال اذا وقع عليك طلاقي بدك طلقتك ثم طلقت
منه بتنجيز او وجود شرط تعليق او لا حنث واذا قال
لمدخول بها كلما طلقتك فانت طالق ثم قال لها انت طالق
لم تطلق الا طلقتين ولو قال كلما وقع عليك طلاقي ففي كل
كلما طلقتك طلقت ثلثا ولو قال لغير مدخول بها كلما طلقت
ضرتك فانت طالق ثم قال مثله لضرتها ثم قال انت طالق
للحامية او لا طلقت طلقتين وضرتها طلقة وان لم يقبله
الا للثانية طلقتا طلقة طلقة واذا قال اذا طلقتك طلاقا
املك فيه الرجعة فانت طالق ثلاثا ثم قال انت طالق ثلاثا
واذا قال اذا طلقتك او اذا وقع عليك طلاقي فانت طالق
قبله ثلاثا ثم قال انت طالق فقال ابن عقيل تعليقه
باطل ولا يقع شيء المنجز وقال ابو بكر والقاضي يقع
تمام الثلاث من المعلق ويلغو قوله قبله واذا قال اذا
اتاك طلاقي فانت طالق ثم جاءها اذا اتاك كتابي
فانت طالق فاتاها كتابه طلقت طلقتين فان
قال اردت فانت طالق بالطلاق الاول دين وفي

اليلم تخرج على تعاتبين واذا قال ان حلفت بطلاقك فعبدي
حر او فانت طالق ثم قال انت طالق ان قمت اقبل ان لم
تقومي او ان لم اقم او لقد قمت وجهه مما به معنى لكن اذا
حنث وان قال انت طالق ان طلعت الشمس او قدم الحاج
فليس بحالف فلا يحنث بها لو عزا الطلاق وقيل هو حالف
يحنث واذا قال لمدخول ان حلفت بطلاقك فانت طالق
او قال ان كلمتك ثم قاله ثانيا طلقت طلقة وان قاله ثالثا
طلقت ثانية وان قاله رابعا طلقت ثالثة ولو قال لزوجتيه
ان حلفت بطلاقكما فانتما طالقتان ثم قاله ثانيا طلقتا
طلقة فان قاله ثالثا ولم يدخل بهما قبله فلا طلقة
كان تزوج ابانين ثم قال لها ان قمت فانت طالق طلقت
طلقة طلقة ولو اتى بكلما مكان ان طلقت ثلاثا ثلاثا طلقة
عقيب يمينه ثمانيا وطلقت ما تزوج ابانين وحلف بطلاقها ولو
قال كلما حلفت بطلاقكما فانتما طالقتان وكرره ثلثا او اكثر
لم يقع به شيء ولو قال لمدخول بها كلما حلفت بطلاقي فانا
منكما فانتما طالقتان ثم قاله ثانيا طلقتا طلقتين طلقتين
ولو كان اجنبيا فتزوجها طالق او قصد بها طالق طلقتا طلقة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولو كاتب ابجزاء فلهذا كم طالق ونوى باحدها لملفه وعينت بالقرعة
ولو قال لاحداهما اذا حلفت بطلاق ضرتك فانت طالق ثم
قال مثله للاخرى طلقت المخاطبة اولا فان اعاد لها
طلقت الاخرى **فصل في التعليق بالكلام والاذن**
والحنث وجوهه اذا قال ان كلمت فلانا فانت طالق فكلمه
فلم يسمع لغفلة او تشاغل او كاتبه او راسله حنث مالم ينو
غير ذلك وان اشارت اليه وفهمت وان كلمة مجنونا او
سكران او اصم بحيث يسمع لولا المانع حنث وقيل لا يحنث
وان كلمته نائما او مغمى عليه او ميتا او ناسيا فلم يستيقظ لم يحنث
وقال ابو بكر يحنث وان قال ان كلمتك فانت طالق فتحققي
ذلك او مني حنث ما لم يكن له بينة فان قال ان بدائتك
بالكلام فانت طالق وقالت بل ان بدائتك بالكلام فبعد
خبر فقد انحلت يمينه ثم بعد ان بدائه حنث وان بدأهما
انحلت يمينها وان قال لغير مدخول بها ان كلمتك فانت طالق
وكرر ثلثا فقد بانت بطلقة ولم تبعد يمينه ثم بعد ان بدائه حنث
وان بدأهما انحلت يمينها الثانية ولا الثالثة قاله القاضي وعبد
الحميد الثانية بحنث اذا تزوجها وهما لحلفا لاهلي قول النهمي

يحل الصفة مع اليقين فانها قد انحلت بالثالثة واذا قال لامرأته
ان كلمتما زيدا وعمرا فانتما طالقتان وقلنا لا يحنث بعض اللفوف
عليه بكلمة كل واحد منهما ملقنا وقيل لا يقع حتى يكلما
كل واحد منهما كما لو قال ان كلمتما زيدا او كلمتما عمرا وادا
قال ان خالفت امري فانت طالق ثم نهاها فخالفته ولا
بينة له حنث وقيل لا يحنث وقيل يحنث الا ان ينوي بحقيقة
الامر والنهي واذا قال ان خرجت بغير اذني فانت طالق فاذن لها
الا ان يبدو الاذن مرتين وعنه فيما انحلت يمينه باول خروج
بالاذن ولو اذن لها ان تخرج لا تعلم حنث طلقت نص
عليه وقيل لا تطلق ولو اذن لها لتخرج حتى تقضي حاجتها فخرجت
فعلى وجهين ولو حلف ان لا تخرج الا باذنه فخرجت
تريد الحمام وغيره حنث وان خرجت لتريه مبدا لها غير فعلى وجهين
واذا قال من لست منكن بقدوم زيد فهي طالق فاخبرته
به مستفيضا طلقت والا فلا الا ان تقول ان كان صادقا
كالاول فكل صادقة بعدها ولو قال اخبرني سكان قصر بني
فلان فعند القاضي قال ابو الخطاب يطلق بخبر اثنين كذبت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وعشيي يطلقن مع الصدق ولا يطلق مهين كاذبة ٥

باب جامع الأيمان

يرجع في الأيمان إلى نية الحالف إذا احتملها لفظه فلم يكن بها ظالما وينقل منشيء الحكم إذا قرب الاحتمال من الظاهر وإن قوي بعد منه لم ينقل وإن توسط فوجهان وقد تشعث مسائل مستندها ذلك ولا ينفع الظالم تأويل مخالف الظاهر فإن لم تنه رجع إلى سبب اليمين وما هيجها ثم إلى وضع اللفظ شرعا أو عرفا ثم إلى وضعه لغة لكن إن كان ثم نعيش قدم عليه على الأصح فإذا حلف لظالم ما له فلان عندي وديعة وهي عنده بضعة فنوى غيرها أو نوى بما معنى الذي لم ينفعه ومن حلف لا قضيت زيدا حقه غدا فقصد مطله فقضاه قبله حنث وإن حلف ليقضينه حقه في غده وقصد أن لا يجاوزه أو الشهر يقتضيه فقضاه قبله بر ولو حلف لا يبيع عبد الأبيه فباعه باكر لم يحنث وإن باعه بأقل لم يحنث وإن دعي إلى غداء فحلف لا تغدى لم يحنث بغداء غيره وإن حلف لا يشرب له الماء من عطش يقصد قطع الثلج حنث بكل جنس واسمان كان به وكل ما فيه منه ولو حلف لا يلبس من غزلها يقصد قطع منتها فباعه وانتفع بثمنه

في شراء ثوب أو غيره حنث وإن حلف لا تزوجت علي شيا فاشتراه في ورعة وقصدوا السبب أن لا يخونه حنث وإلا فلا وإن حلف أن لا يأوي معها في دار سماها بر بلجيفها وليس للدار سبب فيحنث بمسمى دار وفي معها في غيرها حنث وإن حلف أن لا يفارق البلد إلا بإذن الوالي يزيد ما دام كذلك أو النسب يعزل انحلت بمسمى وكذلك من حلف لا خرج زوجته أو عبده إلا بإذنه ثم طلق وأعتق ولو حلف لا يدخل البلد فظن أنه فيه فزال ثم دخله حنث إلا أن ينوي ما دام الظلم فيه ومن حلف لا يضرب امرأته فخنقها أو عضها أو نتف شعرها حنث ويحمل أن لا يحنث إذا لم ينو إلامها وإن حلف ليتزوجن عليها لم يبر حتى يتزوج بطلقة بها ويدخل بها نص عليه وقيل يكفي العقد كما لو حلف لا يتزوج عليها فإذا حلف ليضربنه مائة سوط فجمعها وضربه بها ضربة لم يبر ولو حلف للص أن لا يخبر به ولا يغم عليه فسأله الوالي عن قوم هو منهم فسلم وسكت عنه بقصد التنبيه عليه حنث إلا أن ينوي جملته النطق والغم وإذا حلف لا يدخل دار فلان فدخلها وقد صارت فضاء أو مسجدا أو حماما أو باعها فلان أو لا يلبس هذا القميص فجعله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

سَرَاوِيلَ أَوْ رِدَاءً أَوْ عِمَامَةً أَوْ لَا كَلَّمْتُ هَذَا الصَّبِيَّ فَصَارَ شَيْخًا أَوْ زَوْجَةَ فُلَانٍ هَذِهِ أَوْ مَمْلُوكَهُ فُلَانًا أَتَصَدَّقُ لِفُلَانٍ فَزَالَ الْمِلْكُ وَالصَّدَقَةُ ثُمَّ كَلَّمَهُمْ أَوْ أَكَلْتُ لَحْمَ هَذَا الْجَمَلِ فَصَارَ كَبْشًا أَوْ هَذَا الرُّطَبَ فَصَارَ تَمْرًا أَوْ دِبْسًا أَوْ هَذَا اللَّبَنَ فَصَارَ جُبْنًا وَنَحْوَ ثُمَّ أَكَلَ حَنِثَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ نِيَّةٌ وَلَا سَبَبٌ يَخُصُّ الْحَالَ الْأُولَى وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ لَا يَحْنَثُ وَلَوْ حَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ مِنْ هَذِهِ الْبَيْضَةِ أَوِ الرُّمَّانَةِ ثُمَّ عَمِلَ مِنْهَا نَاطِفًا أَوْ شَرَابًا بَرَّ بِأَكْلِهِ مِنْهُ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي وَكَذَلِكَ سَائِرُ هَذِهِ لِلْمَسَائِلِ **فَصْلٌ** وَمَنْ حَلَفَ لَا يَهَبُ لِفُلَانٍ وَلَا يُهْدِي لَهُ أَوْ لَا يُوصِي لَهُ أَوْ لَا تَصَدَّقَ عَلَيْهِ فَفَعَلَ وَلَمْ يَقْبَلْ فُلَانٌ حَنِثَ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُهُ أَوْ لَا يُؤَجِّرُهُ أَوْ لَا يُزَوِّجُهُ لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِقَبُولِهِ وَإِذَا حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يُسَلِّمُ فَعَقَدَ عَقْدًا فَاسِدًا لَمْ يَحْنَثْ وَقِيلَ يَحْنَثُ وَقِيلَ يَحْنَثُ بِالْفَاسِدِ الْمُخَالِفِ فِي صِحَّتِهِ دُونَ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ وَلَوْ قَيَّدَ يَمِينَهُ بِمَا يَمْنَعُ الصِّحَّةَ كَالَّذِي لَا يَبِيعُ الْخَمْرَ وَالْخِنْزِيرَ حَنِثَ بِصُورَةِ الْعَقْدِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَمَنْ حَلَفَ لَيُسَلِّمَنَّ هَذَا الْعَبْدَ فَبَاعَهُ بِعَرْضٍ أَوْ نَسِيئَةً بَرَّ وَقِيلَ لَا يَبَرُّ فِي النَّسِيئَةِ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَصُومُ وَكَذَا حَنِثَ بِالشُّرُوعِ الصَّحِيحِ عِنْدَ الْقَاضِي وَعَبْدِ الْبَاقِي بِالْفَرَاغِ

كَمَا لَوْ قَالَ صَوْمًا أَوْ صَلَاةً وَحَنِثَ أَبُو الْخَطَّابِ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ بِاشْتِمَالِ رَكْعَةٍ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَتَصَدَّقُ عَلَى فُلَانٍ فَوَهَبَهُ لَمْ يَحْنَثْ فَإِنْ حَلَفَ لَا يَهَبُهُ حَنِثَ بِإِعَارَتِهِ دُونَ الصَّدَقَةِ عَلَيْهِ قَالَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَقَالَ الْقَاضِي يَحْنَثُ بِالصَّدَقَةِ دُونَ الْعَارِيَّةِ وَيَحْنَثُ بِالْوَقْفِ عَلَيْهِ دُونَ الْوَصِيَّةِ لَهُ وَفِي الْبَابِ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ **فَصْلٌ** وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ فَأَكَلَ لَحْمًا أَوْ دِمَاغًا أَوْ كَبِدًا أَوْ طِحَالًا أَوْ قَلْبًا أَوْ بَيْضَةً أَوْ كَرِشًا أَوْ مِصْرَانًا أَوْ كُلْيَةً أَوْ شَحْمًا أَوْ شَحْمَ ظَهْرٍ وَنَحْوِهِ أَوْ أَلْيَةً أَوْ مَرَقًا لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ اجْتِنَابَ الدَّسَمِ فَإِنْ أَكَلَ لَحْمَ السَّمَكِ أَوْ لَحْمًا لَا يُؤْكَلُ لَمْ يَحْنَثْ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَحْمًا فَأَكَلَ اللَّحْمَ الْآخَرَ وَحَنِثَ لَمْ يَحْنَثْ وَقَالَ الْحَرْبِيُّ يَحْنَثُ وَإِنْ أَكَلَ بَيَاضَ اللَّحْمِ الْمُسَمَّى الظَّهْرَ يَحْنَثُ وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ لَا يَحْنَثُ لِأَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ يَحْنَثُ بِهِ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ زُبْدًا أَوْ سَمْنًا حَنِثَ بِأَكْلِ ذَنَبِ الضَّبِّ وَالسَّمَكِ وَبَيْضِ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ قَالَهُ الْقَاضِي وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ لَا يَحْنَثُ إِلَّا بِمَا يُؤْكَلُ فِي الْعَادَةِ مُنْفَرِدًا وَبَيْضُ السَّمَكِ لَا يُؤْكَلُ بِانْفِرَادِهِ جُمْلَةً وَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا فَأَكَلَ زُبْدًا أَوْ سَمْنًا أَوْ كَشْكًا أَوْ أَقِطًا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أو جبنا أو لا يأكل زبدا أو سمنا فأكل لبنا أو لا يأكل بيضا فأكل
نا لمنا أو لا يأكل ثمارا فأكل من ثمر ابد أو لا يأكل سمنا فأكل
جبنا فيه سمن لا يظهر فيه طعمه لم يحنث وإن حلف لا يأكل لحما
فأكل لحم ميتة أو جراد أو حلف لا يأكل شحما فأكل شحم الظهر
أو هذا السوق فشربه أو لا شربه فأكله روى عنه
سحنا لا يحنث وقال أبو يوسف يحنث وقال القاضي في المجرد
يحنث في المعتاد دون المطلق وإن حلف لا يطعم حنث بأكله بره
دون مجرد وقته وإذا حلف لا يشرب من دجلة أو البئر
فاغترف بإناء فشربه حنث ولو حلف لا يشرب من الكوز
فصب منه في إناء فشربه لم يحنث وإذا حلف لا يأكل الفاكهة
فأكل تمر النخل أو الكرم أو ثمار الشجر رطبا أو يابسا حنث وإن أكل
قثاء أو خيارا أو خضرا لم يحنث وفي البطيخ وجهان وإن حلف
لا يأكل رطبا أو بسرا فأكل مذنبا حنث وكذا ابن عقيل لا يحنث
ولو أكل تمرا أو حلف لا يأكل تمرا فأكل رطبا أو بسرا أو دبسا أو
نا لمنا لم يحنث وإن حلف لا يأكل أدما فأكل بيضا أو شواء
أو جبنا أو زيتونا حنث كما لو حنث بأكل الخبز وكل مصطبغ
به وفي التمر والملح وجهان ومن حلف لا يتم ما لفلان فتم وزاد

أو نقصا أو باعه شيئا أو لا يتم وزنا أو نقصها فتم زنها أو ما
الوزن جنث وقال القاضي لا يحنث ومن حلف لا يلبس شيئا
فلبس ثوبا أو زرعا أو جوشنا أو نعلا حنث ومن حلف
لا يلبس حليا فلبس حليا ذهبا أو فضة أو جوهرا حنث وإن
لبس عقيقا أو سجاما لم يحنث وإن لبس دراهم أو دنانير
سبيكة فوجهان وإن حلف لا يدخل دار فلان أو لا يركب
كابته أو لا يلبس ثوبه ثم فعل ذلك في ما استأجر فلان من
آجر أو جعله لعبده حنث وإن كان في ما استعار فلان
لم يحنث وعنه يحنث بدخول الدار المستعارة وإن حلف لا
يركب دابة عبد فلان فركب دابة جعلت برسمه حنث
وإن حلف لا يدخل دارا فدخل سطحها حنث وإن دخل لها من
الباب بحيث إذا علق كان حاجبا لسمائها فوجهان وإن حلف
لا يدخل بابها فحول وجعله حنث وإن حلف لا يدخل بيتا
فدخل مسجدا أو حماما أو بيت شعر أو أدم أو بيت
فركب سفينة حنث ويحتمل أن لا يحنث وإن حلف لا يتسرى
فزوجه أمة له حنث ونقل عنه ابن منصور إن حلف وكانت
في ملكه فكذلك وإن حلف وقد ملكها حنث بالوطء بشرط

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أن لا يعزل وإن حلف لا يطأ دارا فمشى راكبا أو ماشيا أو حافيا
أو منتعلا حنث وإن حلف لا يتكلم وهو مستيقظ أو لا يتطهر
وهو متطهر أو لا يتزوج وهو متزوج فاستدام ذلك لم
يحنث وإن حلف لا يدخل دارا وهو فيها فمكث بالاستدامة
إذا لم يكن له نية على وجهين وإن حلف لا يدخل بيته بابه فأدخل
قصبا لذلك فيه حنث وإن لم يقصد والقصب
فيها على الوجهين ولو حلف لا يدخل على فلان فدخل فلان
عليه فقام معه على الوجهين ولو حلف ليخرجن عن هذه الدار
أو الدار فخرج وترك أهله فيها على هذا التفسير ولو حلف
لا يركب دابة فركبها أو لا يلبس ثوبا فلبسه أو لا يسكن
دارا وهو ساكنها أو لا يساكن فلانا وهو ساكنه فاستدام
ذلك حنث فإن أقام هذا الساكن أو المساكن لنقل متاعه
أو هرب على نفسه من غريم حتى أسكنه لم يحنث وإن خرج
دون متاعه وأهله حنث إلا أن يودع متاعه أو يعين أو
يزول ملكه عنه بصبه أو عتقها أو تأتي الزمانة أن يخرج ولا
يمكنه إجبارها فلا يحنث إذا خرج وحده وإن تشاغل هو
وفلان ببناء الحائط بينهما وهما متساكنان حنث وقيل لا

يحنث وإن كان في الدار عجز فلان تخصص كل حجرة بباب
وسترا فيما بينهم كل واحد في حجرة لم يحنث ولو حلف لا يسكن
هذا البلد فخرج منه دون أهله ومتاعه حنث فصل
وإذا حلف لا يكلم فلانا حينا ولم ينو شيئا فهو ستة أشهر
تعتبر عليه وإن نوى دهرا أو عمرا أو زمانا فهو كما يعين عنه
الغابني وقال أبو الخطاب هو لأقل ما سمي وله النية
وكذلك عنده إن نوى بعيدا أو مليا وجعلها الغابني لما فوق
الشهر وإن قال الزمان فهو كما يعين وعندهما وعندي
هو للأبد كما لو قال الدهر والعمر وإن قال شهورا
جعل على ثلثة كقوله أياما وقال الغابني يحمل على اثني عشر
شهرا وإن قال لها إلى الحصاد فهو إلى أول مدته وعنه إلى آخرها
وإن حلف لا كلمت فلانا حتى يقدم أو حتى يبدأ بالكلام فكلمه
قبل ذلك حنث وإن حلف لا بدأه بالكلام فكلمه ثم كلمه
حلف لا يتكلم شهرا أو سبح أو ذكر الله لم يحنث وإن دق
بابه فقال ادخلوها بسلام آمنين يقصد التسمية بالقرآن
لم يحنث فصل في النسيان والإكراه والتوكل وتوابع

ومن حلف شيئا فعله ناسيا بيمينه أو جاهلا بأنه المحلوف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عَلَيْهِ كُمْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ بَيْتًا فَدَخَلَ بَيْتًا هُوَ فِيهِ وَلَمْ
يَعْلَمْ أَوْ لَا يَكَلِّمُهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْوِهِ أَوْ لَا يُفَارِقُهُ إِلَّا بِقَبْضِ
حَقِّهِ فَاحْتَالَ بِهِ وَفَارَقَهُ يَظُنُّ أَنَّهُ قَدْ بَرَّ أَوْ قَضَاهُ وَفَارَقَهُ
فَخَرَجَ زُيُوفًا وَنَحْوُ ذَلِكَ فَعَنْهُ أَنَّهُ يَحْنَثُ وَعَنْهُ لَا يَحْنَثُ بَلْ يَمِينُهُ
بَاقِيَةٌ وَعَنْهُ يَحْنَثُ فِي الطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ وَلَا يَحْنَثُ فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى
وَهُوَ الْأَصَحُّ وَلَوْ فَعَلَهُ فِي جُنُونِهِ لَمْ يَحْنَثْ كَالنَّائِمِ وَقِيلَ هُوَ كَالنَّاسِي
وَكَذَلِكَ مَنْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ يَقْصِدُ مَنْعَهُ كَالزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ
وَنَحْوِهِ فَفَعَلَهُ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا هُوَ عَلَى الرِّوَايَاتِ الثَّلَاثِ وَإِذَا
حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ زَيْدًا فَسَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ بَيْنَهُمْ وَلَمْ يَعْلَمْ وَقَالَ عَنَيْتُ
الْآدَمِيَّ فَعَلَ يَحْنَثُ هُنَا عَلَى رِوَايَتَيْنِ أَصَحُّهُمَا لَا يَحْنَثُ وَإِنْ عَلِمَ بِهِ
وَلَمْ يَنْوِهِ وَلَمْ يَسْتَثْنِ بِقَلْبِهِ فَرِوَايَتَانِ أَصَحُّهُمَا يَحْنَثُ وَإِنْ
حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا كَكَلَامِ زَيْدٍ وَدُخُولِ الدَّارِ وَنَحْوِهِ فَفَعَلَهُ
مُكْرَهًا لَمْ يَحْنَثْ وَعَنْهُ يَحْنَثُ وَيَخْرُجُ أَنْ لَا يَحْنَثَ إِلَّا فِي الطَّلَاقِ
وَالْعِتْقِ وَلَوْ أُدْخِلَ الدَّارَ مَحْمُولًا وَلَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَمْتَنِعَ لَمْ يَحْنَثْ وَإِنْ
نَذَرَ أَنْ يَمْتَنِعَ فَوَجْهَانِ فَإِنْ لَمْ تَحْنَثْهُ فَفِي حَثِّهِ بِالِاسْتِدَامَةِ
وَجْهَانِ وَإِذَا حَلَفَ لَا فَارَقَكَ حَتَّى أَسْتَوْفِيَ حَقِّي مِنْكَ فَهَرَبَ
مِنْهُ لَمْ يَحْنَثْ لِقَوْلِهِ لَا مَنْ ذَنْ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ يَحْنَثُ

وَعِنْدِي إِنْ أَمْكَنَهُ مُتَابَعَتُهُ وَإِمْسَاكُهُ فَلَمْ يَفْعَلْ حَنِثَ وَإِلَّا فَلَا
وَإِنْ لَزِمَهُ الْحَاكِمُ بِغَرَامَةِ لِغَلَبَتِهِ خَرَّجَ عَلَى ثَوَابِ بْنِ وَلَوْ حَلَفَ
لَا يَسْتَخْدِمُ فُلَانًا لِخِدْمَةٍ وَهُوَ نَاسٍ لَمْ يَحْنَثْ وَقِيلَ لَا
يَحْنَثُ وَمِثْلُ إِنْ كَانَ لَهُ لَوْ كَلَّمَتْ وَكَذَا إِذَا حَلَفَ لَا يَضْرِبُ
عَبْدَهُ فَضَرَبَ بِأَمْرِهِ حَنِثَ وَمَنْ حَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّنْ
يَقْصِدُ مَنْعَهُ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا لَمْ يَحْنَثْ بِفِعْلِ بَعْضِهِ وَعَنْهُ يَحْنَثُ
إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ جَمِيعَهُ اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ وَذَلِكَ مِثْلُ مَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ
مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ فَشَرِبَ بَعْضَهُ أَوْ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزْلِهَا أَوْ نَسْجِهَا
أَوْ شِرَائِهَا فَلَبِسَ ثَوْبًا شَرِكَتْ فِي غَزْلِهِ أَوْ نَسْجِهِ أَوْ لَا يَبِيعُ أَمْتِعَةَ
وَلَا يَبْتَاعُ فَبَاعَ بَعْضَهَا وَشَرِبَ بَعْضَهَا وَمَا أَشْبَهَهُ وَكَذَلِكَ
لَا لَبِسْتُ مِنْ غَزْلِهَا فَلَبِسَ ثَوْبًا فِيهِ مِنْهُ أَوْ لَا آكُلُ لَهُمًا مَا أَشَارَ
فَأَكَلَ لَهُمًا مَا شَرِكَتْ فِي ثَمَنِهِ فَفِعْلُهُ عَلَى الْخِلَافِ وَعِنْدِي
يَحْنَثُ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ الدَّارَ فَدَخَلَ بَعْضَ
جَسَدِهِ فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ هُنَا أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ
وَلَوْ حَلَفَ لَيَدْخُلَنَّهَا أَوْ لَيَفْعَلَنَّ كَذَا لَمْ يَبَرَّ حَتَّى يَفْعَلَ بِجَسَدِهِ
كُلِّهِ وَيَفْعَلَ الْمَشْيَ كُلَّهُ وَإِذَا حَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ هَذَا الرَّغِيفَ الْيَوْمَ
أَوْ لَيَشْرَبَنَّ هَذَا الْمَاءَ الْيَوْمَ فَتَلِفَ الْمَاءُ وَالرَّغِيفُ فِيهِ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

جت عقيب تلفظهما وقيل في آخر اليوم وإن مات الحالف فيه
جت في آخر حياته وقيل لا يجب ولو تلف ليضمن ذلك في
قد تلفا قبل الغد جت في مال من عليه وقيل لا يجب إلا
في آخر الغد وقيل لا يجب إلا إذا تلفا باختياره يجب وفي
وقت جنيه الوجهان ولو مات الحالف أو تلفت العين قبل
أن يمضي وقت يمكن فعله فيه جت من عليه ويصح أن لا
يجب وإذا حلف ليقضينه حقه في غد فقبل بعيره إبراءه منه أو
قبل منه أحد عنه عرضا أو مات ربه فقضاه لورثته لم
يحنث وقيل يحنث وقيل لا يحنث إلا بالموت قبل

كتاب الرجعة

الغد إذا الملق في نكاح
صحيح من دخل أو خلا بها دون نملك من عدد الطلاق بغير
عوض فله رجعتها ما دامت في العدة وإن حرمت وقال
أبو بكر لا رجعة بالملك من غير دخول والبري ملك الجبر ثلاث
تطليقات والعبد اثنتان وعنه الملاك لزوج الحرة وإن
كان عبدا والاثنتان لزوج الأمة وإن كان حرا والأول
المذهب وأقله الرجعة راجعتها وارتجعتها وراجعتها وقد دد
وأمسكتها ويجوز فإن قال نكحتها أو تزوجتها فعلى وجهين ويصح

تعليق الرجعة بشرط ولا يصح في أحد وجهين وقال ابن حامد يصح
كالطلاق ويباح له وطء المرتجعة وأحكام الزوجية
بها وإن تزين وتشوف له ويحصل الرجعة لوطئها ولا
يحصل بما سواه من قبلة ونظر وخلوة ولا الخلوة بها
وعنه يحصل بقبلها ابن منصور في الخلوة فاللمس ونظر الفرج أو
وعنه لا رجعة إلا بالقول وأنه لا يباح الوطء قبلها فلو وطئ عمدا
هل من شرطها الإشهاد على وجهين وهل يلزمه مهر
إن وطئها ملزمة ولم تراجع على وجهين فإن قال لها راجعتك
فقالت انقضت عدتي قبل رجعتك فعلى قول قوله وقال
ابن حامد قوله كقوله لو شبهته بدعوى الرجعة صدق الأول إن
تداعيا معا صدق بقولها أو بالقرعة على وجهين وإذا راجع
في العدة وأشهد بها ولم نعلم حتى انقضت وحكم من لم يعلم بها
رددت إليه ولم يطأ فجاءت تعتد من وطء الثاني وعنه
هي زوجة الثاني وإن لم يكن لزمه رجعتها لم يثبت وطء
الثاني إن صدقه الثاني وجد بانت منه ولم تستحق الأول
وإن صدقه المرأة وجدها لم يثبت على الثاني ولم يلزمها
المهر للأول وقال القاضي يلزمها ومتى بانت من الثاني عادت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

إلى الأول بغير عقد جديد ومن استوفى عدد طلاقه لم
تحل له زوجته حتى تنكح غيره ويطأها وطيا مباحا في
القبل وإن كان مراهقا أو ذميا إذا كانت ذمته وأدنى
ما يكفي تغييب حشفة فيه عن انتشار أنزل أم لم ينزل أو بقدر
إن كان مجبوبا ويحلها الوطء مع الإعسار والجنون كالنوم
وقيل لا يحلها وإن وطئها في حيض أو نفاس أو صوم أو إحرام
أو نكاح فاسد مختلف فيه لم يحلها نص عليه كالوطء
في الردة وقيل يحلها وإذا كانت أمة وطلقها المطلق لم تحل
له بملك اليمين نص عليه وقيل تحل وإذا ملك العبد زوجته
طلقة ثم أعتق ملك تمام الثلاث وإن أعتق بعد طلقتين
فعلى قياس ولو علق الثلاث بالرق بشرط فوجد
وقد عتق لزمته الثلاث وقيل يلزمه ثنتان ويبقى له طلقة
ومن غابت مطلقته الحرة ثم ذكرت أنها تزوجت من
أصابها وانقضت عدتها منه وأمكن ذلك فله نكاحها
إن غلب على ظنه صدقها وإلا فلا ولو قال إن تزوجت عليك
وطلقتها وانقضت عدتها وهو مثلها ومتى تزوج مطلقته
البائن بدون عدده بعد التزوج بمن أصابها بني على ما مضى

من لم يأتها كالو لم تتزوج بعده وعنه تتباين العدد

كتاب الإيلاء

المولى من أصح يمينه من وطء زوجته مطلقا أو مدة فوق أربعة
أشهر متملك فرأته وذلك بستة شروط أحدها أن يحلف
وهو زوج مكلف يصور منه الوطء وإن كان كافرا أو عبدا
أو خصيا أو مريضا أو مجبوبا أو عاجزا عن الوطء أو بحيث أو شلت يده أو رجله
وبقي بالقول ولا إيلاء لمن زال لأجنبية والله لا وطئت فلانة
لولا أو لمسها أن تزوجها مع لزوم الكفالة بوطئها ويصح
صحة الإيلاء للخصي وتختص صحته بشرط إضافته إلى
النكاح كالطلاق وفي رواية الشرط الثاني أن
يحلف بالله أو صفة من صفاته فلا إيلاء بحلف بغير وعنه
يكون مرتبا بكل يمين من عتق وطلاق وظهار ونذر تحريم
مباح ونحوه وعنه الإيلاء بالنذر المطلق دون غيرها وإذا
حلف الإيلاء بشرط لقوله والله لا وطئتك إن شئت أو إن
دخلت الدار فوالله لا وطئتك أو إن لمستك فوالله لا وطئتك
لم يكن موليا حتى يوجد الشرط ويحتمل أن يكون في شرط الرجعي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مولياً في الحال ولو قال لا وطئتك إلا أن تحاربي أو إلا أن تشائي لم يكن مولياً وقال أبو الخطاب إن لم تسلم في المجلس كان مولياً الشرط أن لك أن تحلف على تركه أو لي في الفيل يمين تخصه أو تشمله وغيره فإن قال لا وطئت في الدين أو دون الفتح لم يكن مولياً وإذا قال والله لا وطئتك أو لأجامعنك أو لا باضعتك أو لا باشرتك أو لا أمسستك أو لا مسستك أو لا افضيت إليك أو لا غتسلت منك ونوى غير الوطء في القبل مما يحتمله اللفظ دين وكان مولياً في الحكم وسائر الألفاظ المحتملة مثل لا صاحبتك ولا قربت فراشك لو لا جمعنا مخدة ونحوه لا يكون بها مولياً إلا بالنية وإذا قال لنسائه الأربع والله لا أطؤكن وقلنا يحنث بوطء البعض أو لا وطئت واحدة منكن أو قال كل واحدة منكن كان مولياً من الجميع فإن مات إحداهن أو طلقها بقي الإيلاء في الباقي ولو وطئها حنث وبطل الإيلاء من الباقي وقيل يبقى الإيلاء من الرابعة في قلب الفيئة وإن لم يحنث بوطئهن وهو أصح وإن قلنا لا يحنث بوطء البعض في الصورة الأولى فهي وجهان لهذا لا يكون مولياً حتى يطأ ثلثا فيصير حينئذ مولياً من الرابعة والثاني هو مولٍ

في الحال على هذا إن طلق واحدة أو وطئها بقي الإيلاء في البواقي وإن مات واحدة لم يسقط من الإيلاء على الوجهين ولو نوى في الصورة الثانية واحدة بعينها اختصت بالإيلاء وإن نوى اثنتين فهما سواء عند الشافعي رحمه الله وقيل يتعين الشرط الرابع أن يحلف على ترك الوطء مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر وهذا على أربعة فصاعداً أو جعل غايته ما لا يوجد فيها عادة كظهور عيسى أو الدجال أو مجيء الثلج في الصيف ونحوه وإن قال والله لا وطئتك في هذه البلدة أو إن وطئتك فلله علي صوم هذا الشهر لم يكن مولياً وإن قال جئ يقدم فلان أو جئ يأذن أو جئ المطر ونحوه مما لا يتأتى على الفور حلت المدة منه فطلت بمضي أربعة أشهر وإن قال جئ بحمل ولم يكن وطئها أو وطئها وحملنا يمينه على حمل متجدد فهو مولٍ والأصل البراءة وإن قال لا وطئتك في السنة إلا مرة أو يوماً لم يصر مولياً لبقائها وقد بقي من السنة فوق أربعة أشهر وإن قال لا وطئتك سنة إلا يوماً فكذلك وقيل هو مولٍ في الحال وإذا قال والله لا وطئتك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا وطئتك أربعة أخرى لم يكن مولياً وقيل يكون مولياً الشرط

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الخامس أن تشفى أن بعده أشهر من وقت يمينه ولم تجل بحنث ولا
تكفير ولا غيره وسواء كان في المدة مانع للولي من قبله أو
قبلها أو لم يكن وقبل أن كان ذلك مسها كحيض ونفاس
وصوم فرض وإحرام وغيره لم تحتسب عليه مدته وإن
طرأ بها استوفت المدة عند زواله إلا الحيض وفي النفاس
وجهان وخرج أن سقطا وفات المنع منها وبني على ما مضى
وإن لقيها لمدة رجعية في المدة لم يقطعها ما لم تشفع عدتها
نص عليه وقيل يقطعها كالبائنة فإن عادت إليه بعقد بعد
رجوع أو قبله أو برجعة إن قلنا بانقطاع المدة أو وقف بعد المدة
فطلق ثم راجع وقلنا له الرجعة استوفت المدة إذا كان قد
بقي فوق أربعة أشهر وبصح الإيلاء من الرجعية كالظهار و
المدة من حين اليمين وعنه لا يصح الإيلاء منها ومدته إلا الرقيق
كالبحث وعنه فوق الشهرين كنصف مدة العنين شرط
السادس أن تطلب المرأة الوطء حتى كانت أقامة ألفية وهي
الجماع بعد المدة فيمتنع من غير عذر بحبسه فيؤمر بالطلاق
فإن طلق وإلا حبس ومنع عليه حتى يطلق وعنه يفرق الحاكم
بينهما بمارأه من طلقة وثلاث وفسخ وتكون الطلقة منه رجعية

وعنه بائنة وعنه رجعية منه بائنة من الحاكم وإن كان مأمولا
حتى صلى فرضا واتقى أو تهضم الطعام عني لدوام فإني
ناعس ونحوه أمهل بقدر ذلك ويمهل المحرم حتى يحل والظاهر
لطلب ذي قربة بقيتها ثلاثة أيام ولا يمهل لصيام الشهرين بل
يلزم بالطلاق ويحتمل أن يقبل منه فيه المعذور ومتى
فاء المولي بالوطء انحلت يمينه وعليه كفارتها وإذا بقي يكفيه
تغييب الحشفة في الفرج وإن ولي في الدبر أو دون الفرج
لم يخرج من الفيئة وإن حنث بوجه يدخل في يمينه ولو قلنا
في القبل ولها حرمتها بحيض أو صوم أو إحرام ويحتمل خروجه
من الفيئة وقال أبو بكر لا يخرج به كالتي قبلها ولو عجل فكفر
بعد المدة قبل الوطء لم يخرج من الفيئة وقيل يخرج
ولو استدخلت المرأة ذكر نائم أو ولي نائما أو مجنونا
وقلنا لا يحنث خرج من الفيئة وقيل لا يخرج وإن ألم بها
المولي وأعفته المرأة سقط حقها وقيل لها أن تطالب بعد
وإن ادعى أن المدة ما انقضت أو أنه وطئ وكانت ثيبا
فالقول قوله مع يمينه وعنه بلا يمين وإن كانت بكرا وشهد
امرأة أنها عذرا فالقول قولها وإلا فالقول قوله وإذا

كان بالزوجة ما يمنع الولي من تزويج من به جذام أو صوم فرض ونحوه لم يملك طلب الفيئة حتى يزول وإن كان بالزوج ومدته قطوك أمر أن يجيء بلسانه فيقول المحبوب ونحو لو قدرت جامعتها ويقول المريض ونحو متى قدرت جامعتها ثم متى قدر فمنه والإ طلق وعنه فيئته بلسانه أن يقول قد فئت إليك ثم لا يلزمه شيء إذا قدر وراءه عنه مهنا ولا يحنث بفيئة اللسان

كتاب الظهار

الظهار محرم ويصح من كل زوج يصح طلاقه حتى الذمي ومملوك لا يصح ظهار الصبي والمولى وإن صحا لملائمة والظهار أن يشبه زوجته أو بعضها بظهر من يحرم عليه أبدا من نسب أو سبب أو بعضو منها فيقول أنت علي كظهر أمي أو لبطن أختي أو كرجلها أو يدك أو ظهرك على يد خالتي أو كظهر عمتي ونحوه فإن قال أنت علي كأمي أو مثل أمي فهو مظاهر إلا أن يريد به الكرامة فثلثين وبه أيمن علي يمينين ولو لم ينو على الصحيح لم يكن مظاهرا إلا بالنية وإن قال كظهر أبي أو أخيته فهو مظاهر وعنه ليس بمظاهر بل عليه كفارة يمين وعنه لا شيء عليه وعنه أنه مظاهر في الرجل دون الأجنبية وإن قال كظهر البهيمة

فهل هو مظاهر على وجهين وإن قال أنت علي كالميتة والدم فعنه أنه ظهار وعنه أنه يمين إلا أن ينوي به طلاقا أو ظهارا فيلزمه ما نوى وإن قال أنا عليك كظهر أبي أو حرام ونوى به الظهار فهل هو مظاهر على وجهين ولا يكون ظهارا من أم ولده أو أمته وعليه يحمل قول من نقله عنه جماعة ونقل عنه أبو طالب كفارة ظهار ويتخرج أن لا يلزمه شيء وإذا قال الزوجة أنت علي كظهر أبي فليست مظاهرا وعليه كفارة الظهار والتمكين قبلها وليس لها إبداء القبلة والاستمتاع وعنه لا يجب الأكفان يمين وعنه لا شيء عليها وإن قالت قبل النكاح إن تزوجتك فلا تأثم علي كظهر أبي كان ظهارا وعليها كفارة نص عليه في رواية أبي طالب وإذا قال لأجنبية أنت علي كظهر أمي أو علقه بتزوجها صح ولم يطأها إن تزوجها حتى يكفر نص عليه وقيل لا يصح كالطلاق وإن قال أنت علي حرام فكذلك إن أراد في كل حال وإلا فلا شيء عليه ويصح الظهار مطلقا ومؤقتا بوقت يحث إذا انقضى الوقت زال الظهار وإن أصابها فيه لزمته كفارته وإذا قال أنت علي كظهر أمي إن شاء الله لم يلزمه شيء نص عليه وقال ابن عقيل هو مظاهر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وَإِذَا كَرَّرَ ظِهَارَ زَوْجَتِهِ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ وَعَنْهُ كَفَّارَاتٌ مَا لَمْ
يَنْوِ التَّأْكِيدَ أَوِ الِاسْتِئْنَافَ وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ إِنْ
كَانَ بِكَلِمَةٍ وَإِلَّا فَكَفَّارَاتٌ وَعَنْهُ كَفَّارَةٌ فِيهِمَا وَعَنْهُ كَفَّارَاتٌ
فِيهِمَا وَعَنْهُ إِنْ كَانَ بِكَلِمَاتٍ فِي مَجَالِسَ فَكَفَّارَاتٌ وَإِلَّا
فَوَاحِدَةٌ وَيَحْرُمُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ وَطْءُ الْمُظَاهَرِ مِنْهَا دُونَ
الِاسْتِمْتَاعِ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ وَعَنْهُ يَحْرُمُ بِهِمَا وَعَنْهُ لَا يَحْرُمُ مِنْهَا
شَيْءٌ عَلَى مَنْ كَفَّارَتُهُ الْإِطْعَامُ وَلَا يَجِبُ التَّكْفِيرُ فِي الذِّمَّةِ
إِلَّا بِالْوَطْءِ وَهُوَ الْعَوْدُ وَيَلْزَمُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَهُ عِنْدَ الْعَزْمِ عَلَيْهِ
هَذَا نَصُّ أَحْمَدَ وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ الْعَوْدُ نَفْسُ الْعَزْمِ وَتُسْتَتَابُ
الْكَفَّارَةُ بِحَيْثُ لَوْ مَاتَ أَبَرَّ أَوْ طَلَّقَ بَعْدَ الْعَزْمِ وَقَبْلَ
الْوَطْءِ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ عِنْدَهُمْ وَعَلَى الْمَنْصُوصِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَوْ وَطِئَهَا
فِي بَاقِي الشَّهْرِ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ نَصَّ عَلَيْهِ وَمَنْ بَانَتْ مِنْهُ زَوْجَتُهُ قَبْلَ
الْعَوْدِ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَالظِّهَارُ بِحَالِهِ وَلَوْ كَانَتْ أَمَةً فَمَلَكَهَا بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ
فَالظِّهَارُ بِحَالِهِ وَلَا يُبَاحُ وَطْؤُهَا إِلَّا بِكَفَّارَةٍ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ
يَحِلُّ لَهُ وَطْؤُهَا وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ وَيَسْقُطُ الظِّهَارُ بِذَلِكَ وَيَخْرُجُ
أَنْ يَحِلَّ لَهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ بِلَا كَفَّارَةٍ مَعَ عَوْدِ الظِّهَارِ لَوْ عَتَقَتْ
أَوْ بِنْتَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَابُ حُكْمِ كَفَّارَةِ الظِّهَارِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا

وَهِيَ أَرْبَعُ كَفَّارَةِ الظِّهَارِ وَفِي عِتْقِ رَقَبَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَكَفَّارَةُ
الْقَتْلِ وَفِي كَذَلِكَ وَعَنْهُ لَا إِطْعَامَ فِيهَا وَكَفَّارَةُ الْوَطْءِ
فِي رَمَضَانَ وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَهِيَ مُتَرَتِّبَةٌ فِي مَوْضِعَيْنِ
فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْكَفَّارَةِ بَقِيَتْ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَقْدِرَ إِلَّا فِي
رَمَضَانَ فِي نَهَارِهِ فَذَكَرَتْ وَقِيلَ يَسْقُطُ الْجَمِيعُ بِالْعَجْزِ وَالْأَوَّلُ
أَصَحُّ وَلَا يَلْزَمُ الرَّقَبَةُ إِلَّا مَنْ مَلَكَهَا أَوْ مَلَكَ ثَمَنَهَا
ثَمَنَ مِثْلِهَا فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكَنٍ وَخَادِمٍ وَمَرْكُوبٍ
وَعُرُوضِ مِثْلِهِ وَثِيَابِ تَجَمُّلٍ وَكُتُبِ عِلْمٍ وَوَفَاءِ دَيْنٍ وَكِفَايَةِ دَائِمِهِ
لَهُ وَلِمَنْ مَعَهُ وَعَنْهُ لَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ الْكَفَّارَةَ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ رَقَبَةً
إِلَّا بِأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا فَوْقَ ثَمَنِ الْمِثْلِ لَمْ يَلْزَمْهُ شِرَاؤُهَا وَإِنْ كَانَتْ
لَا تُبَاعُ بِمِثْلِهَا وَلَا تُجْحِفُ بِهِ فَوَجْهَانِ وَإِنْ كَانَ مَالُهُ غَائِبًا
وَأَمْكَنَهُ إِرْسَالُهَا بِنِسْبَةٍ لَزِمَتْهُ فَإِنْ لَمْ يَطْمَعْ إِلَّا بِالْغَلَاءِ جَازَ
أَنْ يَعْدِلَ إِلَى الصَّوْمِ كَالْعَادِمِ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ
إِلَّا فِي الظِّهَارِ خَاصَّةً إِذَا رَجَا إِتْمَامَ الصَّوْمِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَالِ
وَمَنْ وَهَبَتْ لَهُ رَقَبَةٌ لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهَا لِذَلِكَ وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ
وَهُوَ مُوسِرٌ بِالْعِتْقِ ثُمَّ أَعْسَرَ لَمْ يُجْزِهِ سِوَاهُ وَبَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ سَلَمًا
يَلْتَزِمُهُ وَإِنْ لَزِمَتْهُ وَهُوَ مُعْسِرٌ أَجْزَأَهُ الصَّوْمُ وَإِنْ أَيْسَرَ فِيهِ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أو قبله وعنه إن أيسر فيه أجزاه وإن أيسر قبله لزمه العتق
وقيل لزمه العتق في الحالين وإذا تكلف العتق من فرضه
الصوم أجزأه وعنه في من حج وهو عبد ثم عتق وأيسر
لم يجزه غير الصوم وخرج أبو الخطاب في الحر المعسر مثله
وفرق بعضهم وكذا لا يجزئ في عتق الكفارات والنذر
العتق المطلق الآتي ذكره المؤمنة وعنه يجزئ الكافرة في ما سوى
كفارة القتل ولا يجزئه الآتي ذكره سليمة من العيوب المضرة بالعمل
مزمنا كالمعمى وشلل اليدا والرجل وقطعها أو قطع الإصبع
الوسطى أو السبابة أو الإبهام أو أنملة من الإبهام أو قطع الكف
والبعض من يد واحدة فإن قطعتا من يدين أجزأ ولا يجزئ
من به يسير مما يؤنس منه ولا يجزئ عاجز عن العمل ولا مجنون إن
ولد مجنونا ولا منقطع عنه إلا أن يكون جنونه لا مجنون
مطبق الجنون ولا أخرس به صمم أو لأنهم أو لسانه ويجزئ
المجدوع الأنف والأذن والمجبوب والخصي والأعرج يسيرا
والجنون إغمائا والأخرس الذي يفهم وبفهم بالإشارة والأصم
والأعور وعنه لا يجزئ من يعتق عليه بالملك والأمن علق عتقه
بصفة ثم نواه عند وجودها فإن نجز عتقه للكفارة قبل وجود

الصفة أو عتق عن الكفارة إسلاما عليها أجزأه ويجزئ
المدبر والجاني وإن قتل في الجناية والمدمة الجاهل وإن استثنى
حملها وولد الزنا والصغير وعنه لا يجزئ من له دون سبع
سنين حتى يعتبر الإيمان ولا يجزئ من اشتراه بشرط العتق
ولا أم الولد على الأصح فيهما ويجزئ عتق المكاتب وعنه لا يجزئ
وعنه إن لم يؤد من كتابته شيئا أجزأه وإلا فلا وإذا أعتق شركا
له في عبد وهو معسر ثم اشترى باقيه فأعتقه أجزأه الأعلى
قول بالاستسعاء وإن كان موسرا وقوانا كله عن الكفارة
لم يجزه نص عليه وكان كمن أعتق نصف عبده وقيل يجزئه
وإذا أعتق نصفي عبدين أجزأه عند الخرقي وعند أبي بكر
لا يجزئه وقيل إن كان باقيهما حرا أو أعتق كل واحد منهما
عن كفارتين أجزأه وإلا فلا وهذا أصح ومن لزمه صوم
متتابع في كفارة فتخلله شهر رمضان أو فطر العيد أو
فطر الحيض أو نفاس أو جنون أو إكراه أو نسيان لم يفطر
بذلك أو خطأ كمن أكل يظنه ليلا فبان نهارا أو مريض مخوف
يظن بما يلحقه مخوف على نفسه لم ينقطع التتابع ولو
تسحر لغيرها أو أفطر لغير عذر لزمه أن يستأنف ولو أفطر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لعنف ومنع كالسفر والمرض غير الخوف فإذا اضطرب العاجل
أو منع السفر وقدرها فعلى وجهين وإذا أصاب المظاهر
منها ليلا أو نهارا انقطع تتابعه وعنه لا ينقطع بوطئها ليلا
ونهارا نائبا كولي عزها ولا يجوز أن يطعم لطعام كفارة
إلا لمن يعطى من الزكاة بحاجة كالفقير وابن السبيل والطعم
لمصلحة والمكاتب والكبير والصغير سواء وعنه لا يعطى مكاتب
وكره لمفلس لم يأكل الطعام وإن أعطيا من الزكوة وإذا زدد
الإطعام على مسكين ستين يوما أو عشرة في كفارة اليمين بعثة
بجزيه وعنه لا يجزئه وعنه إن لم يجد غيره أجزأه والأظهر وهو
وظاهر المذهب وإن دفع إلى مسكين في يومين كفارتين
أجزأه وعنه لا يجزئه إلا عن واحد ولا يجزئ في الطعام الكفار
غير أصناف الفطرة الحنطة وعنه يجزئ فيها الخبز والدقيق
بالعراق لكل مسكين وعنه يجزئ كل ما كان قوتا للبلد
وإن أخرج القيمة أو غدى المساكين أو عشاهم لم يجزئه وعنه
يجزئه ولا يجزئ الكبير الأنثى فإن لزمته كفارة واحدة
لم يلزمه تعيين السبب فإن عينه تعين عما لا تداخل بينهما
بحيث إذا أخطأه لا يجزئه وإن لزمه كفارات أسبابها من الجنس

كظهار وقتل وإفساد صوم فاعتق رقبة عن أحدها ولم ينوه
لم يجزئه عند القاضي وقال غيره يجزئه كما لو كان من جنس
واحد قتل فيها وهو الأصح ولو كانت الأسباب من جنسين كيمين
ونوى بكفارته واحدا منهما أو معينا أجزأ عن
الكل وإن غلط في تعيينه

كتاب القذف واللعان

إذا قذف المكلف بالزنا محصنا حد إن كان حرا ثمانين
جلدة والعبد أربعين والمعتق بعضه بحسابه في ظاهر
كلامه وقيل هو كالعبد وإن قذف غير المحصن عزر
ولا يحد والد لولده في القذف والمحصن كل بالغ مسلم عاقل
عفيف عن الزنا يجامع مثله وفي اشتراط سلامته من وطء
الشبهة وجهان وفي اشتراط بلوغه روايتان فإن قال
لمحصنة زنيت وأنت صغيرة فإن نسق بصغير لدون
تسع سنين لم يحد وإلا خرج على الروايتين وإن قال
لكرهة لم يحد وإن قذف مجهولة وادعى زناها فأنكرته وكما
بينته فروايتان ولذلك الروايتان إن قال لمجبوبة
زنيت وأنت كافرة أو أمة وما ثبت أنها كانت كذلك
بل الأصل فإن قلنا يحد فكانت كذلك لم يحد وعنه يحد فإن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قلنا لم يجد فقالت ازدت قذفي بالجمال فانكرها فعلى وجهين ولو لابسه بقذف سابق فقال في العفو او الشرك او الزنى وقد ثبتا فالقول قوله ومن قذف امه او ذميه لها ابن او زوج مسلمان فهل يجد على روايتين ومن قذف محصنا بالظاهر فلم يحتج بالاحصانه حد وقذفه الا ان ثبت بعدم المرسل على القذف باقرار او بينة فلا يجد والقذف مجزم الا في موضعين احدهما ان يرى امرأته تزني في طهر لم يصبها فيه فصمت فلم ير ثاني يولد يمكن انه من الزاني فيلزمه قذفها وينفي ولدها ولذلك ان وطئها في طهر زنت وقوي في ظنه ان الولد من الزاني لشبهة بها او لكثرتها ما يحمل من مائه او غلبه من القرائن الثاني ان يراها تزني والا بله او بلد ما يغلب على ظنه انه من الزنا او يشتفيض زناها في الناس او يخبره به ثقة لا يتهمه او يرى رجلا معها وقد جرت العادة بخلوه عندها فيباح قذفها ولا يجب فان اتت بولد اسود وهما ابيضان او بعكسه لم يجز نفيه بعد ذلك الا مع القرائن وقيل يباح والفاظ القذف صريحه وكنايه فالصريحه نحو يا زان يا عاهر قد رأيتك زان

فان قال ازدت يا زاني العين يا عاهر من اليد ويجوز لم يقبل فان قال يا لوطي او يا معفوج فهو صريح الا ان يقول ازدت انك تعمل عمل قوم لوط غير اتيان الذكران فوجهان وقال الخرقي ان قال ازدت انك من قوم لوط لم يجد وان قال لست بولد فلان فقد قذف امه وان قال لو ولدت لست بولدك لم يكن صريحا بقذف امه نص عليه وقيل هو قذف لها فان قال اتت ازني من الناس او زنت بكاف او زجاك او قال لست بابن زانيه او لامرأته يا زان فهو صريح يجد به عند ابي بكر وقيل هو كناية وكذلك ان قال اتت ازني من فلانه فان قال هو صريح في فلانه وجهان وان قال زنات في الجبل فقال ابو بكر هو صريح وقال ابن حامد ان كان يعرف العربيه وقال ازدت الصعود في الجبل لم يكن قذفا على قوله اذا لم يقل في الجبل فيه وجهان واما الكنايه فمقتول لامرأته قد فضحته او خنت لاسته او افسدت فراشه او يا فاجر يا فاجره يا خبيثه او لمن علمه بها جلال ابن الحلال ما يعرفك بالزنا او يقول لعن الله من زنى يا فاجر يا خبيث يا نذل ونحوه فهذا كناية ان سئل قبل وعنه لا يقبل الا بينه ظاهره في حد فيه وان قال اخبرني فلان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

انك زنيت وكذبه فلان اربع رجلا بنفي حدا فقال صدقت خرج على الدوابيس وان قال صدقت فيما قلت فيه الوجهان وقيل هو قاذف وجها واحدا واذا قذف اهل بلدة او جماعة لا يتصور الزنا منهم عادة عزر به ولم يحد وكذلك ان قال مالامك ابن فلانة نص عليه وكذلك في قاذف المجبوب والمنصوص انه يحد ولو قال لرجل اقذفني فقد قذفه عزر وقيل يحد ومن قال لامرأته يا زانية فقالت بك زنيت سقط عنه حدها بحد نفيها ولم تلزم قاذفة نص عليه ونص في من قال لزوجة زنا بك فلان انه قاذف لها فتخرج المسئلتان على روايتين ومن قذف له موروث حي لم يجز له ان يطالب في حياته بموجب قذفه فان مات وقد طالب او قلنا يورث مطلقا صار للوارث بصفة ما كان للمورث اعتبارا باحصانه وان قذف لميت له موروث ميت فله حد القاذف بشرط احصانه وان لم يكن الموروث محصنا وقال ابو بكر لا حد بقذف ميت والاول اصح ويثبت حق قذف الميت والقذف الموروث بجميع الورثة حتى الزوجين نص عليه وقال القاضي في موضع يختص به من شاهها وقيل يختص العصبة

ومن عفا منهم قام به من بقي كاملا ويسقط حد القذف بالعفو نص عليه وعنه ما يدل على انه لا يسقط بل له العود الى طلبه ولا يستوفي بدون الطلب ولو ابرأه واحد ومن تاب ممن قذف انسان قبل عفوه فعل يشترط ليكونه اغلامه والعمل منه على روايتين ومن قذف النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما كان او كافرا ومن قذف الجماعة بكلمة واحدة كقوله زنيتم حد واحد اذا طلبوا او واحد منهم وعنه يحد لكل واحد حدا وعنه ان طالبوا متفرقين حدوه والا فواحد ومن قذفهم بكلمات حد لكل واحد حدا وعنه ان طلبوا مجتمعين حد واحدا ولو قال لزوجته واجنبية زنيتما تعدد الواجب هنا ولم تدخل بعض عليه وقال اصحابنا اذا لم يلتعن هو على الاولاد لم ينتف نسبه ومن نفى للقذف ولدا او لاعن ان كان زوجا ثم اعاده عاد حده وعنه يحد ولا يلاعن على الروايتين جميعا واذا قذف من ثبت زناها بامارة او بينة عزر ولم يلاعن لدفعه ان كان نفيا

فصل في اللعان

ومن قذف امرأته بالزنا ولم تصدقه لزمه ما يلزم من قذف اجنبية من حد او تعزير لكن له اسقاطه باللعان حيث يصح ولا يصح اللعان الا من الزوجين سواء كانا مسلمين او فاسقين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الأم

أو زوجين لأن سقين أو أبيهما ذلك وعنه لا يصح الا من مسلمين
حرين عدلين وعنه لا يصح بين المحصنة وزوجها المكلف فعلى
هذا لا لعان في قذف يوجب التعزير وعنه لا لعان بقذف
غير المحصنة الا لولد ينتفيه وإذا قذفها ثم بانها أو قال لها أو
كلك لما أنت طالق يا زانية ثلاثا لاعن كما لو لم يحنثها وإن قال
أنت طالق ثلثا يا زانية أو أبانها ثم قذفها بزنى في الزوجية أو
العتق أو قذف من تزوجها فاسدا فان كان ثم ولد ينتفيه لاعن
وعنه يلاعن وعنه لا يلاعن الا لولد ينتفيه وعنه لا يصح
اللعان الا بحضرة الحاكم أو نائبه وصفته أن يبدأ الرجل فيقول
أربع مرات اشهد بالله لقد زنت زوجتي هذه وأشير اليها
وإن لم تكن حاضرة أسماها ونسبها ثم يقول في الخامسة وأن
لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم تقول هي أربع
مرات أشهد بالله لقد كذب فيما رماني به من الزنا ثم تقول في
الخامسة وأن غضب الله عليها ان كان من الصادقين وإذا
قذفها بزنى بعيد سقط حده بلعانه وإذا بدأت باللعان قبله أو
تخلل بينهما من الألفاظ المختصة لم يعتد به وان بدل لفظة

اشهد بأقسم أو أحلف أو لفظة اللعن بالإبعاد أو العقوبة
فعلى وجهين ولا يصح اللعان بغير لسان العربية الا لمن عجز عنها
وقيل ان قدر على تعلمها لزمه ويصح لعان الأخرس باشارته
أو كتابته إذا فهمت وفي من استرسل لسانه أو أبين من نطقه
وجهان والسنة أن يتلاعنا قياما بحضرة جماعة من الاربعة
والائمة المعظمة وان توقفا عند الخامسة ويشير رجل يده على فم
الرجل وامرأة يدها على فم المرأة ويقال اتق الله فان الموبقة
وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ومتى كانت المرأة حنفية
بعث الحاكم من يلاعن بينهما ومن قذف نساء لزمه أن يفرد
كل واحد بلعان وعنه يجزئه لعان واحد فيقول أشهد بالله اني
لصادق فيما رميت به من الزنا وأشهد بالله أن عليه لعنة الله
ان كان القذف بكلمة واحدة اجزأه لعان واحد والا لزمه
للاول واذا قذفها وأجنبي من ولدها لم ينتف حتى ينتفي ولا لعان
امام صبيا لقوله أشهد بالله لقد زنت وما هذا الولد ولد
وتقول هي بالعكس وإن اقتصرا بان يقول من قذفها بزنا
لم يجب به وان أتى بما حتى ولدت أشهد بالله اني لصادق
فيما اذعيت عليها أو فيما رميتها به من الزنا وجوه والله لأنه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

افاد رشيخ الفرقة بينهما وانتفا الولد المنفي فيه وعنه لا
يفيدها الإحكم الحاكم وعنه لا تفيد الفرقة حتى يفرق الحاكم
فاذا فرق انتفى الولد وهو احبا واجنبي ويخرج ان ينفي
نسب الولد بحد لعان الزوج وتقع الفرقة بينهما فسخا
متابدا التحريم وعنه ان اكذب نفسه حلت له بنكاح جديد
او ملك يمين ان كانت امة على الاولى في المذهب متى وقع
اللعان بعد البينونة او في نكاح فاسد فعل يفيد الحرمة
المؤبدة على وجهين واذا التعن الرجل وكلت عنه المرأة حتى
حتى يلتعن او يلاعن وعنه تحلف بنفسها وان مات احدهما قبل اللعان
ورثه الآخر ولم يسقط اللعان الإرث الزوج لرد الحد عنه
حيث لزمه ويلحقه نسب الولد المسلمين نفى عليه وقبل
ينتفي عنه بلعانه وحده فان كان في صورة موتها قد اكملها والا
تممه او ابتداه لذلك واذا مات الولد لم يسقط موته من لعانها
ونفيه واذا قال لمن وجبت ليس ولدك هذا ابني ولم تحمله فاذا
او قال سقط ولم تزن او لا اقتلك او وطيت بشبهة او مكرهة
لتلزم او اعمالا او جنون او اذا راه فبينه اربطيان منصوصان
احداهما لا لعان بحال وبه قال مالك والثوري واحمد في احد الروايتين

له ان ولاعن لنفي الولد فينتفي عنه بلعانه وحده وفي الاخر عنه
واذا قذف زوجته فسكت عنه او اعترف بكذبه او صدقته
مرة او مرارا او بت زناها بان بينة شهدا او قذفها وفي بطنها
بنت او وفي بطنه بنا قبله او وفي حبلى او ناطفة ثم جرى
ولم تنههم اشارة فها وهناك ولد يزيد نفيه فلا لعان بحال برئ
الولد على اكثر نصوصه وقيل له ان يلتعن فيها وهو قياس الرواية
الثانية في التي قبلها ولا يصح استلحاق الحمل قبل وضعه ولا
نفيه ولا اللعان عليه لكن ان قال هو من زنا لاعن لاحتمال
ولم ينتف به الا ان يصف زنا يلزمه حد نفيه كمن اذعى زنا
في طهر لم يصبها فيه واعترفا بحبل طهر حملها ثم لاعنها ذلك
ثم وجد منه امكان الاستبراء فانه ينتفي عنه ولو زال
النكاح بلعان لم ينتف الحمل او المولود به لعدم دخوله فيه
فله نفيه بلعان اخر كولد امة ويشترط لنفي الولد باللعان
ان لا يتقدمه الاقرار به او ما يدل عليه فان اقر به او سكت
او هنأه وسكت عن تهنئة او هنئ به فسكت او اتى على الدعاء
او اخر نفيه مع امكانه بطل حقه منه ولم يملك
نفيه او كان الذي على الفور وامكن منه قبل والا فلا او قبل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لا ينتفي من غير التهنئة بالإسلام سوى عدم العلم وإن
أخر النفي لمرض أو حبس أو غيبة أو أمر يمنع ذلك لم ينتف به
وإذا أكذب نفسه بعد نفيه لحقه نسبه وحد لقذف المرأة
إن كانت محصنة والا عزر وإن كان قذفها أعنى ولاعنها
وتزوجته بعده وقذفها بالزنا لاعن ولاعنها
القاضي ليس به وإذا نفى من لا يملك نفيه أو مات هو من
ذكر الزمه الحد وهل له استحلافها باللعان على تردد ○

باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق

من أتت زوجته بولد لم يلحقه إلا إذا أمكن أنه منه فإذا ولدته
بعد ستة أشهر منذ أمكن اجتماعه بها وقبل مجاوزة أكثر
مدة الحمل منذ أبانها وهو خمس سنين لحقه نسبه ما لم
ينفه باللعان ذلك لا يعلم إلا بقوله إن شك فيه به ولا يشهد
به مهنئ ولا عبث به هدية ولا زيجة وقال أبو بكر لا يلحق
نسبه من لم يعلم بلوغه ونقل عنه يحكم به في من لم يملق قبل
البناء وأتت بولد فأكثر ينتفي بغير لعان وإذا ولدته لدون
ستة أشهر منذ تزوجها أو لأكثر من مدة الحمل منذ أبانها
أو أبانها حاملا فولدت ثم أتت بآخر بعد ستة أشهر فزوجها

بحضرة إحداكن ثم طلقها في المجلس أو تزوجها وبينهما مسافة لا يصل
إليها في المدة التي ولدت فيها إذا كان الزوج صبيا له دون
عشر سنين وقيل عشر سنين وقيل ثنتي عشرة سنة أو
بالغا لا ينزل الماء بجب أو خصاء أو لما لم يلحقه نسبه وفي
انقضاء العدة بوضعه خلاف سنذكره ومن أقرت زوجته
بانقضاء عدتها منه بالحيض أو غيره أو شهدت المعتقة بانقضاء
استبرائها العتق ثم أتت بولد لأكثر من ستة أشهر بعده لم يلحقه
وإن كان لدون ذلك لحقه وإذا ولدت البائنة بعد أكثر
مدة الحمل منذ طلقها ولدون ستة أشهر منذ أخبرت بانقضاء
عدتها إذا لم تخبر بانقضائها إلا قبل لحقه نسبه على تردد بين
ومن لعنها ثم تزوجها عقب العقد ثم رفعت ولدته عند
الثاني لستة أشهر فصاعدا منذ تزوجها لحق الخامسة نفي
عليه ومن اعترف بولد أمته بنى النسب أو دونه والملوكات
بولد لمثله الإمكان لحقه نسبه إلا أن ينفي الأب الولد
يحلف عليه على وجهين فإن قال الولد دون الستة لم أطأ
أو عزلت ناجية فعل لحقه الولد كل واحد منهما وإذا أقر بولد
أمته ثم ولدت لأكثر من مدة الحمل فعل لحقه على وجهين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وان ولدت منه اولا فاستلحقه لم يلحقه ما بعده الا باقرار متأنف
وقيل يلحقه ومن اقر بطفل او مجنون مجهول النسب انه ولده
الحق به رجلا كان او امراة حيا لو كان ميتا وورثه
وعنه ان كان للمراة زوج لم يلحق بها الا بحق ومتى كان
الميت عبدا او كافرا لم يحق به نسبا لان ما ولادتنا الاحتياط
تثبت ذلك وان ادعاه اثنان معا ولا فراش فهو لاسبقهما
دعوة ما لم يكن للاخر بينة فيكون له وان ادعاه معا ولاحدهما
بينة قدم بها وان تساويا في البينة او عدمها عرض معهما او
مع احدهما ان ساويا على القافة فان الحقته باحدهما لحق وكذلك
ان وقفت عنه وعنه عن الاخر وان الحقته بهما لم يلحقا ان
كانا امراتين والحق بالرجلين فصار ابنا لهما يرث ابا كل واحد
وهو يرثهما ميراث ولد كامل وان نفته عنهما واشكل عليها
او اختلف قائفان او لم يكن قافة ضاع نسبه ولم يلحق
بواحد منهما قاله ابو بكر وقال ابن حامد يترك حتى يبلغ فينتسب
الى من شاء منهما فيلحقه وعندي يلحق بهما وكذلك الحكم
ان وطئ اثنان امراة بشبهة اقامة ايمانهما في طهر واحد
او وطئت زوجة لرجل او امة ولده بشبهة وانت بولد يمكن

انه منهما ادعى القافة سواء ادعيا او احدهما او قد
مت الكفتراس ذكر القاضي وعنه وشرط ابو الخطاب
في رواية ان الزوج يدعي انه من الشبهة فعلى قوله
ان ادعاه الشبه اختص به لحق بجانبه ومتى الحق بالزوج
بالقافة او الانتساب وهو ممكن فهل له نفيه باللعان على روايتين
ويعتبر القائف ان يكون ذكرا عدلا مجتنب الاسانة في
اعتبار حريته وجهان ويكفي قائف واحد ومجرد خبره وعنه
اعتبار قائفين ولفظ الشهادة منها واذا كان القافة ثلثة
فاتفق اثنان وخالفهما الثالث عمل بقولهما نص عليه واذا
كان المتداعي والاقراء من ثلثة او اكثر فالحقته القافة بهم
لحق نص عليه في اللائة واومى اليه فيما فوقها وقال ابن حامد
لا يلحق بهم ويكون كمن ادعاه اثنان وعدمت القافة وقال
القاضي يلحق باللائة ولا يلحق بما فوقها ومن قال لشيء انه
او مطلقته لولد يدها هذا ولدي ولا ولد له فان شهدت
امراة محصنة وعنه امرأتان بولادته ثبت نسبه منه
والا فلا وقيل يقبل وحدها وقيل لا يقبل قول الزوجة دون المطلقة
والسرية

كتاب العدد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كل امرأة فارقها زوجها فعليها العدة إلا المفارقة في الجبين قبل
المسيس والخلوة أو بعدهما وإن زوج ممن لا يولد لمثله فلا عدة
عليها ويستحب للخلو منها وعنها وعلة بها ولا يعتبر الخلو
من مانع كالصوم والإحرام والمرض وايجب والعنة ونحوه
وهل يجب العدة بجب المرأة ماء الرجل وبالقبلة واللمس
من غير خلوة على وجهين والتحالف الفاسد الحكم فيه
كالصحيح فيما ذكرنا نص عليه وقال ابن حامد لا عدة فيه بموت
ولا خلوة حتى تطاوعه فيه عدة وهي الشبهة والمعتدات ست
إحداهن الحامل فعدتها من الموت وغيره بوضع الحمل بها
كله جزء كانت أمة والحمل الذي تنقضي به عدتها ما تصير
به الأمة أم ولد ولو كان حملا لاحق الزوج لزومه الطفل
والمطلقة عقيب العقد ونحوه لم تنقض به عدتها وعنه
تنقضي به من غير الطفل لأنه يلحقه بأسبابه وأقل مدة
الحمل به اثنا عشر وغالبها تسعة أشهر وأكثرها أن يبقى سنين
وعنه سنتان وأقل ما يتبين فيه الولد أحد وثمانون يوما
الثانية المتوفى عنها ولست حاملا منه فعدتها مع الحرية
أربعة أشهر وعشرا والأمة شهران وعشرة أيام والعتق و

بحسابه وإذا مات زوج البنجبة في عدة الطلاق بنت
واستأنفت عدة الوفاة عقيب موته وعنه تعتد بأطولهما
وإن مات بعد عدة الطلاق لم يلزمها عدة وفاة وعنه يلزمها
إن كان الطلاق في المرض ورثها منه وكذلك من أبانها
في المرض قبل الدخول وبعده فاعتدت ثم مات ولو مات
في العدة فعنه عليها عدة الوفاة فقط وعنه عدة الطلاق فقط
وعنه أطولهما وهو الصحيح إلا التي لا يورثها كالكتابية والذمية
ومن جهات البينونة منها فلا يلزمها سوى عدة الطلاق في إحدى
روايتين وأما البائن في الصحة فلا تنتقل بموته عن عدتها
وإذا ثبت الموت عنها بالظهور أو بقول من يجب قوله
أو بانقضاء تعلق دون حيض ونحوه قبل أن تتزوج لم تزل في عدته
حتى تزول الريبة فإن تزوجت قبل ذلك لم يصح وقيل
يصح إذا طهرت الريبة بعد شهود العدة ولو ظهرت
الريبة بعد تزوجها لم تفسد بذلك إلا أن تأتي بعده بولد لدون
ستة أشهر فيتبين فساد النكاح ذات الأقراء والمفارقة
في الحياة فعدتها ثلاثة قروء مع حيضتها أو طهرية بعضها وقرآن
بعضها والأقراء هي الحيض ولا تعتد بحيضة طلق فيها وعلى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تُباحُ للأزواجِ وتمتنعُ النَّجسةُ قبلَ غسلِها مِمَّا يخصُّ الثالثةَ
على ثمانيةٍ وبقيةُ الأحكامِ من قطعِ الإرثِ والطلاقِ
واللعانِ والنفقةِ وغيرِها يحصلُ بانقطاعِ الدمِ رواية
واحدةٍ وعنه الأقراءُ الأطهارُ فتعتدُّ ببقيةِ الطهرِ للمطلقِ
فيه قرءًا فإذا طعنتْ في الحيضةِ الثالثةِ أو في الثانيةِ مع الرقِّ
حلَّتْ وأقلُّ ما تنقضي به العدةُ بالأقراءِ إن قلنا هي الحيضُ تسعةٌ
وعشرونَ يومًا وحيضةٌ للحرةِ وللأمةِ خمسةَ عشرَ يومًا وحيضةٌ
إن قلنا أقلُّ الطهرِ ثلاثةَ عشرَ وإن قلنا أقلُّه خمسةَ عشرَ فثلاثةٌ
وثلاثونَ يومًا وحيضةٌ للحرةِ وسبعةَ عشرَ وحيضةٌ للأمةِ وإن
قلنا الأقراءُ الأطهارُ فثمانيةٌ وعشرونَ يومًا وحيضتانِ للحرةِ
وأربعةَ عشرَ وحيضتانِ للأمةِ إن قلنا أقلُّ الطهرِ ثلاثةَ عشرَ
وإن قلنا خمسةَ عشرَ فاثنانِ وثلاثونَ يومًا وحيضتانِ للحرةِ
وثمانيةَ عشرَ وحيضتانِ للأمةِ ولو ولدتْ ثم طلقتْ فأقلُّ
ما تنقضي به العدةُ ما ذكرناه مع زيادةِ أن تعيشَ يومًا مدةَ النفاسِ
وإذا ادَّعتِ المعتدةُ انقضاءَ عدتِها بالأقراءِ أو الولادةِ قبلَ
قولِها إذا كان ممكنًا إلا أن تدَّعيَه بالحيضِ في شهرٍ
فلا يقبلُ إلا ببينةٍ نصَّ عليه وقبلَه الحبلى تطلقُ وتحيضُ

أنقضا على وقتِ الحيضِ أو الولادةِ وأغفلَ هل كان الطلاقُ
قبلَه أم لا فالقولُ قولُه كما في العدةِ بالأشهرِ الرابعةُ
من زوجٍ فهي حيضٌ لا يأسٌ وصغيرةٌ فعدتُها ثلاثةُ أشهرٍ
كانتْ أو أمةً وعنه شهرانِ للأمةِ وعنه شهرٌ ونصفٌ والصحيحُ
بعضُها بحسابِه وإذا حاضتِ الصغيرةُ في عدةِ الأشهرِ ابتدأتْ
عدةَ الأقراءِ وإذا قلنا هي الأطهارُ فهل تعتدُّ ما قبلَ الحيضِ
قرءًا على وجهينِ ومن أيستْ في عدةِ الأقراءِ ابتدأتْ عدةَ آيسةٍ
وإذا أعتقتِ الأمةُ المعتدةُ بنتًا على عدةِ أمةٍ إلا الرجعيةَ
فإنها تستقبلُ إلى عدةِ حرةٍ إلا خامسةً من أربعٍ جمعهنَّ
لا تدري ما دفعةً فعدتُها سنةٌ تسعةُ أشهرٍ للحملِ وثلاثةٌ
لعدةِ الآيسةِ لكن تسقطُ الأمةُ منها شهرًا أو شهرًا ونصفًا
على خلافٍ سبقَ وقيلَ تعتدُّ للحملِ أكثرَ مدتِه ثم تعتدُّ
للأياسِ ولا تسقطُ عنها بعودِ الحيضِ بعدَها وقيلَ تسقطُ
ما لم تتزوجْ وعدةُ البالغةِ التي لم ترَ دمَ حيضٍ ولا نفاسٍ
والمستحاضةُ الناسيةُ لوقتِها ثلاثةُ أشهرٍ وعنه سنةٌ فإن
علمتْ أن لها حيضةً في كلِّ شهرٍ أو شهرينِ أو أربعينَ يومًا ونحوِ
وكيفيتِها فعدتُها ثلاثةُ أمثالِ ذلك نصَّ عليه وذاتُ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

التمييز او العادة تبنى عليها ومن عرفت مازيع حيضها من
متحيرة وتصاع وبغي فلا زال في عدة حتى تعود لحيض فتعتد
به او تصير الى الاياس فتعتد عدة الساداسة اما
المفقود فتتربص اربع سنين من يوم فقد ان فقد لغيبة
ظاهرها الهلاك والا فتمام تسعين سنة من يوم ولد ثم
تعتد فيها للوفاة وهل يتعين ضرب المدة وعدة الوفاة
الى الحاكم على وجهين وعنه التوقف في امره حتى يعلم سلوته
ويرجع فيه الى اجتهاد الحاكم واذا حكم بالفرقة نفذت ظاهرا
لا باطنا يحل لامرأة طلاق المفقود ويصح ان تعتد باطنا
فيستمتع للامة واذا تزوجت ثم قدم فالمنصوص ان ذلها الى
ان لم يدخل بها الثاني وان كان دخل بها خير القادم
بين اخذها زوجة وبين تركها مع الثاني واخذ مهرها منه
وهل قرره بمامهرها الاول او الثاني على روايتين وفي رجوع
الثاني به عليها روايتان والاقيس ان لا يكون زوجة القادم
بلا حياة الا ان نقول تعتد الفرقة باطنا فتكون زوجة
الثاني بكل حال ومن مات او طلق وهو غائب عن زوجته
فبلغها موت او طلق وان لم تات بالاصرار وعنه

ان ثبت ذلك ببينة او كانت عدتها بوضع الحمل فكذلك
والا فعدتها من يوم بلغها الخبر وعدة الموطوءة بشبهة او
زنا عدة المطلقة الا الامة غير ام ولد فانها تستبرأ بحيضة
وعنه يكفي في الزنا استبراء بحيضة وان كان لهذا الموطوءة
زوج او سيد حرم وطئها عليه في هذه المدة وفي استمتاعه
بها دون الفرج وجهان واذا وطئت المعتدة بنكاح فاسد
او شبهة سواء اتمت عدة الاول ثم ابتدات عدة الوطء او هل
يتقطع العدة بذلك بحيث لا يحتسب بما مضى منها عند الثاني
ام لا على وجهين وان اتت بولد لحق ابيه من اصابها بعينه انقضت
به عدتها منه ثم اعتدت للاول وكذلك ان لم يعلم واحتمله
القافة باخبارها وان الحقته بهما انقضت به عدتها منهما وللثاني
ان ينكحها بشرط انقضاء العدتين وعنه يحرم عليه في
النكاح الفاسد ابدا وهل وطئت زوجته بشبهة ثم ملكها
اعتدت منه ثم اتمت للشبهة ويحتمل ان تتم للشبهة
ثم تستانف له واذا وطئ اثنان امراة بشبهة لزمها
عدتان ومن ولي معتدة الغير بشبهة استانفت
العدة بوطئه وبطلت فيها بقية الاولى ولو وطئها اثنان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الأولى ثم بدأت للزنا وادا لملقت الرجعية في عدتها أو قبل
نكاحها فيها بحيض أو غيره بنت على ما مضى منها
وإن رجعت ثم لملقت استأنفت العدة كما لو فسخت بعد
الرجعية لعيب وغيره وعنه بنى إذا لم يطأها بعد الرجعة ولو
نكح البائنة في عدتها ثم طلقها قبل الدخول بنت وعنه
تستأنف ويلزم المتوفى عنها الإحداد في العدة وإن كانت
رجعية أو صغيرة ولا يلزم الرجعية ولا الموطوءة بشبهة أو
نكاح فاسد أو ملك يمين وفي البائن روايتان والإحداد
ترك الزينة والطيب والتجمل بالحناء والخضاب والكحل
الأسود والمغاني واشتداد العرائس وتجتنب الوشمة ولبس
الملون من الثياب للتجميل كالأحمر والأصفر والأخضر
القاني والأزرق الصافي ولا يحرم الثياب البيض ولا الملون
لدفع الوسخ كالكحلي والأسود ويكره أن تتخذ لها تحسب
الثياب ويجب عدة الوفاة في المنزل الذي وجب فيه
إلا أن تدعو ضرورة إلى تحولها منه بأن يحولها مالكه
أو تخشى على نفسها فتنتقل إلى أقرب ما يملن وله الخروج
في حوائجها نهارا لا ليلا ومن أذن لها زوجها في السفر

معه أو بدونه للنقلة إلى بلد فمات قبل أن يفارق البيوت
لزمها العود إلى منزلها للعدة وإن مات بعد ذلك فحيث
بين البلدين ولو كان لغير النقلة كتجارة وزيارة بعد مسافة
القصر حيث بين البلدين وإن مات بالقرب لزمها العود
للعدة إلى منزلها وإن كان الشخص وقد أحرمت به
قبل موته أو بعده فإن أمكنها العود للعدة إلى منزلها
ثم أدركها الحج لزمها العود لذلك مع موته بالقرب وحيث
مع البعد وإن لم يمكن ذلك فقد مضت مع البعد فإن
خرجت منه وقد بقي شيء من عدتها أتمته في منزلها وأما
مع القرب هل تلزم العدة أو استبقاها لنوما على روايتين
وحيث تلزم العدة تحلل لغواية الحج بعمرة والمطلقة
الرجعية لها وتجب ثلاثة منازل يوم الوفاة كالمتوفى
عنها زوجها على الفور وقيل هي كالزوجة فإن وقت خرجت أو
تحولت بإذنه جاز وأما المبتوتة فعنه أنها كالمتوفى عنها
والمشهور عنه أنه لا يلزمها العدة في منزل طلاقها بل لها
النقلة إلى غيره وإن كرهت لكن لها البيتوتة عن المنزل
لمن يكون فيه أو السفر عن البلد إلا على تفاصيل هذا كله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

إذا كان [illegible] ما إن أراد [illegible]
ولم يحتج [illegible] غير ما يصلح لها حتى لا تعرف
لزمها ذلك سواء وجب لها النفقة أو لم يجب كالمستبرأة
بعتق أو المعتدة لشبهة أو نكاح فاسد ○

باب الاستبراء

من ملك أمة فوطئها
مثلها عن صغير أو كبير أو جبل أو امرأة أو لم يحل له وطؤها ولا مقدمات
حتى تستبرئ بها وعنه يباح لمقدماته في المستبرأة خاصة
وفي استبراء من لا يوطأ مثلها لصغرها ثلاثة أوجه ويحصل استبرا
الحامل بوضع الحمل ومن تحيض بحيضة كاملة والآيسة والصغيرة
بمضي شهر وعنه بمضي ثلاثة أشهر وعنه بشهرين وعنه بشهر
ونصف وبما أن تنقع حيضها لا تدري ما رفعه قبل ذلك بعد
تسعة أشهر وإن ارتفع لعارض من مرض ونحوه لم تنقض عدة
أو الإياس فتستبرأ بالأشهر ومن زوجت إليه بالعتق كالبائعة
أو غاب زوجها مسافرا ملكها في الحالين أو ملك أمة ومن
زوجها أو أسلم هو أو هي بعد ردة أو اشترت عبد الناجر
أمة ثم أعتقها منه أو قتل قبل ذلك لم يلزمه لذلك استبراء
وإن اشترى من مكاتبه أمة أو زوجت إليه لعجز أو فسخ

أحدهما وجب الاستبراء وإن أسلمت لم تعتد عن الردة
ووجبان إحداهما لا تجزئ للأخرى ومن وطئ أمة قبل
قبل الدخول لم يلزمه استبرا لذلك وكذلك لو عقد
بل تعتد فقط وإن اشترى أمة من زوجه طلقت قبل
الدخول لزمه الاستبراء وإما بعده فقيل كذلك بعد
العدة وقيل يدخل فيها ومن اشترى بقعة لم يلزمه
منه بدون الثلاث فله وطؤها في عدتها إن جاءت لمثل
تحل للمشتري فيه الوجهان ويجزئ استبراء من ملكها
بشراء لو بهبة أو غنيمة أو غيرها قبل القبض وعنه
لا يجزئ إلا بعد القبض وقيل لا يجزئ في الجميع لكن
بعض الوكيل على الأصح ومن اشترى شيئا بشرط الخيار
يجزئ استبراؤها إذا قلنا ينتقل الملك على خيار ومن باع
أمة ثم زوجت إليه بالملك أو فسخ حيث ينتقل الملك لزمه
استبراؤها وعنه لا لزمه إلا أن تطول مدته أو اشتراها منه
ليرد ولو فسخ بعيب ونحوه قبل القبض انتقل الملك لزمه
استبراء وإن حاضت في شهر ومن على أحد شطري عدة
استبرأها وعنه يلزمه لكن يجزئ [illegible] وعنه يلزمه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وتفسد البيع بدونه ومن اراد تزويج شيئة لزمه استبراؤها
ولم يصح العقد بدونه وعنه يصح ويكن لايطاء الزوج قبله ومن
اشترى امة فاراد قبل الاستبراء ان يزوجها مع الرقيق او
ان يسافر بها بعد عتقها لم يجز ذلك بحال لكن هل يؤثر ذلك
في فساد العقد او يختص بمنع الوطء على روايتين وعنه لو تزوجها
من غير اقباض بعد ما قبضها فباشتراها او لم يكن بقاها وهو
الاصح ومن اعتق ام ولده او سريته او مات عنها لزمها
استبراء نفسها الا ان تكون معتدة او متزوجة فلا يلزمها
استبراء فان مات زوجها وسيدها وجعل استبراءهما
لزمها بعد موت اخرهما عدة حرة للوفاة فقط بلا استبراء
الا ان تعلم ان بين موتهما فوق شهرين وخمسة ايام او حمل
المنة فيلزمها الاطول منهما وعنه لا يلزمها سوى عدة
حرة للوفاة مطلقا واذا اشترك رجلان في وطء امة
لزمها استبراءان ومن باع امة بعد اقراره بوطئها ولم
يتسع لها فاتت بولد لدون ستة اشهر من حين البيع
لحقه نسبه والبيع باطل ودلك ان اقل مدة الحمل ستة
اشهر الا ان يدعي المشتري انه منه فيقبل ممن لا الفاسخ

او يدعي استبراء وتاتي به لستة اشهر من بعده فيكون عبدا له
ان لم يعترف به وان استبرأ ثم باع فولدته لدون ستة
اشهر من حين الاستبراء لحقه ولو ولدته بعد ستة اشهر
من الاستبراء لم يلحقه الا ان يدعيه ويصدقه المشتري
ولو لم يكن امر بوطئها حين باع لم يلحقه الولد بحال الا ان يدعيه
ويصدقه المشتري ومثل يلحقه نسبه بدعواه في المسئلتين
اذا لم يتبعه المشتري وكذا مع كونه عبدا

كتاب الرضاع

اذا ثاب للمرأة
لبن من حمل يلحقه نسب الوالي فارضعت به طفلا صار ابنا
يحرم النكاح وجاز الخلوة والنظر ابوين له وهو ولدهما
وانتشرت الحرمة من هذه الجهات الثلاث فاولاده وان
سفلوا اولاد ولديهما واولاد كل ولد منهما من الاخر او غيره
اخوته واخواته وآباؤه وامهاته واجداده واجدادهن واخوة المرأة واخواته
واعمامها خالاته واخوة الوالي اعمامه واخواته عماته ولا تنشر
حرمة الرضاع الى من فوقه كدرجة المرتضع من اخوته واخواته
ولا الى من فوقه من ابائه وامهاته واعمامه وعماته واخواله وخالاته
ويباح المرضعة لابي المرتضع من النسب واخيه وعمه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أمه من النسب وأخته منه لأبيه من الرضاع وعنه لم يحرم ولدا
للثاني والملاعن وقيل يحرم ولدا لما وقيل يحرم ولدا للزاني
دون الملاعن وإذا وطئ رجلان امرأة بشبهة فأتت بولد
فإن تنازعت بلبنه طفلا صار ابنا لهما إلا أن ألحقه القائف بأحدهما
فيستديم بنوته ومن تزوج امرأة لها لبن من زوج قبله
تحلب منه ولم يزد لبنها أو زاد قبل أوان الزيادة للفحل
فهو للأول وإن زاد في أوانها فأرضعت به طفلا فهو ولد لهما
وإن انقطع لبن الأول ثم نكح بعلها من الثاني فهو ابنه فيه
عند أبي الخطاب وقال أبو بكر هو ابنهما ومتى ولدت من الثاني
للثاني وجه إلا أن لم يزد لبنها ولم ينقص من الأول حتى ولدت
فإنه يكون لها على المنصوص عنه وقيل هو للثاني وعنه بكل
حال وإذا ثاب لامرأة لبن من غير حمل بعد أن لم تحبل حرمة
نص عليه وعنه يثبتها على من في لبن أنثى المحل وجهان
ولا يحرم بلبن البهائم بحال ولا يحرم الرضاع الآتي إلا بحولين
فلو رضع لحولين بعضهما لم يحرم وقليله والتحنك كثيره
وعنه لا يحرم الا ثلاث وعنه لا يحرم الا خمس وهو المذهب
فعلى ما بين من استقر من الذي ثم ترك لشبع أو لشغل أو لمرض

الله أو للاشتغال إلى غذي آخر أو قطع عليه فمرض ثم عاد عن
قرب أو بعد فهي رضعة أخرى وقال ابن حامد إذا انقطع
بعذر أحيانا فهما رضعة ما لم يطل الفصل بينهما والوجود
والشعور كالرضاع وعنه يحرمان فعلى الأولى اللبن للمسترضع
بغير كالمحض وقال ابن حامد الحكم لأغلبهما ولا يحرم الحقنة
ما للبن نعن عليه وقال ابن حامد يحرم ولبن الميتة محرم
كالحية وقال الخلال لا يحرم ومن ملك امرأة لها منه لبن
فنكح وجب بطفل أرضعته بلبنه أو تزوجت الطفل أو
ثم فسخت نكاحه بعيب وعتق ثم تزوجت وخلا وثاب لها
منه لبن فما رضع به الطفل حرمت عليهما أبدا الصغير وزوجها
أما وحليلة ابن ومن تزوج كبيرة لها لبن فأرضعت به الطفل
حرمت عليها من غير وطء ولم يدخل بها وصغيرة أو أكثر فأرضعت
الكبير صغيرة بعد طلاقها أو طلاق أبدا لها حرمت الكبيرة أبدا
خاصة وبقي نكاح الصغيرة إذا لم تكن مطلقة وإن أرضعتهما
وهي في نكاحه حرمت الكبرى أيضا وبقي نكاح الصغرى
وعنه ينفسخ نكاحهما فإن أرضعت صغيرة أخرى بعدها انفسخ
نكاحهما على الأولى ولم ينفسخ على الثانية نكاح الثانية فإن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أرضعت ثالثة بعدهما انفسخ نكاح الأولين وحرمن الثالثة
على الأولى وعلى الباقية ينفسخ نكاح الكل وإن أرضعت والصغيرة
مستفرشة ثم اثنين معا انفسخ نكاح الثلاث ودام حرمة الصغيرة وله
أن يتزوج من شاء منهن ولو كان دخل بالكبرى حرم الكل
عليه أبدا وكل من حرمت عليه أبنة امرأته كأمه وجدته وأخته
وربيبته إذا أرضعت الصغيرة حرمت عليه وكل من حرمت
عليه أبنة رجل كأبيه وأخيه وابنه إذا أرضعت زوجته بلبنه
الصغيرة حرمت عليه وفسخ نكاحها إن كانت زوجته ومن
تزوج الصغيرة وأرضعتها بلبنه خمس أمهات أولاده رضعة
أو ثلاث زوجات له رضعتين رضعتين سواء أباها وحرمت
عليه وقيل لا تحرم كما لم تصر بنتا للمرضعات ولو أن لصغيرة خمس
بنات زوجة له رضعة رضعة حرمت الكبرى على أبيها جدة وكانت
الصغرى معها على ما سبق في أحكامها أما وبنتا وقيل لا تصير
جدة لاستغنائها بأمومة بناتها فيكون نكاحها بحاله وكل امرأة
انفسخ نكاحها بإرضاع قبل الدخول فلا مهر لها وإن
كانت الفعلة بأن تأدب منها مرضع أو منفي عليها وإن
كان بعد الدخول فمهرها بحاله لا يسقط وإن أفسد غيرها

نلها على الزوج نصف المتعة قبل الدخول وجميعه بعده ويرجع
به على المفسد منهما نص عليه وفي رواية ابن القاسم ومتى
كان المفسد جماعة وزع على نصباتهم المتهتكة لا على عدد
وقيل لا يرجع بشيء بعد الدخول على الأولى ومن تزوج
امرأة ثم قال هي أختي من الرضاع فسخ النكاح ثم إن
كان قبل الدخول وصدقته فلا مهر وإن كذبته فلها
نصف المهر وإن كان بعد الدخول فلها المهر بكمال وإذ
قالت هي كذلك وأنكر فهي زوجته بحكم وإذا قال
لها لبنتي هي بنتي من الرضاع لم تحرم لتبين كذبه

كتاب النفقات باب
نفقة الزوجات

يلزم الرجل نفقة زوجته قوتا وكسوة وسكنا بما يصلح لمثلها
ولا يقدر قوتها ولا غيره بل يعتبر بما العادة عند الناس في بلدها
فيفرض الموسر تحت الموسر قدر كفايتها من أرز وخبز البلد
وأدمه المعتاد لأمثالها وما يكفي مثلها من جيد القطن أو الكتان
أو الخز أو الإبريسم وأقله لبس وسراويل ووقاية ومقنعة ومكان
حجة للشتاء وللنوم فراش ومحاف ومخدة وللجلوس زلي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وتدفع الحضر وللغنية تحت العفيف قدرها بها من أدنى حب
البلد وأدمه وما يكتفي أمثالها وبأمون بيته ويجلسون فوقه
وللمتوسطة تحت المتوسط وللموسع تحت الغني وبالعكس
ما بين ذلك كله عادة وتلزمه إخدامها إذا كان مثلها لا يخدم
نفسها أو احتاجت إليه لمرض ونحوه لا يلزمه أكثر من خادم فإن كان
الخادم لها والإقامة لها بشراء أو كراء أو عارية والتعيين إليه
لا في خادمها فليس له إباؤتها ونفقة الخادم كنفقة الفقير
تحت الفقير ولا يملك أن يخدم نفسها ويأخذ نفقة الخادم وهل
للزوج أن يخدمها بدل الأمر الخادم على وجه ما وعليه ما يعود لنظافة
المنازل من كنس وبسط ومشط وثمن ماء ولا يلزمه دواء ولا أجر
طبيب ولا يلزمه ثمن طيب ولا حناء ونحوه إلا أن يريد منها التزين
به ولا يلزمه للخادم شيء من ذلك وعليه دفع القوت لا قيمته في
ستر دينها في كل يوم إلا أن يتفقا على دفع قيمة أو تقديم ما يأخذ
لمدة تطول أو تقصر فيجوز ويلزمه كسوتها لكل عام فإذا
قبضتها ثم تلفت أو شرقت لم يلزمه بدلها وإن انقضت السنة
وهي بها لزمه كسوة للسنة الأخرى ويحتمل أن لا يلزمه
وإن ماتت أو مات أو طلقها في أثناء سنة قبضت كسوتها أو ثمنها

سئل فإن رجع عليها بشيء بما قبل لا يرجع وقيل يرجع بالنفقة
دون الكسوة لكن لا رجوع بشيء يوم الفرقة قولا واحدا ولو
أنفقت من مال وهو غائب فبان موته فهل يرجع عليها بما أنفقته
بعد موته على روايتين فإذا قبضت النفقة فلها التصرف فيها
على وجه لا يضر بها ولا ينهك بدنها وإذا غاب مدة ولم ينفق لزمه
نفقة الماضي وعنه لا يلزمه إلا أن يكون الحاكم فرضها وأما نفقة
القريب فلا تلزمه لما مضى وإن فرضت إلا أن تستدين على رأي
الحاكم ولا نفقة للزوجة إلا إذا استكملت تسع سنين وتسلمها الزوج
أو بذلت له بحيث يلزمه قبوله كما سبق في موضعه سواء
كان صغيرا أو كبيرا يمكنه الوطء أو لا يمكنه وعنه يجب لبنت
تسع سنين فصاعدا النفقة بالعقد ما لم تمنعه نفسها ولا منعها
أهلها والأول أصح وإذا بذلت له والزوج غائب لم يفرض لها حتى
يراسله الحاكم وبمضي زمن يمكن أن يقدم في مثله كان بذلت
التسليم ووقفته على قبض صداقها جاز تملك ذلك فلها النفقة
ومن زوج أمته وسلمها ليلا ونهارا فهي كالحرة وإن سلمها ليلا
لا غير لزمه نفقة النهار ولزم الزوج نفقة الليل من العشاء ونحوه
كالدهن والخل ودهن المصباح ونحوه وقيل جملة نفقتها عليه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بنصفين بالسوية قطعا للتنازع واذا جبت المرأة بحق او
غصبها رجل او نشزت او حجت او صامت تطوعا او لنذر
في البتة او صامت كفارة او قضاء رمضان قبل بسوئه
ولم يكن ذلك باذنه فلا نفقة لها وان حجت الفريضة او صلت
المكتوبة في اول الوقت وشئنا فلها النفقة وان صامت او
حجت لنذر معين فوجهان وقيل ان كان النذر باذنه او قبل
النكاح فلها النفقة والا فلا واذا اعتلقا في نشوزها او اخرها
النفقة فالقول قولها وان اختلفا في بذل التسليم فالقول قوله
مع اليمين فيهما واذا عادت الناشز الى الطاعة والزوج غائب
لم تعد نفقتها حتى يعلم الزوج ويمضي زمن يقدم في مثله وكذلك
المريضة والمختلعة حتى الاعلام اذا اسلما في عدة الزوج
عند ابن عقيل وقال القاضي تعود نفقتها بمجرد اسلامهما
واذا اعسر الزوج بنفقة الفقه او الكسوة او بعضها فللزوجة
فسخ النكاح ولها المقام عنده وتبقى نفقة الفقير دينا عليه
فان اختارت للمقام ثم بدا لها الفسخ فله ذلك وعنه لا تملكه كما
لو فسخت بعسرته في الصداق وكذلك الحكم ان زوجته
عالمة بعسرته فعلى هذه هل خيارها الاول على الراجح او الفور

يخرج على روايتي خيار العيب وعنه ما يدل على انه لا فسخ للاقتا
بالنفقة بحال وان اعسر بنفقة ماضية فلا فسخ بذلك وكذلك
في نفقة الموسر او المتوسط او الادم او الخادم وبقي ذلك
في ذمته وقال القاضي تسقط زيادة اليسار والتوسط واذا
اعسر بالبعض فلا فسخ قاله القاضي وقال ابن عقيل لها الفسخ
وان اعسر زوج الامة فرضيت به او زوج الصغيرة او المجنونة
لم يملك ردهن الفسخ وقيل يملكه واذا منع الموسر النفقة او
وقدرت له على مال اخذت منه كفايتها وكفاية ولدها بالمعروف
بغير اذنه وان لم تقدر اجبره الحاكم على ذلك فان تعذر
دفع النفقة من ماله بان غيبه وصبر على الحبس فلها فراقه وقال
القاضي ليس لها ذلك بخلاف المعسر وتبقى لها الفسخ في جميع
ذلك الى ايام ويجب نفقة المطلقة الرجعية لها ما دامت في
منزله سواء كانت حاملا او حائلا واما البائن بفسخ او طلاق فلها
ذلك ان كانت حاملا والا فلا نفقة لها وعنه لها السكنى خاصة
واذا لم ينفق عليها حاملا ثم بانت حاملا لزمه نفقة الماضي
وان انفق عليها حاملا فبانت حائلا رجع بما انفق وعنه لا
يرجع وان طلب النفقة مدة حيل انفق عليها بمجرد قولها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ثلثة اشهر وعنه لا نفقة حتى تشهد بينة انها حامل فان مضت ثلثة اشهر ولم يظهر حمل قطعت النفقة على الروايتين وفي الرجوع بما مضى روايتان وهل نفقة الحامل لحملها او لها من اجله فيه روايتان فعلى الاول النفقة لها فتجب اذا كان احد الزوجين رقيقا وتثبت في ذمة المعسر وتلزم للمعسر ولا تلزم غير الزوج من القرابات الحمل ولا يجب لناشز ولا لحامل من زنى على الاصح او نكاح فاسد او ملك يمين والاخرى انها للحمل فيجب لهؤلاء الاربع ولا يجب لمن مع زوجها او رق زوجها وتسقط بمضي الزمان واعسار الزوج وتلزم من تلزمه نفقة الحمل من الاقارب على قدر الارث واما الموصى بها فلا نفقة ولا شيء لها بحال وعنه لها ذلك بالتراضي اذا كان كاملا

باب نفقة الاقارب

تلزم الانسان نفقة والديه وولده بالمعروف اذا كانوا فقراء وله ما يفضل عنهم فاضلا عن نفقة نفسه وامرأته وكذلك الاجداد وان علوا وولد الولد وان سفلوا وعنه لا يلزمه لنفسهم الا بشرط ان يتسلم بعرض او تعصيب كسائر الاقارب عنده وعنه انها تختص العصبة في عمودي النسب وغيرهم

ثم هل يشترط ان يتسلم بفرض او تعصيب في الحال على روايتين احداهما يشترط فلا نفقة على بعيد موسر بحضرة معسر والاخرى يشترط ذلك في الجملة للزمان كان يرثه في الحال الاتم بحاجب الاقرب دون الابعد وان كان فقيرا جعل كالمعدوم ولزمت الابعد الموسر على هذا فالابن الفقير واخ موسر او اب فقير وجد موسر تلزم نفقة الموسر منهما على السواء ولا يلزمه منهما على الذي يليها وعلى اشتراط الارث في عمودي النسب خاصة يلزم الجد دون الاخ ولا نفقة على ذوي الارحام من غير عمودي النسب نص عليه وخرج ابو الخطاب وجوبها على توريثهم ومن لزمت نفقته بالقرابة جماعة قسمت عليهم على قدر ارثهم الا الاب فانه يختص بنفقة ولده فان كان له جد واخ لزم الجد الثلثين والاخ الباقي وعلى هذا ابدا وان كان له ام وابوام فالنفقة على ام الام وان كان ام ام وام اب فالنفقة عليها وان كان ام وبنت فالنفقة عليهما اربعا وعنه يحتمل ان لا يلزمهما سوى بنت النفقة لانه فسط الارث بالفرض واذا كان بعض ورثته وجده موسرا فهل يلزمه كل النفقة او بقدر ارثه على روايتين ومن لم يفضل عنه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الإنفاق وابعد قدم الاقرب فالاقرب منه فان استووا قدم العصبة على غيره والاقهما سواء وقيل يقدم من له سنان بفرض أو تعصيب فان تعارضت المزيتان أو فقدتا فهما سواء فان كان له ابوان قدم الاب وقيل الام وقيل هما سواء فان كان معها ابن قدم عليها وقيل يقدمان عليه وقيل يقسم بينهم واذا كان ابوات وابوام قدم ابوا الاب لادلائه بالتعصيب وان اجتمع ابوام وابوا اب فعندي ابوا الام اولى وقال القاضي القياس تساويهما لتعارض قرب الدرجة وقوة العصبة ويحتمل ان القرب والبعد سواء اذا ادلى الجميع مع الولد بفرض فانهم يعقلون معا ويجب نفقة الاقارب مع اختلاف الدين وعنه يجب في عمودي النسب خاصة ومن لزمه نفقة رجل لزمته نفقة زوجته وعنه لا يلزمه الا لزوجة الاب وعنه لا يلزمه الا في عمودي النسب وتلزم نفقة طفل الصبي من تلزمه نفقته ولا يلزمه لها مدة الحولين وليس للاب منع المرتضعة من ارضاع ولدها حتى لو طلبت اجرة المثل لذلك وجدت مشروعة لرضاعه فامه احق به بالاجرة وقيل له منها باجرة وبغيرها اذا كانت في

جاله وان استعت من ارضاعه لم تجبر الان يضطر اليها وتخشى عليه فتجبر وان تزوجت باجنبي فله منعها من ارضاع ولدها على الاول الا ان يضطر اليها

باب الحضانة

لا حضانة الا لذي رحم من العصبة او لام او ذي رحم او مدلية بعصبة او بوارث فان عدموا فالحاكم وقيل ان عدموا جعلت لمن يراه من الاقارب ثم الحاكم وادعى النساء بها ام الطفل ثم جداته ثم اخواته ثم عماته وخالاته ثم خالات الابوين وعمات الاب ثم بنات الاخ والاخوات ثم بنات العمام وقيل يقدم بنات الاخوة والاخوات على العمات والخالات ومن بعدهن وهل تقدم ام الام على ام الاب والاخت من الام على الاخت من الاب والخال على العم وخالة الام على خالة الاب وخالات الاب على عماته ومن بذلي من العمات والخالات بام على من بذلي باب او بالعكس على روايتين واحق رجال الحضانة بها الاب ثم الجد ثم اقرب العصبة واذا كان مع النساء رجل قدم عليه الا الاب والجد فان الاب يقدم على عصبات الام والجد يقدم على عصبات الابوين وعنه يقدمان على من سوى الام وعنه تقديم الاخت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من الام وانحاله على الاب فعلى هذا يحتمل تقديم نساء اخصائب على
كل رجل ويحتمل ان تقدم من الاعلى من ادلى به ويحتمل تقديم
نساء الام على الاب والخالة وسائر من في جهته وان كل
امراة في درجة رجل تقدم هي ومن ادلى بها على اكبر وعلى من
ادلى به وقيل كل عصبة فانه يقدم على كل امراة هي اقعد منه وتاخر
عن من هي اقرب منه واذا تساوى في حضن وليس لابن
العم وبنحوه حضانة الجارية اذا لم يكن محرما بان ضاع او بنحوه
واذا امتنعت الام من حضانتها انتقلت الى امها وقيل الى
الاب ولا حضانة لزنديق ولا فاسق ولا كافر على مسلم ولا امراة
مزوجة باجنبي من الطفل وقيل لا حضانة لها وان تزوجت
بنسيب الا ان يكون جدا للطفل عنده لما مع الزوج حضانة
الجارية خاصة فان زالت موانعها رجعت اليهم وهل تعود
في الطلاق الرجعي بعيد او حتى تنقضي العدة على وجهين
ومتى اراد احد الابوين السفر الى بلد بعيد لسكناه وهو
بمكانه امين فالحضانة للاب وعنه للام ولو قرب السفر
لحاجة فالحضانة للام ولو بعد لحاجة او قرب للسكنى فهي للام
وقيل للمقيم منهما وهل البعد كالقصر او ما لا يمكن

الذاهب اليه العود الى بيته على تفاوتين واذا بلغ الغلام وهو
عاقل سبع سنين فابوه احق به وعنه امه وعنه يخير بينهما
فان لم يختر او رضي بينهما فان حكمنا به للاب ابتداء او عملا
باختيار او بالقرعة كان عنده ليلا ونهارا ولا يمتنع ان يزوره
امه ولا تمنع هي من تمريضه وان حكمنا به للام كان عندها ليلا
وعند ابيه نهارا ليؤدبه ويعلمه صناعة او كتابة ومتى خير
فاختار احدهما ثم اختار الآخر نقل اليه ولا يملك ان اختار ابدا
وان بلغت الجارية سبع سنين كانت عند ابيها ولا تمنع
الام من زيارتها وتمريضها وسائر العصبات كالاب
في الحضانة والنفقة بالولد الا من لا يحرم في حق الجارية
واذا استوى رجلان او امرأتان كالاختين او اخوين اقرع
بينهما بالقرعة قبل السبع وبالتخيير بعدها والغلام و
الجارية بخلافه سواء واذا بلغت الجارية عاقلة فعليها ان
تكون عند ابيها حتى تتزوج ويدخل بها الزوج وعنه عند
امها وقيل حيث شاءت اذا كملت رشدها كالغلام والمعتوه
كالطفل فيما ذكرنا والحضانة على الرقيق للسيد فان
كان نصفه حرا فهايأ في حضانته وقيل ذكر ابو بكر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بَابُ نَفَقَةِ الرَّقِيقِ وَالْبَهَائِمِ

يَلْزَمُ السَّيِّدَ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى رَقِيقِهِ كِفَايَتَهُمْ مِنْ قُوتِ الْبَلَدِ وَتَدْوِيَتَهُمْ إِذَا طَلَبُوا إِلَّا الْأَمَةَ إِذَا كَانَ يَسْتَمْتِعُ بِهَا وَلَا يُكَلِّفُهُمْ عَمَلًا لَا يُطِيقُونَهُ وَيُرِيحُهُمْ وَقْتَ الْقَائِلَةِ وَالنَّوْمِ وَأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ وَيُدَاوِي مَرْضَاهُمْ وَيُرَبِّيهِمْ فِي الصِّغَرِ عَقْبَةً وَمَتَى امْتَنَعَ السَّيِّدُ مِنْ ذَلِكَ نُظِرَ إِنْ فَوْقَ الْبَيْعِ لَزِمَهُ بَيْعُهُ وَإِذَا وَلِيَ أَطْعَمَهُ طَعَامَهُ أَطْعَمَهُ مَعَهُ فَإِنْ أَبَى لَمْ يُطْعِمْهُ مِنْهُ وَلَا يَسْتَرْضِعُ الْأَمَةُ لِغَيْرِ وَلَدِهَا الْأَقَلَّ مِنْ فَصْلِ عَنْ رَيِّهِ وَلَا يُؤَجِّرُ الرَّقِيقَ عَلَى الْمُخَارَجَةِ وَيَجُوزُ بِإِذْنِهَا وَلَهُ تَأْدِيبُ رَقِيقِهِ بِمَا يُؤَدِّبُ بِهِ وَلَدَهُ وَامْرَأَتَهُ وَعَلَيْهِ إِطْعَامُهُمْ جَائِعَهُمْ وَسَقْيُهُمْ وَأَنْ لَا يُحَمِّلَهُمْ مَا لَا يُطِيقُ وَلَا يَحْلُبَ مِنْ لَبَنِهَا مَا يَضُرُّ بِوَلَدِهَا وَإِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَتِهَا أُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهَا أَوْ إِجَارَتِهَا أَوْ ذَبْحِ مَا يُؤْكَلُ مِنْهَا

كِتَابُ الْجِرَاحِ

الْقَتْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ عَمْدٌ وَشِبْهُ عَمْدٍ وَخَطَأٌ وَالْعَمْدُ مُخْتَصٌّ بِالْعَمْدِ وَالْعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ مَنْ يَعْلَمُهُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا بِمَا يَتْلَفُ غَالِبًا أَوْ يُصِيبُهُ بِحَدِيدٍ بِثِقْلٍ غَيْرِهِ فَيُجْرَحُهُ فَيَمُوتُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ بِأَنْ رَمَاهُ بِحَجَرٍ وَنَحْوِهِ فِي غَيْرِ مُقْتَلٍ فَيَمُوتُ فِي الْحَالِ فَفِي الْقَوَدِ وَجْهَانِ وَفِي مَا يَجِبُ بِذَلِكَ مَا وَصَفْنَا الْقَوَدُ هُوَ الْأَصْلُ أَنْ نَغْرِزَ بِ

بِإِبْرَةٍ فِي مَنَاجِي فَمَاتَ أَوْ ضَرَبَهُ بِخَشَبَةٍ كَبِيرَةٍ فَوْقَ عُمُودِ الْفُسْطَاطِ أَوْ بِالَّتِ أَوِ الْكُوبَةِ أَوِ السِّنْدَانِ أَوْ حَجَرٍ كَبِيرٍ أَوْ أَلْقَاهُ عَلَيْهِ جَائِعًا أَوْ عَطْشَانَ أَوْ أَلْقَاهُ مِنْ شَاهِقٍ أَوْ أَلْقَاهُ فِي نَارٍ أَوْ مَاءٍ لَا يُغْرِقُهُ وَلَا يُمْكِنُهُ التَّخَلُّصُ مِنْهُمَا أَوْ يُكَرِّرُ الضَّرْبَ بِعَصًا صَغِيرَةٍ أَوْ يَضْرِبُهُ بِهَا فِي مَقْتَلٍ أَوْ فِي حَالِ ضَعْفٍ أَوْ صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ وَتَجْوِيعٍ أَوْ يَخْنُقُهُ بِحَبْلٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ يَشُدُّ فَمَهُ وَأَنْفَهُ أَوْ يَعْصِرُ خُصْيَتَيْهِ حَتَّى مَاتَ أَوْ بَعْجَهُ وَيَمْنَعُهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ حَتَّى يَمُوتَ جُوعًا وَعَطَشًا فِي مُدَّةٍ يَمُوتُ فِي مِثْلِهَا غَالِبًا أَوْ يُبْطِلُ فِي الْحَالِ فَكُلُّ ذَلِكَ عَمْدٌ فِيهِ الْقَوَدُ وَكَذَلِكَ إِنْ سَقَاهُ سُمًّا لَا يَعْلَمُ بِهِ أَوْ خَلَطَهُ بِطَعَامٍ ثُمَّ أَطْعَمَهُ إِيَّاهُ أَوْ خَلَطَهُ بِطَعَامٍ أَكَلَهُ فَأَكَلَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَمَاتَ فَإِنْ عَلِمَ بِهِ أَكَلَهُ وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ أَوْ خَلَطَهُ بِطَعَامِ نَفْسِهِ فَأَكَلَهُ إِنْسَانٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فَإِنْ قَالَ الْقَائِلُ بِالسُّمِّ لَمْ أَعْلَمْ أَنَّهُ يَقْتُلُ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ وَقِيلَ يُقْبَلُ إِذَا كَانَ مِثْلُهُ يَجْهَلُهُ فَيَكُونُ شِبْهَ عَمْدٍ وَمَنْ شَهَرَ عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِقَتْلِ عَمْدٍ أَوْ رِدَّةٍ أَوْ زِنًا فَقَتَلَ بِذَلِكَ ثُمَّ رَجَعُوا فَقَالُوا عَمَدْنَا قَتْلَهُ بِذَلِكَ أَوْ قَالَ الْحَاكِمُ أَوْ قَالُوا إِنَّا عَلِمْنَا كَذِبَهُمْ وَعَمَدْنَا قَتْلَهُ فَهُوَ عَلَيْهِ مَحْضٌ وَيَلْزَمُهُمُ الْقَوَدُ وَقِيلَ إِجْمَاعُهُ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالواحد وعنه لا يقتلون بل يلزمهم به بينهم * وعلى الأول على
القرعة هل يلزمهم به أو يدبات على ذوي يمين فإذا جرحه
أحدهما جرحا والآخر مثله جرح أو قطع أحدهما كفه ثم الآخر
بقيته ذراعه فمهما سواء في القود والدية وإن قتل به أحدهما
قتلا لأنبي الجميع معه لقطع جنوبه أو مزمنه أو وجهه ثم
ضرب عنقه الآخر فالقاتل هو الأول ويعزر الثاني
وإن شق الأول بطنه أو قطع يده ثم ضرب الآخر عنقه فالقاتل
هو الثاني وعلى الأول موجب جراحه وإن رماه من شاهق
فتلقاه آخر بسيف فقده فالقاتل هو الثاني وإن ألقاه
في لجة فتلقاه حوت فابتلعه أو كسفه وألقاه في أرض ذات
حيات أو سباع فقتلته فالقاتل هو الملقي وعليه القود
وقيل كعمد الأدوية شبه العمد ومن أكره إنسانا على القتل
فقتل فالقود أو الدية عليهما وإن أمر بالقتل مجنونا أو صبيا
غير مميز أو كبيرا يجهل أن القتل يحرم أو أمر به سلطان
عادل أو جائر ظلما من لم يعرف ظلمه فيه فعل فالقود أو الدية
على الآمر خاصة وإن قتل المأمور المكلف عالما بحظر القتل
فالضمان قود أو دية عليه دون الآمر ويحتمل فيما إذا حبس مخالفة

السلطان أن يجب عليهما ومن لقنك إنسانا لآخر ليقتله فقتله
فعلى القاتل ويحبس الملقن حتى يموت ولا يلزمه قود ولا دية
وعنه هما كالذان في حكم القود والدية ومن جرحه اثنان
فعفا عن جرح إحدهما وسرايته ثم مات فالقود على الآخر
بقوله واحد سواء اشترك اثنان لا يجب القود على أحدهما
منفردا لإبقاء أو جنابة أو إسلام أو فقد عمد به ويجب
القود على شريكه وعنه لا يجب وعنه يجب الأعلى شريك
غير المتعمد وفي شريك السبع وشريك نفسه وشريك
العبد المغتصب وشريكه ولي النفس المعالج بحالة الجرح في
اللحم وجهان كشريك غير المتعمد ومتى قتل لا قود عليه أو
عدل إلى طلب المال فله لزمه نصف الدية في جميع الصور
وقيل يلزمه كمالها في شريك المتعمد خاصة وإن قتل شبه
العمد فإن يعفو جناية لا تقتل غالبا ولم يجن بها مجروح أن
يضربه في غير مقتل بسوط أو عصا صغيرة أو تلكزه أو
يلقمه ماء قليلا أو يشمه ما لا يقتل غالبا أو يصيح بصبي على
سطح أو معتوه أو غافل مغفلا له فيسقط فيموت بذلك ونحو
فعليه الكفارة والدية وأما الخطأ فضربان أحدهما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في النبل بأن يرمي صيدًا أو صدفًا أو شخصًا فيصيب انسانًا
لم يقصده أو يكون نائمًا ونحوه فيتقلب على انسان فيقتله أما
في القصد بان يرمي من يظنه مباح الدم فبين أنه معصوم
أو يكون المجني عليه مكلفًا كالصبي والمجنون ففي ذلك
الدية مع الكفارة الآن يقتل في دار الحرب أو في صف القتال
من يظنه حربيًا فبين مسلمًا أو يتترس الكفار بمسلم ويخاف
على المسلمين أن يرموا نبلهم قصدًا لهم فيصيب المسلم فعليه
الكفارة بلا دية وعنه وجوبها أيضًا وعنه وجوب الدية
في الصور الثانية دون الأولى والقتل بالسحر كالقتل
وسبب البئر تعديًا ونحو ملحق بالخطأ إذا لم يقصد
به الجناية فان قصدها به فهو شبه عمد وقد يقوى
فيلحق بالعمد كما ذكر في الإكراه والشهادة

باب ما يشترط لوجوب القود

فيشترط له عصمة المقتول والمكافأة بان لا يفضله القاتل
بحالة الجناية بحرية أو اسلام أو ملكية أو الاد ولا يؤثر فضله
بذكورية أو عقل أو بلوغ من مثل حر بي أو من عدا أو زانيا محصنا
قبل ثبوت ذلك عند الحاكم أو بعده لم يضمنه بقود ولا دية

ولذلك من قطع يد مرتد أو جرحه فاسلما ثم ماتا ولو رمى مسلما
فاسلم قبل ان يقع السهم به فكذلك وقال القاضي في
خلافه يضمنها بالدية وقيل يضمن بها المرتد دون الجاني
وان قطع طرف مسلم فارتد ومات فلا قود ويجب الاقل
من دية النفس أو الطرف مع العمد والخطأ وقيل يجب
القود في الطرف مع العمد وقيل بتسوية الإمام أو ولية
المسلم مع قولنا ما له في يمينه وجهان وقيل لا قود ولا دية
في عمد ذلك ولا خطأه وان عاد الى الاسلام ثم مات
فعليه القود في النفس أو الدية نص عليه واختاره أبو بكر
وقال القاضي ان كان من الردة مما يسري فيه القطع
فلا قود ويجب نصف الدية ومن قال لرجل اقتلني أو اجرحني
فسلم يضمنه بقود ولا دية نص عليه وقيل يضمن ذلك بدية
وقيل يضمن دية النفس الموروثة ولا يضمن الجرح المندمل
ولو قال ذلك العبد ضمن لسيده بالمال دون
القود فوجوا واحدا ولا يقتل مسلم بكافر ولا حر بعبد
ويقتل العبد بالعبد وعنه ان كان القاتل اعلا قيمة لم
يقتل ويقتل المرتد بالذمي والذمي بالمستأمن والكافر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالجرح وإذا جرح ذمي أو مرتد دميا أو عبد عبدا ثم أسلم
الجارح أو عتق قبل موت المجروح أو بعده قتل به نص عليه وقيل
لا يقتل ولو جرح مسلم ذميا أو حر عبدا ثم أسلم المجروح
أو عتق ثم مات فلا قود ولو رماه فلم يصبهما إلا سهم لا
بعد الإسلام والعتق ثم مات لم يجب القود على الرمي
وأوجبه أبو بكر كما لو قتل من بعزفه مرتدا فبان أنه
أسلم في القود على قول أبي بكر وجهان ولو قتل من لا يعرف
رقه أو كفره أو قد ملفوما بصفين وادعى كونه ميتا فأنكر
ولية فالقول قول الولي وله القود وقيل قول الجاني ولا
يقتل المكاتب بعبده فإن كان ذا رحم محرم منه
كأخيه ووالده إذا ملكهما وجهان ولا يقتل الأبوان وإن
علوا بالولد وإن سفل ويقتل الولد بهم وعنه لا يقتل أيضا
ومتى ورث القاتل أو ولده شيئا من دمه سقط عنه القود
مثل أن قتل امرأته فورثها ولدها أو قتل أحدهما فورثه
ثم مات فورثها هو أو ولده وعنه ما يدل على أنه لا يسقط
بانتقاله إلى الولد ولو قتل أحد الابنين أباه والآخر أمه وهي
في زوجية الأب سقط القود عن قاتل الأب وله أن يقتص

من أخيه ويرثه على الأصح ويقتل المكلف بالطفل والمجنون
ويقتل الرجل والخنثى بالمرأة ولا شيء لورثتهما وعنه تعطى
ورثة الرجل نصف دية وفي بعيد جدا

باب القود فيما دون النفس

لا يوخذ في ذلك أحد بغير الأمر إذا قتله قتل به فيوخذ
به في الأطراف والجروح بشرط العمد المحض على الأصح
والمساواة في الاسم والموضع ومراعاة الصحة والكمال
وإمكان الاستيفاء من غير حيف فمتى الأمن من الحيف
فيشترط لجواز الاستيفاء ذهاب الوجوب موضع العين والأنف
والأذن والسن والعضو والشفة واليد والرجل والأصبع والكف
والمرفق والذكر والخصية كل واحد من ذلك بمثله وهل يجري
القود في الآلية والشفتين على وجهين ولا يوخذ يمين في
يسار ولا ما علا من جفن أو شفة أو أنملة بما سفل ولا
سن بين تخالفهما في الموضع ولا خنصر بإصبع ولا أصلي من
زائد أو أعز بها بزائد ويوخذ الزائد بالزائد إذا استويا
فعلا أو خلقة ولا يوخذ كاملة الأصابع بناقصتها ولا ذات
الأظفار بذاهبتها ولا عين صحيحة بقائمة ولا لسان ناطق بأخرس

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الدية ويرجع ورثته على المنفق بما فوق حقه وقيل يجب على المنفق
لسقاية حقهم من الدية وتسقط عن الجاني إذا عفا بعض الشركاء
في القود عنه سقط وإن كان زوجا أو زوجة أو ذا رحم وللباقين
حقهم من الدية على الجاني فإن قتله الباقون عالمين بالعفو
وبسقوط القود لزمهم القود والا فلا قود بل لزمهم الدية وكل
من ورث المال ورث القود على قدر إرثهم المال ومن لا إرث
له فوليه الإمام إن شاء استوفى عفا على الدية لا أقل ولا يجاب
الشرط الثالث ان يؤمن في الاستيفاء أن يتعدى الجاني
فإذا وجب القود على جاهل أو مجنون مهلت حتى يفيق الولد
وتسقيه اللبأ ان وجد من ترضعه والا ترك حتى تفطمه
ولا تسقى في الخمر حتى تفهم وتجد ذلك كالقود وقال
القاضي يشبث تأخير الرجم مع وجود من ترضعه لترضعه حتى تفطمه
ولا يجب ذلك فإن ادعت حمل قبل قولها وحبست سنتين
أمرها وقيل لا يقبل الا بشهادة النساء وإذا امتنع من لجاز
من المستحق حبسه وقيل يقيمه السلطان الا ان يسلم المستحق
وحده بالجمل فيسن ولا يتولى القود بآلة كالة ولا يستوفي الا بصر
السلطان وسلطنة الولي إن كان يحسن الاستيفاء ويقدر عليه

تمكنه منه وعنه يجوز بالمباشرة والتوكيل وقيل يمنع من المباشرة
في الطرف خاصة وقيل يمنع مستحقها واختار ابن عقيل
وان لم يحسن الاستيفاء أمر بالتوكيل فان احتاج الى أجرة
فهو على الجاني وإذا تشاح جماعتهم الاستيفاء أيهم يباشر
قدم أسنهم بالقرعة وقال ابن أبي موسى تعين الامام وإذا
قال الجاني للولي إنما أقتص لك من نفسي فزجري جاز
ذلك ويحتمل المنع وإذا قتل أو قطع واحد جماعة في وقت أو
أوقات فمن جنى أولياؤهم بالقود قبله لم يكتفوا الا أن
يطلب كل وليّ أن يستوفي على الكمال فان الجاني يفاد بواحد
بعين بالقرعة وقيل بالسبق بصوته ويحبس بقية الدية
ولو بادر قريب فاستفاد بجنايته وقع عنها وكانت الدية
من بقية ولي من طلب الدية أخذها واستقل من بقي
بالقود الا ان يكونوا وسنين أو أكثر فالحكم فيه كما سبق ولا
يستوفي في القود بغير السيف لا بضرب العنق بالسيف وان
كان القتل بغيره وعنه يجوز ان يفعل بالجاني كما فعل فان
مات به ضربت عنقه وعنه ان كان بفعله محرما جاز
ان يفعل به مثله وان لم يكن محرما قتل بالسيف فقط وعنه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

جواز ذلك إن كان موجبا أو موجبا لتوهم الطرف لو انفرد
والا فلا إلا أن يكون قد قتله مجنونا في نفسه كجرح
الخمر واللوط وبحو فيقتل بالسيف من غير زيادة على
القتلة بأي كلها ولو أوضحه أو قطع أنفه ثم أوضاه قبل
الاندمال فعلى الرواية الأولى لم يدخل قود الطرف في قود
النفس كما يدخل في الدية أم لا على روايتين ومتى فعل به
العلي كما فعل لم يقتص مني وإن جز مناه فأما إن زاد على
ما أتى به لم يجز رواية واحدة ويضمنه بديته لا بالقود سواء
عفا عنه أو قتله ومن له قود في عين فقلع لسان الجاني بها
براجنيها أو قال له اخرج عينك فأخرج لسانه عمدا أو غلطا
أو ظنا أنها تجني أجزأت على كل حال عند أبي بكر ولم يبق قود
ولا ضمان وقال ابن حامد لا تجزي ولا يسقط بالعفو بل الدية
إلا أن يتعمد إخراجها لا عوضا عن عينه فإنها تهدر والقصد
في اليمين كالفعل للفاعل ليستوفيه إذا اندمل لسان
في سورة السرامي فعلى سقوطه إلى الدية وجهان وإن كا
من عليه القود مجنونا لزم القاطع القود إن علم أنها ال
وأنها لا تجني فأما إن جهل أمرها فعليه الدية وإن كان

المقتص مجنونا والآخر عاقلا ذهب هدرا وإن كانت يمينه ومن
وكل رجلا أن يقتص من عفا ولم يعلم الوكيل حتى اقتص فعليه لا شيء
عليهما وقيل يضمن القاطع دون الوكيل وقيل للمستحق تضمين
من شاء منهما والقرار على القاطع وقيل الضمان على عاقلة
الوكيل وقيل بل في ماله حالا على قول إن كان عفوا يجب
معه الدية وجب للقاطع في تركة الجاني ومن عفا عن
قود في طرف على مال ثم قبل الاندمال قتله الجاني فلولي
القود في النفس أو العفو على الدية كاملة فإن أبرأ الجاني
وقال القاضي ليس له العفو إلا على تمام الدية إن تقاصا
العفو عنها والا فلا شيء له سواه ومن قال لمن عليه قود
في نفس أو طرف قد عفوت عنك أو عن جنايتك فقد ترك
ما وجب بذلك وديته نفس عليه وقيل لا يبرأ من الدية إلا
أن القاضي أنه أراد بها بلفظه وقيل يبرأ منها الآن سقوط
وجوب القود دون الدية فيقبل منه مع يمينه وإذا عفا
الزوج عمدا أو عفا عن قود نفسه أو دينها صح وعفا
عن قودها إلا إذا كان الجرح بها لا قود فيه لو اندمل
فيصح أن يعفو عن الدية إذا قلنا تجب ملكا للورثة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والتفريع على الأول فإذا قال المجروح عفوت عن هذه الجراحة أو النجفة أو الضربة أو ما حدث منها فلا شيء في سرايتها وإن لم يقل وما حدث منها فكذلك في إحدى الروايتين وفي الأخرى تضمن بقسطها من الدية ولو قال عفوت عن هذه الجناية فلا شيء في السراية دواء واحد إلا إذا قال ما لم ترد ت الجناية الجراحة نفسها فذاك سرايتها وقلنا بالرواية الثانية في التي قبلها فإنه يقبل منه مع يمينه وقيل لا يقبل ولو صولح عن الجراحة بمال أو قال في العمد عفوت عن قودها على أن لها فلم يقبل على ذلك وقلنا له دية صحت سرايتها بقسطها من الدية بقتل واحد ولو قال عفوت عن قود هذه النجفة وهي مما لا قود فيه لكثرة العظام فعفوه باطل ولوليه مع سرايتها القود أو الدية وإذا قال المجروح للجاني قد برأتك أو أبطلت ذلك من دمي أو قبلي أو وهبتك ذلك ونحو صح العفو معلقا بشرط موته فلو اندمل جرحه كان جنفه فيه بخلاف قوله له عفوت عنك أو عن جنايتك وكل ما سميناه من المجروح محاباة يجب المال عيانا فإنه إذا مات يعتبر من الثلث وينفص للدين المستغرق ويسقط إذا كان

الجاني ولم يصح الوصية له وإن كان مما يوجب قودا سقط من أصل التركة حتى لو لم يكن للجاني قود مثل تركة ستو دمه سقط عفوه عنه مجانا تصح عليه وقيل إذا قلنا موجب العمد أحد شيئين لم تشترط الدية الا كما تشترط حيث وجب عينا ومثله العفو عن العبد المأمور عليه لسيده أو قتل سيد أو من الورثة مع الدون المستحق له هل تشترط الدية على الجميع ومن أبرأ الجاني من جراحة على عاقلته أو عبد جانية مستغرقة برئ به لم يصح وإن أبرأ العاقلة أو السيد أو قال عفوت عن هذه الجناية ولم يسم البراءة صح وإذا وجب لعبد قود أو تعزير قذف فطلبه واستحلفه اليمين دون سيده الإن مات فمسلم السيد باب ما يوجب الدية والقيد من أتلف انسانا بمباشرة أو سبب عمدا أو خطأ أو شبه عمد وجبت ديته أتلف ماله أو على عاقلته على ما سنذكر فيما بعد في عمد فيه القود فيلزمه لورثته كما سبق فإذا ألقى على انسان أجنبي أو ألقاه عليها أو طلب انسانا بسيف مجرد فضرب منه فوقع في شيء تلف به أو جفت به جراحة أو عثر من فناء أو طريق أو وضع فيه حجرا أو صب ماء أتلف به انسان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فعليه ديته ثم إن قصد ذلك فهو شبه عمد والا فهو خطأ وإن
حفر البئر ووسع الحجر آخر فعثر به إنسان فوقع في البئر
فالضمان على واضع الحجر جلالة كالدافع وعنه عليهما وكذا
إحداهما مجنحا والآخر متعديا فالضمان على المتعدي ولو قرب
صبيا من الحفر فقتله تهم فالضمان على من قربه دون الدافع
ومن غصب صغيرا فهلك عنده بجوعه أو ضاعفه فعليه ديته وإن
هلك بمرض لم يضمنه نقله أو الصقع وعنه يضمنه نقله ابن
منصور وقال ارتحيل لا يضمن حتى الميت بالحية والضاعفة
إذا لم تعرف تلك الأرض بذلك وإن تبجر مكلفا وعقله فأصابته
الصاعقة أو الحية فوجهان وإذا اصطدم فارسان فماتا أو
مرتا منها من فعل واحد منهم مثل الآخر وإن كان أحدهما
يسير والآخر واقفا فمائل للواقف بضمنه السائر وقيل
يضمن في الطريق الضيق ومائل للسائر فليس بعضهم
ضمن عليه وقيل يضمنه الواقف وقيل يضمنه مع ضيق الطريق
دون سعته وإذا اصطدم ملاحان في سفينتين فعقرتا من
كل واحد منهما سفينة الآخر ومن فيها فإن كانا أحدثا
ضمن المحدث الا أن يكون عليه ريح فلم يقدر على ضبطها ولا

يضمن المحدث شيئا ومن ركب صبيين ليتباريا وكل واحد
فاصطدما فعليه مائة بسنهما ومن رمى على ثلثة أو
طرح فيه حطبا فلا دية في ذلك وعنه على عاقلته دية ذلك إن لبث
الثلث له أو لورثته ولو رمى ثلثة بالمنجنيق مثل الحجر تبعا
فعلى عواقلهم دية الثلاثة وإن قتل أحدهم فديته على صاحبه نصفين
وقيل عليهما ثلثا الدية وهل تعدد بعقلة الدية أو يجب على عاقلتيه
لورثة شيء على الدوابين ولو زادوا على ثلثة فالدية في أموالهم
وعنه على عواقلهم وإذا استقر رجل في جفرة ثم ثان ثم ثالث
ثم رابع فوقع بعضهم على بعض فماتوا أو بعضهم فدية الأول
على الثاني ودية الثاني على الثالث والرابع ودية الثالث
على الرابع ودم الرابع هدر وإن كان الأول جذب الثاني
والثاني الثالث والثالث الرابع فدية الأول على الثاني والثاني
نصفين وقيل بل عليهما ثلثاها وبقيتها يقابل حذبه فتسقط
أو يجب على عاقلته وأما دية الثاني على الأول والثالث وقيل
بل عليهما ثلثاها والباقي يقابل فعل نفسه فنصف الوجهان
وعندي كسي بسكا على الأول بل على الثالث كلها أو نصفها
والباقي يقابل فعل نفسه وأما دية الثالث على الثاني وقيل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الأولين وقيل يخرج منها ما يقابل منه كما تقدم وعندي أن ذمة هدر وما ادى الرابع فعلى الثالث خمسة وقيل بل على الثلاثة وكلهم تسقط بعضهم على بعض بل ما ثبت يستقر لهم او لهم اسقط الجفنة ولم يجاذبوا فدماء وهم مهدرة وان جاذبوا فدم الاول هدر وعليه دية الثاني وعلى الثاني وعلى الثالث دية الرابع وقيل دية الثالث على الاولين ودية الرابع على الثلثة ولو تنافروا تراجم عندنا فجفنة جماعة فسقط منها منهم الاربعة متجاذبين كما وصفنا فهذه الصورة هي التي روي ان عليا عليه السلام قضى فيها للاول بربع الدية وللثاني بثلثها وللثالث بنصفها وللرابع بكمالها وحمل ذلك على قائل الذين حضروا فازدحموا واما رفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فمجاز وذهب السيد احمد رضي الله عنه ومن اضطر الى طعام او شراب لغيره وليس بمضطر فمنعه حتى مات ضمنه تغليظا والجمع القاضي وابو الخطاب كل من امكنه اغاثة شخص من مالك فلم يفعل وفرق غيرهما بينهما واذا ادب الرجل ولده او السلطان زوجته بضرب العادة او قطع ولي الصغير خلعته لمصلحة لم يضمن ما تلف به نص عليه ولو كان الناشز الجاهل فسقطت

جنينا ضمنه المؤدب وكذا اذا شرب الجاهل دواء فمات منه ضمنه فاما ان طلب السلطان امرأة فمكنت حتى تعالجت من جدري او تغرز او استدعى عليها رجلا بالشرط وعزرها فاسقطت ضمنه السلطان في الاولى والمستدعي في الثانية نص عليهما وقيل لا يضمنان ولو مات المرأة من غير ذلك لم يضمنا كما يضمنان الجنين ومن غرم ولده الى المرابح ليعلمه فغرق لم يضمنه كالمرابح ليسلم نفسه اليه وقيل يضمنه ومن امر عاملا ان ينزل بيتا او يصعد شجرة فعطب بذلك لم يضمنه كما لو استأجره لذلك وقيل ان كان لامر السلطان ضمنه واختار القاضي المجتبى

باب ديات الاعضاء ومنافعها

كل ما تلف مما في الانسان منه شيء واحد كالانف واللسان والذكر ففيه دية النفس وما فيه من شيئين كالعينين والاذنين والشفتين واللحيين وثندوتي المرأة وشفري الرجل والمرأة والرجلين واليدين والاليتين والانثيين واسكتي المرأة ففيهما الدية وفي احدهما نصفها وفي الشفة السفلى ثلثا الدية وفي العليا ثلثها وفي المحزمين ثلثا الدية وفي احدهما ثلثها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وَلَا يُقْتَصُّ بِأُنْمُلٍ مِنْ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ أَوْ إِصْبَعٍ أَوْ ذَكَرٍ فَأَمَّا مَارِنُ الْأَنْفِ
وَالْأُذُنِ فَوَجْهَانِ وَكَذَا فِي أَنْفِ الْأُذُنِ الْمُسَمَّاةِ بِالصِّمَاخِ وَالْأَنْفِ
الشَّامِّ بِالْأَخْشَمِ وَالنَّامِ مِنْهُمَا بِالْمَخْرُومِ وَجْهَانِ وَقَالَ الْقَاضِي
بِالْأَخْشَمِ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا فِي الْمَخْرُومِ خَاصَّةً وَأَمَّا ذَكَرُ الْفَحْلِ يُذْكَرُ
خَصِيٍّ أَوْ لِعِنِّينٍ فَعَنْهُ يُوجَدُ بِهِمَا وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ وَعَنْهُ لَا يُوجَدُ
وَعَنْهُ يُوجَدُ بِذَكَرِ الْعِنِّينِ دُونَ الْخَصِيِّ وَاخْتَارَ ابْنُ حَامِدٍ وَيُوجَدُ
لِلْعَيْبِ بِمَا ذَكَرْنَا بِمِثْلِهِ وَبِالتَّعْجِيزِ مِنْ غَيْرِ أَرْشٍ قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ
وَقِيلَ يَجِبُ الْأَرْشُ لِلنَّقْصِ فَإِذَا كَانَ كَالْإِصْبَعِ أَوْ صِفَتُهُ
كَالشَّلَلِ فَهُوَ أَشْبَهُ بِكَلَامِ أَحْمَدَ وَقِيلَ يَجِبُ لِنَقْصِ الْقَدْرِ
دُونَ الصِّفَةِ وَإِذَا ادَّعَى إِجَانِي نَقْصَ الْعُضْوِ بِشَلَلٍ أَوْ غَيْرِهِ فَأَنْكَرَ
وَلِيُّ الْجِنَايَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ نَصَّ عَلَيْهِ وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ قَوْلُ
الْجَانِي وَقِيلَ قَوْلُ الْوَلِيِّ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى ثَبَاتِ سَلَامَتِهِ وَإِلَّا فَقَوْلُ
الْجَانِي وَيُقْتَصُّ فِي كُلِّ ضَرْبٍ كَانَتْ جِنَايَتُهُ مِنْ مَفْصِلٍ أَوْ لَمَّا
جَدَّ تَنْتَهِي إِلَيْهِ كَالسِّنِّ مِنَ الْأَسْنَانِ وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ وَفِي كُلِّ جُرْحٍ
يَنْتَهِي إِلَى عَظْمٍ كَالْمُوضِحَةِ وَجُرْحِ الْعَضُدِ وَالسَّاعِدِ وَالسَّاقِ
وَالْفَخِذِ وَالْقَدَمِ وَلَا يُقْتَصُّ فِي مَا دُونَهَا كَالْجَائِفَةِ وَكَسْرِ
غَيْرِ السِّنِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ خَشْيَةَ الْحَيْفِ وَتُعْتَبَرُ قَوَدُ الْجِرَاحِ

بِالْمُسَاحَةِ فَمَنْ أَوْضَحَ بَعْضَ سِنِّهِ وَقَدْرُهُ بِقَدْرِ سِنِّ الْجَانِي
أَوْ أَنْقَصَ أَوْضَحَ فِي كُلِّ سِنِّهِ وَفِي الْأَرْشِ لِلزَّائِدِ وَجْهَانِ
وَإِنْ أَوْضَحَ فِي كُلِّ سِنِّهِ وَزَادَ الْجَانِي أَكْثَرَ فَلَهُ قَدْرُ حَقِّهِ
مِنْ أَيِّ الْجَانِبَيْنِ شَاءَ وَلَوْ كَانَتِ الشَّجَّةُ بِقَدْرِ بَعْضِ السِّنِّ
مِنْهُمَا لَمْ يَعْدِلْ عَنْ جَانِبِهَا إِلَى غَيْرِهِ وَإِذَا قَطَعَ بَعْضَ أُذُنِهِ أَوْ مَارِنِهِ
أَوْ لِسَانِهِ أَوْ شَفَتِهِ أَوْ حَشَفَتِهِ أُخِذَ مِنْهُ مِثْلُهُ بِأَنْ يُقَدَّرَ ذَلِكَ
بِنِسْبَةِ الْأَجْزَاءِ كَالنِّصْفِ وَالثُّلُثِ وَالرُّبُعِ وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ
لَا يُؤْخَذُ بَعْضُ اللِّسَانِ بِبَعْضٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَإِذَا كَسَرَ بَعْضَ سِنِّهِ
نُدِرَ مِنْ سِنِّهِ مِثْلُهُ بِالنِّسْبَةِ أَيْضًا إِذَا أَمِنَ عَلَيْهَا وَإِذَا شَجَّهُ
مَأْمُومَةً أَوْ مُنَقِّلَةً أَوْ هَاشِمَةً فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهُ مُوضِحَةً وَلَا أَرْشَ
لَهُ مَعَهَا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ يُتَمِّمُ لَهُ بِالْهَاشِمَةِ بِحِصَّةِ
الْعَشَرَةِ وَفِي الْمُنَقِّلَةِ بِعَشَرَةٍ وَفِي الْمَأْمُومَةِ بِثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ وَثُلُثٍ
وَإِذَا قَطَعَ قَصَبَةَ أَنْفِهِ أَوْ جَدَعَ مِنْ نِصْفِ ذَكَرِهِ أَوْ جَلَبَهُ مِنْ
جَانِبٍ شَائِعٍ فَلَهُ الدِّيَةُ دُونَ الْقَوَدِ نَصَّ عَلَيْهِ وَقِيلَ يُقْتَصُّ
فِي الْمَارِنِ وَالْكُوعِ وَالْكَعْبِ وَمَنْ وَجَبَ أَرْشُ الْبَاقِي مَعَ الْقَوَدِ
إِنْ قَطَعَ بَاقِيَهُ أَوْ مَعَ الدِّيَةِ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْنَا
وَقَدْ هَاهُنَا فَقَطَعَ يَدَهُ مِنَ الْكُوعِ ثُمَّ تَآكَلَتْ إِلَى مَنْكِبِ الذِّرَاعِ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فلا فرق له أيضا اعتبارا بالاستغراق قاله القاضي وعندي
ينتصها هنا من الكوع ومن قطعت يده من المرفق فأراد
القطع من الكوع منع فوقا واحدا وينتصر من المنكب إذ لم يعف
جانيه فإن خيف فهل ينتصر من المرفق على وجهين وينتصر
من الثلاثة أنامل قطعها الثلث فإن خالف واقتص مع الخرف
من الثلاثة أو المنكب أو من قطع نصف الساعد ونحوه أو من شلة
أو جانيه مثل ذلك ولم يشن ومع الموقع ولم يلزمه شيء وإذا أوضح
إنسانا فأذهب سمعه أو شمه أو منى عينيه فإنه يوقف فإن
ذهب ذلك وإلا استهل دوامين هبة ولا يجنا على عفو فإن
تعذر الاستيفاء على العفو سقط عنه القود إلى الدية ذلك في
ماله وقيل تتعين دية ابتداء أو لم يذهب بالإيضاح وهل
يحل منه في ماله إذا على عاقلته على وجهين ولو أذهب ذلك عمدا
بشجة لا قود فيها أو لطمة فهل ينتصر منه بالدواء أو تتعين
دية من الابتداء على الوجهين ولا توحد دية في عمد ولا خطأ
لما يرجى عوده في مدة يقولها أهل الخبرة فإن مات فيها
فلولية في السن والظفر ديتهما وقيل لا شيء له إذ عوده
متعاد وأما فيما سواهما فله الدية أو القود حيث ليس

وقيل ليس له إلا الدية ولو عاد الذاهب في المدة أو بعدها ذات
السن واللسان والظفر ورجوع الشعر والصوت لم يضمن
إلا أن يعود ناقصا في قدره أو صفته فيجب لنقصه حكومة
وعنه في الظفر خاصة يجب مع عوده على صفته خمسة
دنانير ومع عوده أسود عشرة دنانير والأول أصح ويرد
دية ذلك إن كانت أخذت أو غرامة طرف الجاني إن كان
قد اقتص منه ثم إن عاد طرف الجاني ردت الغرامة ومن
أين منه ما يمكن إعادته والتحامه كسن وماردن وأذن
فاعمان في الحال ثبت والتحم فجعله كما لو إن قلنا المعاد مثله
وإن قلنا هو ظاهر على الأصح فلا عود فيه ولا دية سوى حكومة نقصه
نص عليه وآخذ به أبو بكر وقال القاضي جعله فيه كما لو
كان المعاد الملتحم من الجاني فللمقتص الباشة ثانيا نص عليه
قيل ليس له ذلك وإذا ادعى الجاني بعد موت المجني عليه
عود ما أذهبه أو البهيمة فالقول قول الولي في انكار ذلك
وإذا اشترك جماعة في قطع طرف ولم تتميز أفعالهم بمثل
أن وسعوا حديدة على يده وتعاقبوا عليها حتى بانت لم يهدر العود
كالنفوس وعنه لا يجب كما لو تميزت أفعالهم وتقسم سراية الجناية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالقود أو الدية في النفس وما دونها ولو قطع أسبعا فأكلت إلى
جنبها أخرى وسقطت من مفصل أو تأكلت اليد وسقطت
من الكوع وجب القود في الكل وإن شلت بنى الأصبع القود في
الشلل لا الدية وبراية القود مهدرة الأن مستوفيه مقصر
مع الخوف منها بورم أو كلول اليد وهي فضمن بعيبة اليد
ولا يقتص من الطرف قبل برئه كما لا تطلب له دية وعنه
يجوز لكن الأولى تركه فإن اقتص قبل ذلك بطل حقه من
سراية الجناية فإنها شريك بعد ذلك كان هدرا ن

باب استيفاء القود والعفو عنه

موجب العمد بين القود أو الدية فيخير الولي بينهما
فإن عفا مجانا فهو أفضل فإن اختار أولا القود فله العفو
على الدية والصلح على أكثر منها ويحتمل المنع وإن اختار الدية
سقط القود ولا يملك له بعد وعنه موجبه القود عينا ومع
بينهما وعنه أن موجبه القود عينا وأنه ليس له العفو على
الدية بغير رضا الجاني ليكون موقوفا بحاله فإن عفا عن
القود مطلقا فله الدية على الأولين والآخرين فإن مات
القاتل أو قتل تعذبت الدية في تركته لا غيره وعنه يحتمل

الجمع إذا قتل لا القاتل الثاني معتبرا وليا الميل الأول بين
قتله أو العفو عنه ويشترط لاستيفاء القود ثلاثة شروط أحدها
كون مستحقه مكلفا فإن كان صبيا أو مجنونا لم يستوف
والإفاقة وعنه لوليها من صبي وعتيه استيفاؤه عنهما في النفس
والطرف فعلى هذا يجوز له العفو على الدية تصح عليه قائما
على الأولى فإن كانا محبسين قبل لوليها العفو على الدية
وقيل ليس ذلك كالمؤبدين وقيل له ذلك في الجنون دون
الصبي هو المنصوص عنه فإذا قتل قاتل أبيهما أو قطعه فاندمل
قصر استيفاء حقهما وقيل يكون ذلك جناية منهما فتضمنها عاقلتهما
وتتعين الدية حقهما للأول وإن اقتصا مالا تحمل دية العاقلة
سقط حقهما وجبها واحدا الشرط الثاني اتفاق الأولياء
المستحقين فيه على استيفائه فليس لبعضهم أن ينفرد به سواء
كان من بقي حاضرا أو غائبا أو صبيا أو مجنونا وينتظر البالغ
والعقل وعنه ليس ذلك الصبي والمجنون أن ينفرد به
إذا ما قبل البلوغ والعقل فحقهما من القود لورثتهما وقال
أبو موسى يسقط وتتعين الدية ومن انفرد بالقود حيث
سقناه فلا قود عليه لشركة أبي تركة الجاني حقهم من

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وعنه فيها الدية وفي احاجبه حكومة وفي الاجفان الاربعة
الدية وفي كل واحد زبيها وفي اصابع اليدين الدية وكذلك
اصابع الرجلين وفي كل اصبع عشر الدية وفي كل انملة ثلث
عشر الدية وان كانت ذات الظفر الا الابهام فانها مفصلا
ففي كل مفصل نصف عشر الدية وفي الظفر خمس عشر الدية
وفي كل سن من صغير وكبير اذا لم تعد نصف عشر الدية وعنه
ان لم يكن نبت ففيها حكومة والشجة والرباعية والناب
والضرس سواء وقيل ان قلع الكل او فوق العشر ففيه
لم يجب سوى الدية وفي حشفة الذكر وحلمتي الثديين و
طامة السن دية العضو كله وفي قطع بعض الاذن والمارن
واللسان والشفة والحلمة والحشفة والاليه والسن بالحساب
من دية ذلك منسوبا بالاجزاء ونقل عنه ابو طالب في شحمة
الاذن ثلث ديتها وفي شلل العضو وذهاب نفعه والحاسة
على الشفتين بحيث لا تنطبقان على الاسنان وتشويه
السن والاذن والانف والطرف تشويها لا يزول ديته كاملة
وعنه في تشويه السن والاذن ثلث ديتها وعنه حكومة
كما لو اصفرت او احمرت نقله ابو بكر واختار وقيل ان

نفعها او بعضه ففيها الحكومة والا فالدية وفي العضو الشل
من يد او رجل او ذكر او ثدي واللسان من الاخرس او
الطفل الذي لم يعلم ان يحركه بالبكاء ولم يحركه والعين
القائمة وذكر الخصي والعين والسن السوداء والثدي لا
لبن فيه والذكر بلا حشفة وقطع الاذن واليد والاصبع الزائدة
حكومة وعنه ثلث دية ذلك كاملا وقيل الروايتان في السن
السوداء المتعذر نفعها فاما اذا لم يتعطل منفعتها ديتها كاملة
وعنه في ذكر الخصي والعنين كمال الدية وعنه تكمل
لذكر العنين دون الخصي فلو قطع الذكر ثم الانثيين او الكل
فعليه ديتان وان بدأ بالانثيين كملت ديتهما وفي الذكر
التوابعان وفي استرخاء الانف والاذن قولهما
حكومة كما في عوجهما وقيل ديتهما كاملة وفي الانف
الاخشم والاذن الصماء والمخنوم منهما والمستحشف ذلك
ديته اذا علمنا ذلك بعد السالم من ذلك في العمد والاقصة
الحكومة وجب في كل عاشة دية كاملة وفي السمع والبصر
والشم والذوق والذائقة في الكلام والعقل والمنفعة
المشي والبطش والاكل وفي الجدب والصعر وهو ان يضربه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيصير الوجه في جانب وفي تشويهه إذا لم يزل وإذا لم تستمسك البول أو العايط ففي كل واحد من ذلك الدية وفي بعض ذلك إن علم يقدره بأن يجن بجنابه يوما ويفيق يوما أو يذهب منه سمع عينه أو شم أن وفي بعض الكلام بالحساب تقسم على ثمانية وعشرين جزءا وتبدل تقسم على ما للسان منه عمل من الحروف وهي ما سوى الشفه الاربعة والحلقية الستة وإن لم نعلم قدر ذلك بأن صار مدغوما أو نقص سمعه أو بصره أو شمه أو صار في كلامه تمتمة أو عجلة أو نقص مشيه أو انحنى عليه أذ نقلصت شفته بعض التقليص أو تحرك بسببه أو ذهب اللبن من ثدي المرأة ونحو ذلك ففيه حكومة وإن قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام أو بالعكس وجب نصف الدية اعتبارا بالكثرة فإن قطع أخر بقية اللسان لثمة في الصورة الأولى كما قدمنا وفي الثانية لثمة ارباع الدية وقيل يجب في الصورة الأولى كما قدمنا وفي الثانية نصف الدية واختار في المحيط وقيل يجب لثمة ارباع الدية فيهما وإذا قطع لسانه فذهب ذوقه مع نطقه إن كان اخرس وجبت ديته كاملة فقط وإن ذهب بجنايته مع بقاء اللسان ففيه ديتان ولو كبر صلبه

فذهب مشيه وبكاؤه فعليه ديتان وعن ابي حنيفة رحمه الله إن ذهب عقله بجنايته فيها أرش لم يدخل في دية العقل بعض عليه وإذا قطع أنفه فذهب شمه أو أذنه فذهب سمعه وجبت ديتان وتداخلا لاعضاء إذا أذهبها بفعله لم تجب الا دية واحدة وإذا اختلفا في نقص بصره أو شمه فالقول قول المجني عليه وإن اختلفا في ذهاب بصره الذي لا يعلم إلا به وقت الشيء إلى عشرة في وقت عقله وإن اختلفا في ذهاب سمعه أو شمه أو ذوقه صبر به في أوقات عقله وتشم الروائح المنتنة وأطعم الاشياء المرة فإن لم يعلم منه حركة لذلك سقطت دعواه وإلا فالقول قوله مع يمينه ومن جنى إنسان على سنه واختلفا فالقول قوله في قدر ما أتلفه من كل واحد منهما وفي كل واحد من الشعور إذا لم تنبت الدية وعند محمد رحمه الله فيه حكومة وفي شعر الناس والبهيمة والحاجبين والاهداب العينين مثلي الاول في كل حاجب النصف وفي كل هدب الربع وفي بعض ذلك بقسطه ومتى عاد الشعر فنبت سقط موجبه وإذا أبقى من لحيته ما لا جمال فيه فعليه بالقسط أو كمال الدية أو حكومة على ثلاثة أوجه وإن قلع اللحيين بعد ما لم تجب الا دية الجفن وإن قلع اللحيين بالاسنان فعليه ديتها وديته

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاسنان وان قلع ثنا عليه بعض الاصابع دخل في دية الاصابع
ثنايا ذا فا ولبزمة ارش بقية الكف ويجب في عين الاعور
دية كاملة نص عليه فان قلعها الصحيح العينين عمدا قلع
بعينه بها منه واخذ نصف الدية نص عليه وقيل لا شئ له
مع القلع وان قلع الاعور عين الصحيح المماثلة لعينه الصحيحة عمدا
فلا قود وعليه الدية كاملة نص عليه ويحتمل ان يقلع عينه
ويعطى نصف الدية وان كان خطأ لزمه نصف الدية وان قلع
الاعور عيني الصحيح عمدا خير بين الدية او قلع عينيه انتقاما وفي
قطع يد الاقطع عمدا نصف الدية نص عليه وكذلك رجله وعينه
كمال الدية نص عليه الاعور وعينه كالها ان ذهب الاولى بعد
والا فنصفها

باب ارش الشجاج وكسر العظام

الشجاج الجراح في الرأس والوجه وهي عشر احداها الخارصة التي تخرص
الجلد اي تشقه قليلا ولا قدر فيه ثم الباضعة وهي الدامية والدامعة
وهي التي يسيل منها الدم ثم الباضعة وهي التي تقطع اللحم ثم السمحاق
وهي الغائصة في اللحم ثم التمعاق وهي ما بينها وبين العظم قشرة
رقيقة وسمي الخمس التي الباضعة بين احابضة كالبازلة وانما سميت
تشق اللحم بعد الجلد ولا يسيل منها دم فهذه حكم الحكومة فيها

بل حكومة وعشر في البازلة بعيرين وفي الباضعة بعيران وفي المتلاحمة
مثلها وفي السمحاق اربعة كما قضى زيد بن ثابت واما الخمس
الباقية فاولها الموضحة وهي ما يوضح العظم وتبرزه فيها خمسة
ابعرة وهذا في موضحة الوجه عشر والاول اصح فان عمت الرأس
وسالت الى الوجه قيل هي موضحة وقيل موضحتان والمولمون موضحة
فيها متقدر الا في ثلاثة اوجه ثم الهاشمة وهي التي توضح العظم
وتهشمه فيها عشر ابعرة فان هشمه بمثقل ولم يوضحه فعليه
الجلومة وقيل نصف دية الهاشمة كما لو هشمه على موضحة
ثم المنقلة وهي ما يوضح وتهشم وتنقل عظامها ففيها خمسة عشر
بعيرا ثم المأمومة وهي التي تصل الى جلدة الدماغ وفي الآمة ثم
الدامغة وهي التي تخرق جلدة الدماغ فلكل واحدة منها ثلث
الدية فاذا اوضح موضحتين بينهما حاجز لزمه عشرون بعيرا
فان ذهب الحاجز بجنايته وبالسراية صار الكل موضحة وان
خرقه الجرح او اجتثه فهي ثلث مواضح فان قال الجاني انا
خرقته فقال المجني بل انا قبل قوله على الجاني ولزمه الموضحتان
ولم يقبل على الآخر حتى يصدقه وبسلة لو قطع ثلاث اصابع
اشراق فالواجب ثلاثون بعيرا فان قطع الرابعة قبل الاندمال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عاد الى العشر فان اختلفا في سن قطعها فالقول قولها في بقاء
البلتين عليه واذا عرف اجالي ما بين موضحتين في البالغ فقط
فهي موضحة وقيل موضحتان كالوحشة في الظاهر لا عبرة
وان شج جميع رأسه شجاجا الا موضحة او موضحة لزمه ارش
موضحة لا غير وفي الجائفة تلك الدية وهي التي تصل الى باطن
الجوف من بطن او ظهر او صدر او نحر فان جرحه من جانب
فخرج آخر فهما جائفتان وقيل واحدة فان جنبه في خذه
فنفذ الى فمه ففيه حكومة فان اجافه او اوضحه ثم مد البلتين
الى وركه او قفاه فعليه مع دية الموضحة والجائفة حكومة
لجرح القفا والورك وان اجافه ووسع للخرج اخرهما
جائفتان وان وسع الآخر ظاهرا دون باطنه او بالعكس ففي
كل شجة حكومة وان التحم الجائفة فنفذها آخر فهي جائفة
اخرى وكذلك الموضحة اذا نبت سقرها فان لم يبن نبت
ففيها حكومة نص عليه وفي كسر الضلع اذا جبر مستقيما
بعير وفي الترقوتين بعيران وفي احداهما بعير نص عليه
في رواية ابي طالب وظاهر قول الخرقي ان في الواحدة بعيرين
فيكون فيهما اربعة وفي كسر كل ايديه من الكتف والساعد والعضد

والذراع وهو الساعد للشمل على عظمي الزند بعير واحد نص عليه
في رواية صالح ورواه عن عمر وعنه بعيران نقلها عنه ابو طالب
وعنه في الزند الواحد اربعة ابعرة لانه عظمان وفي ما
سواه بعيران وما عدا ذلك من الجروح وكسر العظام مثل
خرزة الصلب والعصعص ففيه حكومة والحكومة ان يقوم
المجني عليه كأنه عبد لا جناية به ثم يقوم وهي به قد برئت
فما نقص فله مثل نسبته من الدية فاذا كانت قيمته عبدا
سليما ستين وقيمته بالجناية مستملة خمسين ففيه شدس دية
الا ان تكون الحكومة في محل له مقدر فلا يجاوز بها المقدر للمحل
وفي بلوغه وجهان فان لم تنقصه الجناية شيئا كان الاندمال
التام وعنه ما يدل على انه لا ارش فيها بحال فان لم تنقصه
بحال من الاشياء اذا لازالة تحسنا كازالة لحية امرأة او سن
زائدة ونحو فلا شيء فيها على الاصح واذا التحمت الجائفة او الموضحة
وما قوم فيها على عبد شين لم تستطع وجهها بنواة واحدة ومن
انزع انسانا بغايط او بول لزمه شيء وعنه يلزمه تلك الدية
لنساء عثمان بن عفان بذلك قاب

مقادير الديات

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بماية من الابل او الف مثقال ذهبا او اثنا عشر الف درهم
او مايتا بقرة او الف شاة هذه اصول الدية اذا احضر من
عليه الدية شيأ منها لزم قبوله وعنه الاصول ستة هذه
الاربعة وماية طروقة من كل حلة بردان وعنه لا اصل
الا الابل والباقي ابدال عنها فان قدر على الابل والا انتقل
اليها فان كان القتل عمدا او شبه عمد وجبت الابل ارباعا
خمس وعشرون بنات مخاض وخمس وعشرون بنات لبون
وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وعنه في ثلثون
حقة وثلثون جذعة وار بعون خلفة في بطونها اولادها وفي
اعتبار كونها ثنايا وجهان وان كان خطأ وجب اخماسا ثمانون
من الاربعة المذكورة بالسوية وعشرون بنو مخاض وبو خذ
في الباقي النصف مسنات والنصف اربعة والغنم نصفها ثنايا
ونصفها اجذعة ولا تعتبر البهيمة في ذلك بل السلامة من العيب
وعنه انه يعتبر ان لا ينقص قيمتها عن دية الاثمان وعلى هذا
يوخذ في الجلل المتعارف فان تنازعا فيما جبرت قيمة
كل خلفة ستين جذعة وتغلظ دية القتل في الحرم والاحرام والشهر
الحرام فتزاد الجل واحد ثلث الدية نص عليه وزاد ابو بكر ثلثا

بالزجر الحرم فان اجتمعت هذه الحرمات لم يتداخل موجبها
وظاهر قول الخرقي انه لا يغلظ بذلك ودية نفس المراة
نصف دية الرجل وفيما دون الثلث جراحها جراحه فيما فوق الثلث وفيما
قوته هي على النصف وفي ما بين الثلث نوايان ودية الخنثى
المشكل نصف دية ذكر ونصف دية انثى وكذلك جراحه
ودية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم وعنه ثلثها وكذلك جراحه ودية
المجوسي والوثني ثمانمائة درهم ونساؤهم على النصف منهم والمسلم
ولا يضمن من لم تبلغه الدعوة وقال ابو الخطاب ان كان لا
ذمة فيه اهله والا لامان فيه وان قتل المسلم كافرا
عمدا اضعفت الدية لازالة العهد فيودي المجوسي بالف وثمانمائة
درهم والكتابي بثلثي دية المسلم ان قلنا دية ثلثها نص عليه
ودية الرقيق من عبد او امة قيمته من نقد البلد بالغة ما
بلغت وعنه لا يبلغ بها دية الحر واما جراحه فعنه فيها ما نقصه
مطلقا واختارها الخلال وعنه ان لم يكن مقدرا ففيه ما نقص
فكذلك وفي المقتلة منه بعد من العبد منسوبة الى
قيمته فعلى هذا في نصف قيمته وفي موضحته نصف عشر قيمته
وفي سمعه وبصره قيمتاه مع بقاء ملك السيد عليه وعنه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ان كانت جراحه عن اتلاف ضمنت بالتقدير من القيمة كما
سبق وان كانت عن تكلف تحت اليد العادية ضمنتها
نقص مثلي هذه متى قطع الغاصب يد المغصوب لزمه اكثر الامرين
وان قطعها اجنبي ضمن المالك من شاء منهما نصف قيمته والقرار
على الجاني وما بقي من نقص ضمنه للغاصب خاصة واذا جرح
انسان رقيق عبدا او حيوانا ولم يوجباه ثم سري الجنايان
فمال القاضي يلزم كل واحد منهما ما نقص بجنايته من قيمته وقياسها
في بهيمتها وعندي يلزم الثاني نصف قيمته مجروحا بالجرح
الاول ويلزم الاول تمام قيمته سليما ومن زمي دينا فلم يصبه
السهم حتى اسلم ضمنه بدية مسلم وان جرحه فلم يمت حتى اسلم
ضمنه بدية ذمي عند ابي حنيفة وبدية مسلم عند ابن حامد وهو
نص احمد ومن زمي عبدا فلم يصبه السهم حتى عتق ضمنه بدية
جرح لا قيمة له ولا شيء لسيده فيها ولو جرحه فلم يمت حتى
عتق فنوايتان نقل حنبل يضمنه بقيمته لسيده ونقل حرب
يضمنه بدية حر فيعطاها السيد الا ان يرتد على اصل الجناية
فتكون الزيادة للورثة ومتى اوجبت هنا بجنايته العود
فطلبه للسيد على الاولى وللورثة على الثانية فان قصد ان لا

يعود للسيد وان عفوا على مال فللسيد منه ما ذكرنا وجب
في الجنين اذا سقط بجنايته مبتا وكان قد عشر دية امه
عشر وان كان قد عشر قيمتها فعشر قيمتها نقدا اذا وهما في
الجنية والرق والا فقدرت كذلك الا ان كون ذي الاب او
الجنين اعلا بشهادة صفة بينة تحت نصراني او ذمية مات
نقصها الذي على اصلنا فيعتبر عشر بدل الام لو كانت على ذلك
الدين ولا يقبل في عشر الجنين خصي ولا معيب ولا من له دون
سبع سنين واذا سقط الجنين حيا ثم مات فعنه ما فيه حيا لكن
الا ان تكون نفقته لدون سبع اشهر فيكون كالميت وان اختلفا في حياته ولا بينة فالقول
قوله فيه وجهان واذا اسقطت الامة الجاهل بملوك جنينا
مبتا بجنايته وقد عتقت او اعتق جنينها وجد قبل الجناية
او بعدها فمن بعتق جنين حر وعنه بضمان جنين مملوك تقلها
جنوب وان منصور وعنه ان سبق العتق الجناية ضمن العتق
والا فيضمان الرقيق وان الغرة فات ضمن بالدية كاملة ان سبق
العتق الجناية والا فنصف الديتين في الرقيق صحيح ثم يعتق
واذا جنى العبد خطأ او عمدا لا قود فيه او فيه فقد فوته اختير سيده
المال او الفداء ما لم يفده بارش جنايتين فقط فداه او

الجامع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بنفسه في الجناية وعنه يخير بين الفداء لو دفعه بالجناية فتقطع عنه يخير بين الثلاثة فصل يلزمه الفداء اذا اختار الاكمل من قيمته وأرش الجناية او بالأرش كله على قولين وعنه رواية بالية في قتيل العمد خاصة يلزمه فداؤه بجميع قيمته وان جاوت دية المقتول وان لم يكن منه فداؤه بأقل الامرين في عتقه تعذر عليه بالجناية لزمه جميع ان شاء بخلاف ما اذا لم يعلم نقله ابن منصور ونقل حرب لا يلزمه سوى الاكمل انتهى وفصل يلزمه ان اختار البيع ان يتولاه اذا طلب منه ولي الجناية ذلك او يكفي مجرد تسليمه للبيع فيبيعه الحاكم على تفاسيل واذا عفا الولي على رقبة العبد فما فيه العفو ملكه بعفو رضي السيد وعنه لا يملكه على قدر ما يرجع به الجنايات الثلاث واذا جرح حرا فعفا عنه ثم مات من الجرح ولا مال له وقيمة العبد نصف الدية فاختار السيد فداءه وقلنا يفديه بقيمته صح العفو في ثلثه وان قلنا يفديه بالدية صح العفو في نصفها وللورثة نصفها لان العفو صح في شيء من قيمته وله بزيادة الفداء شيء مثله فيبقى للورثة الف وديان الا عشر بعدل شيئين فاجبر وقابل يخرج الشيء ربع الدية فللورثة شيآن بعدك النصف واذا جنى العبد على جماعة في اوقات اشتركوا فيه بالحصص من عكس فان عفا مستحق منهم تعلق حق

الباقين بجميع العبد وقيل بحصتهم منه

باب ما تحمله العاقلة وما لا تحمله

عاقلة الجاني عصبته كلهم من النسب والولاء قريبهم وبعيدهم حاضرهم وغائبهم وعنه لم عصبة الا آباءه اذا كان امرأة وهو الاصح وعنه هم العصبة الاعمودي كابنه وأبيه وابنائه وعنه هم العمومة ومن بعدهم دون العمودين والاصول ولا تعقل ملي رقيق ولا صبي ولا مجنون بحال ولا على فقير وعنه يلزم الفقير المعتمل ولا على امرأة ولا خنثى وعنه يلزمهما بالولاء ولا تعقل بين مسلم وكافر ولا بين ذمي وحربي وعنه تعقل احداهما الاخرى تعقل بعضهم بعضا وفي تعاقل اهل الذمة روايتان فان قلنا به وهو الاصح فبينهم مع اختلاف ملليهم وجهان ومن عدمت عاقلته او عجزت عن حمل الجميع حمل الدية او بقيتها بيت المال وعنه انه لا يحمل العقل بحال فان تعذر اخذه لم تسقط ويحتمل ان يلزم الجاني في ماله وقال القاضي الروايتان في المسلم فاما الذمي الذي لا عاقلة له فجنايته في ماله دون بيت المال وجناية المرتد في ماله ولذلك من رجع منهم واسلم دون جنايتي رجوعه واصابته ولو استكره على الخروج مع الجايح حتى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والذهوق جملت عنه عاقلته في ماله كالبي قبلها ولو جرح ابن
معتقه لم يسر أو ذمي لم يمت حتى لبر ولا لو قتل كم اختلف دينه
فيها وخطأ الإمام والحاكم في الحكم في بيت المال وعنه على
عاقلتهما حفظا بهما في غير الحكم ولا تحمل عاقلة الجاني عمدا ولا
عبدا ولا اعترافا لم يصدقهم ولا ما دون ثلث الدية الثامة
كأرش الموضحة ودية المجوسي وعفو الجنين الميت دون أمه ولو تما
بجايتين واحدة فالقسط مع دية الأم على العاقلة سواء سبقته بالزهوق
أو تساويا به وتحمل العاقلة شبه العمد مؤجلا في ثلث سنين
كالخطأ شرع عليه وأخذ الجنين وعنه أنها في مال الجاني
مؤجلا كذلك وأخذ أبو بكر ومال أبو بكر من قتل في ماله حالا
وعمد الصبي والمجنون في حمل العاقلة له كالخطأ وعنه عمد الصبي الميز
في ماله وخطأ البالغ فيما تحمله كل واحد من العاقلة على حسبه لعام فيه
فيحمل كل واحد ما يشتهل ولا يشق نص عليه وقال أبو بكر يحمل
الموسر نصف دينار والمتوسط ربع دينار وفي تكن كل حول
وجهان وابتداؤها بالأقرب فالأقرب حتى تكمل الدية أو تعدم
العاقلة وإن تناصروا وكثروا وزع ما يلزمهم بينهم وما أوجب
ثلث الدية كالجناية ودية الذمي في ثلاث سنين فإن لم تعلم العاقلة

في ذا بن الحول وإن جاوز ثلثها فلم يحاول ثلثها كدية اليد ودية
المرأة وجدها أو سع غرة جنينها وجب في ذا بن أول الحول فإذا
الثلث والباقي في ذا بن الثاني وإن جاوز الدية كضرب بطن
فذهب السمع والبصر أو قتلت الأم وجنينها بعد ما استهل
لم يزد في كل حول على قدر الثلث وقال القاضي لعاقلة تسقط
دية الذمي والمرأة وغرة الجنين في ثلاث سنين لكونها دية نفس
ولو ذهب سمعه وبصره بجنايتين أو قتل جماعة لزم عاقلته
في كل حول من كل دية ثلثها وإن لزم مجموع الدية أو أزيد وابتدأ
الحول في النفس من حين الزهوق وفيما دونها من حين الاندمال
وقال القاضي ابتداؤه في القتل المحض والخرج الذي
يشق عن محله من حين الجناية ومن مات من العاقلة قبل تمام
الحول أو افتقر لم يلزمه شيء وإن كان بعد الحول لم يسقط
عليه

باب القسامة

المكررة في دعوى قتل المعصوم وإن كان عبدا أو امرأة
أو كافرا وسواء كان القتل عمدا أو خطأ نص عليه في رواية
حنبل وابن منصور وقيل كل قسامة في الخطأ وشبه العمد
الاطراف بحال ومن شرط القسامة اللوث وهو العداوة الظاهرة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مثل ما كان بين الأنصار وأهل خيبر وكالقبائل التي تغلب
بعضها بعضا بالكثرة وعنه ما يدل على أن اللوث كل ما يغلب
على الظن صحة الدعوى فتقبل جماعة عن قبيلة وبعبد قيل عند
من يكتفي بشاهد ويمين وشاهد عدل واحد وجماعة نساء
أو صبيان ومجوس ممن لا يثبت القتل بهم وليس قول المجروح
حتى يعين قتلانا على الروايتين ويقدح في اللوث اختلاف الورثة
في عين القاتل أو أصل القتل بخلاف ما لو شهد فيه فساق أنه قتل
على تفاوتين ولا قسامة على غير معين بحال ولا قسامة على الكبير
من ولد في عمد ولا خطأ وعنه تشرع على إحدى الروايتين
القسامة ويجب بها الدية وإذا تمت قسامة العمد أوجبت القود
إذا تمت شروطه ويبدأ في القسامة بأيمان الرجال من ورثته
الذكور ولا مدخل فيها لامرأة وصبي ومجنون ويحلفون خمسين
يمينا تقسم بينهم على قدر مواريثهم فإن وقع كسر كمل مثل نجح
وإن يحلف الزوج ثلاث عشرة يمينا والابن ثمانيا وثلاثين
ولو كان معها بنت حلف الزوج سبع عشرة والابن أربعا وثلاثين
وإذا كان الوارث رجلا واحدا أو معه نساء حلف خمسين وإن
جاوز الورثة خمسين رجلا حلف خمسون منهم كل واحد يمينا

فإن نكل الورثة أو كانوا نساء حلف المدعى عليه خمسين يمينا
ويبرأ ولو ادعوا على جماعة وقلنا يصح فعل حلف كل واحد منهم
اليمين أو قسطه مستعانا على جمعين فإن لم يرض الأولياء يمين
حلفهم أو نكل عنها حلف المدعى عليهم وقضي الأيمان الباقية من بيت المال
وعنه إذا نكل لزمه الدية وعنه يحبس حتى يحلف أو يقر فإن كان
الورثة اثنين أحدهما غائب أو صبي أو مجنون أو نكل عن اليمين
حلف الآخر واستحق نصف الدية وهل يحلف خمسين يمينا
أو نصفها على وجهين ثم متى زال المانع عن صاحبه حلف خمسا
وعشرين يمينا واستحق بقية الدية وهل يلزم القاتل يمين لأجلها إلا
بعد أيمان الآخر وموافقته ومن ادعى على القتل عمدا أو خطأ
من غير لوث حلف يمينا واحدة وبناي وعنه لا يمين في العمد

باب كفارة القتل

ومن قتل نفسا بما يشترط أو تسبب بما يوجب أو ضرب بطن جارية
فألقت جنينا ميتا فعليه الكفارة سواء كان القاتل أو المقتول
كافرا أو رقيقا أو كان القاتل صبيا أو مجنونا أو المقتول غير
معصوم بقود ولا دية كمن قتل عبده أو نفسه أو غير ما دية أو لم
يكونا كذلك وعنه لا كفارة في العمد المحض بل تستحب فيها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شبه العمد ويجب التكفير بالمال في مال القاتل لا في خطأ الإمام الذي جعله بيت المال فلا تجب فيه كفارته على الصحيح وإذا قتل واحد جماعة لزمه كفارات وإن قتل الجماعة واحدا كمل بلزمهم كفارات أو كفارة على الصحيح

كتاب الحدود وباب حد الزاني

أفاد بجمع الحد المكلف بالغ بلا نكاح صحيح جميع جملة مكلفة فقط بخلاف أحصنا أن أحصنه الرجم حتى مات وعصمة جلد مائة أو لأم ولد أو رجعي والبلد وأبيه بعضه سواء ومتى اختل شيء مما ذكرنا فلا إحصان لواحد منهما الأحد بتحصين البالغ بوطء المراهقة وبتحصين البالغة بوطء المراهق فعليها على الصحيح وإذا زنا الحر غير المحصن جلد مائة وغرب عاما الرجل لا مسافة القصر والمرأة لا عاد وهما معه لقرب مع محرم لها مسافة القصر ومع تعذر لذهابها وإذا زنا الرقيق المحصن أو غيره جلد ولا تغريب ومن نصفه حر جلد خمسا وستين جلدة وفي تغريبه نصف عام وجلد اللوطي حد الزنا وعنه فيه وفي من تزوج بذات محرم يرجم كرها كان أو طوعا ومن أتى بهيمة عزر ولم تقتل البهيمة وعنه تقتل مع قتلها ولحمها كالزاني يجلد جلد اللوطي مع قتلها ولا يحل لمسلم أكل لحمها الذكر عنها قبل أن

كانت بهيمة كل وجعت مع الكراهة ومن زنا في الحرم قتل بالحرم ومن زنا في الأشهر الحرم بغير مكة وعلى الأهل كمال قيمتها والذي يرى الجلدة في قبل الغلام جزما بحصانه فإن غيب بعض الحشفة أو قدرها من مقطوعها أو الفرج أو جامع الصبي المثل بذكره أو جومع في قبله أو أتى المرأة في دبرها لم يجب الحد وإن وجدت شبهة ملك أو نكاح وطئ امرأته في حيضها أو نفاسها أو في ظهرها أو أمة الصبية أو المرتهنة أو أمة فيها شرك له أو لولده أو المكاتب أو أمة بيت المال وهو غير مسلم أو أمرأة على فراشه طلقها زوجها رجعيا أو بائنا أقل من ثلاث أو أعتقد إباحة أو لم يعلم تحريم الزنا بالعرب عهده بالإسلام أو لنشوئه بادية بعيدة أو لكون الأمة لوالده وسئل عنه فلم يحد فعليه وإن وطئ امرأته وهي مزوجة أو معتدة لغيره أو مطلقة ثلاثا فعليه الحد أو بعقد فاسد على ظاهر وإن وطئ أمة ولده أو ولد ولده عالما بالتحريم فعليه الحد وإن وطئ في نكاح أو ملك مختلف فيه سقط الحد عنه كوطئ الناكح بلا ولي أو الشاهد بشهادة أحدهما أو بخمر فبان كافرا أو أحدهما عبدا والثانية بحد وهو اختيار ابن حامد ولو كان وطئه بعقد مختلف فيه بأن تزوج بلا ولي أو شاهد ثم بان كذلك وثابته إن كان قبل الإصابة سقط وبعدها كمل عند

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لا يجد الإقبال الإبانة بمن يعتقد عدم النفوذ بها ولو ولي
بشراء فاسد بعد التبعض فيه البعد تبين وقبل التبين
يجد وقبل لا يجد بحال ويجد في نكاح الخامسة وللعدة
وكل نكاح مجمع على بطلانه مع العلم وإكراهنا بأمرائه قبل تزوجها
للزنا أو عنين أو بامية لم تزوجها قبلها فوجد أو ابن بجناية
أو بصغيرة بوطئها أو مجبوب أو بامرأة ثم تزوجها أو ملكها
لزمه الحد وإذا استكمل المكلف من نفسها جنيا أو مجنونا
أو ميتا له عشر سنين أو نحو مما تزوج به عالما بحاله دون ذلك
لم يسقط الحد ومن زنا بمسنه فعل يجد أو تعزر على زوجين
ومن ولي أمة زوجت وقد أجلت له عشرة بماية جلدة ولم تزوج
ولم تزوج وعلم الولي بالزنا علمت منه على زنا بين وعنه يلزمه
الحد التام كالولي بحاله وإكراهنا إذهبت المزاء على الزنا قصرا أو بضرب
أو بالمنع من طعام أو شراب أو بحبس لم يجد ولذلك المفعول
به إن أمكنه وإن لم يجد نفس عليه وعنه ما يدل
على أنه لا يجد وباح لمن يخشى العنت أن يستمني بيده فإن لم
يخشه حرم وعنه يلزمه ولا يثبت الزنا إلا بإحدى ثلاث
أحدها أن يقر بزنا أربع مرات في مجلس أو مجالس ويصرح بذكر

بحاكم

حشفة الولي ولو شهد أربعة على إقراره فصدقهم ثلاثة
يجد عليهم وعلى الرابع الثالث أن يشهد عليه ثلاثة ويجد
أربعة برنا واحد بصفة من تقبل شهادتهم فيه سواء
جملة واحدة أو متفرقين وإن شهد الأربعة في مجلسين أو
أكثر أو كانوا فسقة أو عميانا أو بعضهم أو بان فيهم صبي
أو امرأة أو عبد ولم تقبل جملة وعنه لا يجد ومن لا تقبل
وعنه يجد العميان ومن فيهم أعمى كفى غيرهم ولو كان أحد الأربعة
الزوج لا عن ويجد الثلاثة على الأول وعلى الآخر الثلاثة
ويجد بحال ولو كان الأربعة مستورين بحال أو عدولا
لكن مات أحدهم قبل أن يصف الزنا أو كانت شهادتهم على
بكر فشهد ثنتان بعدتها لم يجد المشهود ولا المشهود عليه
وإذا شهد أربعة بزنا واحد لكن على اثنين كان الزنا في بيت كذا
أو بلد كذا أو يوم كذا وقال اثنان على بيت أو بلد أو يوم آخر
لم تقبل شهادتهم ثم على مر قذفه يجد إلا على رواية
تقبل شهادتهم فيجد من شهد عليه وإن شهد اثنان أن
الزنا كان بدراهم معينة من نقد صفة وأثنان أنه
كان في الدار الأخرى منه أو قال اثنان كان الزنا قبل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقال اثنان في قسم آخر كملت شهادتهم على الزوايين وقبل
لا تكمل على الأول فعلى هذا هل يحدون للقذف على وجهين
ولو اتفق الكل بينة على تعدد الزنا أو الزمان لم تكمل شهادتهم
فيحدوا للقذف زوايد واحدة وكذا لو قال أشهد أن زنا بها مطاوعة
وأشهد أن زنا بها مكرهة لم تقبل شهادتهم قاله أبو بكر وقالها
ويحد شاهدا المطاوعة لقذف المرأة وهل يحد الأربعة
لقذف الرجل على وجهين وقال أبو الخطاب تقبل شهادتهم
على الرجل ليحد قذفهم ويدرأ للمرأة وإذا شهد أربعة بالزنا
رجع أحدهم قبل الحد لم يحد الآخرون إلا الراجع
ويحتمل أن لا يجد سواء أن رجع بعد الحكم وقبل الحد ولو
رجع الكل فهل يحدون على روايتين بعد الواجب ولو رجع
أحدهم بعد إقامة الحد فلا حد إلا على الراجع إذا كان الحد
جلدا أو رجما وقلنا يورث حد القذف وإذا شهد أربعة
على رجل أنه زنا بامرأة فشهد أربعة على الشهود أنهم
حدوا أيضا بهذا لم يحد المشهود عليه وبه حد الشهود الأولون
حد الزنا وبه يبان وعلى كلتيهما في حدهم للقذف بقايا بين
أيضا وإذا حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد لم يحد لذلك وعنه

وعنه يحد به إذا لم يدع شبهة ولكن ينا مستراح له ولد فأنكره
أن يكون وطئ وطئا لم يلحق فإن شهد عليه بذلك أنه قال
جامعتها أو وطئتها رجم وإن قال أدخلت بها لم يحد

باب القطع في السرقة

يجب القطع على من سرق نصابا محترزا لا شبهة له فيه وبلغ ما
أخرجه من حرز مثله وسواء في ذلك الثمن وغيره وما
يسرع إليه الفساد كالفاكهة ونحوها وعين وما أصله الإباحة
وعين الماء والتراب والملح والكلأ والحطب والشوك الطاهر
في القطع بسرقتها مع الملك وجهان ولا قطع على منتهب
ولا مختلس ولا غاصب ولا خائن في وديعة أو عارية أو غيرها
للأحاديث الثابتة فيه في قطع ثمار بأن اشتهاها يقطع ويقطع
المزار وهو الذي يبيعه الأعراب ويأخذ ثمنه وعنه
لا يقطع ويقطع سارق العبد الصغير للحر والنائم ولا يقطع
سارق الحر إلا أن يكون صغيرا أو مجنونا فيه روايتان
فإن قلنا لا يقطع فكان عليه جماعة في القطع بسرقته وجهان وكذا
يقطع بسرقة الدابة ولا يحرم كاتم ونحوه فإن سرق أترجة فيها
ثمر أو مارسة ولم يقطع بالماء أو سمكا أو صنما من ذهب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فقال القاضي لا يقطع وقال ابو الخطاب يقطع كمن سرق اناء ذهب
او فضة او دراهم عرفيا كتماثيل وانصاب السرقة ثلثة دراهم
او ربع دينار او عرض قيمته كاحدهما وعنه كالدراهم خاصة وعنه
انه ثلثة دراهم او قيمتها من ذهب او عرض وقال يعتبر الصلب بالغنم
من النقدين اذا جعلنا في اصلين على وجهين ذكرهما ابو بكر وقال
يكفي وزن السرقة منهما او تعتبر قيمته بالمضروب على وجهين
واذا نقصت قيمة السرقة او ملكها السارق لم تسقط القطع
وتعتبر قيمتها وقت اخراجها من الحرز فلو دخل فيه فاخذ
او شق فيه ثوبا فنقصت قيمته عن نصاب ثم اخرجه او اتلف
فيه المال لم يقطع وان بلغ فيه جوهرا او ذهبة ثم خرج قطع وقيل
لا يقطع وقبل ان خرجت منه قطع والا فلا ومن سرق من
حرز نصابا بجماعة قطع واذا اشترك جماعة في سرقة نصاب
قطعوا سواء اخرجوه جملة او اخرج كل واحد منهم جزءا فان كان
بعضهم اباه بنيه او عبدا قطع الاجنبي وان ملك اثنان حرزا
وهلكه ثم اخرج احدهما المال وحده او دخل احدهما فقرب
من باب الحرز ثم دخل الآخر بيده فاخرجه قطعا وان رمى
الداخل اخارج المجرز واخذه الخارج اولم يأخذه او اعان فيه

قطع الداخل خاصة وان نقب احدهما ثم دخل الآخر فاخرجه
قطعا ان تواطيا على السرقة والا فلا قطع بحال ومن دخل الحرز
فنزل المال على صحن او ماء جار فاخرجاه او امر صبيا او مجنونا
باخراجه فعلا فعليهما القطع واذا اخرج بعض نصاب ثم دخل
ثم عاد من غير تراخ قطع وان طال بينهما فوجهان واذا اخرج السرقة
الى خارج الحرز كدار منفلق بابها من جهة منهما منفلق فهل تقطع على
وجهين وحرز المال ما العادة حفظه فيه وتختلف باختلاف الاموال
والبلدان وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه فحرز الاثمان
والجواهر ما قدمناه من الدور والدكاكين والعمران وفي الابواب
والاغلاق الوثيقة وحرز البقل وقدور البقلا ونحوها وفي الشراع
اذا كان بالشوق حارس وحرز الحطب والحشيش الحظائر
وقال ابو بكر ما كان من الملك حرزا للمال فهو حرز للمال في كل
المواضع من المرعى بالراعي وفي الطرق والبيوت وحرز حمولة الابل بشدها
وقائدها وسائقها اذا كان يراها وهل حرز الثياب في الحمام
والاصطبل السوق بالحافظ امر لا على وجهين وحرز
الكفن في القبر بالميت فلو نبش قبرا واخذ كفنا قطع وحرز

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الباب تركيبه مع متبوعه ولو سرق زجاج الكعبة
أو باب مسجد أو تابوته قطع ولا يقطع ستارة الكعبة وقال
القاضي يقطع بالمصلحة عليها وإن سرق على دوابه في مسجد فسرقه
سابق قطع وإن زال بعده عنه لم يقطع ويقطع الأخ وكل قريب
بسبب قوي مال قريبه إلا الوالدين وإن علوا والولد وإن سفل
ويقطع أصيل ومن مال الأجير المشترك بقاياه وإذا سرق
عبد من سيده أو سيده من مكاتبه أو حر مسلم من بيت
المال أو من غنيمة لم يخمس أو فيء من غلة وقف على الفقراء
أو خص من مال فيه شركة له أو لأحد ممن لا يقطع بالسرقة
منه كالغنيمة المقسمة وغيرها لم يقطع وإن سرق ذمي أو عبد
مسلم من بيت المال قطع نص عليه ومسلم سرقه عبد الوالد
أو الوالدة ونحوهما ومن سرق قناديل المسجد أو حصره قطع
وقيل لا يقطع إن كان مسلما ويقطع سارق كتب العلم
وفي سرقة للعجب وجهان ويقطع الذمي والمستأمن بسرقة
مال المسلم ويقطع المسلم بسرقة مالهما ومن أذن على السرقة
فسرق لم يقطع وعنه يقطع حكاها القاضي ومن سرق

عينا ما ادعى أنها ملكه قطع كما لو ادعى الإذن في دخول المنزل
وعنه لا يقطع وعنه يقطع إن كان معروفا بالسرقة وإلا فلا
ومن سرق أو غصب له مال مشترك من حرز فيه مال لرب
السارق أو الغاصب مع مال لم يقطع وقيل يقطع إذا كان منميزا
من ماله وإن سرق ما له من حرز آخر أو سرق مال من له عليه دين
قطع إلا إذا عجز عن أخذ حقه فمن له بعذر في قطعه وجهان
وإذا سرق المال المغصوب أو المشروق أو الجحي لم يقطع وقيل
يقطع ومن اعتدى أو أغار فسرق منها مال المشتعين
أو الشاجر قطع ومن قطع بسرقة عين ثم عاد فسرقها قطع
ولا يقطع السارق إلا بشهادة عدلين أو إقرار مرتين وبمطالبة
رب السرقة أو وكيله بها وقال أبو بكر لا يشترط للطالبة
وإذا وجب القطع قطعت يد اليمنى من مفصل الكف وحسمت
بأن تغمس في زيت مغلي وقيل الزيت من قنديل أو من مال
السارق على وجهين فإن عاد قطعت بعقب اليسرى من
مفصل القدم وحسمت فإن عاد حبس ولم يقطع وعنه يقطع يد اليسرى
في الثانية ورجل اليمنى في الرابعة على الأولى مع من يعطل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

منفعة للجنس وهل يمنع من ذهاب عضو من شق على وجهين
وعلى الثانية لا اثر لذلك فمن سرق وهو اقطع اليد اليمنى
فقط او اقطع الرجل اليسرى فقط قطعنا المرجوة منهما وان
كان اقطع اليد اليسرى مع الرجل اليمنى قطع على الثانية دون
الاولى وان كان اقطع اليد اليسرى فقط قطعت يمينه على
الثانية ولم تقطع على الاولى لان في قطع رجله اليسرى وجهان
واذا كان اقطع اليدين فقط قطعت رجله اليسرى على الثانية
وهي على الاولى وجهان ولو كان اقطع الاصابع او منافعها فقط
قطعت يمنى يديه على الاصح وقيل لا تقطع على الاولى من
سرق وهو سليم فلذهبت يمنى يديه سقط القطع وان ذهبت
يسرى رجليه فقط لم يسقط وان ذهبت يسرى يديه فقط
او مع رجليه او احداهما قطع على الثانية دون الاولى وان ذهب
الرجلان او احداهما فقط لم يسقط القطع على الثانية وهي
على الاولى وجهان وان وجب قطع يمينه فقطع الثالث يساره
بغير اذنه لزمه القود ان تعمد قطعها والا فدية وفي قطع
يمين السارق في الروايتين والشلاء كالمعدومة في ما

ذكرنا الاخيث يقطع بشلل السلامة فيه روايتان احداهما
لا يجزي بحال بل هي كالمعدومة والثانية اذا امن التلف من قطعها
جملة كالسليمة في قطعها من الواجب والا فهي كالمعدومة
وكذلك حكم ما ذهب معظم نفعها كقطع الابهام او اصبعين
فصاعدا وتجتمع القطع والضمان برد العين الى مالكها وقيمتها
مع التلف ومن سرق من غير حرز اضعفت عليه القيمة
نص عليه وقيل عكس ذلك بالقل والكثرة

باب حد قاطع الطريق

الذين يحاربون الله ورسوله في الصحراء لا في البنيان
فيغصبونهم المال مجاهرة وقال ابو بكر حكمهم في المصر والصحراء
واحد واذا قدر عليهم ولم يصيبوا نفسا ولا مالا يبلغ نصاب السرقة
نفوا بان يشردوا فلا يتركوا يأوون الى بلد وعنه نفيهم حبسهم
وعنه نفيهم تعزيرهم عاير دعهم من حبس او تشريد او غيره وان اخذوا
المال ولم يقتلوا قطع من كل واحد منهم يده اليمنى ورجله اليسرى
في مقام واحد وحسمتا ثم خلي وان قتلوا محاربا ولم يأخذوا المال قتلوا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

جنا ولم يصلبوا ويقتل عبد الله عنه يصلبون وإن قتلوا غير محاب كالوالد والعبد والذمي فكذلك وعنه انهم يقتلون مع ذلك ويصلبون بقدر ما يشتهرون وقال ابو بكر بعد ما يقع عليه الاسم والزد والمباشر في ذلك سواء ذكرنا وان جنوا ما يوجب قودا في الطرف فمتى يجب استيفاء بدأ بالجاني ولا يسقط بجنح القتل على الجاني ويحمل عنه على ان يسقط اذا قتلنا بجنايته ومن قطع للعراب ثم جاء ثانيا فعل تقطع بقية ان بقيت على يمين بناء على السارق ومن عدم يده اليسرى او لو بطشها بشلل او نقص قطعت بصلة اليسرى دون يده اليمنى ورجل يقطعان ويحرج ان لا يقطعها وان عدم يده اليمنى فقط قطعت رجله اليسرى لا غير ومن تاب منهم قبل ان يقدر عليه سقط عنه ما كان لله من نفي وقطع وصلب ويحتمل قتل واستدمال الآدميين من تعزير وطلب ومال الا ان يعفا عنها واذا تاب من زنا او شرب او سرق قبل ثبوت حقه عند الامام سقط عنه بمجرد توبته وعنه لا يسقط كما بعد توبته ولو كان جنيا

او مستأمنا لا يستقر بإسلامه نص عليه واذا مات المحارب قبل ان تستقل للجناية قتل قبله الدية وفي صلبه وجهان وكذلك ان قتلنا بعتوه لزمته قبل الجناية اذا عدم لسبقه ولو لزمته بعد الجناية تعينت الدية لوليه وقدم حق المحاربة لسبقها

باب حكم الصيال وجناية البهيمة

من صال على نفسه او حرمته او ماله آدمي او بعضه فله الدفع عن ذلك بأسهل ما يغلب على ظنه دفعه به فان لم يندفع الا بالقتل فله ذلك ولا ضمان عليه وان قتل فهو شهيد ويلزمه الدفع مع القدرة عن حريمه دون ماله وفي نفسه وقد ابان ومن دخل منزل رجل فلطمه فذهب فدرا وان نظر في بيته من خصاص الباب فحذف عينه ففقأها فلا شيء عليه ومن صال انسان او ذو رحم محرم عليه او على غيره دفعه بالسهل او تجارح الاسهل وادعى كل واحد انه جرح دفعا عن نفسه ولا بينة وجب العود اذا بقول المكرم ومن ساق البهيمة مقدمها الا ليلا او نام عن محفظها او ترك فيه وقادها او ارسلها

قال ابو الطيب الطبري رحمه الله تعالى
قرأت على شيخنا ابي القاسم الصيمري رحمه الله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عمدا بشرب ما تشتد عادة وفيها فان سكر اولا فلا وقيدا و
تابين فيض ما جست يداها وفيها وعلى رجلها دون نفسها
ابعا او يضمن نفعها لكنها بالقيام وبجر ولوانه للصلبية وعنه نصر
بنايه الليل بطل حاله ومتى امتنى في منزله كلما عسر فجني على
من دخله ضمن ان دخله باذنه والا فلا باب حد المسكر
كل شراب اسكر كثيره فكثيره حرام وهو خمر مراي شيء كان
ولا يباح شربه لتداو ولا عطش ولا غيره الا لدفع لقمة غص بها
ولم يجد غيره واذا شربه المسلم مختارا عالما ان كثيره يسكر
فسكر اجد ثمانون جلدة مع الحرية وعنه ان حد الرقيق
على النصف من ذلك وان شربه مكرها فلا حد على رواية بن
ولا حد الذي يسكر برشه وان سكر وعنه يجد وعندي ان سكر
حد الاقلا ومن جد بشرب الخمر جدا اذا اعترف بها او استوفى
اذا كل لحما مما خلط بها نص عليه ولا يقام الحد مع السكر حتى يزول
ولا يجد الا باسمان عدلين او اقرار مرتين وعنه يكفي مرة
وعنه يجد بوجود الرائحة اذا لم يدع شبهة والعصير اذا اشتد

عليه ثلثة ايام بلياليهن حرم الا ان يغلي قبل ذلك فيحرم نص
عليه وقيل لا يحرم بحال الا ان يغلي واذا طبخ قبل التحريم فذهب
ثلثاه وبقي ثلثه فهو حلال نص عليه وذكر ابو بكر فيه اجماع
المسلمين وكل الخليطان وهو ان ينبذ شيئين كتمر وزبيب
او بسر وتمر او زبيب وحده ولا باس بالفقاع ولا باس بتمر
او زبيب في الماء لحلاوته ما لم يشتد او يسكر ولا يحل الثلاث ولا
يكره الانتباذ في الدباء والحنتم والمزفت والنقير وعنه يكره
باب التعزير
وهو واجب في
كل معصية لا حد فيها ولا كفارة كاستمناء لا حد
فيه وشرقة لا قطع فيها وجنابة لا حد فيها وتدب بغير
الزنا ولمس وفي المعصية التي فيها كفارة كالظهار نحو قبل
بشهوة العمد ونحوها وجماع ولا يبلغ بتعزير الحر ادنى حد
عليه وكذلك العبد الا فيما شبه الوطء كوطء الامة المزوجة
او المشتركة او المحرمة بصيام وولي الاصبية دون الضرب
ويجوز ان يبلغ به ادنى حد ما يرى جلده بلا انثى وحد
العبد خمسون الا في الزنا ويجوز النقص منه على حسب ما يراه
السلطان وعنه لا يزاد في كل تعزير على عشرة جلدات الا في ايمي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بردة وأدا وعلى الأب جارية ابنه عمدا إن لم يحل منه وإن
جلست فرحان باب إقامة الحد
لا يجوز إقامة الحد إلا للإمام أو نائبه الأسيد الرقيق فإن
له أن يجلد ابنه والسرب والقذف وقيل له قتله للردة
وتطعه للسرقة على رواية وعنه ليس للسيد إقامة حد
بحال على الأولى وهو المذهب ليس له ذلك على العبد بعضه
ولا على أمته المزوجة وقيل له ذلك مع كونه قاضيا أو أمراه أو مكاتبا
أو مع كون الرقيق مكاتبا على وجهين وعلى السيد إقامة
الحد بعلم بإذن الإمام نص عليه ومنع منه القاضي بشرطه
فيهما ولا يقام حد في المسجد وتضرب المرأة جالسة
كالخنثى ولا جلد ولا عمد ولا بسوط ولا يجرد بل يكون عليه
قميص وقميصان وعنه يجوز بجلد ولا يلوي بصره بحث
يشق الجلد وتتقى الضرب على يديه وهو قائم ويتقى الرأس
والعجز والفرج والمقاتل وعنه يضرب جالسا على هذه بضرب
الطبيب وما فارق به والمرأة كالرجل في ذلك لكن تضرب جالسة
ولا يجرد إلا واحدة وتشد عليها ثيابها وتمسك يداها
فلا تنكشف وأشد الجلد الحد للزنا ثم للقذف ثم للشرب ثم

للتعزير ويجوز الضرب في حد الشرب بالجريد والنعال
ولا يؤخر الجلد لمرض ولا صغر يمنع عليه بل يقام إذا خشي من
السقوط بأطراف الثياب وعثكول النخل ويحتمل أن يؤخر
للمرض المرجو البرء فأما القطع فلا يجوز مع خشية التلف بحال
ومن مات في جلده فالحق قتله وإن زاد الضارب سوطا أو أكثر
ضمنه بديته كالوضع به بسوط لا يقتله وقيل يضمنه بنصفها
ولا يضمن المرجوم في الزنا وإن كان امرأة وقيل يضمنه المرأة
إلى الصدر إذا رجمت بالبينة ويستحب أن يبدأ بالرجم شهود
الزنا أو الإمام إن ثبت بالإقرار ومن رجع عن إقراره بزنا أو رجم
أو ضرب قبل إقامة الحد سقط وإن رجع في أثنائه سقطت
بقيته وإن هرب منه ترك فإن تم عليها ضمن الراجم دون
الهارب وإذا اجتمعت حدود لله تعالى تداخل منها الجنس الواحد
دون الأجناس إلا أن تكون فيها القتل فيستوفى وتخلى
ويدخل فيه شاربها وإن كانت لآدميين لم تتداخل بحال
ويبدأ منها بالأخف فالأخف وكذلك ما لا يتداخل من حقوق
الله تعالى من حر رأسه وشرفته الجلد جلد واحد ثم قطعت
يمينه وإن قتل في الحرابة مع ذلك قبل ولم يجلد ولم يقطع ولو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

زنا وشرب وقذف وقطع يدا قطع أولا ثم حد القذف ثم للشرب ثم للزنا ولا تستوفى حد حتى يبرأ ما قبله ومن اجتمع عليه قتلان بردة وقود أو قطعان بسرقة وقود وقطع ومثل هما وقيل للقود خاصة ومن قتل أو جرح أو إلى جرح الخارج لزمه ثم جاء آخر لم تستوف منه فيه لمن لا يسابع ولا يشارك حتى عالج فمات عليه وعنه تستوفى ما دون النفس في الحر وإن حتى في العبد الحر من بالواجب فيه ومن إلى في العضو جدا لم تستوف منه في الأرش العبد فإذا برأ جمع الباقي عليه في دار الإسلام

باب قتال أهل البغي

إذا خرج قوم لهم شوكة ومنعة على الإمام بتأويل سائغ فهم بغاة وعليه أن يراسلهم فيسألهم ما ينقمون منه فإن ذكروا مظلمة أزالها وإن ادعوا شبهة كشفها فإن فاؤوا وإلا قاتلهم وعلى عسكره أن يقف إن استطرقوه مدة ورجا انضمام لظهم والفئة التي يلجؤون إليها لم يتبعهم وقاتلهم ولا يقاتلهم بما يعم إتلافه كالنار والمنجنيق ولا يجهز على جريحهم ولا يقسم لهم مال ولا سبي لم يحرز وإذا أسر منهم

رجل أو صبي أو امرأة حبس حتى تنقضي الحرب ثم أرسل وقيل يعلى الصبي والمرأة بالإجارة وإذا انقضت الحرب فمن وجد منهم ماله بيد إنسان أخذه وما أتلفوه عليهم في الحرب من نفس أو مال فهو هدر ويضمن ما أتلفوه على أهل العدل بيد أو إتلاف ويضمن المتلف على الطائفتين في غير حال الحرب وما أتلفوه في حال امتناعهم من زكاة وخراج وجزية أعيد به ومن أدى منهم زكاته إلى أهل بغي بتأويل وإن أدى من عليه جزية أو خراج دفعه إليهم لم يقبل لا بينة وقيل يقبل في الخراج فمن المسلم منهم وهم في شهادتهم وامتناع حكامهم كأهل العدل وإن استعانوا بأهل حرب أو ذمة فأعانوهم لم ينتقض عهدهم إلا أن يدعو شبهة بأن ظنوا وجوب إجابتهم ونحن فلا ينتقض فيمن يغرم ما أتلفه من نفس ومال وإن استعانوا بأهل الحرب وأمنوهم لم يصح أمانهم ما يبيح قتلهم وإذا انهزم قوم رأى الخوارج ولم يتحيزوا بحرب تركوا فإن تحيزوا الإمام عسكرهم وإن عسكروا بسفح فوجهان وإن أموا جرحا أو جناية ألزمهم موجبها وإذا اقتتلت طائفتان لعصبية أو بغاة فهما ظالمتان وتضمن كل واحدة منهما ما أتلفت للأخرى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بَابُ الْمُرْتَدِّ

وَهُوَ الْكَافِرُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ أَوْ جَحَدَ رُبُوبِيَّتَهُ أَوْ وَحْدَانِيَّتَهُ أَوْ صِفَاتِهِ أَوْ بَعَّضَ كُتُبَهُ أَوْ رُسُلَهُ أَوْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ فَقَدْ كَفَرَ وَمَنْ جَحَدَ وُجُوبَ شَيْءٍ مِنَ الْخَمْسِ أَوْ تَحْلِيلَ الزِّنَا أَوِ الْخَمْرِ أَوِ الْعَجْنِ وَالْخُبْزِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا بِجَهْلٍ عُرِّفَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مِثْلُهُ لَا يَجْهَلُهُ كَفَرَ وَمَنْ تَرَكَ تَهَاوُنًا وَمِنَ الصَّلَاةِ أَوِ الزَّكَاةِ أَوِ الصَّوْمِ أَوِ الْحَجِّ بِأَنْ عَزَمَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ أَبَدًا أَوْ أَخَّرَ إِلَى عَامٍ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ مَوْتُهُ قَبْلَهُ اسْتُتِيبَ كَالْمُرْتَدِّ فَإِنْ أَصَرَّ قُتِلَ حَدًّا وَعَنْهُ كُفْرًا نَقَلَهَا أَبُو بَكْرٍ وَاخْتَارَهَا وَعَنْهُ عَنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ بِالصَّلَاةِ وَعَنْهُمَا وَبِالزَّكَاةِ إِذَا قَاتَلَ الْإِمَامُ عَلَيْهَا وَعَنْهُ لَا كُفْرَ وَلَا قَتْلَ بِتَرْكِ الصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَلَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ وَمَنْ أَنْكَرَ وُجُوبَهَا وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُخْتَارٌ عَالِمٌ أَوْ أَمْكَنَهُ عِلْمُ ذَلِكَ وَعَلَى الْأُولَى اسْتُتِيبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَضُيِّقَ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يُسْلِمْ قُتِلَ بِالسَّيْفِ وَهَلْ يُسْتَتَابُ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا عَلَى رِوَايَتَيْنِ وَأَمَّا الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ فَيَصِحُّ إِسْلَامُهُ وَرِدَّتُهُ إِذَا كَانَ لَهُ عَشْرُ سِنِينَ وَعَنْهُ سَبْعٌ وَعَنْهُ لَا يَصِحَّانِ مِنْ صَبِيٍّ حَتَّى يَبْلُغَ وَعَنْهُ يَصِحُّ إِسْلَامُهُ دُونَ رِدَّتِهِ وَيُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِ الْخَيْرِ عَلَى الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا وَإِذَا حُجِّرَ رِدَّةُ الصَّبِيِّ وَالسَّكْرَانِ لَمْ تُقْتَلْ حَتَّى يُسْتَتَابَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالصَّحْوِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَحَلَّ الْمُتَعَدِّي أَوَّلَ الْمَكَانِ السُّكْرَانِ مِنْ وَقْتِ رِدَّتِهِ وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَةُ الزِّنْدِيقِ وَهُوَ مَنْ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ وَيُسِرُّ الْكُفْرَ وَلَا مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ وَلَا السَّاحِرِ الْمُكَفِّرِ بِسِحْرِهِ وَكَمَنْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ بَلْ يُقْتَلُونَ بِكُلِّ حَالٍ وَعَنْهُ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُمْ كَغَيْرِهِمْ وَتَوْبَةُ الْمُرْتَدِّ وَكُلِّ كَافِرٍ إِسْلَامُهُ بِأَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً بِعَدَدِ فُرُوضٍ وَتَحْرِيمِ أَوْ تَحْلِيلِ أَوْ نَبِيٍّ وَكِتَابٍ أَوْ إِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى غَيْرِ الْعَرَبِ فَتَوْبَتُهُ مَعَ الشَّهَادَتَيْنِ إِقْرَارٌ بِالْجُحُودِ بِهِ وَلَا يَنْفِي قَوْلُهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ عَنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ وَعَنْهُ يَنْفِي وَعَنْهُ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُقِرُّ بِالتَّوْحِيدِ اغْنَى وَإِلَّا فَلَا وَمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالرِّدَّةِ فَشَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يَكْشِفْ عَنْ شَيْءٍ وَلَا يَنْفِي جَحْدَهُ لِلرِّدَّةِ وَالْمُرْتَدُّ فِي مِلْكِهِ وَتَصَرُّفِهِ كَالْمُسْلِمِ فَإِنْ تَابَ فَمَالُهُ وَدِيعَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ الَّذِي أَسْلَمَ إِلَيْهِ وَإِنْ قُتِلَ أَوْ مَاتَ أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ فَذَلِكَ مِنْ حِينِ رِدَّتِهِ مَا [illegible] أَبُو بَكْرٍ وَعَنْهُ بَيْنَ مَوْتِهِ [illegible] مِنْ حِينِ رِدَّتِهِ وَاخْتَارَ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الأولى بيعت بيعه وتنفذ فيه معاوضاته وتوقف
حبس عاقلته المجنى والمعلقة بالموت وان لم تبلغ الثلث ولو
كان قد باع شقصا مشفوعا اخذ بالشفعة وعلى الثانية يجعل
في بيت المال ولا يصح تصرفه فيه لكن ان اسلم رد اليه
ملكا جديدا وعلى الثالثة يحفظه الحاكم وتوقف تصرفاته
كلها فان اسلم امضيت والا بانت باسترادها وشفع منه على
من لزمه شفعة وقضى ديونه الا على الرواية الوسطى فانه
كالمفيق في الردة ولا يقضى دين تجدد منها اذا اتلف
المرتد شيئا او اتى حدا اخذ به وان اسلم نفض عليه وقال
ابو بكر ان قتله بدار الحرب او في جماعة مرتدة ممتنعة لم يرث
به وقيل اذا اسلم ورثه جميع ماله وقيل من قتل المرتد يعزر
اذن الامام عزر الان يلحق دار الحرب فلكل احد
قتله بلا استتابة واخذ ما معه من المال فاما ماتركه في دار
الاسلام فعصمته باقية فيه بالردة نفض عليه
قبل تقضى جملة فيها بالردة وهو عندي اصح وفي الردة
النفقات فلهما بدار الحرب لم تسترجع فلا احد من الورثة
ومن لم يسلم منهم كمن اسلم عقلت به امة في الردة يجوز

ان تستبرأ وتحيا ان بالحيرة بقايا ان وقيل لا تسترق
ابدا ولا تحل الزوجة ابدا ان الدم ولا احصان القذف
والتناحر بالادوية فالتنخين وشتى بيز لا يكفر
بذلك ولا يقتل بل يعزر ويشعر منه ان اتى ما يوجب
حدودا واما الذي يدعي لقرب المكنة فتشهر بيعه
الهواء او ان الكواكب غالبة او انه يجمع الكف بتعويذ فتطفئه
فتلقى ويقتل اذا لهمت منه ذلك وان لم يكن منه الامور
الدعوى فعلى وجهين ولا يقتل ساحر اهل الذمة نقض
عليه وعنه ما يدل على قتله واذا اسلم ابو الطفل الكافر من
احد ابويها او سبي الطفل منفردا عنهما حكم باسلامه
وان سبي مع احدهما او هما على دينهما او مالهما او احدهما
في دار الاسلام فحكم باسلامه على روايتين ورث
من حكمنا بسلامه حتى لو تصور موتهما معا لورثهما
ولو كان الميت في دار الحرب لم يحكم باسلامه بموته
وقيل يحكم به مسلما تستوي فيه الدار التي هو فيها وكونه بعد البلوغ
كالطفل فيما ذكرنا نفض عليه وقيل لا يحكم باسلامه حتى يسلم
بنفسه كالبالغ ولا يتبع الصغير جد ولا احد ابويه الا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كتاب الجهاد

وهو فرض كفاية ولا يجب الأعلى من يطيق ذكرا حرا مستطيعا بنفسه وهو الصحيح الواجد بملك أو بذل من الإمام زادا وراحلة لمن كان دونه بمحله إذا كان بعيدا وعنه يلزم العاجز في مال ولكل ما يفعل مرة في كل عام إلا أن تدعو حاجة كأن يجيء لضعف المسلمين وعنه للإمام تأخير أيضا مع القوة والاستظهار لمصلحة نحو انتظار المدد ونحوها وأفضل ما تطوع به الجهاد وهو في البحر أفضل من الحج والنفل والرباط في الثغور ولو ساعة وتمامه أربعون يوما وهو بالبحر آكد منه أفضل ولا يشتغل نفل البدن بالنساء إليها والحج إن خاف الجند بتركه مضرة على المسلمين لعجز عنه أو استطاعها ولا يعتبر لها محرم ولا عدد ويعين مع كل بر وفاجر كأخذ الضريبة للمسلمين ويقاتل كل قوم من يليهم من العدو ولا يقاتل من لم تبلغه الدعوة إلا بها ومن حضر الصف من أهل الفرض أجهاد أو استنفره الإمام أو حضر العدو بلده تعين عليه ولا يغزو من عليه دين إلا بإذن له والمديون مسلم

بدون إذنهما إلا أن يتعين فرضه فلا إذن لهما وكذلك كل متعين ولا إذن فيه لعبد ولا لأجير عمال ولا يجوز المرأة إلا بإذن الإمام إلا أن يهجم عدو تخشى طيه بالإذن فتقاتل ولا يحل للمسلمين أن يغزوا من يليهم إلا أن يخافوا من يليهم بمثل أو يخافون بالمقام ضررا أو خوفا فإن تعدت فإن جاوز العدو المثلين فلهم الفرار وهو أولى إن لم يروا الكافر ملأكم منهم وإن ظنوا الظفر بهم فالأولى وإن ظنوا الهلاك فيها فالأولى أن يقاتلوا وإن لا يغنموا أو لا يستأسروا وعن يليهم ذلك وإن أتى في سفينتهم ما يعلموا ما يرون فيه السلامة فإن شكوا فهل السلامة في مقامهم أو في ذهابهم في الماء أو يستوي الهلاك فيهما أو يتحقق ظن السلامة في خيرهما أو يتهما كما لو ظنوا السلامة فيهما ظنا متساويا وعنه يلزمهم المقام ويلزم الإمام عند تعيين الجيش تعاهد الخيل ليمنع المرجف والمخذل وما لا يطيق الصعب أن يدخل معه ويمنع النساء الأطاعنة في السن لسقي الماء ومعالجة الجرحى ولا يستعين بالمشركين إلا لضرورة وهو أن يجيء سيبتهم عليهم ويعلى العدو لو كانوا معه أو لم يحسن رأي في

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاسلام وشرفه بحيث يشرف في الشين ويعد لهم الزاد ويقوي
نفوسهم بما يحل اليهم الظفر ويخيف لهم المنازل ويتبع المكامن
ويأخذ بالعيون اخبار العدو ويمنع الجيش من التفاوت والتفرق
بالبحار ويشاور ذوي الرأي فيما يهم ولا يميل مع الهوى ويعامل
على غرهم ويعرف عليهم الفرقا ويعد لهم الآلية والرايات
باي لون شاء ويجعل لكل طائفة شعارا يتداعون به في الحرب
ويصفهم ويجعل في كل جبهة كفؤا ويلزم جيشه طاعته والنصح
له والصبر معه وان لا يعلف ابلهم ولا يحتطب ولا يباشر على
ولا يخرج من العسكر ولا يحدث حدثا الا باذنه واذا دعي
كان اول المبارزة اشجع من يشق بقوته وشجاعته
اجابته فان شرط الكافر ان لا يقاتلهم غير الخارج اليه
او كان هو الداعي على به ومتى انهزم اصدقاؤه اغاث بالجيش
جاز الدعاء والذمي لكل مسلم ولا يقتل من العدو صبي ولا
امرأة ولا راهب ولا شيخ فان ولا زمن ولا اعمى لا رأي لهم
الا ان يجاهدوا فان شركوا بهم جاز رميهم ويقصد
المقاتلة وان تترسوا باسارى المسلمين لم يجز الرمي الا ان
يخاف على جيش المسلمين فيجوز ويقصد بهم الكفار ويجوز

تبييت العدو ورميهم بالمنجنيق وقطع المياه عنهم ولا يحرق
حصونهم بل يحاصرهم ولا يقطع شجرة الا لحاجة اليه
ويحذر تخريب عامر وحرق زرعهم وقطعه الا ان
يضر بالمسلمين وعنه لا يجوز الا ان لا يقدر عليهم الا به او ان
يكفوا بتحريقنا فنفعل بهم ليكفوا ويترك نفوسهم ومن
لا نار ومن اسر اسيرا او امكنه ان يأتي به الامام لم يجز قتله
وان لم يمكنه لاشتغاله او مشغوله او غير ذلك قتله وعنه الوقف
في المريض ويخير الامام في الاسرى المقاتلة بين القتل والاسترقاق
والمن والفداء بمال او باسرى لكن يحرم استرقاق من لا يسبى
منه الجزية وايان وجد اشتراك من قتله وغلام مسلم
ورجحان ويلزمه ان يعتان الاصلح للاسلام فان تساوى الامران
تخير فيهم نص عليه وقيل يقرع بينهم وعنه يلزم القرعة وان
كان الاسير مملوكا فالخيرة بين قتله وبين استرقاقه وعنه
قتل اسيرا قبل تحرز الامام فيه لم يضمنه الا ان يكون مملوكه
واما النساء والصبيان فهم رقيق بنفس السبي وكذلك
من فيه نفع من الرجال كالاعمى والزمن والشيخ واذا جاز للمسلمين
تبييت عجلوم بكفرهم من ذكر وانثى بالغ وصغير كالمشيخ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أجنبية جاز أن يقتدي بهم إذا رأى منهم ما يجوز وسئل عنه محمد فقال لا يعجبني ذلك بالصغير ولا يجوز بيعهم من كافر ولا يجبرهم ولا يمنعهم من مناكحتهم بما يرى الآباء وعنه جواز ذلك وعنه جواز ذلك في البلد دون الصحارى وإذا جاء مر الإمام جعلنا لزمته مصابرته ما أمكن فإن سألوا عقد هدنة جاز إذا رأى ذلك شرط ولم وسند ذلك وإن تركوا على حكم بأيديهم جاز إذا كان ذلك خيرا عند مجتهدا في أمر الجهاد ولا يجلس الإمام الخط للاستسلام من قبل أو رق أو قتل وإن حكم بالمن فلا الإمام لزمه حكمه وقيل لا يلزم وقيل يلزم في المقاتلة دون النساء والذرية وليس للإمام قتل من حكم برقه ولا رق من حكم بقتله ولا المن على القتيل ولا قبول الفداء ممن حكم بقتله أو رقه وسبي حكم بذهاب أو مقام ثم أسلموا حكمه بحاله وإن حكم بقتلهم وسبي ذريتهم ونسائهم ثم أسلموا عصموا دماءهم دون الموالم وسبيهم وفي استرقاقهم قولان وللإمام المن كما سبق ومن أسلم منهم قبل الحكم أو بعده قبل القدرة عليه عصم نفسه وذريته وماله حيث كان ولا يعصم زوجته إذا لم تسلم وإن عصم عليها

باب قسمة الغنيمة وأحكامها

الغنيمة كل مال أخذ من الكفار قهرا بالقتال وتملك بالاستيلاء عليها ولو بلادا بالغلب ويجوز قسمتها وبيعها فيها لكن يأكل أفرادها العفو من المشتري فعل وفي هرب صاحبه أو ضمان البائع على قولين وبيدائع قسمتها ثلاثة أثمان أربعة أخماسه لمن شهد الوقعة أو معها إليه إذا كان بها أفادة العدو أعدا لا علك بسلم من مسلم ثم إن كانوا قد أحرزوه قهرا عند ملكوه لا ما كان جبنا أو ولقا وفي أم الولد ثمانيان وعنه لا يملكونه حتى يحرزوه بدار الحرب ولو أبق عبد أو شرد حيوان لمسلم أتى به مسلم وعنه لا يملكونه علاف أخذه قهرا ولا يملك المسلم ما أخذ من يد أهل البغي بغصب أو عقد فاسد وكل ما لا يملك لم يملكه فلا يقسم بحال ويوقف إذا جهل ربه وإن يئس منه أو عرف بعينه حتى جاء ربه ولو بعد القسمة أو أسلم أحد منهم أو أسلم لصغير ولهو معه وكل ما لا يملك من ملكوه عاد إلى المالك فإن غنمناه وعرف ربه قبل قسمته رد إليه إن شاء وإلا بقي عينه وإن لم يعرف ربه بعينه قسم وجاز التصرف فيه ومتى وجد ربه وقد قسم أو استغنى منهم فلا حق له فيه بحال كما لو وجد بيد المشتري وبعد أسلم أو أتانا بأمان وعنه لا أخذ في القسمة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بقيمته وبقي الشراء بثمنه وعنه لا يجوز لأن المشتري هو المغنم وله أخذ المشتري بالثمن وهو المشهور عنه فإن وجد وبعد بيد من اتهبه منهم فله أخذه مجانا في ظاهر مذهبه وعنه إنما يأخذه بالقيمة وعنه لا يجوز له فيه ذكره القاضي في المجرد ولو باعه مشتريه أو وهبه أو وهبه أو كان عبدا فاعتقه لم ينفذ فيها وحل له إذا في آخر مشتر أو متهب مبني على ما سبق وأما أم الولد مع ولدها المملوك فما يلزم السيد قبل القسمة أخذهما ويتملكن منه بعدها بالقيمة في أحد وجهين ونص أبو الخطاب في تعليقه أن الكفار لا يملكون مال المسلم قهرا وأنه باق على ملك ربه حتى يقسموها وهو العدل إذا أسلم ودل عليه كلام أحمد رضي الله عنه ولا يملك المسلم بالقهر وهو اختيار أكثر أصحابنا فله عليه ثمنه دينا سلم فيه السبي به الصنف الثاني منع السلب إلى مستحقه وهو كل من عزر بتنفيل في حال الحرب بقتل كافر ممتنع مقبل على القتال فإنه يستحق سلبه غير محسوس إلا أن يكون القاتل من أهل الزيغ أو المقتول صبيا أو امرأة فلا فلا يستحق سلب واحد منهم ولا يستحق السلب من قتل مدبرا أو أسيرا أو مثخنا بالجراح أو أعمى أو مقعدا أو مقطوع اليدين أو الرجلين أو أشل أو أقطع اليد اليمنى أو اليسرى أو اليد والرجل من خلاف أو أقطع الرجل اليمنى أو اليسرى أو الرجل واليد من خلاف أو أقطع الأنامل أو الأشفار أو الأذن أو الأنف أو الشفة أو الذكر أو الأنثيين أو الخصيتين أو الثديين أو الإليتين أو الشفرين أو الأصبع الزائدة أو الشلاء أو الأصبع الأصلية من اليد أو الرجل أو الأنملة الوسطى أو الأنملة التي تلي الكف أو الأنملة التي تلي الظفر أو الظفر أو الشعر أو الحاجبين أو اللحية أو الشارب أو الأجفان أو الأسنان أو اللسان أو الشفة العليا أو السفلى أو الذكر أو الأنثيين أو الخصيتين أو الثديين أو الإليتين أو الشفرين أو الأصبع الزائدة أو الشلاء أو الأصبع الأصلية من اليد أو الرجل أو الأنملة الوسطى أو الأنملة التي تلي الكف أو الأنملة التي تلي الظفر أو الظفر أو الشعر أو الحاجبين أو اللحية أو الشارب أو الأجفان أو الأسنان أو اللسان أو الشفة العليا أو السفلى

بالتهذيب

وقيل لها إن قتله واحد وقد قطع آخر يده ورجله فله سلبه غنيمة وقيل للقاطع كما لو قطع إن لعنة والذي قطع يده ورجله فله سلبه غنيمة وقيل للقاتل كما لو قطع يدا أو رجلا وإن أسر رجل منهم فله الإمام أو استبقاه فله ذلك وعنه إن أرق ورقاه إن فدى غنيمة وقيل لعل من أسر وعنه لا يستحق السلب إلا أن يشترطه الإمام فيقول لمن قتل قتيلا فله سلبه ما كان عليه من ثياب وحلي وسلاح ودابته بآلتها بشرط أن يقاتل عليها وعنه هي من السلب وإن قاتل راجلا أخذها وعنه لبس الدابة من السلب بخلاف ثيابه وأما خيمته ورحله وفسطاطه وجنيبه فغنيمة الصنف الثالث أن يعلن من جمعها وجملها وجنبها وسطى من دل الجيش على حصن أو طريق أو ماء جعله إن شرط له في مال العدو وإن كان مجهولا بخلاف ما لو شرط له في بيت المال فإنه لا يصح إلا معلوما وإن جعل له أمير منهم فمات قبل الفتح فلا شيء له وإن أسلم قبل الفتح وفي جيشه فله قيمته إن أسلم بعده أو قبله في أسره أخذها مع السلامة وقيمتها مع الكفر ولو فتح الجيش صلحا فله قيمتها كما لو أسلم إلى الإمام ولم يبذل فتح الصلح وقيل لا يسلم وعنه أن يتبعها وهو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاصح وان دفنوها مجانا او بثمنها فقال اصحابنا يلزم لقطها
ودفنها اليه وعندي يخص ذلك بالامة فاما حق الاصل
فلا يحل اسقاطها بحال وتتعين القيمة وكل موضع اوجبنا القيمة
ولم نغنم شيئا اعطيها من بيت المال **فصل** ثم بعد
الاسار الثلثة يخمس الباقي ان غنم غنمة على جملة اسهم شهد
لله ولرسوله بصرف في مصالح المسلمين كالفيء وعند ابي
حنيفة الخمس للغانمين خاصة وسهم لذوي القربى وهم
بنو هاشم وبنو المطلب ابني عبد مناف حيث كانوا ويستوي
فيه ذكورهم واناثهم وقال ان شاء لا يعطي لفقرائهم وسقط
تفضيل ذكرهم على اناثهم بعلتين ولا سبيل فيه لموالي هم وسهم
لليتامى الفقراء وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل من السلف
ثم يقسم الفضل بعد ذلك وهو الزيادة على السهم للفارس
الامين ولا خلاف في جواز مع الشرطين في موضعين احدهما
ان يجعل جعلا لمن يعمل عملا فيه غناء عن المسلمين وراءه مصلحة
لهم من لمع هذا الحصن او نقبه فله من الخمس كذا او من جاء
بابن فله كذا او من جاء بعشرة ارس فله منها ناس صنعوا
كما يجاز مثله بجعل من مال الخراج ومحموعة ثلث الغنيمة بعد اخماس الثاني

ان يشترط الجيش في ارض الحرب شيئا مما مر شرط
لهم الرابع فاذا قالوا بعد الخمس او قبل خلفه فاما لا وشرط لهم
الثلث فاذا قالوا بعد الخمس وهل له عمل ذلك في المرضعين
بين شرط على تفاوتين وهل له ان يجاوز الثلث بالشرط
او ان يقول متى اخذ شيئا فهو له اذا اصاب ان يعرض فارس
المقسمة معه على تفاوتين ولا يصح مجاوزة الثلث بعبد
شرط بداءة واحد وكل موضع منعناه منه واحتاج اليه للعمل
جعله من مال المصالح ثم يخمس الباقي بعد النفل على من شهد الوقعة
او اخرها لقصد الجهاد وقاتل او لم يقاتل الا ما يستثنى مما
بعد يفضل للراجل السهم الجيد للمكلف ان كان راجلا سهم وان
كان فارسا ثلثة اسهم سهم له وسهمان لفرسه الا ان يكون فرسه
برذونا وهو البطيء الاهدن او هجينا او مأمة بطيئة وابو عن علي
او معرقا وهو عكس الهجين فيفضل له سهم وعنه الا سهم له وعنه
له سهمان كالعربي ومن غزا بفرس فعقر او اكرى اسهم له
لفرسين لا عشرا وسهم للصبي المميز والمراهق والعبد والكافر
ولا يلزم التسوية بينهم ولا يبلغ بسهم احدهم النصف سهم راجل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولا لفرسه سهم الفرس إلا أن عبد قاتل على فرس بينه فيسهم
له سهمان كفرسي الحر وعنه فيسهم للكافر كالمسلم ومن
غصب فرسا فقاتل به أسهم للفرس وكان لربه فإن غصبه
دون مفصل فسهم للفرس أو رجع على جهين ولا رضخ ولا سهم
لمركوب غير الخيل ونقل عنه مهنا فسهم لراكب البعير به سهم
ونقل الميموني لسهم له سهم إذا لم يقدر على غيره وقال القاضي
في الأحكام السلطانية للفيل والبعير سهم والجيش على الصلات
النفاية في قدر ومن مات أو انصرف في أثناء الوقعة أو صار
بينها القاتل راجلا بموت فرسه أو شرود أو غرم أو أكيل
قاتلا أو عتق فيها عبد أو بلغ صبي أو أسلم كافر أو لحق مدد
أو أنشئ سفر ثم انقضى الحرب جعلوا ممن كان في الوقعة
كذلك وإن كان ذلك بعد انقضاء الحرب لم يؤثر وجعل حق
الميت لورثته وسهم لأجير الخدمة فمن استؤجر للجهاد
بمن لم يلزمه أو يتعين عليه وعنه لا سهم لهما وعنه سهم
لهما كالتجار والصناع وعنه لا سهم الا بان على الجهاد يجعل
كالمعدوم وقيل لا سهم الا من لا يلزمه كالعبد والكافر والمرأة

ويشاركهم الجيش في ما غنموه بعد نزولها وشاركهم فيما غنم
وسهم لحاضري الجيش لكل من يعين بمقاتلة ومصلحته ولا حق في
الغنيمة لمخذل عين ولا لمرجف ولا لمن نهاه الإمام
أن يحضر ولا لكافر لم يستأذنه ولا لعبد لم يأذن له سيده
ولا لمريض عن ما يعمه القتال وما أخذ من مباح كالحطب
مما لا قيمة له أو أعداه الكفار لأسير الجيش أو بعض غانمه
غنيمة للجيش بعض عليه وقبل للهبة في ومن أخذ طعاما أو علفا
فله أن يطعم نفسه ودابته بغير إذن ما لم يجز الإمام وبيع
به من غنمه فلا يجوز إلا لضرورة بعض عليه وإجارة القاضي في
المجرد ما دام في الحرب وليس له بيع ما ينبع له فإن
باعه رد ثمنه في المغنم وإن سكن معه منه في رد في المغنم
وعنه له أكله إذا كان يسيرا ومن أسر سلاحا أو من قاطعه أن
يقاتل به حتى ينقضي الحرب ثم يرده وعنه المنع في الثوب
والقدر ومن استؤجر لحفظ الغنيمة لم يأكل منها دابته
إلا بالشرط وإذا أعتق الغانم من فيها من المغنم أو كان فيه
من يعتق عليه عتق عليه إن استوعبه حقه ولا كان
لمعتق الحصص بقدر عليه منها وقال القاضي في خلافه لا عتق

أو غلام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وعنه إن كانت الغنيمة جنسا واحدا كالمنصوص وإن كانت أجناسا فكقول الغانمين ومن استقطع من الغانمين جثته استقط وزاد على من بقي ولو استقط الكل جثة قسم صارت فيأ وإذا دخل قوم دار الحرب بغير إذن الإمام المنبغي كان ما غنموه فيأ وعنه هو لهم بعد الخمس كالغنيمة ومن حر مكلف حر ق رحله الذي معه الا السلاح والمنطق والحيوان وآلة دابته وشيأ به الى عليه وفي جزمانه نهمه بذرا يلمان فان مات قبل مجيئه سقط وهل النساء في مساواته في ذلك كالذكر على وجهين

باب حكم الأرض المغنومة من الكفار

وهن ثلث أرض فتحت عنوة بالسيف فتحير الامام بين قسمها كالمنقول وبين ان يقفها على المسلمين فيستغل بيعها ويضرب عليها خراج مستمر كالاجرة يؤخذ من تقر في يده من مسلم او معاهد وعنه يتعين وقفا بنفس الفتح وعنه تقسم كالغنيمة وارض جلا عنها اهلها خوفا منا فتصير بنا فيئا وارض صالحونا على انها لنا ونقرها معهم بالخراج فكل واحدة منها تتعين وقفا بنفس ملكنا لها وخراجها كالذي منا

وعنه لا يصير وقفا حتى يقفها الامام فتكون بدرزه كالفيء المنقول وكان من بيت المال المعونة لها وانما هو لحق على اهالهم ولنا الخراج عليها صفة ملك لهم وهذا الجماكالجزية يسقط اسلموا او صار شيء منها بيد مسلم فان صارت لذمي من غير اهل الصلح فوجهان وعنه لا يسقط خراجها باسلام ولا غيره كالثلث المغنومة ويرجع في قدر الخراج والجزية الى اجتهاد الامام في الزيادة والنقص بحسب الطاقة وعنه لا يحتج عمر رضي الله عنه وعنه يجوز الزيادة فيه دون النقص منه وعنه جواز هما في الخراج دون الجزية وفي الخراج وعنه جوازهما فيهما لا جزية على اهل اليمن لا تخرج عن الذمة بغناها وفقرها والاشهر عن احمد رحمه الله وظف على جريب الزرع درهما وقفيزا من طعامه وعلى جريب النخل ثمانية دراهم وعلى جريب الكرم عشرة دراهم وعلى جريب الرطبة ستة دراهم وقد روي عنه عن ذلك وقدر القفيز ثمانية ارطال بالعراقي وقيل القفيز ستون رطلا بالعراقي وذلك ثمانية اقفزة بالهاشمي والجريب مائة قصبة مكسرة والقصبة ستة اذرع بالذراع المعتبرة وفي ذراع وشبر وقبضة وابهام قائمة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والخراج على المزارع دون المساكن وإنما كان أحد يمنع دار يخرج
عنها لأن أرض بغداد كانت حين فتحت من المزارع ولا
خراج الأعلى ما ينالها مما الشفي زرع أو لم يزرع وعنه يجب على
كل ما أمكن زرعه انتفاع بماء السماء وما يراح عادة وبزرع كان
فيه نصف خراج وإذا كان بأرض الخراج يوم وقفها شجره
فثمرته المستقبل لمن نصب يده وفيه عشر الزكوة كالمحدث فيها
وقيل هو للمسلمين غير عشر والخراج كالدين يحتبس به المؤنة
وينظر به المعسر وللإمام وضعه عن من له وضعه فيه ويجوز
أن يزيد العامل لدفع الظلم لا لترك الحق وارتشاء حرام منهما
والخراج على من أسلم مملكة بحالها وقيل فتحت عنوة أو صلحا على رواية
وقيل عليها الخراج على رواية العنوة ولا يجوز بيع رقابها وعقارها
إلا إذا قلنا فتحت صلحا ولا يجوز بيع أرض الشام ومصر والعراق
ونحوها مما فتح عنوة ولم يقسم على الأصح عنه إلا المساكن وأرض من
العراق فتحت صلحا وفي الجزية والكنيس وبالنقيا وأرض بني صلوبا

كتاب الأمان

يصح الأمان من كل مسلم مكلف
مختار وإن كان امرأة أو عبدا أو أسيرا في دارنا لا كافر
أنت آمن أو دمك دمي أو جئتك أو قف أو الى تلا بك أو

مترس بالفارسية أو أمنت يدك أو عصاك أو أشار بما يفهم منه
الأمان فقد أمنه وفي صحة الأمان من المميز وإيمان وجهان
الأمان يجيبه المشركين وآحادهم ومن الأسير لمن جعل إليه ومن
آحاد الرعية للواحد والعشرة والقافلة ويصح من غير الإمام
الأمان للأسير نص عليه في رواية أبي طالب وقال القاضي
في المجرد لا يصح وكل من صح منه أمان قبل إخباره به
ومراجعته بمشرك فادعى أنه أمنه وأنكر فالقول قول المنكر
وعنه قول المشرك وعنه قول من شاهد الحال يصدق فيه
ومن أسلم من أهل حصن أو أعطاه أمانا لنفسه فتح ثم تلا لعهد
وأشبه علينا فيهم حتم قتلهم وأشبه فأنهم على منصوصه
وقال أبو بكر يحتج لهذه بالقرعة ويؤخذ من بقي وإذا أودع
المستأمن مسلما مالا أو أقرضه ثم عاد لإقامته بدار الحرب
أو نقض ذمي عهده ولحق بدار الحرب أو لم يلحق انتقض أمان
ماله كنفسه وصار فيئا وقيل لا ينتقض فيهما وظاهر كلامه أنه
ينتقض في مال الذمي دون المستأمن وهو الأصح وجزما
قلنا لا ينتقض فإنه يتخيل أن لحاقه وإن أمات ضمونه فإن
لم يكن له وارث فهو فيء أو لم يمت حتى أسر واسترق فقيل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ثم يوقف ماله ثم إن عتق رد إليه وإن مات رقيقا فهي كوديعة
فيما أوصى به وكان خراجه وعقله لبيت المال عند أبي حنيفة
وأبي يوسف ويجوز الأمان للرسول والتاجر من غير مدة
بلا جزية ولا يمكث وقال أبو حنيفة لا يقيم سنة فإن أقام
بخلاف ذلك وإذا دخل حربي دار الإسلام بغير عقد أمان فأخذ
أسيرا وأدخل إلينا بأمان أو تاجر ومعه متاع بيعه والعادة دخول تجارهم
إلينا قتل ورق ومن وإن جاسوسا خير الإمام فيه كالأسير
وإن كان ممن حمل الطريق أو أتانا بريح في مركب أو سرب
إلينا بعض رقابهم فصولح أهل عشر على جزية وعشر
بدخوله أرض الإسلام وعنه أنه لأهل الذمة التي جعل فيها
وأما أسير الكفار إذا أسلم ثم الطارق بشرط أن يقيم عندهم
مدة أو مطلقا لزمه الوفاء بنص عليه وإن أطلق فقط بلا
شرط وأسوق تجارة الحرب لم يجز له أن يخونهم وإن أطلق
فقط أو شرطوا أن يكون رقيقا لهم فله أن يهرب ويسرق
ويقتل منهم وإن شرطوا عليه ما لا يلزمه فإن عجز رجع إليهم
لزمه الوفاء إلا أن يكون امرأة فلا يرجع وفي رجوع الرجل
بفداء

باب الذمة

لا يصح عقادة العهد والأمن للإمام أو نائبه ويصح
الإسلام وعلى ما يؤخذ منهم فإذا جاءنا المستأمن
مع قوم يختلفان بمن ومع التجار بالبيع يجوز إلى أكثر
الشهر وصاعدا ودون الحول وتجار ولا يجوز فيما لا يتسارع
شديدا ولا يجوز إلا إلى منه معلومة وإن طالت ومعه لا يجوز
فوق عشر سنين فإن جاوزها بطلت الزيادة
وإن شرط نقضها متى شاء أو إذا غلبنا
من غير عذر وفي شرط رد
وكل شرط لم يجز وفي فساد العقد
بالشرط الفاسد ولو شرط رد
الجلبة دون حالة الاستئناف بمعنى أن على
ولا إجبار ويجوز أن يأمن
حماية أهل الذمة من أهل الإسلام والذمة دون
كفار آخرين لم يجز لنا شراؤهم وإن باع
فتوالتيان وإذا خاف نقض
عقدهم وينتقض العهد
كان في الذمة وعاين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ وَأَخْذِ الْجِزْيَةِ

يُشْتَرَطُ لِعَقْدِهَا بَذْلُ الْجِزْيَةِ وَالْتِزَامُ أَحْكَامِ الْمِلَّةِ وَأَنْ يَعْقِدَهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ وَلَا يَعْقِدُ إِلَّا لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ أَوِ الْقَتْلِ وَعَنْهُ يُعْقَدُ لِكُلِّ كَافِرٍ إِلَّا لِلْمُرْتَدِّ مِنَ الْعَرَبِ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ وَمَنْ تَدَيَّنَ بِكِتَابِ التَّوْرَاةِ أَوِ الْإِنْجِيلِ كَالسَّامِرَةِ وَالْفَرَنْجِ وَالصَّابِئَةِ وَالْمُوَافِقَةِ لِلنَّصَارَى فَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ وَمَنْ دَخَلَ فِي أَحَدِ الْأَدْيَانِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ مَبْعَثِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ وَمَنْ دَخَلَ فِيهِ بَعْدَ مَبْعَثِهِ أَوْ فِي وَقْتِنَا هَذَا نَحْشُرُهُ فَإِنِ انْتَقَلَ إِلَيْهِ عَنْ كِتَابٍ لَا يُقَرُّ عَلَيْهِ فَعَنْهُ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ بِنَقْلِهَا إِحْدَى رِوَايَةٍ يُقَرُّ عَلَيْهِ وَيَكُونُ كَالْأَصْلِيِّ مِنْهُ وَرِوَايَةٍ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ السَّيْفُ وَالثَّالِثَةُ يُقَرُّ عَلَى الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ دُونَ الْمَجُوسِيَّةِ فَإِنْ أُقِرَّ عَلَيْهِ قَبْلَ وَلَوِ انْتَقَلَ كِتَابِيٌّ أَوْ مَجُوسِيٌّ إِلَى غَيْرِ دِينِهِ فَعَنْهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ السَّيْفُ وَعَنْهُ يُقْبَلُ مِنْهُ كُلِّ دِينٍ يُقَرُّ أَهْلُهُ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ وَعَنْهُ يُقَرُّ الْأَعْلَى دِينٍ مِنْ دِينِهِ الْأَوَّلِ دُونَ الْكِتَابِيِّ فَلَا يُقَرُّ وَيُقْبَلُ إِلَيْهِ وَعَنْهُ لَا يُقَرُّ إِلَّا عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ أَوْ دِينِهِ الْأَوَّلِ فَعَلَى هَذَا إِنْ أَسَرَ عَلَى الْمُجَدِّدِ قَبْلَ أَنْ كَانَ دُونَ الْأَوَّلِ وَالْأَعْلَى دِينٍ وَلَمْ يُقْتَلْ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ وَمَنْ أَقْرَرْنَاهُ عَلَى عَهْدٍ أَوْ نَقَضَ عَهْدَ إِبَاحَةِ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَإِنْ لَمْ يُسْبَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَبْعَثِ وَكَذَا هَلْ كَانَ مِنْهُ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ ذَلِكَ حَرُمَتْ مُنَاكَحَتُهُ وَذَبِيحَتُهُ وَمَنْ وَلَدَ بَيْنَ أَبَوَيْنِ لَا نَسَبَ الْجِزْيَةِ مِنْ أَيِّهِمَا فَاخْتَارَ دِينَ الْأَحَقِّ بِهِ فِي الْجِزْيَةِ وَقِيلَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ سِوَى الْإِسْلَامِ وَتُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْ أَهْلِهَا فِي كُلِّ حَوْلٍ فِي آخِرِهِ مِنْ غَنِيِّهِمْ فِي الْعُرْفِ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا أَوْ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا وَمِنَ الْمُتَوَسِّطِ نِصْفُ ذَلِكَ وَمِنَ الْمُقِلِّ رُبُعُهُ وَهُوَ أَنْ يُشْرَطَ عَلَيْهِمُ الضِّيَافَةُ فَيُبَيَّنُ أَيَّامَهَا وَعَدَدَ أَهْلِهَا وَمَدَّ لَهُمَا وَإِدَامًا وَعَلَفًا وَلَا يَجِبُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَقِيلَ يَجِبُ لِيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَمَتَى بَذَلُوا النَّقْدَ الْمَذْكُورَ مَعَ الضِّيَافَةِ لَزِمَ قَبُولُهُ وَحَرُمَ قِتَالُهُمْ الْأَعْلَى رِوَايَةٍ سَبَقَتْ بِجَوَازِ الْبِدَايَةِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا جِزْيَةَ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا زَمِنٍ وَلَا أَعْمَى وَلَا رَاهِبٍ وَلَا شَيْخٍ فَانٍ وَلَا عَبْدٍ لِمُسْلِمٍ وَلَا فَقِيرٍ يُعْجَزُ عَنْهَا وَفِي الْمُتَكَسِّبِ الْمُعْتَمِلِ وَعَبْدِ الذِّمِّيِّ ذَوَايَانِ وَمَنْ بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ أَوْ أَيْسَرَ أَوْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَوْقَ حَوْلٍ أَهْلُهَا بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا أَدْرَكَ وَعَنْهُ لَا جِزْيَةَ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على عنق المسلم بحال وقال ذمته ذمة مولاه ومن كان بحق وفيق حاما لفق من افاقيه جعل ثم اجزت له وقيل يؤخذ في آخر كل حول بقدر إفاقته كما يؤخذ من المعتق بعضه بقدر حريته وقيل يعتبر الاغلب في من لا ينضبط امره كالتاجر ومن اسلم بعد الحول سقطت عنه وان مات بعده او عمي او جن او اقعد لم تسقط عنه وقال القاضي تسقط ومن لزمته جزية سنين لم تدخل ويمتهنون بمباشرة دنية وتجرا يديهم عنده ويطال قيامهم واذا تولى امام صرف قدر جنايتهم وما شرط عليهم او توهم عليه فان لم يعرفه فوجهان احدهما ياخذ بقولهم فيما يشوع وله ان يحلفهم اذا اتهمهم ثم ان ان نقض بعضهم قاتل رجع عليهم به والثاني يستانف عقدهم باجتهاده وكل شعث الجزية المؤدون من نصارى بني تغلب بل يوخذ من اموالهم من الماشية وغيرها مثل زكاة المسلمين حتى من نسائهم ورثائهم وصبيانهم ومجانينهم وهل مصرفه مصرف الجزية او الزكاة على روايتين وهل يملك اهل الذمة باحيائهم وبنكاح نسائهم على روايتين واذا اراد امام تغيير ما عليهم الى ابدال منه او بدلهم لم يجز ذلك وكل عقد جرى ابوها الاباة من اهل الذمة

بضمنه ولهم شربه من الصدقة بسقيها جازت معاوضتهم على مثل ماسقوا له كالبئر بما تغلب تعشر عليه واذا اسلم التغلبي او باع ارضه من مسلم لم يجب فيها للمستقبل سوى العشر الزكاة ثم ان اسلم وفي زرع مشتد او ثمر قد بدا صلاحه فلا شئ عليه فيه بحال وان باعه معه او بدونها من مسلم فالعشر ان بحالها عليه ولا شئ على المسلم وللذمي شراء الارض العشرية ولا عشر عليه فيها ان لم يقلب وعنه ينهى عن شرائها من المسلم فان خالف صح وضرب عليه مع ثمن عشرين فان اسلم او باع فهو كالتغلبي في ذلك

باب احكام الذمة

يلزم الامام ان يلتزم اهل الذمة بحكم الاسلام في ضمان النفوس والاموال وحفظ الاعراض وقامة الحدود فيما يعتقدون تحريمه وعنه لا يلزمه اقامة حد زنا بعضهم ببعض الا ان يشاء وان تحاكموا اليه والحق به قطع سرقة بعضهم من بعض لكونه حقا لله وعليه ان يلزمهم بالتميز عن المسلمين في لباسهم وشعورهم وركوبهم بان يلبسوا ثوبا مخالفا بلون ثياب مشايخهم كالعسلي والاكهب ويشدوا الخرق في قلانسهم وعمايمهم والزنار فوق ثيابهم ويلبسوا ابزارها ويجعلوا لنسائهم خفافا احدهما اسود والآخر يخالفه وان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تحملوا في ذمامهم لعمول أحكام جللا او غرائم جديد او رصايص
وان يجددوا متادم رؤسهم وان لا يشتروا شعورهم كما تفعله
الاشراف وان لا يتكنوا بكنى المسلمين عاي القسم والى عبد الله
ونحوه وان لا يركبوا الخيل بحال ولا البغال والحمير بالسروج
بل عرضا بالاكف ويمنعهم من لبس الطيالسة وتجمان ولا يحورون
تصديرهم في المجالس ولا بدايتهم بالسلام وان سلم احدهم سن
له وعليكم وفي جواز تهنيتهم وبعثهم وعيادتهم وقفان
وبذعا لهم اذا اجتنابها بالبناء وكثيرة المال والولد ويفصل
به كثرة الجزية وممنعون من احداث البيع والكنايس الا ان
يشترطوا بنيا فتح صلحا على انه لنا فلهم شرطهم نعم عليه ولهم
ترميم شعثها دون بنائها اذا انهدمت وعنه جوازها وعنه
المنع منهما وتصريحها القاضي في خلافه ولو فتح الامام بلدا فيه بيعة
خراب لم يجز بناؤها وقيل يجوز اذا اجزنا بناء المنهدمة
وممنعون من تعلية البنيان على جيرانهم من المسلمين وفي مساواتهم
وجهان وان صلحوا بشرط او غزوه كان عاليه من مسلم لم تنقض
وان انهدمت لم تعد عالية الا ان قلنا نعاد البيعة وكرهها البناء
العالي او بنا والبيعة عندنا مصر كهدمه بنفسه ذكره القاضي وعندي

انه فيما دون منعون من الطعام المكين وضرب الناقوس واظهار الخمر
ورفع اصواتهم بكتابهم او على موتاهم وان صولحوا في بلدهم
على اداء جزية او خراج لم يمنعوا شيئا مما ذكرنا ويمنعون من الاقامة
بالحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وحضرموت واليمبع وهذا
وما لعنوها فان دخلوا منه غير المجتاز لم يقيموا بموضع واحد
فوق ثلثة ايام وقيل فوق اربعين من حين احدهم بهم لم يخرج
حتى يبرأ فان مات ذمي حرم دفنه هناك لعله يصير مسلما
فان قدم منهم رسول لا بد له من لقاء الامام وهو به
خرج اليه ولم يأذن له فان دخل عزر وهدد فان مرض
او مات به اخرج فان دفن نبش الا ان يبلى وبعد الجارف
من طريق المدينة ثلثة اميال ومن طريق العراق ستة
اميال وكذلك من طريق عسفان ومن طريق البصرة انه
تسعة اميال ومن طريق جدة عشرة اميال وليس لهم دخول مكة
بحال وعنهم ذلك باذن المسلم واذا جن الذمي الى غير بلده
فيه او ورث منه احد من تجارته نصف العشر ممن في الذمة
وان كان لحربي فالكل وقال القاضي لا يلزم المراة ذلك الا ان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تجب بالجز ولا يلزم التغلبي شيء من ذلك وعنه يلزمه مثل عليه
العشر في السنة وقال ابن حامد بعشر كل دخل إنا ولا شيء
عليه فيما دون عشرين دينارا ونقل عنه صاحب اعتبار العشرين
للذمي والعشر للحربي وقال الفاضي أبو الحسين يعتبر للذمي
عشر وللحربي خمسة وقال ابن حامد يعتبر ذلك فيما حمل وكرر
ولا يعتبر ثمن الخمر والخنزير المتبايع بينهم ونقل للبرذعي
يعتبران وعنه يعتبر ثمن الخمر دون الخنزير وإذا حاكم
ذمي ذميا أو مسلما إلى حاكمنا لزمه أن يحكم بينهما بحكم
الإسلام وعنه في الدمين يتبايعان حكم وتركه وهو الأشهر عنه
كما في المستأمنين وعنه لا يحكم إلا إذا أتحدت ملتهما وعنه
ما يدل على غير هذا إلا أن يتظالما في حقوق الآدميين فيلزمه
وهو الأصح عندي ومتى حكم بينهما جاز أن يعيدي ويحكم بينهما
كما يجوز لكل واحد من المستأمنين
وإذا تبايعوا بينهم بخمر أو خنزير ثم أتونا أو أسلموا لم ينقض حكمنا إن كان ناقضا بعض أحكام الذمة
وإلا انتقضناه وعنه لا ينقض في الخمر خاصة إذا قبضت

دون ثمنها ويلزم المشتري دفعه إلى البائع أو إلى وارثه إن كان
ميتا وإذا كان لذمي على ذمي خمر بقرض أو غصب أسلما
أو تحاكما فلا شيء لربها نص عليه وقيل إذا لم يسلم هو فله قيمتها
ولو كانت لمسلم على مسلم لم يكن لربها إلا رأس ماله ويلزم الكل
حقن أهل الذمة والمنع من إذائهم واستهتاك استارهم ولا يحدث
استتابة من ولد لهم في الأشهر وإذا التحق الذمي بدار الحرب
مستوطنا أو استتم من العطاء الجزية أو التزام أحكام الملة أو
قاتل المسلمين انتقض عهده وإن قذف مسلما أو آذاه بغير
ما في نصه فإنه لم ينتقض عهده نص عليه في رواية جماعة وإن
قتله عن دينه أو قتله أو قطع عليه الطريق أو زنا بمسلمة أو
تجسس للكفار أو آوى لهم جاسوسا أو ذكر الله أو كتابه
أو رسوله بسوء انتقض عهده نص عليه وقيل فيه روايتان
بناء على نقضه في القذف والأصح النقض به وإذا أظهر منكرا
أو فحش صوته بكنائس أو كنك الخيل ونحو عنده ولم ينتقض
عهده وقيل ينتقض إن شرط عليه تركه وإلا فلا ومن لم ينقض
عهده بسب الرسول تحتم قتله وإن نقضه بغير ذلك من
أبواب الجنايات تحتم الإمام فيه كالمحارب وإن نقضه بما يوجب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فالمنصوص تعيين قتله وآخران القاضي فيه التخيير وبقي عهد باقي الذمة في نسائه وذريته المأخوذين دون من حدث بعد تقضيه وقد أسلفنا جملة ماله

باب قسمة الفيء

وهو كل مال أخذ من الكفار بغير قتال كالجزية والخراج والعشر وما تركوه فزعا أو ما تأخر عنه ولا وارث له فيصرف في مصالح الإسلام وعنه خمسه لأهل الخمس وبقيته للمصالح وبدأ الإمام فالأهم من سد الثغور وكفاية أهلها وغيرهم من جند المسلمين ثم الأهم فالأهم من سد البثوق وكري الأنهار وعمل المتاطر وأرزاق القضاة والمفتين والمؤذنين ونحوهم من كل ذي نفع عام وإن فضل منه فضل قسم بين المسلمين على عددهم وقدر حاجاتهم الأعبد هم وعنه يقدم ذوي الحاجات منهم ويدا على العطاء بالمهاجرين ثم الأنصار ثم بناء المسلمين ويقدم الأقرب فالأقرب من النبي صلى الله عليه وسلم وفي جواز التفضيل بينهم بالسابقة على روايتين وسمات وقتيل عطاؤه دفع إلى ورثته ومن مات من أجناد المسلمين فرض لزوجته وصغاره ولده كفايتهم فإذا بلغ بنوه فاختاروا أن يكونوا من المقاتلة فرض لهم وإلا أسقط حقهم ويسقط فرض المرأة والبنات بالتزوج ○

كتاب الأطعمة

والأصل فيها أن كل طاهر غير مضر فيه من حب وثمر وعنهما ولا يحل نجس كالميتة والدم وكل ما فيه مضرة كالسم وبهيمة وحيوانات البر مباحة إلا الحمر الأنسية وما له ناب يتنهب به سوى الضبع كالأسد والنمر والذئب والفيل والفهد والكلب والهر والسنور وابن آوى وابن عرس والنمس والقرد والدب وما له مخلب من الطير يصيد به كالعقاب والبازي والصقر والشاهين والباشق والحدأة والبومة وما يأكل الجيف كالرخم واللقلق والعقعق والغراب الأبقع والغراب الأسود الكبير وما استخبثته العرب كالثعلب والقنفذ والفأر والحية والعقرب والخطاف وهو الوطواط والحشرات كلها وما تولد من مأكول وغيره كالبغل والسبع وهو ولد الضبع من الذئب والعسبار وهو ولد الذئب من الضبعان وفي كل هذا روايتان والصيد من الصرد والهدهد والخطاف والذباب والنحل وشوك البر والدبر والبق نوع ذباب وفي الخداف والسنجاب روايتان وحرم أبو الخطاب الزرافة والببغاء وما عدا ذلك فحلال كالخيل وبهيمة الأنعام والدجاج

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والوحشي من الحمر والبغل والظباء والنعامة والأرنب وثابر
الوحش والضبع والثعلب وغراب الزرع والزاغ والطاووس
وناية الطير ويباح حيوان البحر كله إلا الضفدع وفي
الإيضاح روايتان وجزم معه ابن حامد الكوسج وحرم
النجاد كل عجيب يحرم نظيره في البر كإنسان الماء
وكلبه وخنزيره وحرم الهلالة وبيضها وطيبها وهي التي أكلت
علفها النجاسة حتى تغير وعرفه ولحمه ولبنها ويكفي حبسها
ثلاثة أيام وعنه يحبس الطير ثلثا والشاة سبعا والإبل والبقر
أربعين يوما ويحرم أن تعلف الإبل والبقر التي لا يراد ذبحها
بالقت الا طعمة النجسة أحيانا وما سقي بالماء النجس من زرع
وثمر فقد حسن عنه إلا أن تبقى مدة بطاهر فيطيب
نص عليه وقال ابن عقيل هو طاهر مباح وما اضطر إليه
محرم كالميتة ويحرم حلب لبنها ما يتضرر ولده
بتناوله وعنه يحل له الشبع فإن وجد ما يحل للمضطر طعاما
لا يقدر على ثمنه لكنه أو سدادا وجب تحريم أكل الميتة على غير المضطر
عليه وإن وجد ما يحرم بلا مشقة أكل طعام الغير ويحتمل أن
يحرم منها وإذا وجد ميتتين مختلفتين في إباحتهما أكل أدون

المجتمع عليها ومن لم يجد إلا طعاما للغير فمن له الفضل منه إن كان
مضطرا وإلا لزمه أن يبذل له ما يسد رمقه أو تدرأ به الضرورة
ويذبح بهيمته فإن أبى فله أخذه قهرا أو مقاتلة عليه فإن صاحب
رب الطعام قدمه هدر فإن قتل المضطر ضمنه رب الطعام
وإن سقه منه إلا ما فوق اللقمة فشاء منه بذلك كره أن
يجري بينهما دم أو عجز عن قتاله لم يلزمه إلا اللقمة ومن وجد
إلا آدميا يباح دمه كمرتد وزان محصن حل قتله وإن كان
مستأمنا مقصوما ومن اضطر إلى مال الغير مع بقاء عينه
لدفع برد أو استشفاء ماء ونحوه وجب بذله له مجانا وقيل
يجب له العوض كالأعيان ومن اضطر إلى نفسان في شيء أو
منافع عنه ولا يجاب عليه وناظره له مثله الأكل من غير حيل
وعنه لا يحل الأكل من المنافع وعنه لا يحل ذلك إلا لحاجة
يحل تجاوزا وفي الزرع والثمر لبن الماشية على الأصح وإن
وجد على المضطر ما يتزود به في الغالب دون الأصح
يوما وليلة حرم عليه وقيل يجب فيهما للحاضر والمسافر فإن
أبى فللضيف طلبه بحق عند الحاكم ولا يلزمه إزالة في بيته
لإلا أن لا يجد إلا مسجدا أو رباطا ونحوه ويبيت فيه ويقوم و

شبكة الألوكة
www.alukah.net

باب الذكاة

الصيانة ثلث ومافوقها صدقة باب الذكاة
لا يباح شئ من الحيوانات بغير الإ الجراد والسمك وكل ما لا يعيش
إلا في الماء فانه لا ذكاة له وعنه تباح ميتة كل تحنك من
سمك وغيره وعنه لا تباح ميتة بحري سوى السمك الطافي
وعنه في الجراد لا يؤكل ما مات من غير سبب ويخرج في السمك
الطافي مثله ويشترط للذكوة ان يكون المذكي عاقلا مسلما او
كتابيا وان كان مراهقا او امرأة او أقلف او اعمى او لا تباح ذبيحة
سكران ولا مجنون وتباح ما صاده مجوسي ونحوه من سمك
وجراد وبه وايان وتباح النار بكل محدد من حديد
وحجر وقصب وغيرها الا السن والظفر والسن وفي العظم
غير السن روايتان وفي الآلة المغصوبة وجهان والمعتبر
في تذكية المقدور عليه قطع الحلقوم والمري لا غير
وعنه يشترط معه قطع الودجين والسنة في الابل
وذبح غيرها فان نحر ما يذبح او ذبح ما ينحر جاز واذا ابان
الراس بالذبح لم يحرم المذبوح وحكى ابو بكر رواية بتحريمه
واذا ذبح الحيوان من قفاه سقط ما فات النحر على موضع
ذبحه ويوحي وتعلم ذلك بوجود الحركة جل وان فعله

عمدا فعلى روايتين ذكرهما القاضي وذكاة ما عجز عنه
من الصيد والنعم المتوحشة والواقعة في بئر ونحوها يجوز
في اي موضع كان من بدنه الا ان يعينه فيشترط ان تكون ذكاته
بسهم ونحوه فلا يباح وما اصابه شبا المنجل من مخنقة وموقوذة
ومتردية ونطيحة واكيلة سبع اذا ادرك ذكوته وفيه حياة
يمكن ان تزيد على حركة المذبوح حل بشرط ان يحرك
عند الذبح كعينه او رجل او طرف عين او مصع ذنب
ونحوه فان فقد ذلك لم يحل وعنه ان ما امكن ان يبقى
معظم اليوم حل وما يعلم موته الا من السبب فهو كالميتة مطلقا
وعنه ما يتيقن انه يموت من السبب فهو كالميتة المتحركة اثر ذبحها
نقلها الاثرم وتحل بذكاة الجنين بشرطين ان خرج حيا
او متحركا حركة المذبوح اكثر او لم يتبعد وان خرج
بحياة مستقرة فهو كالمنخنقة وعنه اذا مات بالذبح فهو
حلال وان كان الجنين لم تنبت شعره لا يؤكل ابن لم تنبت
في ذكوة الام ويكفي ان يذبح بآلة كالة وان تعدد الآلة ويجوز
بضربه وان يوجئه بغير الثلة وان كسر عنقه او بيلغه
قبل ان يبرد فان فعل اساء وحل وعلى من اكل العلة واذ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

نص عليه وجزم أبو بكر بحرمتها وإذا ذبح الكتابي ما
يحرم عليه كذبح المظفر من الإبل ونحوها حرم علينا وقيل
لا يحرم كما لا يحرم ما يتبينه مجرما عند الحال الزيتة
ونحوها وإذا ذبح ما يحل له فهل يحرم علينا الشحوم المجتمعة
عليهم وفي شحم الثرب والكليتين على وجهين وقيل روايتين
فإن قلنا لا يحرم جاز أن نملكها منهم ولا يحل لمسلم أن
يطعمهم شيئا من ذبحنا نص عليه وفي بقاء تحريم الشحم عليهم
وجهان وإذا ذبح الكتابي لعيده أو ليتقرب به إلى نبي منا
يطعمونه لم يحرم إلا أن يذبح عليه اسم الله ففيه روايتان
منصوصتان أصحهما عندي يحرم ومن ذبح حيوانا
وجب جزاؤه في بطنه أو جنينا في جوفه أو ولده لم يحرم وعنه

باب الصيد

لا يحل الصيد المقتول
في الاصطياد إلا بأربعة شروط صائد من أهل الذكاة وآلة
مخصوصة وإرسالها قاصدا للصيد والتسمية عند الإرسال
على الأصح وإذا اشترك مسلم ومجوسي في قتل صيد بسهميهما
أو بجارحيهما لم يحل فإن أصاب مقتله أحدهما فقط غلب
حله وعنه تغلب الحرمة وإذا أرسل مسلم سهمه فعانه

حرم

رجل فرماه ما وصل أو أرسل كلبه فزجر مجوسي فزاد عدوه
أو ذكى عليه كلب المجوسي لصيد فقتله أو أمسك المجوسي
ما يذبحه المسلم حي ذبحه حل فيهن ولو أرسل مجوسي كلبا
فأغاثه المسلم أو كلبهم حل بذلك ومن رمى سهما ثم ارتد
أو مات ثم أصاب سهمه صيدا حل والآلة المشتد طلبه
نوعان محدد وحيوان فالمحدد ما يشترط في آلة الذبح وينبغي
أن يجرح فإن قتله بثقله لم يبح وإن أصاد بالمعراض كل ما قتل
بحده دون ما قتل بعرضه وإذا نصب مناجل وشباكا
وتحى عند نصبها فقتلت صيدا أبيح وإذا قتله بسهم فيه
سم لم يبح إذا غلب على الظن أنه أعان على قتله فإن شك هل
وقع على الأرض فمات حل وإن وقع في ماء أو تردى من جبل
أو وطئ عليه بعد فمات لم يبح إلا أن يكون الجرح موحيا فعلى روايتين
وكذلك الذبيحة وإن رماه فغاب عنه ثم وجده ميتا وفيه
أثر سهمه حل بشرط أن لا يكون به أثر آخر يحتمل أنه أعان
في قتله وعنه إن كان جرحه موحيا حل وإلا فلا وعنه
إن وجده في يومه حل وإلا فلا وكذلك حكم العقب إذا عقر
ثم غاب ثم وجده فأما أن وجد فيه أو هو بيت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

به فانه يحل وكذا ذئب قبل تحقق الاصابة ثم وجده عقيرا وبه
والسهم او الكلب ناجية لم تحل واذا ضربه فصيدا فبان منه
عضو او بقيت فيه حياة مستقرة لم يحل ما بان منه الا
ان يكون مما تبيح مبتدئة كالبحوت فيحل وان بقي العضو
سليما بجلدة حل جميعه فان اباته ومات في الحال حل الجميع وعنه
لا يحل ما بان منه وما يلي جلدة كالسنام والجنب والالية
والصحيح فلا يحل ما فصله لانه ميتة وما مات بالجوارح المعلمة
يباح ما قتله جرحا وما قتله خنقا او صدما وابان الا الكلب
الاسود البهيم فانه لا يباح صيده وتعلم في الثاب من هذه الجوارح
كالكلب والفهد بان تسترسل اذا ارسل وينزجر اذا زجر
واذا امسك ولم ياكل ولا يعتبر تكرر ذلك منه وقيل يعتبر
من الصقر والبازي والشاهين والباشق بان يسترسل اذا ارسل
ويرجع اذا دعاه ولا يعتبر الاكل وعدمه واذا اكل فهو الثاب المعلم
من صيوده لم يحرم صيوده المتقدمة على الاصح ومما اكل منه
ثم ابان فان جرحاه وهو الاصح فعاد فصاد فلم ياكل منه
اصح على ظاهر كلامه ويحتمل ان يكون كالمبتدأ تعليمه وهل
يجب غسل ما اصابه فم الكلب على وجهين واذا استرسل الكلب

أو غيبة بنفسه لم يحل صيده الا ان يدرك فيذبح في الحال فان
يباح ومن ارسل سهمه او كلبه الى صيد او رأى الصيد
وهو لا يراه صيدا لم يحل وان رمى صيدا فاصاب
صيدا او جماعة وان اصاب ذئبي صيدا فاصاب غيره او واحدا
فاصاب جماعة حل الكل ومن صاد صيدا بسهم او بجارحة فاذكاه
وبه بقية كالمنبوح او ازيد لكن لا يتيقن ان زمان الذكاة يحل
كالواذكاه مبتدا وان تيقن الزمان لكنه لم يذبح الا بالذبح فان
مات بذبحه لم يحل بحاله بحيث ان مات بجرحه قبل ان يمضي قدر
يتمكن فيه من ذبحه او باشلاء الصايد عليه لتقدم الذبح حل فعله
حل والا فلا وعنه يحل بالموت عن قرب الزمان دون الاثخان
وعنه بالعكس واختارها الخرقي واذا رمى صيدا فاصابه
ملكه فان رماه آخر فمات حل فيها اذا اصاب الاول مقتله لم
الثاني مذبحه ولم يتمكن الثاني الا من ذبحه وعليه ما
هذا ذلك لا يحل ويضمن الثاني قيمته مجروحا بجرح الكلب
اذا لم يدرك الاول ذكاته فان ادركها فلم يذكها حتى مات
قيل يضمن كذلك وقال القاضي يجب اكثر قيمته بين الجرحين مع ارش ما نقصه جرحه وعندي انه يضمن نصف

شبكة الألوكة
www.alukah.net



شبكة الألوكة
www.alukah.net

يمين بالملائكة وان قال وايم الله او لعمر الله فهو يمين وعنه ليس
يمين الا بالله وان قال اقسم بالله او اصلف بالله او اعزم
بالله او اشهد بالله كان يمينا نواه او اطلق وان لم يذكر اسم
الله لم يكن يمينا الا بالنية وعنه هو يمين بمطلقه وان حلف بكلام
الله او بالقرآن او بالمصحف فهو يمين فيها كفارة واحدة وعنه
بكل به كفارات واحلف بغير الله محرم وقيل يكره تنزيها
ولا يجب بها كفارة وسواء اضافه الى الله كعزة الله وخلق الله ومقدوره
ومعلومه وكعبته ورسوله او لم يضفه مثل الكعبة والنبي وعنه
الجواز ولزوم الكفارة في الحلف برسول الله خاصة ومن قال
هو يهودي او كافر او برئ من الله او من الاسلام او من الدين
او لا يراه الله في مكان كذا ان فعل كذا فعليه لزمه كفارة يمين
وعنه لا كفارة عليه وكذلك بحكم قوله انا استحل الزنا والخمر
ولو قال مجوسي المصحف ان فعلت كذا فليس بيمين ولذلك
قوله عصيت الله في كل ما امرني به وعندي هو يمين لعموم
التوحيد فيه وان قال علي نذر او يمين ان فعلت كذا فعليه
كفارة ان فعلت كذا لزمه كفارة يمين ان فعله وان قال
ايمان البيعة تلزمني ان فعلت كذا فهذه يمين تسقط الحجاج و

تتضمن اليمين بالله والطلاق والعتاق وصدقة المال فان عرفها
الحالف منها انعقدت بما فيها من الحلف وقيل تنعقد ايمانا
ولم يتعرفها وقيل لا تنعقد الا بما عدا اليمين بالله بشرط البنة وقال
ايمان المسلمين تلزمني ان فعلت كذا لزمه يمين الظهار
والعتاق والطلاق والنذر واليمين بالله تنوي ذلك او لم ينو
ذكره القاضي وقيل لا يتناول اليمين بالله تعالى ومن حلف يمينا
من هذه الخمس فقال له آخر بمني في يمينك او انا على مثل يمينك
يريد الحرام مثل يمينه لزمه ذلك الا في اليمين بالله تعالى وبصفته
واليمين المنعقدة ما قصد عقدها على مستقبل ممكن وفي
المستحيل حلفان حلف بالله على امر ماض كاذبا عالما
بكذبه فهي الغموس ولا كفارة فيها وعنه تلزمه الكفارة وهو
الاثم كما يلزمه الطلاق والعتاق والظهار والحرام والنذر
وان عقدها يظن صدق نفسه فبان بخلافه فهو كمن حلف
على مستقبل وصدقا ناسيا ومن جرى على لسانه بغير قصد
كلا والله وبلى والله فهو لغو لا اثم فيه ان كان في الماضي
وان كان في المستقبل فروايتان ومن قال في يمين ملتقة
ان شاء الله متصلا بعلم تحت سوا فعل او ترك ويستحب ان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في اليمين إذا كان خيرا ولا يشق كان الحلف ومن دعي إلى
حلف عند الحاكم وهو محق فالأولى أن ينتدي يمينه وإن
حلف فلا بأس وإن كان الحالف ظالما ينفقه ناوله ومن حرم حلالا لا
سوى الزوجة من أمة أو طعام أو لباس أو عين لم يحرم عليه
ولزمه كفارة يمين إن فعله وقيل يحرم حتى يكفر وإن قال
عبد فلان حر لأفعلن كذا فلبس شيئا وعنه عليه كفارة
بفعله كنذر المعصية وكفارة اليمين فيها تخيير وترتيبه
فيها من لزمته بين كفارة إطعام عشرة مساكين أو
كسوتهم للرجل ثوب تجزئه الصلاة فيه وللمرأة درع وخمار
كذلك أو عتق رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعة
وعنه يجوز أن يفرق فيها ويجوز تقديم الكفارة بالمال والصيام
قبل الحنث ومن لزمته أيمان قبل التكفير موجبها واحد
فعليه كفارة واحدة وعنه لكل يمين كفارة وعنه إن
كانت على أمثال كقوله والله لا لبست والله لا أكلت تعددت
الكفارة وإن كانت على فعل كقوله والله لا أكلت والله لا أكلت
لزمته كفارة واحدة وإن اختلف موجبها كظهار ويمين بالله لزماه
ولم يكن للسيد منع العبد من التكفير بالصوم وإذا

أذن له في التكفير بالعتق مطلقا وأجزأه فعليه أن يعتق
نفسه على وجهين ومن بعضه حر كالمدبر التكفير

باب النذر

وهو أن يلزم نفسه لله تعالى
شيئا بالقول ولا يلزم بمجرد النية ولا يصح إلا من مكلف مسلما كان
أو كافرا وكل قربة مقصودة لا يجب من صلاة وصوم وحج وعتق
واعتكاف وعيادة مريض وغير ذلك إذا نذرها مطلقا
أو علقها بشرط لقصد التقرب فوجد الشرط كقوله إن شفى
الله مريضي أو سلم مالي الغائب فعليه فعل ما التزمه الوفاء بما تعلق
الآدمي من نذر الصدقة بماله فإنه يجزئه ثلث فإن نذرها
يعتبر لزمه المشي وعنه إن زاد البعض على الثلث أجزأه قدر الثلث وهو الأصح وفيما عدا ذلك يلزم المشي بإتيانه
واحدة ومن حلف لله على نذر ولم يسم شيئا لزمه كفارة يمين
ومن علق نذرا بشرط لقصد المنع منه أو الحمل عليه كقوله
إن كلمت زيدا فلله علي الحج وإن لم أشرب عمرا فمالي صدقة ونحو
ويسمى نذر اللجاج والغضب أعتقك ولم يتعين الوفاء به إذا وجد
الشرط بل يخير بينه وبين كفارة يمين ومن نذر فعل واجب
أو جزء أو مكروه أو مباح كقوله لله علي أن أصوم غدا أو يمشي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

أو شرب الخمر أو أطلق زوجتي إذا دخل كاري ونحوه
انعقد نذره موجبا لكفارة يمين إن لم يفعل ما حلف عليه مع بقاء الأهم
والتحريم والكراهة والإباحة بما من حالف على ذلك وعنه
ما يدل على أنه لا كفارة فيه ومن نذر ذبح ولده لزمه
كفارة يمين وعنه ذبح كبش ومن نذر صوم يوم العيد لزمه
صوم يوم كالأيام المطلق وعنه لا يلزمه صوم وعلى الروايتين
هل تلزمه كفارة على روايتين فإن نذر صوم أيام التشريق
فهو كنذر صوم يوم العيد إذا لم نجز صومها عن الفرض وإن
أجزناه فهو كنذر سائر الأيام وتخرج أن يكون نذر العبد
باطلا ومن نذر صوم شهر بعينه فصام قبله لم يجزه وإن
جميعه لم يلزمه فضاؤه على الصحيح وإن أفطر لعذر أو غيره لزمه
قضاؤه متتابعا وعنه لا يجب التتابع في قضائه إذا لم يشترطه
ولم ينو بنذره وإن أفطر من أوله قضى ما أفطر متتابعا متصلا
بمثله وعنه يجوز تتابعه وتفريقه وإن أفطر في أثنائه فقط
لعذر عذر بطل ما مضى وكان كمن ابتدأ الصوم في أثنائه
على الأولى وعلى الثانية يقضي ما أفطر منه لا غير كيف شاء ولو
أفطر في أثنائه لعذر لا ينقطع تتابع صوم الكفارة في إحدى

رواية وفي وصل القضاء وتتابعه الروايتان وعليه في ذلك
كله كفارة يمين وعنه لا شيء على المعذور ومن نذر لله
عليه صوم شهر لزمه متتابعا وعنه لا يلزمه التتابع الأشهر
أو نيته كما لو نذر صوم عشرة أيام لم يلزمه تتابع
ومتى قطع تتابعه بغير عذر لزمه الاستئناف وإن قطعه لعذر
استأنفه متتابعا بلا كفارة أو بنى على ما مضى وعليه كفارة يمين
ومن نذر صوم ستة أيام بعينها لم يتناول شهر رمضان ولا
الأيام المنهي عن صوم الفرض فيها وعنه يتناولها فيقضيها وفي
الكفارة روايتان وعنه يتناول أيام المنهي عنها دون أيام
رمضان ولو قال لله علي أن أصوم ستة فهي في وجوب التتابع
حسب الإمكان الروايتان في الشهر ويلزمه صوم اثني
عشر شهرا سوى رمضان كأيام النهي وإن شرط التتابع
وقال صاحب المغني شرط التتابع فوجده لزمه
أحد عشر شهرا سوى أيام النهي ولو قال على سنة من أجل
هذا أو من شهر كذا فهي كالمعينة الظاهر من عند أصحابنا فيه
هي كالمطلقة في لزوم اثني عشر شهرا للسلف ومن ذلك صوم يوم
يقدم فيه فلان فقدم ليلا لم يلزمه شيء وإن قدم نهارا وكذلك

شبكة الألوكة
www.alukah.net

البيته له عجبه بمسجد صح صومه وأجزأه وإن نوى حين قدم وهو
ممسك فكذلك وعنه لا يجزيه بل يقضي وفي الكفارة لكونه
معذورا روايتان وإن قدم وهو مفطر أو في يوم عيد أو في أيام
التشريق القضاء وفي الكفارة روايتان وعنه لا شيء عليه ومن
نذر صوما فسافر لم يجز وإن مرض لم يجز في رواية وقيل يلزمه كفارة
يمين فقط وقيل إلا لمرض مخل بالصوم والمنصوص عنه وجوبها
وإن نذر مع هذا التعجيل فكذلك وقيل لا تنعقد نذرا ومن
نذر صوما ليوم بعينه من الليل وإن نذر صلاة أو اعتكافا
لم يجز دون ركعتين وعنه يجزئه ركعة ومن نذر صلاة أو اعتكافا
بمسجد مكة لم يجز بغيره وإن نذره بمسجد المدينة لم يجز إلا به
أو بمسجد مكة وإن نذر بالمسجد الأقصى لم يجز إلا بأحد الثلاثة
وإن عينه بمسجد سواها أجزأه وفيها وكذلك فيما سواها
بكر في الكفارة وجهان ومن نذر المشي إلى بيت الله
أو نقصه من الحرم لزمه أن يمشي في حجه أو عمرته فإن ترك المشي
وركب لعذر أو غيره لزمه أن يعيد كفارة يمين وعنه دم وكذلك
إن نذر الركوب فمشى ففيه الروايتان ومن نذر أن يطوف
على أربع طاف طوافين نص عليه

كتاب القضاء

نصبه القضاء من الكفاية فيلزم الإمام أن ينصب في كل إقليم
قاضيا يسكن البلد الذي هو أفضل من يجد علما وورعا وإيمانا ممن يتولى القضاء
وإن تجنبي العدل وتجنب الظلمة وأن يتخذ في كل
مصر أصلح من يجد لهم ويلزم من يصلح له إذا دعي إليه ولم يوجد
من يولى به غيره أن يجيب إليه وعنه لا يجب نصه والإجابة
إليه ويلزم لمن يصلح له أن يطلبه إذا وجد عنه فإن دعي إليه
فهل الأفضل الإجابة أو تركها على روايتين ولا يصح ولاية
القضاء إلا بتولية الإمام أو نائبه ويشترط أن يعرف بالعلم
وكونه صالحا للقضاء وإن لم يعين ما يوليه الحكم فيه من البلدان
والأعمال وإذا كان للمولي طلب الإمام ففي اشتراط عدالته
روايتان والألقاب الصريحة للتولية مثل وليتك الحكم
وقلدتك الحكم وردت أو فوضت أو جعلت إليك الحكم
وأنبتك أو استخلفتك في الحكم فإذا وجد لفظ منها وقبول
للولاية في المجلس إن كان حاضرا وفيما بعده إن كان غائبا
انعقدت الولاية والكناية إن اعتدت أو قرنت ووكلتك
وأسندت إليك فلا تنعقد بها إلا بنية كقوله فيما عرفت عليك ونحوه والأولى إذا كان يحكم أحد أن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بكتابة بالولاية ولا تثبت الاملاء بدين أو بالاستفاضة
إذا كان بلد قريبا تستفيض فيه أخبار المولى له ويصح
تعليق ولاية القضاء والأمانة بالشرط ويجوز أن يولي
عموم النظر أو خاصة بجملة خمسة فيفرد جملة في أهلها
ومن ينظر إليها ويجوز أن يولي ماضين في بلد ولعيد وقيل إن
ولاها فيه عمر واحد لم يجز وإذا أعلم اثنان منهما المال من يصلح
للقضاء نفذ جملة وإن حكماه في نكاح أو لعان أو قود
أو حد فكذب فعلى قولين وينفذ ولاية الحكم العامة عشرة
أشياء الفصل بين الخصوم وأخذ الحق لبعضهم من بعض والحجر
على من يستوجبه لسفه أو فلس والنظر في أموال غير الرشيد
والنظر في وقوف عمل ليعمل بشرطها وتنفيذ الوصايا وتزويج
النساء إذا لم يكن ذلك لغير وإقامة الحدود وإمامة الجمعة
والعيد والنظر في مصالح الطرق والأبنية بعمل وكف الأذى
عنها وتصفح حال شهوده وأمنائه ليستبقي أو يستبدل
من كان أهلا لذلك فأما جباية الخراج والزكوة إذا لم يخص
بعامل فعلى قولين ويشترط في القاضي عشر صفات كونه
بالغا عاقلا ذكرا حرا مسلما عدلا سميعا بصيرا متكلما مجتهدا وفي كونه

كاتبا قولان ومما يتعلق بآداب الحكم لذلك الولاية إلا في عقد
السمع أو البصر في ما ثبت عنده فلم يعلم به فإن ولاه حكم بأنه
به والمجتهد من يعرف من الكتاب والسنة المحكمة والمتشابهة
والنهي والمبين والمجمل والمحكم والمتشابه والعام والخاص والمطلق
والمقيد والناسخ والمنسوخ والمستثنى والمستثنى منه ويعرف
أخبار السنة صحيحها وسقيمها وتواترها وآحادها ومسندها
ومرسلها مما له تعلق بالأحكام ويعرف ما أجمع عليه واختلف
والقياس وشروطه وكيف يستنبط والعربية المتداولة بالحجاز
واليمن والشام والعراق وبوادينها وكل ذلك مذكور في أصول
الفقه وفروعه فمن وقف عليه أو على أكثره ورزق فهم ذلك
صلح للقضاء والقاضي كطالب الرزق من بيت المال للفقه
وخلفائه وكالمتنابه مع الإجابة وفيه يلزمها وجبان وإكمالات الإمام
أو عزل من وكله مع صلاحيته لم ينعزل وقيل ينعزل كالوكان
الميت أو العازل فاسقا وفي العزل جنف قلنا به قبل العلم وبعده
كالوكل

كتاب أدب القاضي

ينبغي له أن يكون قويا بلا عنف ليناس غير ضعيف بصيرا بأحكام
الحكام فإذا ولي في غير بلده سأل عن علمائه وعدوله ونقد عند

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مَنْ يُعَلِّمُهُمْ يَوْمَ دُخُولِهِ لِيَلْقَنَهُ وَيَدْخُلُ الْبَلَدَ يَوْمَ الْخَمِيسِ
أَوِ السَّبْتِ لَا بِنَا أَجَلُّ مَلْبُوسِهِ وَبِالْبَيَاضِ أَجْمَعَ وَيُصَلِّي
فِيهِ رَكْعَتَيْنِ وَيَجْلِسُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَبِالْمَنْ بَعْضِهِ فَيُقْرِئُ عَلَى النَّاسِ وَبِالْمَنْ
مَنْ يُنَادِي يَوْمَ جُلُوسِهِ لِلْحُكْمِ ثُمَّ يَمْشِي إِلَى مَنْزِلِهِ وَيَنْدُبُ فَيُسَلِّمُ دِيوَانَ
الْحُكْمِ مِنْ قَبْلِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ فِي يَوْمِ الْوَعْدِ بِأَعْدَلِ أَحْوَالِهِ غَيْرَ غَضْبَانَ وَلَا
جَائِعٍ وَلَا جَائِنٍ وَلَا مَهْمُومٍ بِأَمْرٍ يَشْغَلُهُ عَنِ الْفَهْمِ وَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ قَرُبَ بِهِ
ثُمَّ عَلَى مَنْ فِي مَجْلِسِهِ وَيُصَلِّي إِنْ كَانَ مَسْجِدًا تَحِيَّتَهُ وَإِلَّا فَهُوَ مُخَيَّرٌ
وَيَجْلِسُ عَلَى بِسَاطٍ وَكِيلًا لِلَّهِ تَوْفِيقَهُ وَعِصْمَتَهُ مِنْ زَلَلِ الْقَوْلِ
وَالْعَمَلِ وَيَكُونُ مَجْلِسُهُ فِي وَسَطِ الْبَلَدِ فَسْحًا كَالْجَامِعِ وَالدَّارِ الْوَاسِعَةِ
وَلَا يَتَّخِذُ بِهِ حِجَابًا وَلَا بَوَّابًا وَإِنِ اتَّخَذَهُ بَوَّابًا فَلْيَكُنْ مُسْلِمًا عَدْلًا حَافِظًا
عَالِمًا عَاقِلًا يُشَاوِرُ فِيمَا يَكْتُبُهُ وَيُحَلِّفُ الْمُتَظَلِّمَ فَصْلًا بَيْنَ يَدَيْهِ
وَيَعْرِضُ الْقِصَصَ وَيُقَدِّمُ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ وَلَا يُقَدِّمُ فِي أَحَدٍ
مِنْ حُكُومَةٍ وَاحِدَةٍ وَإِنْ حَضَرَ دَفْعَةً وَتَشَاجَرُوا قَدَّمَ أَجْزَمَهُمْ
بِالْعُرْبَةِ الْأَلْمَازِ الْمُتَجَمِّلَ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ وَيُعَدِّلُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ
فِي لَحْظِهِ وَلَفْظِهِ وَمَجْلِسِهِ وَدُخُولِهِمَا عَلَيْهِ إِلَّا لِلْمُسْلِمِ مَعَ الْكَافِرِ
فَإِنَّهُ يُفَضَّلُ عَلَيْهِ دُخُولًا وَأَمَّا جُلُوسًا فَعَلَى وَجْهَيْنِ وَلَا يُسَارُّ أَحَدَهُمَا
وَلَا يُلَقِّنُهُ حُجَّتَهُ وَلَا يُضَيِّفُهُ وَلَا يَقْبَلُ الدَّعْوَى لِكَرِيمٍ بِجَرِّ نَفْعٍ لَهُ

إِذَا لَمْ يَحْتَشِمْهُ وَجْهَانِ وَمَعَالِمُ ذَلِكَ فِيمَا مِنْ شُرْبٍ وَطَرِيقٍ
أَوْ نَسَبٍ وَنَحْوِهِ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ سَأَلَ عَنْهُ لِيَعْرِفَهُ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَنْهُ
وَيَسْأَلُ خَصْمَهُ أَنْ يَنْظُرَ وَفِي سُؤَالِ الْوَضْعِ عَنْهُ رِوَايَتَانِ
وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْضُرَ مَجْلِسَهُ فُقَهَاءُ الْمَذَاهِبِ وَيُشَاوِرَهُمْ فِيمَا يُشْكِلُ
عَلَيْهِ فَإِنَّ النُّصْحَ يُعْلَمُ بِالْآخِرَةِ حَيٌّ شَحِيحٌ وَلَا يُقَلِّدُ غَيْرَهُ وَإِنْ كَانَ
أَعْلَمَ مِنْهُ وَلَا يَنْفِي مَعَ النَّسَبِ وَنَحْوِهِ بِمَا يُثْقِلُ عَلَيْهِ فَإِنْ خَالَفَتْ
وَحَكَمَ نَفَذَ حُكْمُهُ وَقِيلَ لَا يَنْفُذُ وَقِيلَ إِنْ عُزِلَ ذَلِكَ بَعْدَ فَصْلِ
الْحُكْمِ نَفَذَ مَا لَا فَلَا وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَرْتَشِيَ وَلَا يَقْبَلَ هَدِيَّةَ الْأَمِينِ
كَانَ يُهَادِيهِ قَبْلَ وِلَايَتِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ خُصُومَةٌ وَيَحْرُمُ لَهُ الْبَيْعُ
وَالشِّرَاءُ إِلَّا بِوَكِيلٍ لَا يُعْرَفُ بِهِ وَيَشْتَغِلُ لَهُ أَيَّامَ الْمَغْنَى وَالْحَاجَةِ
عَمَّا يَشْغَلُهُ عَنِ الْحُكْمِ وَحَضْرَ الْوَلَائِمَ كَثِيرًا فَإِنْ كَثُرَتْ
تَرَكَهَا وَلَا يُجِيبُ لِمَأْدُبَةِ قَوْمٍ وَلَا يَتَّخِذُ حُكْمَهُ لِنَفْسِهِ وَبَيْنَ
حُكْمِ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ وَجْهَانِ وَإِنْ حَكَمَ بَيْنَهُمْ بَعْضُ خُلَفَائِهِ جَازَ
وَأَوَّلُ مَا يَنْظُرُ فِيهِ أَمْرُ الْمَحْبُوسِينَ فَيَسْتَدْعِيهِ يَكْتُبُ اسْمَ كُلِّ
مَحْبُوسٍ وَمَنْ حَبَسَهُ لِمَنْ لَهُ خَصْمٌ فَلْيَحْضُرْهُ إِذَا جَلَسَ لِلْقَاضِي
لِمَوْعِدِهِ أَخْرَجَ رُقْعَةً وَقَالَ هَذِهِ رُقْعَةُ فُلَانٍ مَنْ خَصْمُهُ فَإِنْ
حَضَرَ نَظَرَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ بَانَ جَنَّسَهُ تَعْزِيرًا أَوْ لِتُهْمَةٍ خَلَّاهُ أَوْ بَانَ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بقدر ما يرى ومن لم يظهر له خصم وقال جئت ظلما ولا خصم
لي تودي بذلك فان ظهر له خصم والا أجله ثم أملله ثم قال
عن حصر الايام والجامين والعرف والوصايا فيظر فيما ليس له فيها
ناظر معين ولا ينقض من احكام القاضي قبله الا ما ينقض من حكم غيره
ومن استناب على حكم حاضر في البلد الحضر لكن في اعتبار بحرية
الدعوى لذلك وجهان الا ان كون الحاكم المعزول نعتبر بحرية
الدعوى في حقه في احضار قبل مزاولته وجهان وعنه كل من
يخشى باختفاء ابدا لم اذا تعذرت الدعوى عليه في العرف لم يحضره
حتى يحرر وبينة لها اصلا ومن ادعى على امرأة غير برزة لم تحضر
وامر بتوكيل وان لزمها يمين ارسل من يحلفها وكذلك
المريض ومن ادعى على غائب بمنع الحاكم فيه ارسل الى ثقات
المواضع للصلح بينهما فان تعذر قيل للمدعي حقق دعواك
ثم يحضر مع قرب المسافة ان تعذرت ولا تعتبر لاحضار المرأة
البعيدة الا ان تعذر نص عليه

باب طريق الحكم وصفته

عهد للحاكم الحكم بالبينة
والاقرار في مجلسه وان لم يسمعه نص عليه وقال القاضي
لا يحكم بالاقرار في مجلسه حتى يسمعه معه شاهدان فاما الحكم

بعلمه في غير ذلك مما رآه وسمعه فلا يجوز في الاشهر عنه وعنه جوازه
وعنه يجوز الا في الحدود وبني على علمه في عدالة الشهود وجرحهم
واذا جلس اليه الخصمان قال ايكما المدعي وان سلك بحكم
ابتدا جاز فمن سبق بالدعوى قدمه وان ادعيا معا قدم ابدأ
بالقرعة فاذا اسفرت حكومته ثم دعوى الآخر ولا يسمع دعوى ولا
انكار لابن عاجز التصرف ولا تسمع الدعوى الا ممن يعقل
المدعي الا ما يسقط سماعه الدعوة والعبد المطلق مهما ويحبس
فتسمع به كذلك ثم ان كان المدعى عينا بيد غيره وان
كان غائبا او في الذمة وصفه بما يضبط به ودكر ان كان مثليا
قدره والا فالقيمة مع ذلك ذكر قيمته وان كان متلفا مجلا قومه
بغير جنس حليته الا المحلى بذهب وفضة مما يجوز منه بانفراد
للحاجة وان كانت نقدا من نقد البلد كفى ذكره قدره وقيل لابد
من وصفه واذا ادعى صداق نكاح او بيع او غيرها فلابد من ذكر
شروطه وقيل لا يشترط ذلك الا في النكاح وقيل يشترط
فيه وفي ملك الاسلام خاصة واذا ادعت امرأة نكاح رجل
لطلب نفقة او مهر او نحوه سمعت دعواها وان لم تدع سوى
النكاح حرم الجحود وان لم تذكر سببه وان ادعى قبل من يرد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ذكر كون القاتل مستقرا او مشاركا وكون القتل عمدا او خطأ
او شبه عمد وصفة واذا جرح المدعى عليه سواه قال اعلم عضه
صنها وجهل لا سأله حتى يسالم المدعى عليه والاول اصح فان
انزله حكم له عليه ولا علم باقراره وبينه ولا تكول حتى سأله
المدعي اعلم وان اكذبه بان قال لم ادع مرضا او عيبا عاد منهما ان
باعيبا ما يستحق عليه شيأ ادعاه او لا حلف عليه ويصح الجواب
ويقبل ابهام للمدعي اذا لم يعرف ان هذا موضع البينة ان كان
لك بينة فاحضرها فان احضرها سمعها وحكم بها وتعتبر عدالة
البينة ظاهرا وباطنا لختارها الخزقي والقاضي عنه تسأل سرا
كل مسلم لم يطعن للحاكم منه بريبة واختار ابو بكر فان جهل اسلام
الشاهد رجع اليه قوله وان جهل حريته بحث فعبد فصبان
وان جهل عدالته سأل عنه على الاول ولم يسأل على الثانية
الا ان يطعن فيه الخصم ويكفي في تزكيته ان يشهد عدلان
انه عدل رضي ومن ثبتت عدالته مرة لم يلزم البحث عنها
مرة اخرى قيل يلزم مع طول المدة وهو المنصوص عنه واذا
سأل المدعي قبل التزكية جنس خصمه او قبيلته عن الجد
او تعديل العين المدعاة ليلا يغيب حتى يزكي الشهود او سأله عن

اقام بالمال شاهدا حتى يقيم آخر غيب مدة ثلاث وقيل يجاب
فان جرح الخصم الشهود وكلف البينة به وامهله ثلاثا والمدعي
ثلاثا ثقة فان لم يات ببينة حكم عليه ولا يسمع الجرح الا مبينا السبب
وعنه يكفي المطلق فالمبين ان يذكر ما يقدح في العدالة عن علم
او اشتباهه والمطلق ان يقول هو فاسق او ليس بعدل ويحال
القاضي بينه فلا يذكر هذا هو للمبين والمطلق ان يقول له اعلم به ويحلف
واذا تاب احالكم من شاء في البحث عن الشهود ليتزكيه او رجح
فعل فراعى شروطه الشهادة بذلك فهم امين المسؤلين على وعين
ومن جرحه اثنان وعدله اثنان فالجرح اولى وان جرحه واحد
وعدلاه فتزكية الاثنين اولى منه واذا ارتاب احالكم شهود
لم يجزه تسكينهم وديانتهم استحب ان يفرقهم ويسأل من
كل واحد عن كيفية التحمل واين ومتى وباي شيء شهد وهل
يحتمل وحده او مع غيره فان اختلفوا لم يقبلها وان اتفقوا وعظهم
وخوفهم ثم حكم ان ثبتوا واذا احالكم من لا يعرف بسأله تزكيه
له من يعرفه ولا يقبل في الترجمة والتكبير والجرح والتعديل
والرسالة الا عدلين وعنه يقبل واحد وتقبل تزكية المراة
بمثلها في الا في من لم تعرف قبل عماه وتركيه الوالد لولده والتركية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بدون لفظ الشهادة على الثانية دون الأولى ويكفي على الأولى رجل وامرأتين في المال ونحوه دون ما يقصد إلى رجلين. وإذا قال المدعي مالي بينة فاعلم أحلفك أن له اليمين على خصمه على صفة جوابه فإن قال إحلافه أحلفه وعلى سبيله ولا يقتد بيمينه قبل سؤال المدعي فإن نكل قضي عليه بالنكول عن علمه سيقول إن حلفت وإلا فصيت عليك ونشهد أن لك فإن لم يحلف قضي عليه وسواء كان ما ادعاه مالا أو من يضا أو غيرها ويحسن أن يحبس حتى يحلف أو يحلف وقال أبو الخطاب يرد اليمين على المدعي فإذا حلف قضي له وإن نكل مرة واحدة في دابة أبي طالب فقال ما هو بيدك ان تحلف ويأخذ فقال له احلف وتأخذ ولا يشترط على القول بالرد أن الناكل منه على تمام حقه وسلمه أبو الخطاب ويسقط اليمين بعد نكوله لم تسمع منه إلا في مجلس آخر بشرط علم الحكم وإذا قال المدعي مالي بينة ثم أتى ببينة لم تسمع نص عليه وقيل تسمع أو لم علمه فقال وقال كان مالي أعلم لي وإذا قال لي بينة وأريد تحليفه ثم أقام البينة سلمت له إلا إذا كانت حاضرة في مجلس العلم فلا يملك إلا إقامتها من غير تحليف أو تحليفه من غير أن يسمع

البينة سنة وقيل تسمع إلا إذا كانت غائبة عن البلد وإذا سئل المدعى عليه فلم يتكلم أو قال لا أدري أو أنكر فقال له إحلف وإلا جعلتك ناكلا وقضيت عليك وقيل تحبس حتى يحلف إلا أن يكون للمدعي بينة فيقضي لها وإذا قال لي بينة ولم يحضر ما ادعاه فليس بجواب فإن قال لي حساب أريد أن انظر فيه أنظر ثلاثا وقيل يلزم الحاكم فإن قال إن ادعيت هذا المبلغ ثمن سلعة هذا التي بعتنيها ولم تقبضنيها فهو كما ادعيته من غير ذلك فلا حق لك قبلي وقال إن ادعيت أنها على زيد فلا ولي في يدك احتمل أن أوقفت له مطلقا فلا تسمع على شيء فقد أجاد وإن قال بعد ثبوت الدعوى قضيته أو أبرأني أو ما له في جوابها وجعلناه مقرا سئل البينة على ذلك فإن لم تكن له بينة والمدعي على ذمته فإن أتى ببينة وإلا حلف المدعي على بقاء حقه واستحقه فإن نكل قضي عليه بنكوله وسئل وعلى القول بالرد له أن يحلف بعضه فإن أبى قضي عليه بالجميع كله إذا لم يسقط المنكر أو الآخر يمينه فإن قال إنه قد أبرأني قضاء أو ابتياعا وكان قد سمع منه وإن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شهادة الشاهد بناء على خطه اذا لم يذكر ما اذا عزل الحاكم
فقال جلست في مجلس القضاء فلان على فلان بكذا قبل قوله وجب
كما قبل العزل نص عليه وعمل ان لا يقبل الا على وجه الشهادة
اذا كان عن الولاية ومن ادعى ان الحاكم المعزول حكم عليه
بشهادة فاستتيب عمدا لم يعزر به لقول ترك القاضي بلا يمين
ومن كان له عند انسان حق وتعذر اخذه بالحاكم وقدر له
على مال لم يجز له الظفر منه نص عليه وتخريج جوازه بناء
على تعذر الوصول الوديعة مما في يد اداكم الورثة بعض التركة
فعلى هذا يأخذ من جنس حقه بقدره والاولى عدم التعرض
للعذر في ذلك

باب كتاب القاضي الى القاضي

يقبل كتاب القاضي الى القاضي في كل حق الا حقوق الله تعالى كحد
الزنا وحد القذف اذا غلب فيه حق الله تعالى ونحوهما وعنه لا
يقبل الا فيما يقبل فيه شاهد ويمين ورجل وامرأتان وعنه
مالك على قبوله الا في الدماء والحدود ويقبل فيما ثبت عنده
بحكم به الا ان يكون بينهما مسافة القصر وقيل يقبل اذا لم يمكن
الذهاب اليه العود في يومه ويجوز ان يكتب الى قاض معين
والى كل من يصل اليه كتابه من قضاة المسلمين ولا يقبل الكتاب الا

ان يشهد به اثنان على الكتاب شاهدين بحضرتهما فيقرأ
عليهما ثم يقول اشهد ان هذا كتابي الى فلان بن فلان وبيعته اليها
فاذا وصلا دفعاه الى المكتوب اليه وقالا نشهد ان هذا كتاب فلان اليك
كتبه بخطه واشهدنا عليه وكتب كذا واذن له وختمه وقال
هذا كتابي الى فلان اشهدا علي بما فيه لم يصح وعنه ما يدل على الصحة
فعلى هذا ان عرف المكتوب اليه انه خط القاضي الكاتب وختمه
قبل بغير ذلك على وجهين واذا وصل الكتاب فاحضر
الخصم المكتوب فيه باسمه ونسبه وحليته فقال انما انا بفلان المذكور
فيه لم يقبل قوله مع عينه ما لم يقم بينة بذلك فان ثبت ذلك بنسبه
او اقر له فقال المكتوم عليه غيري وهو مثلي نسبا وصفة لم يقبل
منه للاشتباه او اقر له نشهد ان في البلد اثنين كذلك فيوقف
حتى يعلم الخصم منهما وكان الكتاب في عبد او حيوان بالصفة
ولم يثبت له مشارك في صفته سلم الى المدعي بخطوم العبد او
منه الى يأتي به الى القاضي الكاتب فيشهد الشهود على عينه ويمضي
له به وكتب له كتابا اخر ليبر الكفيل ومتى تغيرت حال المكتوب
بعزل او موت لم يقبل في كتابه وان تغيرت بفسق لم يقبل فيما
قد حكم به وقبل فيما ثبت عنده ليحكم به وان تغيرت حال المكتوب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اليه فلن تمام مقامه قبول للكتاب والعمل به وكذلك ان لم تغتبر
حاله ورسل الى عشيرته ذكر القاضي واذا حكم عليه قال اشهدك
عليك بما جري حتى لا يحكم على القاضي الكتاب لزمه ذلك وكل من
ثبت له عند حاكم حق او ثبتت براءة مثل ان انكر وحلفه الحاكم
فسأله ان يشهد له بما جري عنده من براءة او ثبوت حجة او مثل
بجعل وتبيين او سأله ان يحكم له بما ثبت عنده لزمه اجابته وقيل
ان ثبت حقه بينة لم يلزمه الاجابة وان سأل مع الاشهاد
كتابته واباه بكاغد او كان من بيت المال كاعدل لذلك فهل
يلزمه الكتابة على وجهين وبئي ما قضى الحاكم بالبينة بجعل او ما
سواه محضرا ويجعل السجل نسختين نسخة يدفعها اليه وتبقى عنده
وصفة المحضر بسم الله الرحمن الرحيم حضر القاضي فلان
ابن فلان الفلاني قاضي عبد الله الامام على كذا وان كان نائبا
كتب خليفة القاضي فلان قاضي عبد الله الامام في مجلس حكمه وقضايه
بموضع كذا مدعي ذكر انه فلان ابن فلان واحضر معه مدعا عليه ذكر
انه فلان بن فلان فادعى عليه بكذا فانكر له او ناكر فقال القاضي
للمدعي الك بينة فقال نعم فاحضرها وسأله شاهدها فنقل او ناكر
ولم تتم للمدعي بينة وسأل احلافه فاحلفه وان نكل عن اليمين ذكر

ذلك وانه حكم عليه بالنكول وان رد اليمين فحلف ذكر ذلك
وسأله ان كتب له محضرا بما جري فاجابه اليه في يوم كذا
من شهر كذا من سنة كذا وعلم به الاقرار والاحلاف جري
الامر على ذلك وفي البينة شهد عندي بذلك وكتابة السجل فهو
الانفاذ ما ثبت عنده فاحكمه وصفته ان يكتب هذا ما اشهد
اشهد على القاضي فلان بن فلان كما قدمنا من حضر من الشهود
اشهدهم انه ثبت عنده بشهادة فلان وفلان وفلان وعدل منهم بما
زاي صحة قبول شهادتهم بحضرة من حضر وبذكر ما ان كانا
ممن وقين والا فاكل مدع ومدعا عليه جاز حضورهما عنهم الرجوع
بشاهد على الاخر معرفة فلان بن فلان وبذكر المشهود عليه
والقرار لهو قاني بحجته منه وجواز امر بجميع ما بني ووصف
في كتاب نسخته كذا وينسخ في الكتاب المثبت او المحضر جميعه
حرفا حرفا فاذا فرغ منه قال وان القاضي امضاه وحكم
على ما هو الواجب في مثله فعلان سأله ذلك والاشهاد به للخصم
المدعي وبذكر اسمه ونسبه ولم يذكر اسم الخصم الحاضر معه
بحجة وجعل كل واحد بحجته على حجته واشهد القاضي فلان على انفاذه
وحكمه وامضاه به من حضر من الشهود في مجلس حكمه في اليوم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المدرج في أملاه وأمر بكتب هذا الفصل في نسختين متنا وبين
يحل نسخة في ديوان الحكم ونسخة تدفع لي من جانب له
وكل واحد منها حجة بما انفذ فيها وكتب كما قدمنا لكنه
لم يذكر بمحضر من خصمين شاع ذلك بجواز القضاء على الغائب
ومنها أجمع عنده من مجاهر وخلات في كل اسبوع أو شهر
على حسبها قلة وكثرة فانه يضم بعضها إلى بعض ويحكم
وتجلات لذا من وقت كذا وإذا اخبر فيس فيما في غير
أو في عمل أحدهما بحكم أو ثبوت لم يعمل به بحال الا ان يخبر في
عمله فيما في غير عمله ويعين له الحكم بعلمه فيعمل به إذا بلغ عمله
وقيل يقبل اخبار على الاطلاق كاخبار المعدل ⊙

باب القسمة

لا تجوز قسمة الأملاك التي لا تنقسم الا بضرر
أو رد عوض لا تراضي الشركاء مثل الحمام والدور الصغار
والأرض التي لا تنقسم الا جزاء والرحى لبناء أو بئر في بعضها
فيجوز ذلك وهذه القسمة في كل البيع لا تجوز فيها الا ما تجوز فيه
فيما تقدم لا تتردد ولا تدخل عوض في قسمة كالقسمة والبيان او
الدار الكبيرة والارض والدكان الواسعة والمحل والمنزلون
من جنس من الدور حل القسمة وحل البيع الاذهان والاثاث

وتجبرها إذا طلب الشريك قسمة أجبر الآخر عليها وهذه
القسمة امتهان لا بيع في ظاهر المذهب فيجوز قسمة الوقف
من ذلك وما بعضه وقف ويجوز قسمة ثمن الشجر الذي غرس
حنطة وقسمة ما يكال وزنا وما يوزن كيلا وان تغيرا
في قسمة ذلك قبل القبض وإذا بيع لا بيع قسم سلم بحت وحكي
عن ابن بطة كونها كالبيع فتملكن هذه الاحكام وعلى الوجهين
يفتح بالعيب ولا توجب الشفعة وما بعضه وقف ولا يتعذر
الا برد عوض من أهل الوقف فيجوز قسمة بالتراضي على الاصح وان
كان الرد من رب الطلق لم تجز قسمة بحال والصداق المانع
من قسمة الاجبار ينقص المقسوم بها في ظاهر كلامه وعامة
قوله أجزأني انه قدم النفع به مقسوما وان تضرر إذا الرحى
وجه كرب الثلث مع رب الثلثين فان طلب المتضرر
القسمة أجبر الآخر والا فلا إجبار وعنه أيهما طلب لم يجبر الا
وحكي عن القاضي عكس الأولى وهما لا صق من الدور والعقاد
والاجر فهو كالمستغرق تقسم الضرر وقسمة في كل عين
منه مستند لا في بعضه ومن عان بينهما عبدا أو بهيمة أو ثياب
ونحوها من جنس واحد فطلب احدهما قسمتها اعيانا بالقيمة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اجنبيا الآخر لم يمنع عليه وقيل لا عبرة لاختلاف الجنس وإذا كان بينهما حائط أو عرصة حائط فقيل لا إجبار في قسمتها بحال وهو الأصح وقال القاضي إن طلب قسمة طولها في كل العرض أو طلب قسمة العرض عرضا وكانت تسع حائطين أجبر الممتنع وإلا فلا وقال أبو الطيب في الحائط كالأول في العرصة كالثاني وقيل لا إجبار فيها إلا في قسمة العرصة طولا في كل العرض خاصة وإذا كان بينهما دار ذات منزل وعلو فطلب أحدهما جعل السفل لواحد والعلو للآخر لم يجبر الممتنع وإذا كان بينهما مشارع وأفنيتها بالزمان أو المكان جاز ولزم العقد إذا كانت إلى مدة معلومة وإلا فهو جائز عندي وقيل هو جائز غير لازم بكل حال وإن امتنع أحدهما لم يجبر الممتنع وعندي ما يدل على أنه يجبر وعندي يجبر في القسمة بالمكان إذا لم يكن فيه ضرر ولا يجبر بقسمة الزمان وإذا كان بينهما أرض فيها نخل فطلب أحدهما قسمتها لم يجبر الممتنع دون النخل قسمت كالحائط وإن طلب قسمة النخل دون الأرض أو قسمتها لم يجبر الممتنع فإن تراضيا عليه والنخل قليل أو كثير جاز وإن كان بذرا أو شتلا مستحصدا يجب

لم تجز القسمة وقيل يجوز إذا قسما مع الأرض وإن باع الغائب في السفل مع الأرض دون الدار وإذا كان بينهما بئر أو ماء أو عين ماء بينهما على ما شرطا عند استخراج ذلك والشفعة عند الحاجة على قدر الحقين فإن تنازعا قسمه نهايا بالزمان أو بأن نصب جمرا مستويا أو خشبة في مقدم الملاصق فما ان على قدر حقهما جاز فإن أراد أحدهما أن يبني بئرا أو يغرس لم يمنع من هذا الا أن يضر بالماء وقيل يمنع ويحتمل إذا ملك الماء لا يملك ملك الأرض أن يمنع كل واحد منهما بقدر حاجته ويجوز للشركاء أن يتقاسموا بأنفسهم وبقاسم ينصبونه أو يتراضون بحاكم نصبه ويجوز أجرته على قدر الأملاك ومن شرط من ينصب أن يكون عدلا عارفا بالقسمة وإن كان عبدا ولا يتهم فإن تهم إن كان في القسمة تغريم والا فلا وقيل يلغى الواحد مطلقا ويثبت القاسم بالاتهام بالاجزاء إن تساوت وبالقيمة إن اختلفت وبالرد إن قضى وإذا تمت القسمة لزمت القسمة وقيل لا يلزم فيما يضر بالرد حتى يرتفع ضرره عنه القسمة وكف ما أمر عاجز ولكن الشرط أن يحضر أمين كل شريك في القسمة ثم تكتب في بطاقة شمع أو طين متساوية قدرا ويخرجها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وتطرح في حجة بعلم بحضرة ذلك ويقال له اخرج بسدسه
على هذا السهم فمن خرج سهمه كان له ثم الثاني لذلك
والسهم الباقي للثالث إذا كانوا ثلثة وأثبت سهامهم ولو
كان أسهم كل سهم في رقعة ثم قال اخرج بسدسه على هذا السهم
فمن خرج سهمه كان له ثم الثاني كذلك والسهم الباقي
للثالث إذا كانوا ثلثة وأثبت سهامهم وبسدسه للفلان وبسدسه
لفلان جاز ولو كانت سهام الثلاثة مختلفة كنصف وثلث وسدس
جزئ للمقسوم سنة أجزاء وأخرج الاسم على السهام لا غير فيكتب
باسم رب النصف ثلاث رقاع ورب الثلث رقعتين ورب السدس
رقعة ثم يخرج بسدسه على أول سهم فان خرج عليه اسم رب النصف
أخذ مع الثاني والثالث وان خرج اسم رب الثلث أخذ مع الثالث
ثم يقترع بين الآخرين كذلك والباقي للثالث ومن ادعى غلطا
فيما تقاسموا بأسمائهم وأشهدوا على تراضيهم به لم تسمع دعواه وان
كان فيما قسمه قاسم الحاكم فالقول قول المنكر إلا أن يكون
للمدعي بينة وان كان فيما قسمه قاسم نصبه وكل فيما
شرطنا فيه التي بعد القرعة لم تسمع دعواه والأصح كقاسم
الحاكم وإذا تقاسموا استحق من النصيب شئ معين فاقتسموا

بحالها في الباقي وان كان في اقرارهما بطلت وان كان
شايعا فيهما أو في اقرارهما بطلت أيضا وقيل لا تبطل أيضا في
غير المستحق وقيل بالبطلان للاشاعة في اقرارهما خاصة وإذا
اقتسم الورثة العقار ثم ظهر دين على الميت لم تبطل القسمة
إلا أن يقل التركة بيع فيكون لبيع التركة قبل قضاء
الدين وفي صحتها قولان أصحهما الصحة وإذا اقتسما دارا
فحصل الطريق في حصة أحدهما وكمنفذ للآخر لم تصح القسمة
وان كان لها ظلة فوقعت في حصة أحدهما فهي له بمطلق العقد
وولي الحمل عليه في قسمة الاجبار بمسألته وكذلك في قسمة
التراضي إذا رأها مصلحة ونقسم الحاج على الغائب في قسمة الا جبار

باب الدعاوى والايمان فيها

المدعي من إذا سكت ترك والمدعى عليه من إذا سكت لم يترك
ويختص اليمين بالمدعى عليه دون المدعي إلا في القسامة ودعاوي
الاسناد للمقبولة وجب تحليف بالبين مع الشاهد أو نكول بردها
فإذا تداعيا عينا في يد أحدهما فهي له مع يمينه بذلك إلا أن يكون
له بينة بذلك فلا يحلف وان كانت بايديهما فهي بينهما مع يمينهما
إلا أن يدعي أحدهما نصفها فما دون وللآخر أكثر من يمينه أولهما
فالقول قول مدعي الاكمل مع يمينه فان تداعيا فهي بيد ثالث

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فاقر بها لأحدهما بعينه فهي له مع يمينه ثم تحلف المقر للآخر على الأصح
فان نكل لزمته له غرمها وان حلف هي لأحدهما لا على عينه
فصدقه في عدم العلم لم تحلف وان كذبها او أقرع لزمه
يمين واحدة بذلك وينتزع منهما فمن خرجت له القرعة فهي
له مع يمينه ولها فضل القرعة قبل تعلقه حتى تجب وتعد
الا اذا نكل عن يمينه فيتعين تنديمها ومتى قبضت لم يشق
عليه حلف الا المقروء خاصة بشرط تعذره له فان نكل
عنه حينئذ لزمه له القيمة ولو وجدها اكثر فالقول قوله
وعليه لكل واحد يمين فان نكل لزمه لها الأقل وغرمها
نصف عين عليها ويحتمل ان يقتسماها كالنكول للمقر لها ومن
ادعى عليه عين في يده ولا بينة فاقر بها لصبي او مجنون او غائب
أقرت في يده والعلة المدعي انه لا يستحق تسليمها اليه فان
نكل لزمته له غرمها ان كان المدعي واحدا وان كان
اثنين تداعيا لها لزمه لهما غرمان الا ان يقيم بينة انها لمن
شاء فلا يحلف وان اقر بها لجاحد مكلف فصدقه فهو
كاجنبي المتداعيين على ثالث اذا اقر له الثالث على ما سبق
وان قال المقر لا بينة لي ولا اعلم لمن هي او قال ذلك رب
اليد ابتداء اعطيها للمدعي لزوجيه والا كان ينتزعان

وقيل لا يعطى بغير بينة بل تجعل عند امين الحاكم وقيل تقر في يد
رب اليد وهو المذهب وعلى هذين الوجهين حلف للمدعي ان
غاد دعاها لنتيجه او الثالث ثم على الوجه الثالث لو
الاولين وان اقر بها لمجهول قبل لم تعد فيه كالاجنبي
تاكلا عن الجواب فان عاد فادعاها لنتيجه فهل تسمع على
وجهين واذا تداعيا عينا لبيت في يد احدهما كانت
بايديهما وقيل لاحدهما بالقرعة كالتي بيد ثالث فاذا قلنا
حيوانا احدهما احد ابني ماسر والآخر راكبه او عليه حمله او
قيصا لهذا احد بكمي والآخر لابسه فهو للثاني وان نازع
صاحب الزمان حياطها لبسها ابنها او مفصلا او اقر الى فترة
فهي للخياط والثوب وان تنازعا عمامة لاحدهما بيضاء
بيضاء او عجين فهي له وان تنازع الذوج والمشاجر في ربح متلو
او مشتاع وله شكل منصوب في الدار فهو لهما والا فهو
لهما وان تنازع الزوجان او ورثتهما في متاع البيت فما يصلح
للرجال كالعمامة والسيف فللرجل وما يصلح للنساء كالمغزل
وثيابهن فللمرأة وما يصلح لهما فبينهما حكمهما كانا او وقفين
او احدهما حر وكذلك ان اختلفا بالحرية والرق

عبا

ع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لما جاز بالآية بل متعينة لصانعها في ظاهر كلامه وقيل إن كانت إحداهما
عليه من طريق العلم فكذلك وإن كانت اليد المشاهدة عليه
منها أو من أحدهما اعتبرت بفعل مثال ومن متجه على الحلف
لحق بجامعه فدل يمينا ولم يمينا لم تقضوا جاز وإن أبو حنيفة لحل
ولم يمينا وجعل الإنسان على الإثبات والنفي الإ لنفي فعل
غيره أو لنفي الدعوى على الغير فحلف على نفي العلم وعنه في الباقي
يحلف لنفي عيب البتة على العلم وعنه يمين النفي على العلم في كل
شيء ومن لزمته يمين أحب أن يحلفه الحاكم بالله تعالى وحده
وإن غلظها بزمان أو مكان أو لفظ جاز ولم يستحب فالزمان
أن يحلفه بعد العصر بين الأذان والإقامة والمكان بمكة بين
الركن والمقام وجبت للمدينة عند المنبر وبباقي البلاد
عند منبر الجامع وأهل الذمة بمواضع التي يعظمونها واللفظ
أن يقول والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الطالب
الغالب الضار النافع الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور
ويحيي ويميت اليهودي والله الذي أنزل التوراة على موسى
وفلق البحر لموسى وأنجاه من فرعون وملائه ويقول النصراني
والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى وجعل يحيي الموتى وينبئ

الأكمه والأبرص ويخلق الطير من الله الذي خلقه وصوره ورزقه
وإن بدأ له غالبا أيمان الله وإلى التسليم لم يكن ناكلا ولا يستحلف
في العبادات وعليه في جنسه لله تعالى ويستحلف المشرك في كل
حق لآدمي إلا عتق إماء النكاح والطلاق والرجعة والإ
ولعل الزنى والولاء والانتساب والنسب والقود والقذف
وعنه يستحلف في الطلاق والإيلاء والظهار والقذف وعنه
يستحلف الإمام فيما يفضي فيه ما يحكم ما لم يتبين أن القاضي لا
رأي له في النكاح ولا في الطلاق ولا في الحدود إلا
أن يكون أمثل أو أحزم ولم أذكر للزام إلا زوجا وظاهر
قول الخرقي يستحلف فيها عدا العتق والنكاح معه
ما يدل على أنه يستحلف في الكل فإذا حلف في ذلك
قضي فيه بالنكول الأخير نكول الأخير خامسة وعنه لا يقضي
بالنكول إلا في الأموال خاصة وكل موضع لم يثبت فيه النكول
بدل يلزم الناكل ديته على ما يأتي وكل قول لا يقضي عليه
فعل غيره أو يحبس حتى يقر على وجه ما

تعارض البينتان واختلافهما

إذا تداعيا عينا فأقام بينة بملكه لها وأقام بينتين أنها

او يد بالب تذاكرها او اقرانها او لا يد بها لا بصيغة او لم تكن يد
اصلا او ضعفت البينتان فتستطان بالقارض وبيان
كن لا بينة لهما على ما تقدم وعنه تستعملان بان تنتزع من يدهما
فمن نكل حلف واخذ العين وعنه تستعمل بينة العين
بينها بغير يمين ولا يرجح اكثرهما عددا ولا الدلالان على محل واحد بل
وفي ترجيح اعدلها والشاهدين على شاهد ويمين وجهان وان
شهدت بينة بالملك ونسبه وبينة بالملك وحده او بينة احدهما
بالملك لمدة سنة وبينة الاخر بالملك لمدة سنتين فهما سواء
وعنه تقدم ذات السبب والسبق وعنه لا تقدم الا بالسبق
او بسبب يفيد كالنتاج والاقطاع فاما سبب الارث
او الهبة او الشراء فيحتمل ان شهدت بينة
بالملك مدة سنة والملتقة الاخرى مثلها سواء او تقدم
الملتقة على وجهين وان اقام احدهما بينة انه اشتراها من
زيد وهي ملكه والاخر بينة انه اشتراها من عمرو وهي ملكه
فان زمنا الا ان يؤرخا فيكون في يد الاسبق نازعها
البقاءان واكذا ان اقام كل واحد منهما بينة ان زيدا
باعها منه بثمن سماه فصدقهما كررت الثمن لهما وان انكرهما

فالقول قوله مع يمينه وان صدقت احدهما او شهدت لاحدهما
اخذ منه ما ادعاه وحلف للآخر وان اقاما بينتين وهو منكر ولكن
صدقهما لم تستحلفا نازعهما او احلفهما او احلف احدهما فنكل
وقيل ان لم يرجحا او احدهما فتسقطان وتكون العين
والحكم على من شاء منهما واو قسمة او وقفة وان كان
احدهما عصبها بأخا وعم والآخر ملكها او ادعاها فمن
له شهد بالغصب ولا يقوم رب اليد للآخر شيئا وكذا لو كان
عينا بيد احدهما واقام كل واحد بينة انها له فلغي للخارج ويقضي
ويلغى بينة الداخل في المشهور عنه وعنه بالعكس وعنه يقضي
ببينة الخارج الا ان تحقق بينة الداخل بسبب الملك او تيقنه
فيقضي بها وعلى هاتين الروايتين هل يكفي مطلق السبب
او يشترط ان افادته للسبق على هذين فان شهدت بينة
احدهما انها ملكه وبينة الآخر انه اشتراها منه او وقفها عليه
قدمت بينة الداخل لاحتمال ان الخارج باع وكذلك من اقام بينة ان
هذه الدار تركة عن ابيه وان الميت لعله بينة ان اباه اشتراها
الدار هي للداخل وكذا لو اقام كل واحد من الداخل والخارج البينة
انه اشتراها من الآخر فيقسم بينهما على الروايتين في الطلقتين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقال القاضي تقدم مناجزة الداخل وقيل يتعارضان
وإذا ادعيا السن بينا بالسن أخرجها ولا بينة ان أقرعا
لم يقدح بينة قبل اقامة البينتين فالمقر له كالداخل والآخر
كالخارج فيما ذكرنا وان أقر بعد اقامة البينتين حكم
بالتاريخ بحاله وان بالا على ذا يتبع الاستعمال بصبح
مشروع على ذا يد الفاسق ومن ادعى انه اشترى أو اتهب
من زيد عبده وادعى آخر ذلك او ادعى العتق فالقول
يمينه بذلك سواء اتسق التصرف بان لم يعلم التاريخ ولا
تعارضا فبينة اثنان أو تنتج كما سبق وعنه
تقدم بينة العتق ولو كان العبد بيد احد المدعين او
بيد ثالث فقد ثبت اذ تصرفها للمدعي للكل واما
الآخر فعلى تشاركه او يتبين ان المقر او كيل للثالث

مع يمينه على رواية التعارض ومن مات وله ابنان مسلم
وكافر فادعى كل منهما انه مات على دينه فالقول قول من يدعي
اسلامه ان عرف بقاء واحد وان لم تعرف فللميراث للكافر
ان اشتهر باخوة المسلم وان لم يشتهر فمن بينهما وعنه
هو بينهما في الحالين رواها ابن منصور وقيل يتعارضان
فلكل منهما ولو شهدت بينة انه مات نصرانيا بكلمة الاسلام وبينة
انه مات مسلما ومنه مات كافرا فالحكم للكفر نصا
لعرف اصل دينه لعله تعرف فيتساقطان او يستعملان بقسمة
او قرعة كما تقدم وان مات بينة مات مسلما وبينة مات
كافرا او مات نصرانيا وبينة مات يهوديا ولم يعرف قبلهما
فمن احد ما ذكرنا على تقديم بينة الاسلام بكل حال والحاقه
الحقني الصورة الثانية واما في الاولى فما قاله القاضي
ولم نفرق بين من عرف اصل دينه ومن لم يعرف وسوى
القاضي جماعة بين الصورتين وقالوا فيهما ان عرف
اصل دينه قدمت البينة الناقلة عنه وان لم تعرف تساقطا
ولو كان بيد احد ابني المسلم الخ وزوجة مسلمان او كافران
ابني الكفار ابوان كافران فلما بلغ اسلم احد ابنيه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فان كتب الوارث الاجنبية لغا نكذبها دون شهادتها فيستحق
قائم موروثه حقه الا على الزمنة وعلى الورثة البعيد يستحق نصفه لا
متهة وان لم تكتب بل كانت عاشقة فالحكم بالعكس يستحق سالم ويقف
حق قائم على الزمنة او يستحق نصفه على الورثة البعيد وان جحب الدار
البستان والبذر او البستان والشاة بالرجوع عن حق سالم عن
البستان ولو شهدت الوارثة بالرجوع ولدت فاسقة ولا مذيعة ملك
شهادتها وحق سالم وهذا كما لو كانت الاجنبية ولو كانت قيمة
قائم شذر لمال لم تقبل شهادتها وعن البستان وقال ابو يوسف
يقبل البستان دون الرجوع فيستحق نصف سالم ويرجع من ماله
والاخر فرساته الشفعة حق والوارثة العادلة فيما تقبله
عبد الشهادة كالفاسقة لجميع ما ذكرنا والتدبير مع التخيير
كالتخيير مع اولها في كل ما قدمنا ومن شهد على رجلين
انهما قتلا فلانا فشهد احدهما على الشاهدين بقتله فان صدقت الولي
الاول ثبت له القتل بشهادتهما وان صدق الاخر
الكل لم يثبت القتل بحال ومن شهدت عليه بينة انه اتلف
ثوبا قيمته عشرة وبينة بالف وان قيمته خمسون ثبت
عليه اقل القيمتين وعنه يستحلفان لقيامهما وكذا كل بدل فيه تساهل

ثبت الاقل بهما على الاول دون الثاني وان شهدا بنكاح متعدد
باثنافيها كعبد وشرة او في نفسه كقتل نفس واعتاق ثوب
واعتاقه في زمنين او مكانين او صفة تتعلق به مثل اختلافهما في آلة القتل
ولون الخز والمغصوب والمشترى جحت شهادتهما عند
ابي بكر حتى يوجب القطع والغرم وعند اكثر اصحابنا لا يجب للتناقض
ولو كان مما يتعدد ولم يشهدا بالجمع فالشهادة بامرين لا تناقض في
بينهما لكن بكل منا هو فيعمل بمقتضى ذلك ولو كان مكان
كل شاهد بينة تامة ثبت الكران هاهنا وتعارضت البينتان
في التي قبلها اذا لم تقل بالجمع واذا شهد شاهد بالقتل والآخر
الاقرار به جحت شهادتهما نص عليه واشار ابو بكر وقال
اكثر اصحابنا لا يجب وان شهد احدهما بعقد النكاح او قبل الخطاء
والآخر على الاقرار به لم يجب مهر ولا حد ويحلف مدعي القتل مع شاهد
القتل ويستحق الدية على العاقلة او مع شاهد الاقرار ويستحق الدم
على القاتل ولو شهد شاهدان على رجل انه اقر عند موسى انه قتل ابنه
وشاهدان على رجل اقرا انه اقر عند عيسى انه قتل ابنه لم يقض الولي ان يقيم البينة
الا ان تشهد البينتان على اقرار بعينه فيطلب القاتل منهما
شاء واذا شهد شاهد على رجل انه باع زيدا الدار امس واخر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

انه باعه اياه اليوم او شهد احدهما انه باع لفلان او اعتق او لفلان وللآخر
لم اقر بذلك وكذبهما او اقر لهما بمكانا حكمت البينة ولو لك
كل شاهد على العقود سوى النكاح فان حكم فاسق وسوى
القذف عند اكثر اصحابنا فيهم الحق بالاصل ولحق ابو حنيفة
فيه حكم الاموال ولو كان الشاهد على الاقرار بحق جمعة ان
كان نكاحا او قذفا او طلاقا او شهد شاهد بالف وآخر
بالف من قرض جمعت شهادتهما وان شهد احدهما بالف من قرض
والآخر بالف من ثمن مبيع لم تجمع وقيل ان شهدا على اقرار جمعت والا
فلا وان شهد احدهما بالف والآخر بخمسمائة او بالعين ثبت الاقل
بشهادتهما سواء ورخوا او ارخ احدهما الشهادة الى الاقرار او لم يؤرخا
يحلف المدعي ان شاء مع الاول مع شاهد ويقضى عليه وان
شهدا ان له عليه الفا ثم قال احدهما قضاه منها خمسمائة
شهادته تقضى عليه فيما اذا شهدا انه اقرضه الفا ثم قال احدهما
قضاه خمسمائة فشهادته مجمعة بالالف ويحتاج قضاء
الخمسمائة الى شاهد او يمين ويحتاج شاهد الى ان يشهد ويحرج
فيها ان كان يثبت بشهادته هي خمسمائة فاذا جمعنا بين
الشاهدين المختلفي الوقت في قبل او لحالف فالعدة والتوبيت

عيب آخر المتعين واذا قال من له بينة بالف اريد ان تشهد
لي بخمسمائة لم يجز ذلك اذا كان الحاكم لم يرى الحكم باكثر منها
واجاز ابو الخطاب

كتاب الشهادات

تحمل الشهادة في المال وكل حق آدمي فرض كفاية واداؤها
عام به من يعلمها سقط عن الباقين فان لم يوجد الا من يكفي
تعين عليه وان كان عبدا لم يجز لسيده منعه واداؤها
فرض عين على من تحملها متى دعي اليه وقدر عليه بلا ضرر نص
عليه وقيل هو فرض كفاية ايضا ولا ضرر اذن الجعل على تحملها
ولا اداءها وقيل يجوز اذا لم يتعين وقيل يجوز به بشرط الحاجة
ويحرم لمن عنده شهادة بحد لله تعالى اداؤها وترجح والعلم
ان يعرض له بالتوقف عنها وقيل لا يجوز ومن عنده شهادة
لآدمي يعلمها لم يقمها حتى يسأله وان لم يعلمها فالادب ان يعلمها
ابتداء فان اداها قبل اعلامه جاز ولا يحل دعاؤها بالكلية ويجب
الاشهاد على البيع وكل عقد سوى النكاح والرجعة فيهما
فيها حاكم يسمع ولا يجوز للشاهد ان يشهد الا بما يعلمه برؤية
او سماع فالرؤية تختص الاعيان كالقتل والغصب والسرقة والاتلاف
والولادة ونحو ذلك والسماع ضربان سماع من المشهود عليه ع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كالطلاق والعتاق والايلاء والعفو وكلم الحاكم والاقارير
وغيرها فيلزمه ان يشهد به على من سمعه وان لم يشهد به
كرجل يسمع اقرار رجل بحق او سمع الطلاق والايلاء والعتاق لا يجوز حتى
يشهد على نفسه وعنه يجزيه ذلك وعنه ان اقر بحق بين يدي الحاكم
تعلق له على كل شهوده وان اقر كتابة فقط كقوله امرأتي
وكان له على او كان له على وقضيته اذا جحدناه اقر او على
لم يشهد به حتى يشهد به وهذه اصح وعلى الاول اذا قال
المتحاكمان لا تشهدوا علينا بما جرى بيننا لم يمنع ذلك الشاهد
ولزمه اقامتها وعنه يمنع وسماع من جهة الاستفاضة فيما يتعذر
علمه غالبا بدونها كالموت والنسب والملك المطلق والنكاح
والوقف ومصرفه والعتق والولاء والولاية والعزل وكذلك
الحل والطلاق نص عليه ولا يشهد الا عن عدد
يقع العلم بخبرهم في العادة من كلام احمد ما يحكي وقال القاضي
يكفي عدلان والاصح انه متى وثق من اخبره وسكنت نفسه
اليه فليشهد والا فلا ومن راى كتابة في يد انسان مدة طويلة
يتصرف فيه تصرف الملاك من نقض وبناء واجارة واعارة
جاز ان يشهد له بالملك وقيل لا يشهد الا باليد والتصرف

وان شهدا على رجل انه طلق من نسائه او اعتق اماءه او ابطل
من وصاياه واحدة بعينها وقالا انسيناها لم تقبل فيه
الشهادة وقيل تقبل ومن شهد بالنكاح ملا يثبت ذكر
شرائطه ومن شهد برضاع او زنا قبل او شرب
او قذف او قتل فانه يفصله ويذكر ما يعتبر للعلم ويختلف
به وقيل يعتبر في وصف الزنا ذكر الزمان والمكان والمزني
بها على وجه بين واذا قال من يشهد بقتل جنيه فقتله
او مات من ذلك اولم يزل ضمنا حتى مات وجب القود وان
قال لجرحه فمات لم يحكم به ومن شهد لرجل انه هذا الطفل
من صلبه العتل من قلبه او العليق من بيضه او الدقيق
من حنطته حكم له بذلك واذا شهد لمن ادعى ارث ميت
شاهدان انه وارثه لا يعلمان له وارثا سواه حكم له بتركته
ان كانا من اهل الخبرة الباطنة والا فلا بد من الاستفاضة
معهما وقيل لا يجب احد هذين في ذلك وان قالا لا
نعلم له وارثا غيره في هذا البلد فكذلك وقيل ان
كان قد شاع عنه توقف الحاكم حتى يكشف عنه
في بلاد سفره باب شروط من تقبل شهادته

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهي في الظاهر المذهب سنة العقل والحفظ والعدالة والإسلام
والبلوغ فالفاسق فلا تقبل شهادة مجنون ولا معتوه
ولا مغفل ولا من يغلب عليه الغلط والسهو وتقبل
شهادة من لحقه حيا ناقص في ماله فائدة ولا تقبل شهادة غير
العدل وتشترط لعدالة شيئان الصلاح في الدين والمروءة
فالصلاح في الدين أداء الفرائض وتسنى الرواتب وتجنب الحرام
بأن كان مأمون الغيبة ولا بد من على صغيرة وفي تعدد الشهادة بالكبيرة
الواحدة وجهان بروايتين وقيل العدل من لم تظهر منه
ريبة ولا تقبل شهادة من شتمه ليدفعه كمن تعتقد مذهب
الرافضة أو الجهمية أو المعتزلة تغليظا ويحتمل أن تقبل
إذا لم يتدين بالشهادة لموافقة على مخالفه وتقبل شهادة
القاذف بعد توبته سواء حد أو لم يحد وتوبته إكذابه
نفسه وإذا تاب الفاسق قبلت شهادته بمجرد توبته وقيل
يعتبر مضي مدة غير القاذف إصلاح العمل سنة ومن
أبى شيئا من الفرائض المختلف فيها كمن تزوج بلا ولي أو
شرب من النبيذ ما لا يسكر إذا أخر نكاحه أو عجل
مع اعتقادهما وجوبه مما لم ترد شهادته وإن اعتقد تحريمه

ردت نص عليه وقيل لا ترد دائما وأما المروءة فاستعمال ما
يجمله ويزينه وتجنب ما يدنسه ويشينه فلا يقبل شهادة
المضاحك والمتمسخر والمفرط في المزاح والمشهود ومن يلعب بالنرد
أو الشطرنج إلا بحمام أو يداخل الحمام بلا مئزر أو يأكل في السوق
أو يمد رجليه في مجمع الناس أو يتحدث بمجامعة أهله ونحو
وأما أصحاب الصناعة الدنيئة عرفا كالحارس والحجام
والصباغ والحمام والكناس والقصاب والزبال والكناس والدباغ
والنخاس وبحوهم تقبل شهادتهم إلا غلب حسن الظن بهم
بغيرهم ولا تقبل شهادة أبناء الحال منهم وإن قبلنا من غيرهم ولا
تقبل شهادة الحفاة إلا بالوجيهة في السفر من يجهل
المدة من سفر وحاضر إذا لم يوجد غيرهم في اعيادهم
من أهل الكتاب بعضهم على بعض ويحلفهم الحاكم بعد العصر
ما خانوا ولا جنوا ولا أوصيه الرجل وعنه تقبل شهادة
أهل الذمة بعضهم على بعض وعلى المسلمين إذا لم يوجد غيرهم
والأول المذهب ولا تقبل شهادة الصبيان بحال
وعنه تقبل من المميزين إذا وجد فيهم بقية الكرم وظاهره
لا تقبل إلا في جرح إذا أدوا قبل تفرقهم عن الحال التي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تحاتجوا عليها وتقبل شهادة الآخرين بالإشارة نص عليه
وتوقف في ما إذا أداها بعضهم وأنكر الباقون وعندي أنها تقبل وقبل تقبل بالإشارة ممن فهمت منه
ما علمت منه الرؤية وقد أومأ إليه أيضا ويجوز شهادة الأعمى
في المنصوبات وبما سمعه قبل صممه ويجوز شهادة الأعمى في
المتلفات أو بما رآه قبل عماه إذا عرف الفاعل باسمه ونسبه
فإن لم يعرفه إلا بعينه فصفة قولان وكذا تقبل شهادة
من عجز إلى نعشه بها تعتا شهادة الشهود لمكاتبه وقبل
لسيده وأومى ليت وأعمى ماه للمثلث بالمال بشرط
العجز ولعند الشيخين بعتق الآخر والوصل للموصل أو الزيد
لشريطه بما هو وصل أو شريك فيه والوارث يحرج موروثه
قبل لزمانه بغرم وفي شهادة الوارث لمورثه في مرضه
بدين قولان فإن قلنا تقبل فحكم حاكم بغير العلم بالموت بعد
ولا تقبل شهادة من جر بها عن نفسه مغرما شهادة من لا
تقبل شهادته لإنسان بجرح الشاهد عليه ولا تقبل شهادة
العدو على عدوه كمن شهد على من قذفه أو قطع الطريق
عليه وفي شهادة البدوي على القروي وجهان ولا تقبل

شهادة عدو على نسب بعضهم لبعض وعنه تقبل فيما لا يحدد
به نفاة في الغالب بأن يشهد له بعقد نكاح أو قذف
وعنه تقبل شهادة المولود للوالد وبالعكس لا تقبل وفي شهادة
أحد الزوجين للآخر روايتان وتقبل شهادة بعض الورثة
على بعض وتقبل شهادة الأخ لأخيه والصديق لصديقه
والمولى لعتيقه وولد الزنا في الزنا وغيره والمرضعة على رضاع
والقسام على قسمته وتقبل شهادة العبد والأمة فيما تقبل
فيه شهادة الحر والحر وعنه لا تقبل شهادة الرقيق في
القود إلا حد خاصة ومن شهد عند الحاكم فرد شهادته
لفسق أو ردته أو صغر أو جنون أو خرس ثم أعادها بعد
زوال المانع قبلت في الأصح عنه وعنه لا تقبل إذا ردت
ردت لتهمة رحم أو زوجية أو عداوة أو جلب نفع أو دفع
ضرر ثم زال المانع فأعادها لم تقبل على الأصح كما لو
ردت للفسق وقيل تقبل وقيل لا تقبل في كل ما يزال
بإخبار الشاهد كعتاق القن وتطليق الزوجة
وتقبل فيما سواه ومن شهد عند الحاكم ثم عمي أو خرس
أو صم أو جن أو مات لم يمنع الحكم بشهادته وإن حدث مانع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من شيء أو نعته حتى الحكم بها للاعداء ابتداء المشهود
عليه بان قذف الشهود فانها لا تمنعه ولا يصح أداء الشهادة
الا بلفظها فان اتى بلفظ اعلم او احق ونحوه لم يحكم بها باب
عدد الشهود وما يثبت به لا يقبل في الزنا واللواط
الا شهادة اربعة رجال وقيل يكفي في ثبوت الاقرار بهما رجلان
او يشترط اربعة على رؤاسين ويكفي في الشهادة على من اتى
بهيمة اذا قلنا تعزر رجلان وقيل تثبت اربعة على الاصح
ولا تقبل في بقية الحدود والقصاص الا رجلان وتقبل في
المال وما يقصد به كالبيع والاجل والخيار فيه والرهن والقبض
والميت او الوقف عليه ودعوى رق بمجهول النسب وتقبل
المهر ونحوه رجلان ورجل وامرأتان ورجل ويمين المدعي
ادعاه وان كان كافرا او امرأة ولا يشترط ان يقول
معها وان شاهدي صادق في شهادته وقيل تشترط
ولا تقبل امرأتان ويمين مكان رجل ويمين وقيل يقبل
وهل يقبل الرجل والمرأتان او الشاهد واليمين في العفو
عما لا بد كتابة في المال والايصاء اليه فيه ودعوى قتل الخاطئ
لا تثبت بشاهد ويمين انما تثبت لمنع توجه

وجناية الخطأ والعبد التي لا توجب بها بحال لم يحلف على ما يأتي
فان قلنا بالقبول في الجناية المذكورة فيها اذا ان القود
في بعضها كالمأمومة والهاشمة رواتان وما عدا ذلك ما
ليس بعضو ولا مال ويطلع عليه الرجال غالبا كالنكاح ط
والطلاق والنسب والولاء والايصاء او التوكيل في غير
مال فلا يقبل فيه الا رجلان وعنه يقبل رجل وامرأتان
في النكاح والنجاسة من ذلك ويقبل في معرفة المذهبة
ودابة الركوب ونحوها طبيب وبيطار ولعدم اذا لم يوجد غيرهم
نص عليه ومن اتى برجل وامرأتين او شاهد ويمين فيما يوجب
القود لم يثبت به قود ولا مال وعنه يثبت ان كان الجاني
عليه عبدا لمثله ابن منصور ومن اتى بذلك في سرقة
ثبت له المال دون القطع وان اتى بذلك رجل في طلاق ثبت
له العوض دون البينونة فتثبت بمجرد دعواه وان اتت
بذلك امرأة ادعت الخلع لم يثبت به وان اتى بذلك رجل
ادعى على رجل انه اعتق امته وولدها انها ام ولده وان ولدها
ولد جلم له بالامة وانها ام ولده في ثبوت الحرية للولد و
منه ربع قيمتها وقيل يثبت نسبه بدعواه وان بقيتها للمدعا

لرجعة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عليه وما لا يطلع عليه الرجال كعيوب النساء تحت الثياب والبكارة والثيوبة والولادة والحيض والرضاع وعجز قبل فيه امرأة وعنه تقبل في المنافع والمقاتل فيه كالمرأتين

باب الشهادة على الشهادة والرجوع عنها

لا تجوز الشهادة على الشهادة إلا في حق نقل فيه كتاب القاضي إلى القاضي ولا حكم بها إلا أن تعدد شهادة شهود الأصل بعدالة أو مسافة أو غيبة إلى مسافة القصر وقيل إلى مسافة لا تتتبع الركاب والغدو في اليوم وعنه لا حكم بها حتى يموت الأصول لعلى الأولى إن شهد الفروع فلم يحكم حتى غيبت الأصول أو ماتوا وقف حكم الحاكم على شاهد منهم وإن حدث فيهم ما لو وجد في حق أنفسهم الشهادة منع الحكم بها منه قاضيا ولا يجوز لشاهد الفرع أن يشهد إلا أن يشهد عنده شاهد الأصل بنقل أشهد على شهادتي بكذا أو شهد شهود بها عند الحاكم أو عزوها إلى سبب من قرض أو بيع ونحوه فيجوز وعنه لا يجوز بدون الاسترعاء بحال ولا تثبت شهادة شاهدي الأصل إلا بشاهدين سواء شهدا على كل كل، واحد منها أو شهد على كل شاهد شاهد نص عليه وقال

إن بطلة لا يثبت الإبراء على كل أصل قرمان ويخرج أن يكفي شاهدان قد عين يشهد أن شهدا على كل واحد من الأصلين ولا مدخل للنساء في شهود الفرع ولا في أصولهم وعنه قبل رجلين فيها وعنه يقبل في الأصل دون الفروع وهو الأصح فإذا شهد رجل وامرأتان على مثلهم أو على رجلين لم يحكم الأعلى الأسفل ولو شهد رجلان على رجل وامرأتين جلد الأصل الأقل ولا يجوز أن يحكم بالفروع حتى تثبت عدالتهم وعدالة أصولهم فإذا حكم رجع شاهد الفرع فيما ولو مات لم يغرم بل لنا كذب الأصل أو غلطهم لم يضمنا شيئا وإن رجع الأصول فقالوا كذبنا أو غلطنا ضمنا وقيل لا يضمنون ولو قالوا ما أشهدناهم بشيء لم يضمن الفرع شيئا وإذا رجع شهود المال بعد الحكم لم ينقض وإن بقي المال بيد المحكوم له كان أو باعه ولا يلزمهم الضمان ولا يلزم من ذكر حكم شيء وإن رجع شهود العتق عن ولاء القيمة وإن رجع الشهود بطلاق قبل الدخول عن نصوا نصف المسمى وإن كان بعده لم يغرموا شيئا وعنه يغرمون المسمى كله وإن رجع شهود الفرع أو الجد قبل الاستيفاء لم يستوف بقتل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شهود احق قبل الحكم او اداء ما بعد انكاره ما قبل نص
عليه واذا علم الحاكم بشاهد الزور بالزنا او بين كذبه
يقينا عزره وعلم به حتى يشتهر امره ويقال انا
وجدنا هذا شاهد زور فاجتنبوه باب الاقرار
يصح الاقرار من غير مكلف الامر الصبي المأذون له فيصح
في قدر ما اذن له فيه لانا تصححنا بالاذن واذا اقر
من بلغ في بلوغه وذكر انه لم يبلغ بالقول قوله بلا يمين
ومن اذن له على ان يقر لزيد فاقر لعمرو او ان يقر بدين فاقر بعين
فاقر بدين صح اقراره ومن اقر في مرضه لبعض ورثته
في صحته الا في ثلثة اشياء احدها اقراره بالمال لوارث فانه
لا يقبل وكذا اقراره بالصداق فلها قدر مهر مثلها لا بزيادة
لا بما قل ولو اقر انه كان ابانها في صحته لم يسقط ان شاء لو
اقر لها بدين ثم ابانها ثم تزوجها لم يصح اقراره ولو اقر لوارث
ثم مات عن المقر بالموت اجنبيا او بالعكس فهل يعتبر بحال
الاقرار او الموت على وجهين واذا اقر بدين لوارث واجنبي
لزمه حصة الاجنبي ويحتاج ان لا يكذبهم الا باعتراف الى
سبب واحد او اقر الاجنبي بذلك الثاني اقرانا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالمال لغيره واقر بقبضه وقال انما قبوله لكي ارد عليه ما اخذ منه
دين الصحة على مجنون والاخرى لا يقبل بما زاد على الثلث ولا
يطالب به بعد الصحة واذا قال هذا المال لفلان تصدق به
ولا مال له غرم فقال بل هو لي والمال على يدي لم يصدق
ولو صدقه ارد بوه واذا اعتق عبدا او وهبه ولا مال له
غيره ثم اقر بدين سبق العتق والهبة ولم يقبل الاقرار في نقضها
ينقض عليه وقيل يقبل وباع العبد فيه كما اذا اقر المريض بدين
ثم برد بيعه بعينه او بالعكس ترتب الوديعة اعني بها الثالث
اقرانا بوارث فعنه لا يقبل وعنه يقبل وهو الاصح واذا
اقر لعبد بعبد او مورد او طلاق بخلع صح واخذ به بعد ايجاب
الاصرو النفس فانه يتبع به اذا عتق نص عليه وقال
ابن عقيل وابو الخطاب يوخذ به في الحال ايضا وليس للمقر له
بالعفو العفو على رقبة العبد واذا اقر العبد بجناية خطا
او عمد او سرقة او العبد غير المأذون له بمال عن معاملة
او مطلقا لم يقبل على السيد بل يتبع به بعد العتق ويقطع
للسرقة في الحال ولو اقر بكتابة مكاتب تعلقت برقبته
وذمته ذكره القاضي ويحتمل ان لا تعلق الا برقبته كالمأذون

ولو اقر السيد على العبد بما اذن له في التجارة صح ولم يلزم
السيد منه الا ما خلق بالذمة لو كسب بالبينة واذا
اقر عبده غير مجاب لسيده او اقر له سيده بالبيع
ومن اقر انه باع عبد نفسه بالف فصدقه لزمه الالف وان
كان قد حلف ولم يلزمه شيء ويسترق فيها ومن اقر لعبد
غير بالصحة وكان لسيده وبطل برده وان اقر لبهيمة بالبيع
قيل يصح ويكون لها فيتصدق به ومن اقر بحمل
امرأة بالصحة الا ان للقيه ميتا او يسقط لاقل من ستة اشهر
وان ولدت حيا وميتا فالمال للحي وان ولدت ذكرا وانثى
حيين فصولها السوية الا ان يعترف الى ما يوجب التفاضل
من ارث او وصية فيعمل به هذا قول ابن حامد
وقال ابو الخطاب المنصوص لا يصح الاقرار للحمل الا ان يعترف
الى ارث او وصية فيصح وكون بين الاثنين على حسب
ذلك ومن اقر بمال في يد لغيره فكذبه بطل اقراره
واقر في يده وقيل ينتزع منه لبيت المال فعلى هذا انها عشرة
قوله لم يقبل منه وعلى الاول وهو المذهب ان عاد المقر
فادعاه لنفسه او لثالث قبل منه ولم يقبل بعدها عود

شبكة الألوكة
www.alukah.net

للمقر له اذا لم يعرف ولد كان عند الاب وعرف ذلك
كزوجات ولو كان عند المقر به عبدا او صغيرا ان اقر بهما
للصغير فصدقته في شيء من الاموال على الاول وعلى الثاني
في كل شيء واذا اقرت المراة على نفسها بالتكاح فعند لا يقبل وعنه
يقبل وهو الاصح وعنه ان ادعى زوجيتها واحد قبل
وان ادعاه لم يقبل نقله الميموني وان اقر وليها عليها بالنكاح
قبل ان كانت مجبرة او سفيه له بالاذن والا فلا نص
عليه وقيل لا يقبل الا على المجبرة واذا اقر الرجل او المراة
بزوجية الاخر فلم يصدقه الاخر الا بعد موته صح ويرثه
الا ان يكون قد كذبه في حياته فتجحد ونحوه قريب
او اب او زوج او مولى اعتقه قبل اقراره وان اسقط به
واجبا معينا واذا امكن صدقه فلم يدفع به نسبا لغيره
وصدقه المقر به الابي الولد الصغير او المجنون ملا يشترط
تصديق كما سبق في باب ما يلحق من النسب وسبق
فيه نظايره بان اقرار المراة للزوج لا يقبل بالولد ويكفي في
تصديق العلو بالوالد وفي عكسه تكونه اذا اقر به نصت
عليه وللشاهد ان تشهد بنسب بناء على ذلك وقيل يكفي

حتى يكذب ذلك ومن مات وله اولاد فاقر بعضهم للمقر
بزوجية ولم يثبت بذلك ولم يقر الباقون او اقروا من لا نسب
معروف لهم غيرهم هؤلاء الاربعة من جهة اب ابن واخ وعم
وغيرهم لا يرثه اصلا من لا اقر له بهم يثبت نسبه
فان كان للميت بعض الورثة لم يثبت النسب لكن يعطى المقر
له ما فضل في يده عن حقه او كله لمن كان يستغرقه كما ذكر
في الفرايض ولو مات المنكر والمقر وارثه ثبت نسب
المقر به منهما وقيل لا يثبت للمقر له في يد غير
ارثه فلو مات المقر بعد ذلك عن بنين وكان المقر به اخا
ورثه دونهم على الاول وعلى الثاني يرثونه دون المقر به
ولو مات المقر به ممكن ولم يثبت ولم يخلف وارثا من
ذوي سهم ولا رحم ولا مولى سوى المقر به حمل الامر له
كالوصية فيعطى ثلثا المال في احد الوجهين وجميعه في الاخر
وقيل لا يصح كالوصية ويكون الارث لبيت المال واذا اقر
المجهول النسب الذي عليه ولاء بنسب وارث لم يقبل
حتى يصدقه مولاه نص عليه ويحتاج ان يقبل بدونه وان لم
يكن له عليه ولاء قبل اقراره به وان كان اخا او عما او غيرها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بشرط التعديل والامكان وإذا أقر وزنه بت بدين على
لزمهم قضاؤه من التركة وإن أقر بعضهم لزمه منه بقدر
ارثه إلا أن يقر عدلان فيشهدا للغريم أو عدل مع يمين
مع شهادته فإنه تستكمل الحجة ويقدم ما يثبت بالبينة
او اقر ان الميت على ما يثبت بمجرد اقرار الوارث
الوارث لرجل بدين يستغرق التركة ثم اقر بمثله لآخر
في مجلس ان لم يشر الى الثاني للاول وان كان في مجلسين
واحد كما عند الحنفية كما لو اقر لهما معا وقيل يقدم
الاول ولما فرغ من كلام احدهما كان ان تواصل الكلام
بالاقرار والا قدم الاول ولو اقر لرجل بعين التركة ثم اقر
بها للآخر فهي للاول ويغرم لها للثاني باب
ما يحصل به الاقرار وحكم ما يصله به فيغير
اذا ادعى رجل مائة فقال نعم او اجل او صدقت او انا مقر
بها او بدعواك فقد اقر بالمدعى وان قال يحتمل ان يكون
حقا او شيء او لعل او واجب او آمن او اقر او قال لعله
او اثبت او أجد او اصح كذا لم يكن مقرا فان قال انا مقر
او انا اقر او لا انكر او صدقها او اثبتها او اجد نحوها لعاقبها او قال

صحاح فرهان وان قال له علي مائة إن شاء الله او فيما اعلم او
في علمي او الا ان يشاء زيد او الا ان ادخل الدار او قال
المدعى اعطني فرسي هذا او ثوبي هذا او المائة التي لي عليك
فقال نعم او قال اوليس لي عليك مائة فقال بلى فقد اقر
بذلك وليس له واذا علق الاقرار بشرط فقد اقر لقوله
ان قدم فلان او ان شاء او دخل الدار فله على مائة او ان
شهد فلان على بذا صدقته وبمجرد ذلك لم يصح الا في قوله
اذا جاء وقت كذا فعلي لزيد كذا او قال ان شهد علي
فلان بكذا فصادق فانه على وجهين ولو آخر الشرط
لقوله له علي الف ان شاء زيد او ان قدم او اذا جاء الغد
او ان شهد بها فلان ونحوه صلى وجهين الا في قوله على كذا اذا
جاء وقت كذا فانه يصح وجها واحدا ومن اقر بدين مؤجل
فالاصل قوله في التأجيل بنص عليه ويحتمل ان يكون قوله
خصمه في حلوله على الاصل لزعمه الى سبب يبطل الامرين
فالاصل قوله في الضمان وفي غيره وعكسه وان اقر العربي
بالعجمية او بالعكس وقال لم ادر ما قلت حلف وحكم بما
قال لفلان علي مائة في دنهم والاقلفلان علي مائة دينار

شبكة الألوكة
www.alukah.net

او قال لفلان علي مائة درهم والا لفلان لزمته المائة للاول
ولا شئ للثاني وقال القاضي في اجناس قياس المذهب
ان يلزمه المعلقان لهما وكذا قال لاحدهما على مائة لزمته
وطولب بالعين كالاقرار بالعين واذا قال له علي مائة لا
يلزمني او مائة الا درهما لزمته المائة وان قال له علي من ثمن
خمر مائة لم تلزمه وان قال له علي مائة من ثمن خمر او بكفالة
بشرط الخيار او ثمن مبيع لم اقبضه او هلك قبل قبضه فوجهان
واذا قال كان له علي ذا وقضيته تعود مسئلة والقول قوله
مع يمينه تعذر على ذي بواية ابن منصور وعنه انه مقر
بالحق مدع لقضائه فيحلف خصمه او يأتي ببينة به وعنه
ان هذا ليس بجواب صحيح فيطالب بتمام الجواب وان قال
له علي كذا وقضيته فعنه الرجوع الا في ثلاث وعنه
قال انه قاصد بالجحود وكذب نفسه في الوفاء فلا يسمع
منه وله اقامة البينة واذا قال له علي كذا وشكك فهو اقرار
ويحتمل انه ليس باقرار واذا قال له عندي مائة ودعة
قبضتها او هلكت قبل ذلك فالقول قوله نص عليه في رواية
ابن منصور ويحتمل ان يلزمه لظهور كذبه في قضيته واذا قال

له على مائة درهم ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه ثم قال زيوف
او صغار او مؤجلة لزمته مائة جيدة حالة وقيل ان كان بلد
اوفاتهم ناقصة او وفاتهم مغشوشة لزمه ثمن المبيع وان قال
له علي مائة درهم زيوف قبل تغشيش مغشوشة ولم يقبل لما لا
فضة فيه واذا قال له عندي رهن فقال المالك وديعة
فالقول قول المالك فان قال له عندي الف وقضيته بدينين
او وديعة قبل وان قال علي لم يقبل تفسيره بوديعة واذا
قال له في هذا المال الف او في هذه الدار نصفها فهو
اقرار ولا يقبل تفسيره بانشاء الهبة وكذا ان قال في ثمن هذا
لي فهو دين على الركة وان قال له من مالي الف او له
نصف مالي وفسره بابتداء التمليك وانه قد رجع عنه
او مات ولم يفسر لم يلزمه شئ وان قال له داري هذه او
نصف داري هذه في مالي الف او في ميراثي من ابي الف صح
وان قال له هذه الدار عارية ثبت به احكام العارية لا ملك
الرقبة واذا قال هذا العبد لزيد لا بل لعمرو او غصبته من
زيد وغصبه زيد من عمرو لزمه دفعه الى زيد ودفع قيمته

شبكة الألوكة
www.alukah.net

إلى عمرو وإن كان غصبته من زيد وملكه لعمرو لم يضمن لعمرو
شيئا والعبد لزيد وإن قال ملكه لعمرو وغصبته من زيد
فقال القاضي وابن عقيل العبد لزيد ولا يضمن للقن لعمرو
شيئا وقيل العبد لعمرو ويضمن للقن قيمته لزيد وهو
الأصح ومن باع عبدا ثم أقر أن المبيع لغيره لم يقبل قوله
على المشتري ولزمه قيمته للمقر له وإن قال لم يكن ملكي
وقد ملكته الآن بالبيع أو عتق لم يقبل قوله إلا بينة
إلا أن يكون قد أقر أنه ملكه أو قال قبضت ثمن ملكي ونحوه
مما ينفع بتنته وإذا أقر أنه وهب وأقبض أو رهن وأقبض
أو قبض ثم سلم ثم أنكر القبض غير عليه لم يمكن من يده وإن حلف
خصمه ملك تحليفه وعنه لا يملكه وإذا ادعى اثنان دارا
في يد ثالث أنها كانت بينهما بالسوية فأقر لأحدهما بعينها
فالمقر به بينهما عند أبي الخطاب وقال القاضي إن أضافا
الشركة إلى سبب واحد من إرث أو قسمة أو شراء نحو
ولم يكونا قبضاها فانتهت الملك لما فكذلك وإلا اختص
المقر له بالمقر به ومن أقر لرجل بألف في وقت لزمته

ألف واحدة الآن بدئ ما يقتضي العدد كقبلي أو بيتي
أو تكلين ونحوه فلزمته ألف فإن قال

باب الاستثناء في الإقرار

الاستثناء إخراج بعض الكلام بإلا أو إحدى أخواتها
وإن استغرق المستثنى منه لم يصح الاستثناء من الإثبات
وإن بنى النفي وجهين وصح الاستثناء من الإثبات كقوله
له علي عشرة إلا ثلاثة إلا درهما فلزمه خمسة وإن كان
الكل والاستثناء مستغرقا منه فعليه الكل وما بعد
أو يرجع ما بعد إلى ما قبله أو ينظر إلى ما يعود إليه جملة لا إلى
فيه ثلثة أوجه فإذا قال له علي عشرة الا ثلثة الا درهما
الا درهما فعليه إذا صحنا النصف خمسة وعلى الوجهين
وإن لم نصحح فعليه عشرة أو ثمانية على وجه وقيل يلزمه
ستة عليهما جميعا وإذا قال له علي درهم ودرهم إلا درهما
أو له على درهم ودرهم إلا درهما في نفي صحة استثنائه وجهان
وإذا قال له على خمسة إلا درهمين ودرهما لزمه خمسة
جمعا للمستثنى وقيل ثلثة وإذا قال له هؤلاء العبيد العشرة
إلا واحدا لزمه تسلم تسعة فإن ماتوا واحدا فقال
هو المستثنى قبل وقيل لا تقبل وإذا قال له هذه الدار إلا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هذا البيت أوله هذه الدار قل هذا البيت منها صح استثناؤه
وإن كان مقطعا بخلاف قوله إلا ثلثيها أو ثلثة أرباعها
ونحوه ولا يصح الاستثناء من غير الجنس وعنه يصح واستثنا
أبو الثقيف من الآخر خاصة فإن قال له علي ما بين درهم إلا
دينارا أو عكسه أو جمع في تفسير قيمة الدينار إليه عند أبي
الخطاب وقال غيره يرجع إلى نقد البلد إن
كان وإلا فإلى الغالب باب الإقرار بالمجمل
إذا قال له علي شيء أو كذا قيل له فسره فإن أبى حبس حتى
يفسر فإن فسر بحق شفعة أو أقل مال قبل وإن فسر
بميتة أو خمر أو ما لا يتمول كقشر جوزة لم يقبل وإن فسر
بكلب يباح نفعه أو حد قذف فوجهان وإن مات
قبل أن يفسر أخذ ورثته بمثل ذلك إن ترك تركة وقلنا
لا يقبل تفسيره بعد القذف وإلا فلا وعنه إن صدقه
الورثة مورثه في إقراره أخذه وإلا فلا وعندي إن لم يكن
الوارث أن يفسر وقال لا علم لي بذلك حلف ولزمه
من التركة ما يقع عليه الاسم كما في الوصية لقارب
وإذا قال غصبت منه شيئا ثم فسره بنفسه لم يقبل وإن

وإن فسره بخمر أو كلب اتبع تفسيره قبل وإن فسره بمؤجل
وإن قال غصبته ثم فسره إلى غصبته وسجنته قبل وإذا
قال له علي مال عظيم أو خطير أو جليل فسره بقوله مال
يقبل صدقه بأقل متمول وكذا قوله دنانير أو دراهم كثيرة
تفسيرها بثلثة وإذا قال له علي كذا درهما أو كذا كذا درهما
أو مائة فيها درهم بالرفع لزمه درهم وإن قال كذا وكذا درهما
أو درهم بالرفع لزمه درهم عند ابن حامد وهذا هو عند
التميمي وقيل درهم لبعض آخر وقيل درهم مع الرفع
ودرهمان مع النصب وإن قال ذلك كله بالخفض قبل
تفسيره بدانق أو درهم وهذا كله عندي إذا كان
يعرف العربية فإن لم يعرفها لزمه بذلك درهم في الجميع
وإذا قال له علي ألف رجع في تفسير جنسه إليه فإن
فسره بجنس أو أجناس قبل منه وإذا قال له علي ألف ودرهم
أو ألف وثوب أو له دينار وألف أو درهم
وألف أو ألف وعشرون درهما أو ألف وعشرة دينار فالألف
من جنسها دون ما معه وقيل يرجع في تفسير الجميع
يرجع إلى تفسيره مع العطف دون التمييز والإضافة وإذا قال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

له في هذا العبد شركة أو هو شريكي فيه او هو شركة بيننا رجع في
نصيبه منهم السترنك اليه وان قال له فيه سهم فحقه ذلك وقال
القاضي يعمل على السترنكاء وسيه وان قال له اكثر من ماله اب
وقسم باكثر منه قدرا او بدونه وقال اردت اثرة نفعه لحله
ونحو مثل وان قال لم ارد عليه مبلغا لفلان على اكثر من مالك
علي وقال اردت التهري فهل يقبل منه وقيل لا يقبل
ويلزم بنصف جميعها واذا قال له على ما بين درهم وعشرة
لزمه ثمانية وان قال له ما بين درهم الى عشرة او من درهم الى
لزمه تسعة وقيل عشرة وقيل ثمانية وان قال ما بين عشرة
الى عشرين او من عشرة الى عشرين لزمه تسعة عشر على الاول
وعشرون على الثاني وثمانية عشر على الثالث تسعة واذا قال له علي
درهم صحيح درهم ابيض درهم او مع درهم لزمه درهمان
درهم اولا درهم مع درهم بل درهمان درهم مكن درهم او درهم فوق درهم
لزمه درهمان وقيل درهم وان قال درهم قبله درهم او بعده درهم
او درهم بل درهمان او درهمان بل درهم لزمه درهمان وان قال
له هذا الدرهم بل هذان الدرهمان لزمه الثلثة وان قال
قفيز حنطة بل قفيز شعير او درهم بل دينار لزمه ما وان

قال له على درهم او دينار لزمه ايهما شاء وان قال درهم
في دينار لزمه درهم وان قال درهم في عشرة لزمه درهم الا ان
يريد الحساب او الجمع فيلزمه ذلك واذا قال له عندي في
جراب او في كيس او في قرابة او في بيت او في سفينة
او في اصطبل فيه شيء او في بيت عليه عمامة او في
كابة عليها شرج فهل هو مقر بما في الظرف وقيل ان قال
عندي عامة فيه فهو مقر بما يحد ما وهب المطلب
جيدا كثيرا ما شئت لربه وكما هو اهله وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا وقع منه كابه العبد الفقير المذنب الخاطئ
المعترف بالتقصير الى عفو ربه القدير ونوفيقه العبد
محمد بن محمد بن عبد الكريم عفا الله عنه وعفا له والديه
ولمن قرأه ودعا له ولجميع المسلمين وذلك في يوم كاسور ا
المبارك من سنة سبع وان نفس بعد اجتماع
تنقضيها في حزن وعافية وجنا الله وجميع الرحل به
الرفق والبر المبين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

